

لِمَ كَانَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ شَدِيدَ الْعِنَايَةِ بِالرَّدِّ عَلَى أَهْلِ
الْبِدْعِ، وَالْأَهْوَاءِ الْمُخَالِفِينَ فِي أَصُولِ الدِّينِ - كُلِّ بِحَسَبِهِ -،
قَائِمًا فِي ذَلِكَ أَعْظَمَ الْقِيَامِ، ضَارِبًا فِيهِ أَوْفَرَ نَصِيبٍ فِي (حَيَاتِهِ)،
و(دَعْوَتِهِ)، و(تَعْلِيمِهِ)، و(تَصَانِيفِهِ)، بَلْ وَ(سِجْنِهِ)؟! .
فَهَلَّا أَقْبَلَ عَلَى التَّصْنِيفِ فِي عُلُومِ: (التَّفْسِيرِ)، و(الْحَدِيثِ)،
و(الْفِقْهِ)، وَغَيْرَهَا مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا مِنْ فَضْلِهِ الْعَظِيمِ مَا لَا
يَكَادُ يُقَارِبُهُ فِيهَا أَحَدٌ فِي زَمَانِهِ؟

(سُؤَالٌ) وَجَّهَ إِلَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَ(جَوَابُهُ)

[فَوَائِدُ جَامِعَةٍ وَمَعَالِمُ نَافِعَةٍ]

تَشَرَّفَ بِالْعِنَايَةِ بِهِ
الْفَقِيرُ إِلَى سِتْرِ رَبِّهِ الْحَقِيقِيِّ
أَبُو الْعَبَّاسِ الشُّحْرِي

كَلِمَاتٌ مُضِيئَةٌ

«فَـ(الرَّادُّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ)

(مُجَاهِدٌ)؛ حَتَّى كَانَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى

يَقُولُ: الذَّبُّ عَنِ السُّنَّةِ أَفْضَلُ مِنْ

الْجِهَادِ»

[ابنُ تَيْمِيَّةَ]

«وَنَحْنُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى (عَظِيمِ الْجِهَادِ

فِي سَبِيلِهِ)، بَلْ جِهَادُنَا فِي هَذَا مِثْلُ جِهَادِنَا

يَوْمَ قَازَانَ، وَالْجَبَلِيَّةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ،

وَالْأَتَحَادِيَّةِ، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ، وَذَلِكَ مِنْ

أَعْظَمِ نِعَمِ اللَّهِ عَلَيْنَا، وَعَلَى النَّاسِ، وَلَكِنَّ

أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ»

[ابنُ تَيْمِيَّةَ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[الحمد لله الذي أرسل رُسُولَهُ بِالهُدَى، وَدِينِ الْحَقِّ؛ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا .

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ؛ إِقْرَارًا بِهِ، وَتَوْحِيدًا .
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ، وَرُسُولُهُ .

- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّم - تَسْلِيمًا مَزِيدًا] .
أَمَّا بَعْدُ :

فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي مُحْكَمِ تَنْزِيلِهِ: ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ (٨١) [الإسراء] .

وَيَقُولُ الْمَوْلَى سُبْحَانَهُ تَعَالَى: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمْ الْوَيْلُ مِمَّا نَصِفُونَ ﴾ (١٨) [الأنبياء] .

وَيَقُولُ عَزَّ قَائِلًا حَكِيمًا: ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾ (٣٢) [التوبة] .

وإنَّ فِي كِتَابِ اللَّهِ الْعَزِيزِ "الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ" بَيَانَ الْحَقِّ الْمُبِينِ، وَالرَّدَّ عَلَى أَنْوَاعِ الْمُبْطِلِينَ، كَالرَّدِّ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، وَهَذَا كَثِيرٌ؛ لِعُمُومِ الْبَلَوَى فِي النَّاسِ بِالشَّرِكِ فِي الْإِلَهِيَّةِ .

وَفِيهِ الرَّدُّ عَلَى الْمُعْطَلَةِ كَالرَّدِّ عَلَى فِرْعَوْنَ، وَأَمْثَالِهِ ^(١) .

(١) انظر: «الرَّسَالَةُ الْأَكْمَلِيَّةُ فِي مَا يَجِبُ لِلَّهِ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ» (ص ٢٠) لابن تيمية .

وفيه الردُّ على مُحَرِّفَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ الْمُدَّعِينَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَنْ قَوْلِهِمْ ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ، وَالزَّاعِمِينَ مِنْهُمْ إِلَهِيَّةَ عِيسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ -، وَأَنَّهُ صُلِبَ، وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنَّهُ سَاحِرٌ، وَطَعْنِهِمْ عَلَى سُلَيْمَانَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -، وَقَوْلِهِمْ: إِنَّهُ كَانَ سَاحِرًا، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ ^(١).

وَالصَّرَاعُ بَيْنَ "الْحَقِّ"، وَ(الْبَاطِلِ) قَدِيمٌ، وَ"سُنَّةُ الْمُدَافَعَةِ" بَاقِيَةٌ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ.

وَلِهَذَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِمُجَادَلَةِ مَنْ عَدَلَ عَنِ السَّبِيلِ؛ فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ ^(١٢٥) [النحل].

وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت/ ٤٦].

«فَكَانَ أُنْمَةُ الْإِسْلَامِ مُمَثِّلِينَ لِأَمْرِ الْمَلِكِ الْعَلَّامِ :
يُجَادِلُونَ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ الْمُضِلَّةِ؛ حَتَّى يَرُدُّوهُمْ إِلَى سَوَاءِ الْمِلَّةِ» ^(٢).



أَخْرَجَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٢٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ - : «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ؛ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ، وَهُمْ كَذَلِكَ».



(١) انظر: «الجَوَابُ الصَّحِيحُ لِمَنْ بَدَّلَ دِينَ الْمَسِيحِ» (٧٨ / ٢).

(٢) انظر: «تَنْبِيهِ الرَّجُلِ الْعَاقِلِ عَلَى تَمْوِيهِ الْجَدَلِ الْبَاطِلِ» (٤ / ١) لابن تَيْمِيَّةَ.

هَذَا :

وإنَّ مِمَّا لَا يَخْفَى عَلَى مُنْصِفٍ مَا حَفَلَتْ بِهِ سِيرَةُ الْإِمَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ تَقِيٍّ
الدِّينِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْحَلِيمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ (ت ٧٢٨) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -
مِنْ مَنَاقِبَ جَمَّةٍ شَهِيرَةٍ، وَفَضَائِلَ جَلِيلَةٍ كَثِيرَةٍ، شَهِدَ بِهَا الْمُنْصِفُونَ، وَالْأَعْدَاءُ
الْمُرْجِفُونَ، وَتَدَاوَلَتْهَا الْأَجْيَالُ وَالسُّنُونُ .

و"مَنَاقِبُ" شَهِدَ الْعَدُوُّ بِفَضْلِهَا

و"الْفَضْلُ" مَا شَهِدَتْ بِهِ الْأَعْدَاءُ



وَفِي هَذِهِ الْأَوْرَاقِ ذِكْرُ "مَنْقَبَةٍ وَاحِدَةٍ" فَرِيدَةٍ جَلِيلَةٍ لِهَذَا الْإِمَامِ الْفَذِّ النَّبِيلِ
- رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - هِيَ مِنْ أَشْهَرِ مَنَاقِبِهِ؛ بَلَّهَ أَكْبَرُهَا، وَأَجَلُّهَا، أَلَا وَهِيَ :

جِهَادُهُ فِي اللَّهِ تَعَالَى مُدَافِعًا عَنْ "مَعَالِمِ دِينِ الْإِسْلَامِ"، وَرَمِيَهُ كُلَّ مَنْ عَادَاهُ
بِأَسَدِ السَّهَامِ، وَاحْتِمَالُهُ فِي اللَّهِ جَلَّ شَأْنُهُ، بَلْ "اسْتِلْذَاذُهُ"^(١) الْأَذَى، وَالْمَلَامَ؛ فَهُوَ فِي
شُغْلٍ شَاغِلٍ لَا يَفْتُرُ، وَلَا يَنَامُ .

قَائِمًا فِي اللَّهِ تَعَالَى بِالسَّيْفِ، وَالسِّنَانِ، نَاصِرًا دِينَهُ بِالْقَلَمِ، وَاللِّسَانِ، ظَاهِرًا
عَلَى خُصُومِهِ بِالْحُجَّةِ وَالْبُرْهَانِ .



(١) حَتَّى قَالَ فِي حَبْسِهِ كَمَا سَيَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - : «وَاللَّهُ إِنَّهُ نَازَلَ عَلَى قَلْبِي مِنْ
الْفَرَحِ، وَالسُّرُورِ شَيْءٌ؛ لَوْ قُسِمَ عَلَى أَهْلِ الشَّامِ، وَمِصْرَ لَفُضِّلَ عَنْهُمْ !» .

[عَصْرُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ]

كَانَ ذَلِكَ الْعَصْرُ مَلِيئًا بِالْوَانِ الْفَتَنِ الدَّهْمَاءِ، وَالْقَلَاقِلِ الْمُرْلَزِلَةِ الَّتِي عَانَى مِنْهَا "الإسلام"؛ حَتَّى عَادَ إِلَى غُرْبَةٍ شَدِيدَةٍ، وَكُرْبَةٍ جَدُّ أَكِيدَةٍ .
فَقَدْ ظَهَرَتْ آرَاءُ الْفَلَّاسِفَةِ، وَضَلَالَاتُ الْمُتَكَلِّمِينَ الْمُتَنَسِّبَةِ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَصَارَتْ هِيَ الْأَصْلَ فِي الدِّينِ لَا يُخْرَجُ عَنْهَا، وَظَهَرَتْ مِنْهَا: "الْأُتْحَادِيَّةُ وَالْحُلُولِيَّةُ"^(١)، وَعَلَا شَأْنُ غُلَاةِ الصُّوفِيَّةِ بِأَحْزَابِهَا، وَطُرُقِهَا الْكَثِيرَةِ، وَخُرَافَاتِهَا الْمُثِيرَةِ، وَتَعَالَتْ الرَّافِضَةُ الْغَوِيَّةُ بِأَعْنَاقِهَا، وَكَانَتْ رِدَاءً لِأَعْدَاءِ الدِّينِ .
وظَهَرَ فِي الْأُمَّةِ الْغُلُوُّ فِي الصَّالِحِينَ، وَعِبَادَتُهُمْ مَعَ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَبُنِيَتْ لَهُمُ الْمَقَامَاتُ، وَشُرِّعَتْ لَهَا الزِّيَارَاتُ، وَالتَّرَتِيبَاتُ؛ فَهُمْ عَنْ "الإسلام"، وَقَضَايَاهُ فِي شُغْلٍ كَبِيرٍ^(٢) !! .

(١) قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي الْعِزِّ (ت ٧٩٢) فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيَّةِ» مُبَيِّنًا سَيِّئَةً مِنْ مَسَاوِي قَوْلِ الْجَهْمِيَّةِ بِ (الْإِغْرَاقِ فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ عَنِ الذَّاتِ)، وَأَنَّهُ قَوْلٌ فَتَحَ لِتَلَامِيذِ الْجَهْمِيَّةِ الْقَوْلَ بِالْحُلُولِ، أَوْ الْأُتْحَادِ (١ / ٢٥): «وَهَذَا الْقَوْلُ قَدْ أَفْضَى بِقَوْمٍ إِلَى الْقَوْلِ بِالْحُلُولِ، أَوْ الْأُتْحَادِ، وَهُوَ أَقْبَحُ مِنْ كُفْرِ النَّصَارَى؛ فَإِنَّ النَّصَارَى خَصُّوهُ بِالْمَسِيحِ، وَهَؤُلَاءِ عَمُّوهُ بِجَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ» انْتَهَى، وَفِي كِتَابِي "مَوْقِفُ الْإِمَامِ مُوَفَّقِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ ابْنِ قُدَامَةَ مِنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَالْأَشْعَرِيَّةِ، وَتَحْقِيقِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ لِهَذِهِ الْقَضِيَّةِ" - يَسَّرَ اللَّهُ نَشْرَهُ -؛ إِفَادَةٌ نَافِعَةٌ فِي هَذَا .

(٢) وَمِنْ أُمُثَلِ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي كِتَابِهِ «الرَّدُّ عَلَى الْبَكْرِيِّ» (٢ / ٧٣٢-٧٣٣) فِي وَاقِعَةِ دُخُولِ التَّتَرِّ؛ فَقَالَ: «حَتَّى إِنَّ الْعَدُوَّ الْخَارِجَ عَنْ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ لَمَّا قَدِمَ دِمَشْقَ خَرَجُوا يَسْتَغِيثُونَ بِالْمَوْتِ عِنْدَ الْقُبُورِ !! الَّتِي يَرَجُونَ عِنْدَهَا كَشْفَ ضُرِّهِمْ !، وَقَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ :

=

فِي أَلْوَانٍ مِنَ الانْحِرَافَاتِ الْكَبِيرَةِ الظَّاهِرَةِ، الَّتِي يَأْخُذُ بَعْضُهَا رِكَابَ بَعْضٍ، وَمَأْلَهَا (كُلُّهَا) هَدْمٌ "دِينِ الْإِسْلَامِ"، وَتَقْوِيضُ بُنْيَانِهِ - عِنْدَ مَنْ يَفْهَمُ الْكَلَامَ! - .
وَمَنْ أَنْكَرَ مِنْهَا (شَيْئًا) - وَلَوْ يَسِيرًا - أُوذِيَ أَشَدَّ الْأَذَى، وَجُلِدَ بِسِيَاطِ الْمَلَامِ.

وَمَا فَتِنَتِ "الْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ" تَسْتَعِيدُ الْعَافِيَةَ مِنْ (قَلَاقِلِ الصَّلَيبِيِّينَ الْحَاقِدِينَ)؛ حَتَّى ظَهَرَ عَدُوٌّ غَاشِمٌ لَيْئِمٌ - لَا نَظِيرَ لَهُ - اجْتَاَحَ بِ(كَلْبِهِ) كَثِيرًا مِنْ دِيَارِ الْمُسْلِمِينَ؛ حَتَّى بَغْدَادَ دَارِ الْخِلَافَةِ، وَقَتَلَ الْخَلِيفَةَ الْمُسْتَعَصِمَ بِاللَّهِ (ت ٦٥٦)،

يَا خَائِفِينَ مِنَ التَّرَرِ لُودُوا بِقَبْرِ أَبِي عُمَرَ
= أَوْ قَالَ :

عُودُوا بِقَبْرِ أَبِي عُمَرَ يُنَجِّيكُمْ مِنَ الضَّرَرِ !

فَقُلْتُ لَهُمْ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ تَسْتَغِيثُونَ بِهِمْ؛ لَوْ كَانُوا مَعَكُمْ فِي الْقِتَالِ؛ لَانْهَزَمُوا كَمَا انْهَزَمَ مَنْ انْهَزَمَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ أُحُدٍ !! .. « إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - .
وَقَدْ أَجَادَ خَادِمُهُ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ الْغِيَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي سَرْدِ مَا تَفَرَّدَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَنِ الْعُلَمَاءِ قَبْلَهُ، وَفِي زَمَانِهِ مِنْ تَكْسِيرِ الْأَحْجَارِ الَّتِي كَانَ النَّاسُ يَزُورُونَهَا، وَيَتَبَرَّكُونَ بِهَا، وَيُقَبِّلُونَهَا، وَيَنْذُرُونَ لَهَا النُّذُورَ، وَيُلَطِّخُونَهَا بِالْخُلُوقِ، وَيَطْلُبُونَ عِنْدَهَا قَضَاءَ حَاجَاتِهِمْ، وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ فِيهَا، أَوْ لَهَا سِرًّا، وَأَنَّ مَنْ تَعَرَّضَ لَهَا بِسُوءٍ أُصِيبَ فِي رِسَالَتِهِ اللَّطِيفَةِ: «نُبْدَةُ عَنْ آخِرِ حَيَاةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ» (ص ٨- ٢١ / ت محب الدين الخطيب / ط المكتب الإسلامي / ١٤٢٥)، وَذَكَرَ ابْنُ الْقَيْمِ جُمْلَةً مِنْ جُهودِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي "تَكْسِيرِ الْأَنْصَابِ" الْكَثِيرَةِ فِي دِمَشْقَ هُوَ، وَأَصْحَابُهُ فِي «إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ» (١/ ٢١٢) .

وَسَفَكَ الدِّمَاءَ ثَجَاجًا^(١)، وَجَعَلَ الدِّيَارَ بِلَاقِعَ؛ وَهُمْ: (التَّارُ) الظَّالِمُونَ
الْمُفْسِدُونَ^(٢).

فَكَانَتْ حَيَاتُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - حَافِلَةً بِالْجِهَادِ لِمُخْتَلَفِ (الْمَلِلِ)،
و(النَّحْلِ)، و(الطَّوَائِفِ)، و(الْفِرَقِ) ذَبًّا عَنْ "مَعَالِمِ دِينِ الْإِسْلَامِ"، وَذَوْدًا عَنْ
حَيَاضِهِ الْعِظَامِ^(٣).



(١) فِي «تَاجِ الْعُرُوسِ» (٣/ ٣٠٨): «وَدَمٌ ثَجَاجٌ» مُنْصَبٌ مُصَوَّبٌ أَنْتَهَى .
(٢) قَالَ الْمُؤَرِّخُ عَزُّ الدِّينِ ابْنُ الْأَثِيرِ (ت ٦٣٠) فِي «الْكَامِلِ» (١٠ / ٣٣٣): «لَقَدْ
بَقِيَتْ عِدَّةٌ سِنِينَ مُعْرِضًا عَنْ ذِكْرِ هَذِهِ الْحَادِثَةِ اسْتِعْظَامًا لَهَا، كَارِهًا لِذِكْرِهَا؛ فَأَنَا أُقَدِّمُ إِلَيْهِ
رَجُلًا، وَأُوْخِرُ أُخْرَى!؛ فَمَنْ الَّذِي يَسْهَلُ عَلَيْهِ أَنْ يَكْتُبَ نَعْيَ الْإِسْلَامِ، وَالْمُسْلِمِينَ؟؛ وَمَنْ
الَّذِي يَهُونُ عَلَيْهِ ذِكْرُ ذَلِكَ؟؛ يَا لَيْتَ أُمِّي لَمْ تَلِدْنِي!، وَيَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ حُدُوثِهَا، وَكُنْتُ
نَسِيًّا مَنَسِيًّا...!!» أَنْتَهَى، وَانْظُرْ: شَيْئًا مِنْ «الْأَلِيمِ الْأَخْبَارِ» فِي «الْكَامِلِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ
(١٠ / ٣٣٣-٣٦٥)، وَ«تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» لِلدَّهَبِيِّ (١٤ / ٨١٨-٨٢١)، وَ«الْبَدَايَةِ وَالنَّهَائَةِ»
(١٣ / ١٠٣).

(٣) بَلْ إِنَّهُ كَانَ يُنْكَرُ عَلَى مَنْ (أَفْتَى فِي مَسْأَلَةٍ بَغِيرِ عِلْمٍ) - وَإِنْ كَانَ فِيهِ فَضْلٌ -، قَالَ
ابْنُ الْقَيِّمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : «وَكَانَ شَيْخُنَا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - شَدِيدَ الْإِنْكَارِ عَلَى هَؤُلَاءِ؛
فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَالَ لِي بَعْضُ هَؤُلَاءِ: أَجْعَلْتُ مُحْتَسِبًا عَلَى الْفَتَوَى؟! فَقُلْتُ لَهُ: "يَكُونُ عَلَى
الْحَبَّازِينَ، وَالطَّبَّاخِينَ مُحْتَسِبٌ، وَلَا يَكُونُ عَلَى الْفَتَوَى مُحْتَسِبٌ؟!" أَنْتَهَى مِنْ «أَعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ
عَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ» (٦ / ١٣١) تِ الْمَحَقِّقِ الْبَارِعِ مَشْهُورِ بْنِ حَسَنٍ).

هَذِهِ "الْمَنْقَبَةُ"، و"الْفَضِيلَةُ" مِنْ أَشْهَرِ فَضَائِلِ هَذَا الْإِمَامِ الْعَظِيمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -؛ حَتَّى إِنَّهُ انْصَرَفَ - لِعِظَمِ شَأْنِ الْبَلِيَّةِ - عَنِ التَّصْنِيفِ فِي "تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ" - وَهُوَ فَارَسٌ مِيدَانِهِ -، وَ"شُرُوحِ الْأَحَادِيثِ" - وَهُوَ ابْنُ بَجْدَتِهَا ^(١) -، وَ"فِقْهِ مَسَائِلِ الْأَحْكَامِ" - وَهُوَ الْمُجْتَهِدُ الْمَطْلُقُ فِيهَا - ^(٢) .

وَلِهَذَا أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ يَعْرِفُ سِيرَةَ هَذَا الْإِمَامِ :

أَنَّهُ كَانَ "نَاصِرَ السُّنَّةِ"، وَ"قَامِعَ الْبِدْعَةِ"، وَأَنَّهُ رَدَّ عَلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ بَدْعَهُمْ بِالْحُجَجِ الْقَاطِعَةِ، وَالْبَرَاهِينِ السَّاطِعَةِ؛ حَتَّى قِيلَ مَا مَعْنَاهُ: لَوْ أَنَّ مُنْشِئَ

(١) قَالَ الْحَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ (ت ١٧٠) فِي «الْعَيْنِ» (٨ / ٥٣): «وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ الْعَالِمِ بِالْأَمْرِ: "هُوَ ابْنُ بَجْدَتِهَا"، وَ"ابْنُ مَدِينَتِهَا"» انْتَهَى، وَانْظُرْ: (٦ / ٨٨)، وَمَعَاجِمُ اللُّغَةِ (ب ج د) .

(٢) قَالَ الْحَافِظُ بْنُ كَثِيرٍ: «وَوَجَدْتُ بِخَطِّ [شَيْخِ الشَّافِعِيَّةِ فِي زَمَانِهِ الْإِمَامِ] ابْنِ الزَّمْلَكَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ: "اجْتَمَعَتْ فِيهِ شُرُوطُ الاجْتِهَادِ عَلَى وَجْهِهَا"، وَشَهِدَ بِهَذَا كَثِيرٌ مِمَّنْ عَرَفُوهُ، وَتَرَجَّهُوهُ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «عُلَمَاءُ الشَّرِيعَةِ شَهِدُوا لَهُ بِأَنَّ "أَدَوَاتِ الاجْتِهَادِ" اجْتَمَعَتْ فِيهِ؛ حَتَّى .. أَشَدُّ الْمُتَعَصِّبِينَ عَلَيْهِ ..» انْتَهَى، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ: «... وَكَانَ ذَكِيًّا، كَثِيرَ الْمَحْفُوظِ؛ فَصَارَ "إِمَامًا فِي التَّفْسِيرِ"، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ، "عَارِفًا بِالْفِقْهِ"، فَيُقَالُ: إِنَّهُ كَانَ أَعْرَفَ بِفِقْهِ الْمَذَاهِبِ مِنْ أَهْلِهَا الَّذِينَ كَانُوا فِي زَمَانِهِ، وَغَيْرِهِ، وَكَانَ "عَالِمًا بِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ"، "عَالِمًا فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ"، وَ"النَّحْوِ"، وَ"اللُّغَةِ"، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعُلُومِ النَّقْلِيَّةِ، وَالْعَقْلِيَّةِ، وَمَا قُطِعَ فِي مَجْلِسٍ، وَلَا تَكَلَّمَ مَعَهُ فَاضِلٌ فِي فَنٍّ مِنَ الْفُنُونِ إِلَّا ظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ الْفَنَّ فَنُّهُ!، وَرَأَاهُ عَارِفًا بِهِ، مُتَقِنًا لَهُ، وَأَمَّا الْحَدِيثُ: فَكَانَ "حَامِلَ رَأْيِهِ" حَافِظًا لَهُ مُمِيزًا بَيْنَ صَحِيحِهِ، وَسَقِيمِهِ، عَارِفًا بِرِجَالِهِ، مُتَّصِلًا مِنْ ذَلِكَ» انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (١٤ / ١٥٧ - ١٥٨ / ط إحياء السُّرَاتِ)، وَانْظُرْ: «تَارِيخُ ابْنِ الْوَرْدِيِّ» (٢ / ٢٧٧)، «الرَّدُّ الْوَافِرُ» (ص ١٠٧ - ١٠٩)، وَ«تَقْرِيطُ ابْنِ حَجَرٍ عَلَى الرَّدِّ الْوَافِرِ» (ص ١٤) .

تِلْكَ الْبِدْعَ، وَتُحْتَرَعَهَا، وَالْأُصُولَ الْفَاسِدَةَ، وَتُتَحِلُّهَا، وَالْمَحَالَاتِ، وَالضَّلَالَاتِ،
وَنَاصِرَهَا :

قَرُّوْا رُدُّودَهُ عَلَيْهِمْ بِـ ”إِنْصَافٍ“ لَا تَقْتَنَعُوا بِبُطْلَانِ مَا هُمْ عَلَيْهِ، وَأَيُّقِنُوا
فَسَادَ طُرُقِهِمْ، وَأَدْرِكُوا شِدَّةَ مُخَالَفَتِهَا لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ - صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمْ-]، وَمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعُونَ، وَالْأَثَمَةُ الْمَهْدِيُّونَ .



وَلَكَبِيرِ عِنَايَتِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بِـ ”تَمْيِيزِ الْحَقِّ مِنَ الْبَاطِلِ“ فِي هَذَا الْبَابِ
طَلَبَ مِنْهُ خُصُومُهُ - غَيْرَ مَرَّةٍ، وَكَانَ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ أَمَانِيهِمُ الْكَاذِبَةِ - :
أَنْ يُسَلِّمَ لَهُمْ (حَالَهُمْ)، وَيُسَالِمَهُمْ، وَلَا يُعَارِضَهُمْ، وَلَا يَتَعَرَّضَ لَهُمْ،
وَلَا يُنْكِرَ عَلَيْهِمْ، وَهُمْ سَيَتَرُكُونَهُ، بَلْ وَيُكَافِئُونَهُ !، وَيَكُونُ هَذَا (صُلْحًا) بَيْنَهُ
وَبَيْنَهُمْ !^(١) .

(١) كَمَا جَرَى فِي مَنَازِلِهِ الْعَظِيمَةِ مَعَ الْبَطَّائِحَةِ كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١١ / ٤٥٤ -
٤٥٥ و ٤٦٥ و ٤٦٧) .

وَهَذَا صُوفِيٌّ طُرُقِيٌّ غَالٍ (رَفَاعِيٌّ) هُوَ: مُحَمَّدُ ابْنُ السَّرَّاجِ الدِّمَشْقِيُّ (ت ٧٤٧)، يَكْتُبُ
نَصِيحَةً إِلَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ، فِيهَا جَهْلٌ عَرِيضٌ، وَفَهْمٌ عَلِيلٌ مَرِيضٌ، وَمِمَّا كَتَبَ فِيهَا قَوْلُهُ (ص ٨٤)
- وَكَأَنِّي بِهِ يُكْفِكِفُ دُمُوعَهُ !- : «طُوبَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَيْبُهُ عَنِ عَيْبِ النَّاسِ !، وَتَبَّ لِمَنْ شَغَلَتْهُ
عُيُوبُ النَّاسِ عَنْ عَيْبِهِ، إِلَى كَمْ تَمْدَحُ نَفْسَكَ !، وَشَقَاشَقَكَ !، وَعِبَارَاتِكَ !!» إِلَى أَنْ قَالَ: «يَا
رَجُلُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ كُفٌّ عَنَّا !!؛ فَإِنَّكَ مُحْبَجٌ !، عَلِيمُ اللِّسَانِ !، لَا تَقْرُ !، وَلَا تَنَامُ !» انتهى
بُكَاءُهُ، وَصُرَاخُهُ .

وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا مَا جَرَى فِي مَنَازِلَتِهِ فِي ”الْوَاسِطِيَّةِ“ مَعَ (الْأَشْعَرِيَّةِ الْكَلَابِيَّةِ) كَمَا فِي
«مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٣ / ١٩٦-١٩٧)، قَالَ: «فَقِيلَ لِي: أَنْتَ صَنَنْتَ اعْتِقَادَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ !،
وَأَرَادُوا قَطْعَ النَّزَاعِ !؛ لِكُونِهِ مَذْهَبًا مَتَّبُوعًا؛ فَقُلْتُ: ”مَا خَرَجْتُ إِلَّا عَقِيدَةَ السَّلَفِ الصَّالِحِ =

كَتَبَهُ
الْفَقِيرُ إِلَى سِتْرِ رَبِّهِ الْخَفِيُّ
أَبُو الْعَبَّاسِ الشُّحْرِي
مَدِينَةَ رَسُولِ اللَّهِ

- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّم -

تَمَّ الْكِتَابُ فِي يَوْمِ السَّبْتِ السَّادِسِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ لِعَامِ ١٤٤٤
وَتَمَّتْ مُرَاجَعَتُهُ لَيْلَةَ الثَّلَاثَاءِ السَّادِسِ عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ لِعَامِ ١٤٤٤

4 4 4

= جَمِيعِهِمْ!؛ لَيْسَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ اخْتِصَاصٌ بِهَذَا!!» انتهى، وانظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى»
(٣/ ١٦٩)، و«الْعُقُودُ الدَّرِيَّةُ مِنْ مَنَاقِبِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَحْمَدَ بْنِ تَيْمِيَّةَ» (ص ٢٣٤-٢٣٥).
تَنْبِيْهُ: (نَصِيحَةُ ابْنِ السَّرَّاجِ) نُحِلَّتْ زُورًا لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ الدَّهَبِيِّ، وَقَدْ حَقَّقَ الْقَوْلَ فِيهَا
الشَّيْخُ الْبَحَّائِيُّ أَبُو الْفَضْلِ الْقُونَوِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - جَزَاهُ اللَّهُ أَحْسَنَ الْجَزَاءِ - فِي رِسَالَتِهِ
«أَضْوَاءٌ عَلَى الرَّسَالَةِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَى الْحَافِظِ الدَّهَبِيِّ النَّصِيحَةِ الدَّهَبِيَّةِ وَتَحْقِيقُ فِي صَاحِبِهَا» (ط/
دَارُ الْمَأْمُونِ لِلتُّرَاثِ / ١٤٢٣).

الفصل الأول

شهادات الصادقين

الفصل الأول

شهادات الصادقين

/ ١ / قَالَ تَلْمِذُهُ الْعَلَّامَةُ سِرَاجُ الدِّينِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَزَّازُ^(١)
(ت ٧٤٩) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :

(١) هُوَ الْعَلَّامَةُ الْمُحَدَّثُ الْفَقِيهُ الْمُقَرَّرُ عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُوسَى بْنِ الْحَلِيلِ الْبَغْدَادِيِّ، الْأَزْجِيُّ، الْبَزَّازُ، تَرَجَّمَهُ تَلْمِذُهُ الْحَافِظُ الْإِمَامُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ رَجَبٍ؛ فَقَالَ مَا حَاصِلُهُ: «الْفَقِيهُ الْمُحَدَّثُ، سِرَاجُ الدِّينِ أَبُو حَفْصٍ، .. سَمِعَ مِنْ جَمَاعَةٍ، وَعُنِيَ بِالْحَدِيثِ، وَقَرَأَ الْكَثِيرَ، وَرَحَلَ إِلَى دِمَشْقَ، وَقَرَأَ بِهَا صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ عَلَى الْحَجَّارِ بِالْحَنْبَلِيَّةِ، وَحَضَرَ قِرَاءَةَ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَخَلَقَ كَثِيرٌ، وَجَالَسَ الشَّيْخَ تَقِيَّ الدِّينِ، وَأَخَذَ عَنْهُ، وَتَلَا بِبَغْدَادٍ خَتَمَةً لِأَبِي عُمَرَ، وَعَلَى شَيْخِنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ الْوَاسِطِيِّ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ بَعْضَ تَصَانِيفِهِ فِي الْقِرَاءَاتِ، وَحَجَّ مَرَارًا، وَأَعَادَ بِالْمُسْتَنْصَرِيَّةِ، وَوَلِيَ إِمَامَةَ جَامِعِ الْخَلِيفَةِ بِبَغْدَادٍ مَدَّةً يَسِيرَةً، ثُمَّ أَقَامَ بِدِمَشْقَ مَدَّةً، أَوْ أَمَّ بِهَا بِالضِّيَائِيَّةِ، وَكَانَ حَسَنَ الْقِرَاءَةِ لِلْقُرْآنِ، وَالْحَدِيثِ، ذَا عِبَادَةٍ، وَتَهَجُّدٍ، وَصَنَّفَ كَثِيرًا فِي الْحَدِيثِ، وَعُلُومِهِ، وَفِي الْفِقْهِ، وَالرَّقَائِقِ، وَقَدِمَ فِي آخِرِ عُمرِهِ إِلَى بَغْدَادٍ؛ فَأَقَامَ بِهَا يَسِيرًا، ثُمَّ تَوَجَّهَ إِلَى الْحَجِّ سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ، وَحَجَّجْتُ أَنَا تِلْكَ السَّنَةَ - أَيْضًا - مَعَ وَالِدِي؛ فَقَرَأْتُ عَلَى شَيْخِنَا أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ "ثَلَاثِيَّاتِ الْبُخَارِيِّ" بِالْحِلَّةِ الْيَزِيدِيَّةِ، ثُمَّ تَوَفَّيَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَبْلَ وُصُولِهِ إِلَى مَكَّةَ، بِمَنْزِلَةِ حَاجِرٍ، صَبِيحَةَ يَوْمِ الثَّلَاثَاءِ حَادِي عَشْرِينَ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ كَانَ نَوَى الْإِحْرَامَ، وَذَلِكَ قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَى الْمِقَاتِ، وَدُفِنَ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ، وَمَعَهُ نَحْوُ مِنْ خَمْسِينَ نَفْسًا بِالطَّاعُونِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - «انْتَهَى مِنْ «ذِيلِ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» =

«وَأَمَّا مَا خَصَّهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ :

”مُعَارِضَةِ أَهْلِ الْبِدْعِ فِي بَدْعَتِهِمْ“، و”أَهْلِ الْأَهْوَاءِ فِي أَهْوَائِهِمْ“ .

وَمَا أَلْفَهُ فِي ذَلِكَ مِنْ دَحْضِ أَقْوَالِهِمْ، وَتَزْيِيفِ أَمْثَالِهِمْ، وَإِشْكَالِهِمْ، وَإِظْهَارِ عَوَارِهِمْ، وَانْتِحَالِهِمْ، وَتَبْدِيدِ شَمْلِهِمْ، وَقَطْعِ أَوْصَالِهِمْ .
وَأَجَوِبَتْهُ عَنْ شُبْهِهِمُ الشَّيْطَانِيَّةُ، وَمُعَارِضَتِهِمُ النَّفْسَانِيَّةُ لِلشَّرِيعَةِ الْحَنِيفِيَّةِ
الْمُحَمَّدِيَّةِ بِمَا مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنَ الْبَصَائِرِ الرَّحْمَانِيَّةِ، وَالِدَّلَائِلِ النَّقْلِيَّةِ،
والتَّوْضِيحَاتِ الْعَقْلِيَّةِ؛ حَتَّى انْكَشَفَ قِنَاعُ الْحَقِّ، وَبَانَ بِمَا جَمَعَهُ فِي ذَلِكَ، وَأَلْفَهُ:
الْكَذِبُ مِنَ الصِّدْقِ .

حَتَّى لَوْ أَنَّ أَصْحَابَهَا أَحْيَاءُ - وَوُفِّقُوا لَغَيْرِ الشَّقَاءِ-؛ لَأَدْعَوْنَا لَهُ بِالتَّصَدِيقِ،
وَدَخَلُوا فِي الدِّينِ الْعَتِيقِ .

وَلَقَدْ وَجَبَ عَلَى كُلِّ مَنْ وَقَفَ عَلَيْهَا، وَفَهِمَ مَا [فِيهَا] أَنْ يَحْمَدَ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى
حُسْنِ تَوْفِيقِهِ هَذَا الْإِمَامَ لِنَصْرِ الْحَقِّ بِالْبَرَاهِينِ الْوَاضِحَةِ الْعِظَامِ^(١) .

حَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْفُضَّلَاءِ الثُّبَلَاءِ الْمُمَعِنِينَ بِالْخَوْضِ فِي أَقَاوِيلِ
الْمُتَكَلِّمِينَ؛ لِإِصَابَةِ الثَّوَابِ، وَتَمْيِيزِ الْقَشْرِ مِنَ اللَّبَابِ :

أَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ لَمْ يَزَلْ حَائِرًا فِي تَجَادُوبِ أَقْوَالِ الْأُصُولِيِّينَ، وَمَعْقُولَاتِهِمْ، وَأَنَّهُ
لَمْ يَسْتَقِرَّ فِي قَلْبِهِ مِنْهَا قَوْلٌ، وَلَمْ يَبَيِّنْ لَهُ مِنْ مَضْمُونِهَا حَقٌّ؛ بَلْ رَأَاهَا كُلُّهَا مُوقِعَةً
فِي الْحَيْرَةِ، وَالتَّضْلِيلِ، وَجُلَّهَا مُمَعِنًا بِتَكْلُفِ الْأَدَلَّةِ، وَالتَّعْلِيلِ، وَأَنَّهُ كَانَ خَائِفًا عَلَى

= (١٤٦/٥ - ١٤٨)، وانظر: «ذَيْلُ التَّقْيِيدِ فِي رُوَاةِ السُّنَنِ وَالْأَسَانِيدِ» (٢/ ٢٤٩)، و«الدَّرَرُ
الْكَامِنَةُ فِي أَعْيَانِ الْمَائَةِ الثَّامِنَةِ» (٤/ ٢١١ - ٢١٢)، و«شَذَرَاتِ الذَّهَبِ فِي أَخْبَارِ مَنْ ذَهَبَ»
(٨/ ٢٧٨) .

(١) اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ الْوَافِي الَّذِي لَا مُنْتَهَى لَهُ عَلَى مَا قَيَّضْتَ لِنُصْرَةِ دِينِكَ؛ فَلَكَ
الْحَمْدُ كُلُّهُ، وَجَزَى اللَّهُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ عَلَى مَا قَامَ بِهِ أَحْسَنَ الْجَزَاءِ .

نَفْسِهِ مِنَ الْوُقُوعِ بِسَبَبِهَا فِي التَّشْكِيكِ، وَالتَّعْطِيلِ؛ حَتَّى مَنَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بِمَطَالَعَتِهِ
مُؤَلَّفَاتِ هَذَا الْإِمَامِ أَحْمَدَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ، وَمَا أوردَهُ مِنَ النُّقْلِيَّاتِ،
وَالْعَقْلِيَّاتِ فِي هَذَا النَّظَامِ .

فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ وَقَفَ عَلَيْهَا، وَفَهَمَهَا؛ فَرَأَاهَا مُوَافِقَةً لِلْعَقْلِ السَّلِيمِ، وَعَلِمَهَا؛
حَتَّى انْجَلَى مَا كَانَ قَدْ غَشِيَهُ مِنْ أَقْوَالِ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنَ الظَّلَامِ، وَزَالَ عَنْهُ مَا خَافَ أَنْ
يَقَعَ فِيهِ مِنَ الشُّكِّ، وَظَفِرَ بِالْمَرَامِ ^(١) .

وَمَنْ أَرَادَ اخْتِبَارَ صِحَّةِ مَا قُلْتُهُ؛ فَلْيَقِفْ بَعَيْنِ الْإِنْصَافِ الْعَرِيَّةِ عَنِ الْحَسَدِ،
وَالانْحِرَافِ - إِنْ شَاءَ - عَلَى مُخْتَصَرَاتِهِ فِي هَذَا الشَّأْنِ ^(٢) .

(١) وَهَذَا الْكَلَامُ حَكَاهُ بِحُرُوفِهِ - أَيْضًا - الْإِمَامُ السُّرْمَرِيُّ (ت ٧٧٦)، وَانْظُرْ: «الرَّدُّ
الْوَافِرُ» (ص ٢٣٣) .

(٢) نَقَلَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي كِتَابِهِ «طَبَقَاتُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ» (٤ / ٢٨٤) عَنْ
الْعَلَّامَةِ كَمَالِ الدِّينِ ابْنِ الزَّمْلَكَانِيِّ (ت ٧٢٧) مِنْ خَطِّهِ عَلَى جُزْءٍ: «رَفَعَ الْمَلَامَ عَنِ الْأَثْمَةِ
الْأَعْلَامِ»، وَفِيهِ ثَنَاءٌ كَثِيرٌ، وَكَبِيرٌ مِنْهُ قَوْلُهُ: «.. آخِرِ الْمُجْتَهِدِينَ، أَوْحَدِ عُلَمَاءِ الدِّينِ، بَرَكَةَ
الْإِسْلَامِ، حُجَّةِ الْأَعْلَامِ، بُرْهَانِ الْمُتَكَلِّمِينَ، قَامِعِ الْمُتَبَدِّعِينَ، مُحْيِي السُّنَّةِ، وَمَنْ عَظُمَتْ بِهِ لُحُوقُ
عَلَيْنَا الْمِنَّةُ، وَقَامَتْ بِهِ عَلَى أَعْدَائِهِ الْحُجَّةُ، وَاسْتَبَانَتْ بِبَرَكَتِهِ، وَهَدِيهِ الْمَحَجَّةُ ..» انْتَهَى الْمُرَادُ،
وَنَقَلَ هَذَا الثَّنَاءَ بِحُرُوفِهِ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ (ت ٩١١) مُصَدِّرًا بِهِ الْجَوَابَ عَنْ حَرْفِ (لَوْ)، نَقَلَ
ذَلِكَ الْعَلَّامَةُ أَبُو الْبَرَكَاتِ نِعْمَانُ الْأَلُوسِيُّ (ت ١٣١٧) فِي «جَلَاءِ الْعَيْنِينَ فِي مُحَاكَمَةِ الْأَحْمَدِيِّينَ»
(ص ٢٠-٢١) .

كـ ”شرح الأصْبَهَانِيَّة“، ونحوها .
وإن شاء على مُطَوَّلَاتِهِ كـ ”تَخْلِيصِ التَّلْبِيسِ مِنْ تَأْسِيسِ التَّقْدِيسِ“ ،
و ”المُوَافَقَةُ بَيْنَ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ“ ، و ”مِنْهَاجِ الْإِسْتِقَامَةِ، وَالْإِعْتِدَالِ“ .
فَإِنَّهُ - وَاللَّهِ - يَظْفَرُ بِالْحَقِّ وَالْبَيَانِ، وَيَسْتَمْسِكُ بِأَوْضَحِ بُرْهَانٍ، وَيَزِنُ حِينَئِذٍ
فِي ذَلِكَ بِأَصَحِّ مِيزَانٍ^(١) انتهى المراد^(١) .



(١) انظر: «الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية» (ص ٣١-٣٣) .

/ ٢ / وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قَايِمَازِ الدَّهْبِيُّ
(ت ٧٤٨) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :

«وَلَقَدْ نَصَرَ "السُّنَّةَ الْمُحَضَّةَ"، و"الطَّرِيقَةَ السَّلَفِيَّةَ"، وَاحْتَجَّ لَهَا بِبَرَاهِينٍ،
وَمُقَدِّمَاتٍ، وَأُمُورٍ لَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهَا ! .

وَأَطْلَقَ عِبَارَاتٍ أَحْجَمَ عَنْهَا الْأَوَّلُونَ، وَالْآخِرُونَ، وَهَابُوا، وَجَسَرَ هُوَ
عَلَيْهَا؛ حَتَّى قَامَ عَلَيْهِ خَلْقٌ مِنْ عُلَمَاءِ مِصْرَ، وَالشَّامِ قِيَامًا، لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ، وَبَدَّعُوهُ،
وَنَازَرُوهُ، وَكَابَرُوهُ، وَهُوَ ثَابِتٌ لَا يُدَاهِنُ، وَلَا يُجَابِي، بَلْ يَقُولُ "الْحَقُّ الْمُرَّ" الَّذِي
أَدَّاهُ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، وَحِدَّةُ ذِهْنِهِ، وَسَعَةُ دَائِرَتِهِ فِي السُّنَنِ، وَالْأَقْوَالِ .

مَعَ مَا اشْتَهَرَ عَنْهُ مِنَ الْوَرَعِ، وَكَمَالِ الْفِكْرَةِ، وَسُرْعَةِ الْإِدْرَاكِ، وَالْخَوْفِ مِنَ
اللَّهِ، وَالتَّعْظِيمِ لِحُرْمَاتِ اللَّهِ .

فَجَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ حِمَالٌ حَرِيَّةٌ، وَوَقَائِعُ شَامِيَّةٌ، وَمِصْرِيَّةٌ، وَكَمْ مِنْ نَوْبَةٍ
قَدْ رَمَوْهُ عَنْ قَوْسٍ وَاحِدَةٍ؛ فَيُنَجِّهِ اللَّهُ ! ^(١) .

(١) وَفِي هَذَا وَقَائِعُ كَثِيرَةٌ؛ مِنْهَا : مَا جَرَى لَهُ أَيَّامَ بَيْرَسِ الْجَاشَنكِرِ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ
سَنَةِ ٧٠٩، حِينَ أَمَرَ بِتَسْيِيرِهِ إِلَى الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ؛ فَخَافَ مُحِبُّوهُ فِي دِمَشْقَ، وَمِصْرَ مِنْ غَائِلَةِ
الْجَاشَنكِرِ، وَشَيْخِهِ الْمَنْبِجِيِّ؛ فَتَضَاعَفَ لَهُ الدُّعَاءُ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ: «وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمْ
يُمْكِنُوا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهُ إِلَى الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ؛ فَضَاقَتْ لَهُ الصُّدُورُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ تَمَكَّنَ
مِنْهُ عَدُوُّهُ نَصْرُ الْمَنْبِجِيِّ!، وَكَانَ سَبَبَ عِدَاوَتِهِ لَهُ: أَنَّ الشَّيْخَ تَقِيَّ الدِّينِ كَانَ يَنَالُ مِنَ
الْجَاشَنكِرِ، وَمِنْ شَيْخِهِ نَصْرِ الْمَنْبِجِيِّ، وَيَقُولُ: "زَالَتْ أَيَّامُهُ، وَانْتَهَتْ رِيَاسَتُهُ، وَقُرْبَ انْقِضَاءِ
أَجَلِهِ، وَيَتَكَلَّمُ فِيهِمَا"، وَفِي ابْنِ عَرَبِيٍّ، وَأَتْبَاعِهِ، فَأَرَادُوا أَنْ يُسَيِّرُوهُ إِلَى الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ كَهَيْئَةِ الْمَنْفِيِّ؛
لَعَلَّ أَحَدًا مِنْ أَهْلِهَا يَتَجَسَّرُ عَلَيْهِ؛ فَيَقْتُلُهُ غِيلَةً!؛ فَمَا زَادَ ذَلِكَ النَّاسَ إِلَّا مَحَبَّةً فِيهِ، وَقُرْبًا مِنْهُ،
وَانتِفَاعًا بِهِ، وَاشْتِغَالًا عَلَيْهِ، وَحُنُوءًا، وَكَرَامَةً لَهُ» انْتَهَى، وَذَكَرَ ابْنُ كَثِيرٍ رِسَالَةَ كَتَبَهَا (عَبْدُ اللَّهِ)
(أَخُو الشَّيْخِ) حَاصِلُهَا: أَنَّ الشَّيْخَ أَرَادَ الرِّبَاطَ فِي الثَّغْرِ، وَأَرَادُوا كَيْدَهُ!؛ فَانْقَلَبَ كَيْدُهُمْ، =

فَإِنَّهُ دَائِمُ الْإِبْتِهَالِ، كَثِيرُ الْإِسْتِغَاثَةِ، قَوِيُّ التَّوَكُّلِ، ثَابِتُ الْجَاشِ، لَهُ أَوْرَادٌ،
وَأَذْكَارٌ يُدْمِنُهَا بِكَيْفِيَّةٍ، وَجُمُعِيَّةٍ^(١) انْتَهَى .



وَقَالَ - أَيْضًا - بَعْدَ ذِكْرِ عُلُومِهِ :

«وَنَظَرَ فِي الْعَقْلِيَّاتِ، وَعَرَفَ أَقْوَالَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَرَدَّ عَلَيْهِمْ، وَبَّبَهُ عَلَى
خَطِّئِهِمْ، وَحَذَرَ مِنْهُمْ .

وَنَصَرَ السُّنَّةَ بِأَوْضَحِ حُجَجٍ، وَأَبْهَرَ بَرَاهِينَ، وَأُوذِيَ فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ
الْمُخَالِفِينَ، وَأُخِيفَ فِي نَصْرِ السُّنَّةِ الْمَحْفُوظَةِ؛ حَتَّى أَعْلَى اللَّهُ تَعَالَى مَنَارَهُ، وَجَمَعَ
قُلُوبَ أَهْلِ التَّقْوَى عَلَى مُحَبَّتِهِ، وَالِدُّعَاءِ لَهُ .

هَكَذَا، أَعْلَاهُ، هَاهُنَا، حَالًا كَثِيفَةً . أَهَّا، أَلَّا، هَالِذَا

وَجَبَلَ قُلُوبَ الْمُلُوكِ، وَالْأُمَرَاءِ عَلَى الْإِنْقِيَادِ لَهُ غَالِبًا، وَعَلَى طَاعَتِهِ^(٢) .

= وَفُضِّحُوا، وَأَقْبَلَ أَهْلُ الثَّغْرِ يَتَعَلَّمُونَ الْكِتَابَ، وَالسُّنَّةَ، وَتَوَبَّ رُؤُوسُ السَّبْعِينِيَّةِ، وَالْعَرَبِيَّةِ،
وَحَصَلَ مَا لَا يُمَكِّنُ وَصْفُهُ مِنَ الْخَيْرِ، وَنَزَلَ عَلَى خُصُومِهِ كَالْمُنْبَجِيِّ نَزُولَ الْمُقِيمِ الْمُقْعِدِ، وَلُعِنُوا
بِأَسْمَائِهِمْ ... إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ، وَانْظُرْ: «الْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (٥٦/١٤)، و«الْعُقُودُ الدُّرِّيَّةُ»
(ص ٢٩٠)، و«الْمُقَفَّى الْكَبِيرُ» لِلْمَقْرِيزِيِّ (١/٤٦٠-٤٦١ و٤٦٣-٤٦٤) .

(١) انْظُرْ: «الْعُقُودُ الدُّرِّيَّةُ» (ص ١٣٣-١٣٤)، و«ذِيلُ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (٤/٥٠٦)،
و«تَارِيخُ ابْنِ الْوَرْدِيِّ» (٢/٢٧٧-٢٧٨) .

(٢) وَقَدْ أَغَاضَ هَذَا قُلُوبَ حَاسِدِيهِ؛ فَصَارُوا يَسْعَوْنَ إِلَى الْوِشَايَةِ بِهِ عِنْدَ الْمُلُوكِ،
وَيَنْحَلُّونَهُ (إِرَادَةَ نَزْعِ مُلْكِهِمْ لِنَفْسِهِ)؛ وَهِيَ قَضِيَّةٌ قِيلَ فِيهَا قَدِيمًا: «الْمَلِكُ عَقِيمٌ!» .

وَمِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ الْعَلَّامَةُ الْبَرَّارُ؛ فَقَالَ: «وَأَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَتَّهُمُهُ أَنَّ الشَّيْخَ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - حِينَ وَشِيَ بِهِ إِلَى السُّلْطَانِ الْمُعْظَمِ الْمَلِكِ النَّاصِرِ مُحَمَّدٍ أَحْضَرَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، قَالَ: فَكَانَ مِنْ
جُمْلَةِ كَلَامِهِ: «إِنِّي أَخْبَرْتُ أَنَّكَ قَدْ أَطَاعَكَ النَّاسُ، وَأَنَّ فِي نَفْسِكَ أَخْذَ الْمَلِكِ!»؛ فَلَمْ يَكْتَرِثْ
بِهِ، بَلْ قَالَ لَهُ بِنَفْسٍ مُطْمَئِنَّةٍ، وَقَلْبٍ ثَابِتٍ، وَصَوْتٍ عَالٍ، سَمِعَهُ كَثِيرٌ مِمَّنْ حَضَرَ: «أَنَا أَفْعَلُ =

وَأَحْيَا بِهِ الشَّامَ؛ بَلِ "الإِسْلَامُ" بَعْدَ أَنْ كَادَ يَنْثَلِمُ! ^(١)، خُصُوصًا فِي كَائِنَةِ التَّارِ.

وَهُوَ أَكْبَرُ مَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مِنْ سَمَاتِهِ مِثَالًا، فَلَا حَافِظَ لَهُ، وَالْمَقَامُ:

"أَنِّي مَا رَأَيْتُ بَعِينِي مِثْلَهُ، وَأَنَّهُ مَا رَأَى مِثْلَ نَفْسِهِ؛ لَمَّا حَثْتُ!" ^(٢) انْتَهَى.

= ذَلِكَ !! وَاللَّهِ إِنَّ مُلْكَكَ، وَمُلْكَ الْمَغْلِ لَا يُسَاوِي عِنْدِي فَلَسَيْنِ !!؛ فَتَبَسَّمَ السُّلْطَانُ لِذَلِكَ، وَأَجَابَهُ فِي مُقَابَلَتِهِ بِمَا أَوْقَعَ اللَّهُ لَهُ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْهَيْبَةِ الْعَظِيمَةِ: "إِنَّكَ وَاللَّهُ لَصَادِقٌ!، وَإِنَّ الَّذِي وَشَى بِكَ إِلَيَّ كَاذِبٌ"، وَاسْتَقَرَّ لَهُ فِي قَلْبِهِ مِنَ "الْمَحَبَّةِ الدِّينِيَّةِ" مَا لَوْلَاهُ لَكَانَ قَدْ فَتَكَ بِهِ مِنْذُ دَهْرٍ طَوِيلٍ مِنْ كَثْرَةِ مَا يُلْقَى إِلَيْهِ فِي حَقِّهِ مِنَ الْأَقَاوِيلِ الزُّورِ، وَالبُهْتَانِ مِمَّنْ ظَاهَرَ حَالِهِ لِلطَّغَامِ الْعَدَالَةِ، وَبَاطَنُهُ مَشْحُونٌ بِالْفِسْقِ، وَالْجَهَالَةِ» انْتَهَى مِنَ «الْأَعْلَامِ الْعَلِيَّةِ فِي مَنَاقِبِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ» (ص ٧٢-٧٣).

وَمَا هُوَ يَقُولُ لِلْمَدَّاحِينَ لَهُ بَعْدَ الْإِنْتِصَارِ عَلَى التَّارِ فِي مَوْقِفٍ عَظِيمٍ مَهِيْبٍ، يُزِيغُ قُلُوبَ مَنْ يُرِيدُ الْعُلُوَّ فِي الْأَرْضِ، وَالْوِلَايَةَ؛ فَتَأَمَّلْ مَا يَحْكِيهِ تَلْمِيذُهُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي عَنْهُ؛ فَيَقُولُ: «وَدَخَلَ جَيْشُ الْإِسْلَامِ الْمَنْصُورَ إِلَى دِمَشْقَ الْمَحْرُوسَةِ، وَالشَّيْخُ فِي أَصْحَابِهِ شَاكِيًا فِي سِلَاحِهِ، دَاخِلًا مَعَهُمْ، عَالِيَةً كَلِمَتُهُ، قَائِمَةً حُجَّتُهُ، ظَاهِرَةً وَلايَتُهُ، مَقْبُولَةٌ شَفَاعَتُهُ، مُجَابَةٌ دَعْوَتُهُ، مُلْتَمَسَةٌ بَرَكَتُهُ، مُكْرَمًا، مُعَظَّمًا، ذَا سُلْطَانٍ، وَكَلِمَةً نَافِذَةً، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يَقُولُ لِلْمَدَّاحِينَ لَهُ: "أَنَا رَجُلٌ مِلَّةٌ، لَا رَجُلٌ دَوْلَةٍ"» انْتَهَى مِنَ «الْعُقُودِ الدُّرِّيَّةِ» (ص ١٩٣).

قُلْتُ: وَمِنْ بَابِ الْمُقَابَلَةِ بِـ "الْإِحْسَانِ"؛ فَقَدْ كَانَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مُعَظَّمًا السُّلْطَانِ النَّاصِرَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، دَاعِيًا لَهُ كُلَّمَا ذَكَرَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَنْهُ: «.. [وَلِيَّ الْأَمْرِ] السُّلْطَانُ الَّذِي مَا رُئِيَ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ سُلْطَانٌ مِثْلُهُ زَادَهُ اللَّهُ عِلْمًا، وَتَسَدِيدًا، وَتَأْيِيدًا» انْتَهَى، وَانْظُرْ: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢٧/ ٣١٤ و ٣١٥).

وَسَيَأْتِي لِهَذَا تَتَمَّةٌ مُهِمَّةٌ قَرِيبًا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -.

(١) تَأَمَّلْ هَذِهِ الْكَلِمَةَ.

(٢) انْظُرْ: «الْعُقُودُ الدُّرِّيَّةُ» (ص ١٣٤)، وَ«ذَيْلَ طَبَقَاتِ الْخَنَابِلَةِ» (٤/ ٤٩٧)، وَ«الرَّدَّ

الْوَافِرَ» (ص ٧١-٧٢)، وَ«شَذَرَاتِ الذَّهَبِ» (٨/ ١٤٤)، وَ«طَبَقَاتِ الْمُفَسِّرِينَ» لِلدَّوَاوِدِيِّ =

قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :

« .. وانفردَ بِمَسَائِلَ؛ فَنِيلَ مِنْ عَرَضِهِ؛ لِأَجْلِهَا، وَهُوَ بَشَرٌ، لَهُ ذُنُوبٌ، وَخَطَأٌ^(١) .

وَمَعَ هَذَا: ”فَوَ اللَّهُ مَا مَقَلَّتْ عَيْنِي مِثْلَهُ !، وَلَا رَأَى هُوَ مِثْلَ نَفْسِهِ“ ! .

= (٤٩ / ١)، و«التَّاجُ الْمُكَلَّلُ مِنْ جَوَاهِر مَآثِرِ الطَّرَازِ الْآخِرِ وَالْأَوَّلِ» لِلْقَنُوجِيِّ (ص ٤١٦)، و«جَلَاءُ الْعَيْنَيْنِ فِي مُحَاكَمَةِ الْأَحْمَدَيْنِ» لِلْأَلُوسِيِّ (ص ٢٠) .

(١) قَالَ فِي «تَذَكُّرَةِ الْحَفَاطِ» - بَعْدَمَا أَطْرَاهُ - : « .. وَقَدْ انْفَرَدَ بِفَتَاوَى نِيلَ مِنْ عَرَضِهِ؛ لِأَجْلِهَا، وَهِيَ مَغْمُورَةٌ فِي بَحْرِ عِلْمِهِ؛ فَاللَّهُ يُسَاحِهُ، وَيَرْضَى عَنْهُ؛ فَمَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ، وَيُتْرَكُ؛ فَكَانَ مَاذَا ؟! » انْتَهَى .

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ : «وَبِالْجُمْلَةِ: كَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ، وَمَنْ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ، وَلَكِنَّ خَطَأَهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى صَوَابِهِ كَنُقْطَةٍ فِي بَحْرِ لُجِّي !، وَخَطَأُهُ - أَيْضًا - مَغْفُورٌ لَهُ، كَمَا فِي ”صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ“ : «إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ؛ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ؛ فَلَهُ أَجْرٌ»؛ فَهُوَ مَأْجُورٌ، وَقَالَ الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: كُلُّ أَحَدٍ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ، وَيُتْرَكُ إِلَّا صَاحِبُ هَذَا الْقَبْرِ» انْتَهَى مِنْ «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (١٤ / ١٦٠) .

ثُمَّ وَقَفْتُ عَلَى اعْتِمَادِ الشَّيْخِ الْمُسْنِدِ عَبْدِ الْحَيِّ الْكَتَّانِيِّ (ت ١٣٨٢) «كَلِمَةُ الذَّهَبِيِّ» الَّتِي فِي «تَذَكُّرَةِ الْحَفَاطِ»، وَ«كَلِمَةُ ابْنِ كَثِيرٍ» هَذِهِ فِي كِتَابِهِ «فَهْرَسِ الْفَهَارِسِ وَالْأَثْبَاتِ» (١ / ٢٧٦) بَعْدَ أَنْ بَالَعَ فِي الثَّنَاءِ عَلَيْهِ، وَوَصَفَهُ بِ(إِمَامِ السُّنَّةِ، الْحَافِظِ الْكَبِيرِ)، وَسَرَدَ ثَنَاءَ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ، وَمَا صُنِّفَ فِي تَرْجُمَتِهِ إِلَى أَنْ قَالَ: «وَهُوَ مِنَ الْأَفْرَادِ الَّذِينَ كَثُرَ الْخَبْطُ فِي شَأْنِهِمْ بَيْنَ مُكَفِّرٍ، وَبَيْنَ ذَاهِبٍ بِهِمْ إِلَى مَنْزِلَةِ الْمَعْصُومِينَ، وَالْإِنْصَافُ فِيهِ قَوْلُ الْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ .. - ثُمَّ ذَكَرَ مَا سَبَقَ، وَذَكَرَ كَلِمَةَ الذَّهَبِيِّ - إِلَى أَنْ قَالَ: .. وَهُوَ الْإِنْصَافُ فِيهِ» انْتَهَى .

وَلَمْ يَذْهَبْ أَحَدٌ مِنْ مُحِبِّي شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَأَصْحَابِهِ، وَتَلَامِيذِهِ بِهِ إِلَى «مَنْزِلَةِ الْمَعْصُومِينَ»؛ فَهَذِهِ الْكَلِمَةُ فِيهَا نَظَرٌ؛ أَفَادَهُ شَيْخُنَا فَضِيلَةُ الْوَالِدِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْبَرَّاكُ - عَافَاهُ اللَّهُ، وَجَزَاهُ خَيْرًا - .

وَكَانَ "إِمَامًا"، "مُتَبَحِّرًا فِي عُلُومِ الدِّيَانَةِ"، "صَحِيحَ الذَّهْنِ"، "سَرِيعَ
الإِدْرَاكِ"، "سَيَّالَ الْفَهْمِ"، "كَثِيرَ الْمَحَاسِنِ"، "مَوْصُوفًا بِفَرْطِ الشَّجَاعَةِ، وَالْكَرَمِ".
فَارِغًا عَنِ شَهَوَاتِ الْمَأْكَا، هِ الْمَلْسِ، وَالْجَمَاعِ^(١)، لَا لَذَّةَ لَهُ فِي غَيْرِ نَشْرِ الْعِلْمِ،
وَتَدْوِينِهِ، وَالْعَمَلِ بِمُقْتَضَاهُ^(٢)» انْتَهَى الْمُرَادُ^(٣).



قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :

«وَأَلَّ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ مُنِعَ مِنَ الْكِتَابَةِ، وَالْمُطَالَعَةِ، وَمَا تَرَكَوا عِنْدَهُ كُرَاسًا!، وَلَا
دَوَاةً!، وَبَقِيَ أَشْهُرًا عَلَى ذَلِكَ؛ فَأَقْبَلَ عَلَى التَّلَاوَةِ، وَبَقِيَ يَخْتِمُ فِي ثَلَاثٍ، وَأَكْثَرَ،
وَيَتَهَجَّدُ، هِ نَعُودُ، نَهْ، حَتَّى أَتَاهُ الْيَقِينُ.
وَفَرِحْتُ لَهُ بِهَذِهِ الْخَاتِمَةِ^(٣)؛ فَإِنَّهُ كَانَ لَا لَذَّةَ عِنْدَهُ تُوَازِي "كِتَابَةَ الْعِلْمِ"،
و"تَأْلِيفَهُ"؛ فَمُنِعَ أَطْيَبَ غِذَائِهِ! - رَحِمَهُ اللَّهُ - .

(١) تَأَمَّلْ هَذِهِ الْكَلِمَةَ .

وَقَالَ - أَيْضًا - : «وَلَمْ يَتَزَوَّجْ، وَلَا تَسَرَّى، وَلَا لَهُ مِنَ الْمَعْلُومِ إِلَّا شَيْءٌ قَلِيلٌ، وَإِخْوَةٌ
تَقُومُ بِمَصَالِحِهِ، وَلَا يَطْلُبُ مِنْهُمْ غَدَاءً، وَلَا عَشَاءً فِي غَالِبِ الْوَقْتِ، وَمَا رَأَيْتُ فِي الْعَالَمِ أَكْرَمَ
مِنْهُ، وَلَا أَفْرَغَ مِنْهُ عَنِ الدُّنْيَا، وَالْدَّرْهِمِ، بَلْ لَا يَذْكُرُهُ، وَلَا أَظُنُّهُ يَدُورُ فِي ذَهْنِهِ!، وَفِيهِ مُرُوءَةٌ،
وَقِيَامٌ مَعَ أَصْحَابِهِ، وَسَعْيٌ فِي مَصَالِحِهِمْ، وَهُوَ لَوْ أَنَّ عَجِيبٌ، وَنَبَأٌ غَرِيبٌ» انْتَهَى مِنَ التَّرْجَمَةِ
الْمَفْقُودَةِ، وَاَنْظُرْ: «ذِيلُ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (٤/ ٥٠٨-٥٠٩) .

(٢) انْظُرْ: «الْمُعْجَمُ الْمُخْتَصَّ بِالْمُحَدِّثِينَ» (ص ٢٥) .

(٣) وَهَذَا "الْفَرَحُ" لـ "عَظِيمِ مَحَبَّةِ الذَّهَبِيِّ لِشَيْخِهِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ"، لَا كَمَا يَفْتَرِي بَعْضُ كَذَبَةِ
الْأَشَاعِرَةِ الْكَلَابِيَّةِ الْمُعَاصِرِينَ أَنَّهُ خَصِمٌ لَهُ! .

فَلَمْ يَفْجَأِ النَّاسَ إِلَّا نَعِيُّهُ، وَمَا عَلَّمُوا بِمَرَضِهِ؛ فَتَأَسَّفَ الْخَلْقُ عَلَيْهِ، وَدَخَلَ
إِلَيْهِ أَقَابًا، هُ، هَ خَ أَصُّهُ، هَ ا: دَحَا الْخَلْقُ عَا. نَابَ الْقَلْعَةَ، وَبِالْجَامِعِ؛ حَتَّى بَقِيَ مِثْلَ
صَلَاةِ الْجُمُعَةِ سِوَاءً، أَوْ أَرْجَحَ ..» انْتَهَى الْمُرَادُ ^(١).



(١) وَهَذِهِ التَّمَّةُ هِيَ مِنَ التَّرْجَمَةِ الْمَفْقُودَةِ الَّتِي كَتَبَهَا الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ لِشَيْخِهِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ
ضَمِنَ «سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ»، أَوْ «ذَيْلِهِ»، وَسَمَّاها ابْنُ الْوَرْدِيِّ فِي «تَارِيخِهِ» (٢/ ٢٧٩) بـ «الدُّرَّةُ
الْيَتِيمِيَّةُ فِي السَّيْرِ التَّيْمِيَّةِ»، وَقَدْ نَشَرَهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حُسَيْنُ بْنُ عُكَّاشَةَ فِي ضِمْنِ كِتَابِ
«الْمَسَائِلِ وَالْأَجَوِبَةِ» (ص ٢٣٥-٢٤٩/ نَشْرَ الْفَارُوقِ الْحَدِيثَةِ)، وَنَشَرَهَا - أَيْضًا - السَّكْرَانُ
الْتَّمِيمِيُّ عَنْ مَخْطُوطٍ وَجَعَلَهَا «التَّرْجَمَةُ الْمَفْقُودَةُ مِنْ كِتَابِ سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» (نَشْرَ شَبَكَةِ
الْأَلْوَكَةِ)، وَطُبِعَتْ - أَيْضًا - فِي كِتَابِ «تَكْمِلَةِ الْجَامِعِ لِسِيرَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ» (ص ٣٧-
٥١/ دَارُ عَالَمِ الْفَوَائِدِ)، وَطُبِعَتْ - أَيْضًا - فِي كِتَابِ مُفْرَدِ بَدَارِ الرِّسَالَةِ الْعَالَمِيَّةِ فِي مُجَلَّدِ
(ص ٥٣-١١٣) مَعَ مُلَحَقَاتٍ بِتَحْقِيقِ د. خَالِدِ الرَّبْعِيِّ (ط ١/ ١٤٣٤).

/ ٣ / وَقَالَ الْإِمَامُ الرَّبَّانِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ابْنُ قَيْمٍ الْجُوزِيَّةِ (ت ٧٥١) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي وَصْفِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ، وَالْمُسْلِمِينَ :

« الْقَائِمُ بَبَيَانِ الْحَقِّ، وَنُصْرَةِ الدِّينِ، الدَّاعِي إِلَى اللَّهِ، وَرَسُولِهِ، الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِهِ، الَّذِي أَضْحَكَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الدِّينِ مَا كَانَ عَابِسًا، وَأَحْيَى مِنَ السُّنَّةِ مَا كَانَ دَارِسًا .

وَالنُّورُ الَّذِي أَطْلَعَهُ اللَّهُ فِي لَيْلِ الشُّبُهَاتِ؛ فَكَشَفَ بِهِ غِيَاهِبَ الظُّلُمَاتِ، وَفَتَحَ بِهِ مِنَ الْقُلُوبِ مُقْفَلَهَا، وَأَزَاحَ بِهِ عَنِ النُّفُوسِ عِلَلَهَا .

فَقَمَعَ بِهِ زَيْغَ الزَّائِغِينَ، وَشَكَّ الشَّاكِّينَ، وَانْتَحَالَ الْمُبْطِلِينَ .

وَصَدَقَتْ بِهِ بَشَارَةُ رَسُولِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، بِقَوْلِهِ :

« إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا »^(١) .

(١) **صَحِيحٌ**: أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٤٢٩١)، وَالحَاكِمُ فِي «المُسْتَدْرَكِ» (٥٢٣/ - ٥٢٤)، وَالتَّطَبَّرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٦٥٢٧)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «المَعْرِفَةِ» (٤٢٢) مِنْ حَدِيثِ شَرَّاحِيلَ بْنِ يَزِيدَ الْمُعَاوِرِيِّ، عَنْ أَبِي عَلَقَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا، قَالَ التَّطَبَّرَانِيُّ: «لَا يُرَوَّى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ]، وَسَلَّمَ - إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَقَرَّدَ بِهِ ابْنُ وَهْبٍ»، وَأَبُو عَلَقَمَةَ هُوَ الْمِصْرِيُّ، مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّزِّيُّ: «أَحَادِيثُهُ صَحَاحٌ» .

فَالْإِسْنَادُ صَحِيحٌ، وَانْظُرْ: «السَّلْسَلَةُ الصَّحِيحَةُ» (٥٩٩) .

وبقوله :

”يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُذُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ“^(١) ،

(١) **صَحِيحٌ: هَذَا الْحَدِيثُ مَشْهُورٌ، وَلَهُ شَأْنٌ**، وَعَامَّةُ أَسَانِيدِهِ لَا تَصَحُّ، وَمِنْ أَحْسَنِ مَنْ تَكَلَّمَ عَلَى طَرَقِهِ الشَّيْخُ الْمُحَقِّقُ جَاسِمُ الْفَهَيْدُ الدَّوسَرِيُّ - جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا - فِي كِتَابِهِ «الرَّوَضِ الْبَسَامِ بِتَرْتِيبٍ وَتَخْرِيجِ فَوَائِدٍ تَمَامٍ» (١/ ١٤٢-١٤٦)، قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «لَا يَصَحُّ مَرْفُوعًا إِنَّمَا هُوَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعُذْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ - يَعْنِي مُرْسَلًا -»، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «رُوي عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ بِأَسَانِيدٍ كُلُّهَا مُضْطَرَبَةٌ غَيْرُ مُسْتَقِيمَةٍ»، وَقَالَ الْبُلْقِينِيُّ (ت ٨٠٥) فِي «مَحَاسِنِ الْأَصْطِلَاحِ» (ص ٢١٩/ مَعَ عُلُومِ ابْنِ الصَّلَاحِ): «الْحَدِيثُ لَمْ يَصَحَّ؛ فَإِنَّهُ رُوي مَرْفُوعًا مِنْ حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَفِي كُلِّهَا ضَعْفٌ» انْتَهَى .

قُلْتُ: وَأَقْوَى مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحَسَّنَ بِهِ الْحَدِيثُ؛ هُوَ: جَوَابُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - حِينَ سَأَلَهُ مُهَنَّادُ بْنُ يَحْيَى؛ فَقَالَ: «قُلْتُ لِأَحْمَدَ: كَأَنَّهُ كَلَامٌ مَوْضُوعٌ!؛ قَالَ: ”لَا، هُوَ صَحِيحٌ“؛ فَقُلْتُ: بِمَنْ سَمِعْتَهُ أَنْتَ؟، قَالَ: مِنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ، قُلْتُ: مَنْ هُمْ؟؛ قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ مَسْكِينٌ، إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ: مُعَانٌ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ أَحْمَدُ: مُعَانُ بْنُ رِفَاعَةَ، لَا بَأْسَ بِهِ» أَخْرَجَهُ الْحَطِيبُ فِي «شَرَفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ» (ص ٢٩) .

وَالْحَدِيثُ - أَيْضًا - مَعْنَاهُ صَحِيحٌ، وَلَهُ شَوَاهِدٌ تُؤَيِّدُهُ كَثِيرَةٌ، وَعَلَيْهِ أَنْوَارُ النُّبُوَّةِ، وَإِنْ لَمْ تَثْبُتْ أَسَانِيدُهُ الْمَشْهُورَةُ - عِنْدَ الْمُحَاقِقَةِ -؛ وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مِرَارًا، وَجَزَمَ بِرَفْعِهِ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ -، كَمَا تَرَاهُ فِي «دَرِّ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (٨/ ٦٢)، وَ«مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٥/ ٢٩٨)، وَ«الرَّدَّ عَلَى الْبَكْرِيِّ» (١/ ١٧٢)، وَغَيْرِهَا .

فَالْأَقْرَبُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - ثُبُوتُ هَذَا الْحَدِيثِ، وَأَنَّهُ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ، وَبِصَحَّتِهِ قَالَ الْإِمَامَانِ الْمُحَقَّقَانِ ابْنُ الْوَزِيرِ (ت ٨٤٠) فِي كِتَابِهِ «الْعَوَاصِمُ وَالْقَوَاصِمُ فِي الذَّبِّ عَنْ سُنةِ أَبِي =

وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ»^(١) انتهى .



وقال - أيضًا - :

«ثُمَّ نَظَرَ اللَّهُ إِلَى عِبَادِهِ، وَانْتَصَرَ لِكِتَابِهِ، وَدِينِهِ، وَأَقَامَ جُنْدًا يَغْزُو مُلُوكَ هَؤُلَاءِ بِالسَّيْفِ، وَالسِّنَانِ، وَجُنْدًا يَغْزُو عُلَمَاءَهُمْ بِالْحُجَّةِ، وَالْبُرْهَانِ .

ثُمَّ نَبَغَتْ نَابِغَةٌ مِنْهُمْ فِي رَأْسِ الْقَرْنِ السَّابِعِ؛ فَأَقَامَ اللَّهُ لِدِينِهِ شَيْخَ الْإِسْلَامِ أَبَا الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ تَيْمِيَّةَ - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ-؛ فَأَقَامَ عَلَى غَزْوِهِمْ مُدَّةَ حَيَاتِهِ بِالْيَدِ، وَالْقَلْبِ، وَاللِّسَانِ .

وَكَشَفَ لِلنَّاسِ بَاطِلَهُمْ، وَبَيَّنَ تَلْيِيسَهُمْ، وَتَدْلِيسَهُمْ، وَقَابَلَهُمْ بِصَرِيحِ الْمَعْقُولِ، وَصَحِيحِ الْمَنْقُولِ .

وَشَفَى وَاشْتَفَى، وَبَيَّنَ تَنَاقُضَهُمْ، وَمُفَارَقَتَهُمْ لِحُكْمِ الْعَقْلِ الَّذِي بِهِ يُدْلُونَ، وَإِلَيْهِ يَدْعُونَ .

وَأَتَتْهُمْ أَتْرَكُ النَّاسِ لِأَحْكَامِهِ، وَقَضَايَاهُ، فَلَا وَحْيَ، وَلَا عَقْلَ .
فَأَرَادَهُمْ فِي حُفْرِهِمْ، وَرَشَقَهُمْ بِسِهَامِهِمْ، وَبَيَّنَ أَنَّ صَحِيحَ مَعْقُولَاتِهِمْ خَدَمٌ
لِنُصُوصِ الْأَنْبِيَاءِ؛ فَجَزَاهُ اللَّهُ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَأَهْلِهِ خَيْرًا» انتهى^(٢) .



= القاسم (١/ ٣٠٨-٣١٣)، والإمام ابن القيم (ت ٧٥١) في «مفتاح دار السعادة» (١/ ١٦٣-١٦٤)، والله أعلم .

(١) انظر: «الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية» (ص ٣٤) لمربي الكرمي (ت ١٠٣٣) .

(٢) انظر: «الصواعق المرسلة» (٣/ ١٠٧٧-١٠٨٠)، و«مختصر الصواعق المرسلة» (ص ١٧٨) .

/ ٤ / وَقَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ النَّقَّادُ شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ عَبْدِ الْهَادِي (ت ٧٤٤) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «الْعُقُودِ الدُّرِّيَّة» ^(١) - وَقَدْ عَدَدَ مُصَنَّفَاتِهِ، وَنَقَلَ عَنْهَا - :

«ثُمَّ انْفَتَحَ لَهُ ^(٢) بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الرَّدِّ عَلَى (الْفَلَّاسِفَةِ)، وَ(الْجَهْمِيَّةِ)، وَسَائِرِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَالبِدْعِ مَا لَا يُوصَفُ !، وَلَا يُعْبَرُ عَنْهُ ! .
وَجَرَى لَهُ مِنَ الْمَنَاطِرَاتِ الْعَجَبِيَّةِ، وَالْمُبَاحَثَاتِ الدَّقِيقَةِ فِي كُتُبِهِ، وَغَيْرِ كُتُبِهِ مَعَ أَقْرَانِهِ، وَغَيْرِهِمْ فِي سَائِرِ أَنْوَاعِ الْعُلُومِ مَا تَضِيقُ الْعِبَارَةُ عَنْهُ .

(١) انظر: «الْعُقُودُ الدُّرِّيَّة مِنْ مَنَاقِبِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَحْمَدَ بْنِ تَيْمِيَّة» (ص ١١١) .
فَائِدَةٌ لَطِيفَةٌ: اشتهر هذا الكتاب بهذا الاسم، وهذا الاسم أظهره في عالم المطبوعات العالم الفاضل مُحَمَّدُ حَامِدُ الْفَقِي (ت ١٣٧٨) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي طَبْعَتِهِ الْأُولَى لِلْكِتَابِ (سنة ١٣٥٦)، وبها اشتهر الكتابُ إِلَى - الْآنَ -، وَالاسْمُ الَّذِي سَمَّاهُ بِهِ مُصَنِّفُهُ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ عَلَى طَرَّةٍ بَعْضِ مَخْطُوطَاتِهِ؛ هُوَ: «الانْتِصَارُ فِي ذِكْرِ أَحْوَالِ قَامِعِ الْمُتَبَدِّعِينَ، وَآخِرِ الْمُجْتَهِدِينَ تَقِيَّ الدِّينِ أَحْمَدَ ابْنِ تَيْمِيَّة»، وَقَدْ أَبَانَ هَذَا كُلُّهُ، وَطَبَعَ الْكِتَابُ بِهَذَا الْاسْمِ د. مُحَمَّدُ السَّيِّدُ الْجَلِينِد (نشر وزارة الأوقاف ١٤٢٣)، وَهَذَا الْعُنْوَانُ مُؤَيَّدٌ لِمُضْمُونِ كِتَابِنَا هَذَا .
قُلْتُ: وَقَدْ صَارَتْ تَسْمِيَةُ الشَّيْخِ حَامِدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَلَمًا لِلْكِتَابِ، لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهَا؛ وَلِهَذَا فَإِنِّي أَسَمِّي الْكِتَابَ بِمَا اشتهر، وَأُحِيلُ عَلَيْهِ كَمَا عُرِفَ، وَالْأَمْرُ يَسِيرٌ .
(٢) تَأَمَّلْ هَذِهِ الْكَلِمَةَ .

وقد ذكرنا عن ابن الزمكاني - فيما تقدم^(١) - أنه قال :
”ولا يُعرف أنه ناظر أحدًا؛ فانقطع معه“^(٢) انتهى .

(١) أي: (ص ٣٣) من كتابه «العُقود الدرّية» .

(٢) [الرّدُّ على فريّة الآقشهريّ] هذه الشّهادة لابن تيمية صدرت من شيخ الشافعية في زمانه، وأعلمهم، وهي ردّ قاطع على دعوى الرّحال محمّد بن أحمد بن أمين الآقشهريّ الرّوميّ (ت ٧٣٩) في «فوائد رحلته»: «أنّ شيخ الإسلام كان إذا حوِّق، وألزم يقول: لم أُرِدْ هذا!، إنّما أردتُ كذا؛ فيذكرُ احتِمَالًا بعيدًا» انتهى .

وهذا الكلام يدلُّ على ”ضحالة علم“ هذا الرّحالة، و”قلّة فهمه“، وكلُّ إناء بما فيه ينضح، وأفضل شيء كان يُحسّنه هذا الرّحال جمع الإجازات، وسَماعِ الكتُب، ومع هذا فلم يكن نجيًّا؛ حتّى في هذا الشّان اليسير! - الذي هو عند الحافظ أبي شامة (ت ٦٦٥) ”شغلُ البطالين!!“ -؛ ولهذا العلّامة المؤرّخ تقيّ الدّين الحسنيّ الفاسيّ المكيّ (ت ٨٣٢) في كتابه «العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين» (٨/٢): «ولهُ عنايةٌ كبيرةٌ بهذا الشّان، إلّا أنّه لم يكن فيه نجيًّا؛ لأنّ له تعاليقٌ مُشتملةٌ على أوهامٍ فاحشةٍ!» انتهى .

قلتُ: هذا في ”الرّواية“ التي أفنى فيها عمره ذاهبًا وآيبًا في بلادِ الله!!، له فيها ”أوهامٌ فاحشةٌ!“؛ فكيف بدقيق مسائل العلم!؟ .

ولهذا فمن يُقابل بين ”كلمة الإمام ابن الزمكاني“، و”كلمة الرّحالة الآقشهريّ“؛ فهو كالذي يُقابل بين ”العلم“، و”الجهل“، وبين ”الفهم“، و”البلادة“! .

وابن الزمكانيّ هو الذي انتدب لمناظرة ابن تيمية في ”مجالس الواسطية“ بعد أن كلّ خصومه، قال الحافظ ابن كثير: «وحضر الشيخ صفّي الدين الهنديّ، وتكلّم مع الشيخ تقيّ الدّين كلاًّما كثيرًا، ولكنّ ساقيته لا طمّت بحرًا!، ثمّ اصطلحوا على أن يكون الشيخ كمال الدّين ابن الزمكانيّ هو الذي يُحقيقه من غير مُساححة؛ فتناظرا في ذلك، وشكر الناس من فضائل الشيخ كمال الدّين ابن الزمكانيّ، وجودة ذهنه، وحسن بحثه حيث قاوم ابن تيمية في البحث، وتكلّم معه، ثمّ انفصل الحال على قبول العقيدة» انتهى من «البداية والنهاية»

(٤٢/١٤) .

وقال - أيضاً - :

«وكان - رحمه الله - سيفاً مسلواً على المخالفين، وشجاً في حُلوق أهل الأهواء والمبتدعين، وإماماً قائماً ببيان الحق، ونصرة الدين، طنت بذكره الأمصار، وضنت بمثله الأعصار» .

وقال شيخنا الحافظ أبو الحجاج: «ما رأيت مثله، ولا رأى هو مثل نفسه، وما رأيت أحداً أعلم بكتاب الله، وسنة رسوله، ولا أتبع لهما منه»^(١) انتهى .



وقال - أيضاً - :

«ولا أعلم أحداً من المتقدمين، ولا من المتأخرين جمع مثل ما جمع، ولا صنف نحو ما صنف، ولا قريباً من ذلك؛ مع أن تصانيفه كان يكتبها من حفظه، وكتب كثيراً منها في الحبس، وليس عنده ما يحتاج إليه، ويراجعه من الكتب»^(٢) انتهى .

= وأبعد الإمام الشوكاني النجعة؛ فقال مُعلّقاً على فريّة الآقشهري: «ولعل ذلك - والله أعلم - أنه يُصرّح بالحق؛ فتأباه الأذهان، وتنبوا عنه الطبائع؛ لقصور الأفهام؛ فيحوّله إلى احتمال آخر دفعاً للفتنة، وهكذا ينبغي للعالم الكامل أن يفعل يقول الحق كما يجب عليه، ثم يدفع المفسدة بما يمكنه» انتهى .

قلت: لا داعي لهذا كله؛ فالكلام لا يصح، والتأويل فرع التصحيح، والله المستعان .
وانظر: «الدرر الكامنة» (١/ ١٨٢)، و(٥/ ٣٦)، و«البدّر الطالع» (١/ ٧١) .

(١) «طبقات علماء الحديث» (٤/ ٢٨٣) .

(٢) «طبقات علماء الحديث» (٤/ ٢٩٠) .

قَالَ :

«قُلْتُ: أَمَلَى شَيْخُنَا الْمَسْأَلَةَ الْمَعْرُوفَةَ بِـ "الْحَمَوِيَّةَ" سَنَةً ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ فِي قَعْدَةِ بَيْنَ الظُّهْرِ، وَالْعَصْرِ .

وَهِيَ جَوَابُ سُؤَالٍ وَرَدَ مِنْ حِمَاةٍ فِي الصِّفَاتِ، وَجَرَى لَهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ مِحْنَةٌ، وَنَصَرَهُ اللَّهُ، وَأَذَلَّ أَعْدَاءَهُ .

وَمَا حَصَلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى حِينٍ وَفَاتِهِ مِنَ الْأُمُورِ، وَالْمِحَنِ، وَالتَّنَقُّلاتِ تَحْتَاجُ إِلَى عِدَّةٍ مُجَلَّدَاتٍ .

وَذَلِكَ :

كَقِيَامِهِ فِي نُوبَةِ غَا زَانَ سَنَةً تِسْعَ، وَالتَّقَائِهِ أَعْبَاءَ الْأَمْرِ بِنَفْسِهِ .

وَاجْتِمَاعِهِ بِالْمَلِكِ، وَبَنَائِهِ خَطْلُوشَاهُ، وَبُيُولَايَ .

وَإِقْدَامِهِ، وَجُرَاتِهِ عَلَى الْمَغُولِ، وَعَظِيمِ جِهَادِهِ .

وَفَعْلِهِ الْخَيْرَ مِنْ إِنْفَاقِ الْأَمْوَالِ، وَإِطْعَامِ الطَّعَامِ، وَدَفْنِ الْمَوْتَى .

ثُمَّ تَوَجَّهَ بَعْدَ ذَلِكَ بَعَامٍ إِلَى الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، وَسَوَّقَهُ عَلَى الْبَرِيدِ إِلَيْهَا فِي جُمُعَةٍ؛ لَمَّا قَدِمَ التَّنَارُ إِلَى أَطْرَافِ الْبَلَادِ، وَاشْتَدَّ الْأَمْرُ بِالْبَلَادِ الشَّامِيَّةِ، وَاجْتِمَاعِهِ بِأَرْكَانِ الدَّوْلَةِ، وَاسْتِصْرَاحِهِ بِهِمْ، وَحَضُّهُمْ عَلَى الْجِهَادِ، وَإِخْبَارِهِ لَهُمْ بِمَا أَعَدَّ اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ مِنَ الثَّوَابِ، وَإِبْدَائِهِمْ لَهُ الْعُذْرَ فِي رَجُوعِهِمْ، وَتَعْظِيمِهِمْ لَهُ .

وَتَرَدُّدِ الْأَعْيَانِ إِلَى زِيَارَتِهِ .

وَاجْتِمَاعِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ بِهِ، وَسَمَاعِهِ كَلَامَهُ، وَثَنَائِهِ عَلَيْهِ الشَّنَاءَ الْعَظِيمَ .

ثُمَّ تَوَجَّهَ بَعْدَ أَيَّامٍ إِلَى دِمَشْقَ، وَاشْتَغَالَ بِالاهْتِمَامِ لَجَهَادِ التَّارِ، وَتَحْرِيزِ
الْأُمَرَاءِ عَلَى ذَلِكَ ..» ^(١) انْتَهَى .



(١) «طَبَقَاتُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ» (٢٩٢ / ٤)، وَقَدْ شَرَحَ هَذِهِ الْأَخْبَارَ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى
بِ«الْعُقُودِ الدَّرِّيَّةِ مِنْ مَنَاقِبِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَحْمَدَ بْنِ تَيْمِيَّةٍ» .

/ ٥ / وَكُتِبَ تَلْمِيزُهُ الْأَدِيبُ الْبَارِعُ، الْعَلَّامَةُ الْمُؤَرِّخُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ
فَضْلِ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ الدَّمَشَقِيُّ^(١) الشَّافِعِيُّ (ت ٧٤٩) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي كِتَابِهِ
الْكَبِيرِ «مَسَالِكِ الْأَبْصَارِ فِي مَمَالِكِ الْأَمْصَارِ»^(٢) بَعْدَ ثَنَاءٍ حَافِلٍ :
«عَرَضْتُ لَهُ الْكُدَى؛ فَرَزَحَهَا، وَعَارَضْتُه الْبَحَارُ؛ فَضَحَضَهَا .
ثُمَّ كَانَ "أُمَّةً وَاحِدَةً" !، وَفَرَدًا حَتَّى نَزَلَ لِحَدِّهِ .
أَخْلَلَ مِنَ الْقُرْنَاءِ كُلِّ عَظِيمٍ، وَأَخَمَدَ مِنْ أَهْلِ الْفَنَاءِ كُلِّ قَدِيمٍ .
وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ إِلَّا مَنْ يُجْفَلُ عَنْهُ إِجْفَالُ الظَّلِيمِ^(٣) ، وَيَتَضَاءَلُ لَدَيْهِ تَضَاوُلُ
الْغَرِيمِ .

مَا كَانَ بَعْضُ النَّاسِ إِلَّا مِثْلَهَا

بَعْضُ الْحَصَا الْيَاقُوتَةُ الْحَمْرَاءُ

(١) تَرْجَمَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْمُخْتَصِّ بِالْمُحَدِّثِينَ» (ص ٤٥-٤٦) قَالَ بَعْدَ ثَنَاءٍ :
«وَسَمِعَ الْحَدِيثَ، وَقَرَأَ عَلَى الشُّيُوخِ، سَمِعَ مِنِّي، وَمَعِيَ مِنْ سِتِّ الْقُضَاةِ بِنْتِ الشَّيرَازِيِّ، وَلَهُ
تَصَانِيفٌ كَثِيرَةٌ»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الدَّرَرِ الْكَامِنَةِ فِي أَعْيَانِ الْمَائَةِ الثَّامِنَةِ» (١/ ٣٩٣-٣٩٣):
«وَقَرَأَ "الْأَحْكَامَ الصُّغْرَى" عَلَى ابْنِ تَيْمِيَّةٍ» انْتَهَى، وَاَنْظُرْ: «الْمُعْجَمُ الْمُخْتَصُّ» لِلذَّهَبِيِّ
(ص ٤٥-٤٦)، و«الرَّدُّ الْوَافِرُ» (ص ١٤٤)، و«مُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ» (٢/ ٢٠٤-٢٠٥)، و«فَائَتْ
التَّسْهِيلُ» لِلشَّيْخِ بَكْرٍ (٤/ ١٨٧٦)، و«الْأَعْلَامُ» لِلزُّرْكَانِيِّ (١/ ٢٦٨) .

(٢) قَالَ الزُّرْكَانِيُّ فِي «الْأَعْلَامِ» (١/ ٢٦٨): «قَالَ فِيهِ ابْنُ شَاكِرٍ: «كِتَابٌ حَافِلٌ مَا أَعْلَمُ
أَنَّ لِأَحَدٍ مِثْلَهُ»، وَقَدْ طُبِعَ الْكِتَابُ سَنَةَ (١٤٢٣) فِي (٢٧) مُجَلَّدًا، وَنَشَرَهُ الْمَجْمَعُ الثَّقَافِيُّ - أَبُو
ظَبْيٍ؛ فَانْظُرْهُ فِي: (٥/ ٦٨٧-٦٩١) / النَّاشِرُ الْمَجْمَعُ الثَّقَافِيُّ - أَبُو ظَبْيٍ) .

(٣) الظَّلِيمُ ذَكَرُ النَّعَامِ، وَ(إِجْفَالُ الظَّلِيمِ) تَحْرِيكُهُ، وَطَرْدُهُ، وَاَنْظُرْ: مَعَاجِمُ اللُّغَةِ (ج

ف ل) .

جَاءَ فِي عَصْرِ مَأْهُولٍ بِالْعُلَمَاءِ، مَشْحُونٍ بِنُجُومِ السَّمَاءِ، تَمُوجُ فِي جَانِبَيْهِ بُحُورٌ خَضَارِمٌ، وَتَطِيرُ بَيْنَ خَافِقِيهِ نُسُورٌ قَشَاعِمٌ، وَتُشْرِقُ فِي أُنْدِيَّتِهِ بُدُورٌ دُجْنَةٌ ^(١)، وَصُدُورٌ أَسِنَّةٌ .

وَتَشَارُ جُنُودُ رَعِيلٍ ^(٢)، وَتَزَارُ أَسُودُ غِيلٍ ^(٣) .

إِلَّا أَنَّ صَبَاحَهُ طَمَسَ تِلْكَ النُّجُومَ، وَبَحْرَهُ طَمَّ عَلَى تِلْكَ الْغُيُومِ؛ فَفَاءَتْ سُمْرَتُهُ عَلَى تِلْكَ التَّلَاعِ ^(٤)، وَأَطَلَّتْ قَسُورَتُهُ ^(٥) عَلَى تِلْكَ السَّبَاعِ .
ثُمَّ عُبَّتْ لَهُ الْكَتَائِبُ؛ فَحَطَمَ صُفُوفَهَا، وَخَطَمَ أَنْوْفَهَا، وَابْتَلَعَ غَدِيرَهُ الْمُطْمِنُّ جَدَّوَالَهَا، وَاقْتَلَعَ طَوْدَهُ ^(٦) الْمُرْجَحِنُ ^(٧) جَنَادِلَهَا ^(٨) .

(١) «الدُّجْنَةُ - بِالضَّمِّ - : الظُّلْمَةُ» ، وانظر: «الصَّحَاحُ» (٥ / ٢١١٠)، ، وَمَعَاجِمُ اللُّغَةِ (د ج ن) .

(٢) «الْغِيلُ بِالْكَسْرِ: الْأَجْمَةُ، وَالشَّجَرُ الْمُلتَفُّ، وَمَوْضِعُ الْأَسَدِ غِيلٌ» ، وانظر: «الصَّحَاحُ» (٥ / ١٧٨٧)، وَمَعَاجِمُ اللُّغَةِ (غ ي ل) .

(٣) الرَّعِيلُ الْقِطْعَةُ وَالْجَمَاعَةُ يُطْلَقُ عَلَى الْخَيْلِ، وَالْجُنْدِ، الظَّلِيمُ ذَكَرُ النَّعَامِ، وَ(إِجْفَالُ الظَّلِيمِ) تَحْرِيكُهُ، وَطَرْدُهُ، وانظر: «تَاجُ الْعُرُوسِ» (٢٩ / ٨١)، وَمَعَاجِمُ اللُّغَةِ (ر ع ل) .

(٤) «التَّلَاعُ: مَجَارِي أَعْلَى الْأَرْضِ إِلَى بُطُونِ الْأَوْدِيَةِ» ، وانظر: «تَاجُ الْعُرُوسِ» (٢٠ / ٣٩٦)، وَمَعَاجِمُ اللُّغَةِ (ت ل ع) .

(٥) الْقَسُورَةُ الْأَسَدُ، وَالصَّيَادُ، وَالرَّامِي، وانظر: مَعَاجِمُ اللُّغَةِ (ق س ر) .

(٦) «الطَّودُ: الْجَبَلُ الْعَظِيمُ» ، وانظر: «الْعَيْنُ» (٧ / ٤٤٣)، وَمَعَاجِمُ اللُّغَةِ (ط و د) .

(٧) «ارْجَحَنَ: مَالَ، وَاهْتَزَّ، وَوَقَعَ بِمَرَّةٍ ... وَجَيْشٌ مُرْجَحِنٌ، وَرَحَى مُرْجَحِنَةٌ: ثَقِيلَةٌ» ، وانظر: «الْقَامُوسُ» (ص ١٢٠٠)، وَمَعَاجِمُ اللُّغَةِ (ر ج ح) .

(٨) «الْجَنْدَلُ الْحِجَارَةُ الصَّغِيرَةُ، وَقِيلَ: كُلُّهَا» ، وانظر: «لِسَانُ الْعَرَبِ» (١ / ٦٩٩)، وَمَعَاجِمُ اللُّغَةِ (ج ن د ل) .

وَأَخَذَتْ أَنْفَاسَهُمْ رِيحُهُ، وَأَكْمَدَتْ شَرَارَاتِهِمْ مَصَابِيحُهُ .

تَقَدَّمَ رَاكِبًا فِيهِمْ إِمَامًا

وَلَوْلَا لَهُ لَمَّا رَكِبُوا وَرَاءَ

فَجَمَعَ أَشْتَاتَ الْمَذَاهِبِ، وَشَتَاتَ الْمَذَاهِبِ، وَنَقَلَ عَنْ أُمَّةِ الْإِجْمَاعِ، فَمَنْ سِوَاهُمْ مَذَاهِبَهُمُ الْمُخْتَلِفَةَ، وَاسْتَحْضَرَهَا، وَمَثَلَ صُورَهُمُ الذَّاهِبَةَ، وَأَحْضَرَهَا .
فَلَوْ شَعَرَ أَبُو حَنِيفَةَ بِزَمَانِهِ، وَمَلَكَ أَمْرُهُ لِأَدْنَى عَصَرِهِ إِلَيْهِ مُقْتَرِبًا، أَوْ مَالِكٌ لِأَجْرَى وَرَاءَهُ وَلَوْ كَبَا، أَوْ الشَّافِعِيُّ لَقَالَ: لَيْتَ هَذَا كَانَ لِلْأُمَّمِ وَلَدًا، وَلَيْتَنِي كُنْتُ لَهُ أَبَا، أَوْ الشَّيْبَانِيُّ ابْنَ حَنْبَلٍ لَمَّا لَمْ عِذَارُهُ إِذَا غَدَا مِنْهُ لَفَرَطِ الْعَجَبِ أَشْيَا .
لَا بَلْ دَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ، وَسِنَانُ الْبَاطِنِيُّ لَظَنَّا تَحْقِيقَهُ مِنْ مُتَحَلِّهِ .
وَابْنُ حَزْمٍ، وَالشَّهْرِسْتَانِيُّ لِحَشَرَ كُلِّ مِنْهُمَا ذِكْرَهُ أُمَّةً فِي نَحْلِهِ .
وَالْحَاكِمُ النِّسَابُورِيُّ، وَالْحَافِظُ السَّلْفِيُّ لِأَصَافِهِ هَذَا إِلَى اسْتِدْرَاكِهِ، وَهَذَا إِلَى رِحْلِهِ .

تَرُدُّ إِلَيْهِ الْفَتَاوَى، وَلَا يَرُدُّهَا، وَتَفْدُ عَلَيْهِ؛ فَيُجِيبُ عَلَيْهَا بِأَجْوَبَةٍ كَأَنَّهُ كَانَ قَاعِدًا لَهَا يُعِدُّهَا .

أَبْدَا عَلَى طَرْفِ اللِّسَانِ جَوَابُهُ

فَكَأَنَّهَا هِيَ دَفْعَةٌ مِنْ صَيِّبٍ

يَغْدُو مُسَاجِلُهُ بِغُرَّةٍ صَافِحٍ

وَيَرُوحُ مُعْتَرِفًا بِذِلَّةٍ مُذْنِبٍ

وَلَقَدْ تَضَافَرَتْ عَلَيْهِ عُصْبُ الْأَعْدَاءِ؛ فَأَقْحَمُوا؛ إِذْ هَدَرَ فَحْلُهُ، وَأَفْحَمُوا إِذْ زَمَزَمَ لِيَجْنِيَ الشَّهَدَ نَحْلُهُ .

وَرُفِعَ إِلَى السُّلْطَانِ غَيْرَ مَا مَرَّةٍ، وَرُمِيَ بِالْكِبَائِرِ، وَتُرِبَّتْ بِهِ الدَّوَائِرُ، وَسُعِيَ
بِهِ لِيُؤَخَذَ بِالْجَرَائِرِ ^(١).

(١) أَنْوَاعُ الْإِفْتِرَاءَاتِ كَثِيرَةٌ مَسْطُورَةٌ فِي تَرْجَمَتِهِ، وَأَلْوَانُ الظُّلْمِ عَدِيدَةٌ فِي مَا امْتَحَنَ بِهِ،
وَسَتَرَى شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فِي ثَنَائِهَا الْكِتَابَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -، وَأَكْتَفَى هُنَا بِـ “فِرْيَةٍ صُلْعَاءٍ”
افْتَرَاهَا نَصْرُ الْمَنْبِجِيِّ بَعْدَ أَنْ رَضِيَ خُصُومُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ “الْعَقِيدَةُ الْوَاسِطِيَّةُ” فِي
الْمَجَالِسِ الَّتِي عُقِدَتْ سَنَةَ (٧٠٥)، وَأَذَعْنُوا لِصِحَّتِهَا.

قَالَ الْعَلَامَةُ الْمُؤَرِّخُ الْمُقْرِيزِيُّ: «فَقَامَ نَصْرُ الْمَنْبِجِيِّ بِالْقَاهِرَةِ، وَقَالَ لِقَاضِي الْقَضَاةِ زَيْنِ
الدِّينِ ابْنِ مَخْلُوفٍ الْمَالِكِيِّ: “قُلْ لِلْأَمْرَاءِ بَأَنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ يُخْشَى عَلَى الدَّوْلَةِ مِنْهُ، كَمَا جَرَى لِابْنِ
تُومَرْتٍ فِي بِلَادِ الْمَغْرِبِ !!”؛ فَحَدَّثَهُمْ حَتَّى تَحْيَلُوا مِنْهُ !؛ ثُمَّ أَرْسَلُوا كِتَابًا إِلَى دِمَشْقَ بِإِحْضَارِهِ؛
فَمَنَعَ الْأَقْرَمُ نَائِبُ دِمَشْقَ، وَقَالَ: قَدْ عُقِدَ لَهُ مَجْلِسَانِ بِحَضْرَتِي، وَحَضْرَةِ الْفُقَهَاءِ، وَمَا ظَهَرَ عَلَيْهِ
شَيْءٌ !؛ فَقَالَ الرَّسُولُ: أَنَا لَكَ نَاصِحٌ، وَقَدْ قَالَ عَنْهُ الشَّيْخُ نَصْرُ الْمَنْبِجِيِّ إِنَّهُ يَجْمَعُ النَّاسَ
عَلَيْكَ، وَيَعْقِدُ الْبَيْعَةَ لَغَيْرِ السُّلْطَانِ؛ فَخَافَ النَّائِبُ، وَبَكَى مِنْهُ» انْتَهَى بِتَصَرُّفٍ يَسِيرٍ مِنْ
«الْمُقَفَّى الْكَبِيرِ» (١/ ٤٦١-٤٦٢)، وَاَنْظُرْ: «الْعُقُودُ الدَّرِّيَّةُ» (ص ٢٢٥-٢٢٦).

قُلْتُ: فَانْظُرْ إِلَى هَذِهِ “الْأَكْذُوبَةِ الْبَتْرَاءِ” الَّتِي يُكَذِّبُهَا حَالُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي دَعْوَتِهِ “الْعَامَّةُ”
و “الْخَاصَّةُ”، وَهُوَ الَّذِي يَأْمُرُ بَعْدَ خُرُوجِ عَلَى الْأَمْرَاءِ، وَوُلاةِ الْأَمْرِ فِي زَمَانِهِ، وَيَدْعُو إِلَى
طَاعَتِهِمْ فِي الْمَعْرُوفِ، وَيَنْشُرُ أَنَّ الْخُرُوجَ مُحَرَّمٌ بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ، وَأَنَّهُ مَفْسَدَةٌ مُحَضَّةٌ، سَوَاءٌ كَانَ
بِالسَّلَاحِ، أَوْ الْكَلَامِ، فَضْلًا عَنِ التَّحْرِيطِ، وَتَزْيِينِ الْخُرُوجِ عَلَى وُلاةِ الْأُمُورِ، وَتَعْظِيمِ
أَخْطَائِهِمْ، وَكُتْمِ مَحَاسِنِهِمْ؛ وَلِهَذَا لَا تَرَى فِي طُلَّابِهِ، وَأَتْبَاعِهِ، وَمُحِبِّيهِ فِكْرَ مُنَازَعَةِ السُّلَاطِينِ،
وَإِنْ كَانُوا ظَلَمَةً جَائِرِينَ، بَلْ وَإِنْ سَجَنُوهُمْ، وَأَذَوْهُمْ، بَلْ هُمْ - فِي هَذَا الْبَابِ - عَلَى جَادَةِ
أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي لُزُومِ الصَّبْرِ؛ وَقَدْ كُنْتُ جَمَعْتُ نُقُولًا كَثِيرَةً جِدًّا مِنْ كُتُبِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ
فِي تَقْرِيرِ هَذَا الْأَصْلِ الْعَظِيمِ مِنْ أُصُولِ السُّنَّةِ - الَّذِي مَنْ خَالَفَهُ خَرَجَ عَنِ السُّنَّةِ كَمَا قَالَ إِمَامُ
السُّنَّةِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَغَيْرُهُ - فِي كِتَابِي «مِنْ فِقْهِ الْفِتَنِ النَّازِلَةِ»، وَقَدْ طُبِعَ فِي أَوَّلِ أَيَّامِ فِتْنَةِ
الرَّبِيعِ الْعَرَبِيِّ سَنَةَ (٢٠١٢م)، وَانْتَفَعَ بِهِ كَثِيرُونَ، وَاللَّهُ هُوَ الْمَوْفِقُ، وَالْهَادِي.

=

وَحَسَدَهُ مَنْ لَمْ يَنْلِ سَعِيَهُ^(١)، وَكَثَّرَ فَارْتَابَ، وَنَمَّ وَمَا زَادَ عَلَى أَنَّهُ اغْتَابَ .

= والعَجَبُ اسْتِمَاتَةُ خُصُومِهِ فِي إِثَارَةِ السَّلَاطِينِ عَلَيْهِ بِهَذِهِ الْفَرِيَةِ؛ فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنَّهَايَةِ» (٢٦ / ١٤) فِي حَوَادِثِ سَنَةِ (٧٠٢) أَنَّ نَائِبَ السَّلْطَنَةِ وَقَعَ بِيَدِهِ كِتَابٌ مَزُورٌ أَنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ، وَجَمَاعَةً مِنَ الْقُضَاةِ، وَالْأَعْيَانِ يُكَاتِبُونَ التَّيَّارَ سِرًّا، وَيُرِيدُونَ تَوَلِيَّةَ قَبْجَقٍ عَلَى الشَّامِ؛ فَعَلِمَ النَّائِبُ أَنَّ هَذَا مُزَوَّرٌ، وَبَحَثَ عَنْ وَاضِعِهِ وَعَاقِبَهُ، وَقَطَعَ يَدَهُ .

وَقَدْ سَاقَ الرَّحَّالُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَمِينٍ الْأَقْشَهْرِيُّ الرُّومِيَّ (ت ٧٣٩) فِي «فَوَائِدِ رِحْلَتِهِ»: «فَرِيَّةُ الْمَنْبَجِيِّ» مُبَهَّمًا قَائِلَهَا مُسْلَكًا لَهَا، كَاذِبًا فِيهَا؛ فَقَالَ: «وَنَسَبَهُ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ يَسْعَى فِي الْإِمَامَةِ الْكُبْرَى؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَلْهَجُ بِذِكْرِ ابْنِ تَوْمَرْتٍ!، وَيُطْرِيهِ!!؛ فَكَانَ ذَلِكَ مُؤَكَّدًا لَطُولِ سَجْنِهِ!» انْتَهَى، نَقَلَهُ عَنْهُ دُونُ تَعْقُبِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرَ فِي «الدُّرَرِ الْكَامِنَةِ فِي أَعْيَانِ الْمَائَةِ الثَّامِنَةِ» (١ / ١٨٢)، وَنَقَلَهَا عَنْ ابْنِ حَجَرَ - دُونَ عَزْوٍ - الْإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ فِي «الْبَدْرِ الطَّالِعِ» (١ / ٧١)؛ وَهُوَ مِنْ آفَاتِ النُّقْلِ دُونِ عَزْوٍ! .

وَهَذِهِ الْكَلِمَاتُ كُلُّهَا كَذِبٌ مُحْضٌ - كَمَا تَقَدَّمَ -، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ مِنْ أَعْظَمِ الدَّائِمِينَ الطَّاعِينَ فِي الْمَجْرَمِ الْحَبِيثِ ابْنِ تَوْمَرْتٍ، وَلَهُ فِيهِ فَتَوَى شَهِيرَةٌ، انْظُرْهَا فِي: «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١١ / ٤٧٦ - ٤٩١)، وَالْعَجَبُ أَنَّ تَعْلَمَ أَنَّ كِبَارَ الْأَشَاعِرَةِ فِي زَمَنِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَبَعْدَهُ، كَالسُّبْكِيِّ، كَانُوا يُثْنُونَ عَلَى «الْمُرْشِدَةِ»، وَ«ابْنِ تَوْمَرْتٍ»، وَيَجْعَلُونَهُ «أَشْعَرِيًّا عَادِلًا»؛ وَلِهَذَا نَقَلَ التَّاجُ السُّبْكِيُّ غَضَبَ الْعَلَائِيِّ مِنْ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَغَيْرِهِ؛ لِفَتَوَاهُ فِي مُرْشِدَةِ (ابْنِ تَوْمَرْتٍ)؛ فَانْظُرْ ذَلِكَ كُلَّهُ فِي: «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (٨ / ١٨٥) .

فَغَفَرَ اللَّهُ لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرَ إِيرَادَهُ مِثْلَ هَذِهِ الْفَرَى عَمَّنْ لَا يُعْتَمَدُ فِي مِثْلِهَا، وَإِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ، وَلَا يَخْفَى عَلَى مِثْلِهِ بُطْلَانُهَا؛ فَأَعْرَاضُ أَهْلِ الْعِلْمِ حُفْرَةً مِنْ نَارٍ، وَالْقَوْلُ فِيهِمْ بَغَيْرِ عِلْمٍ زَلَّةٌ، وَشَنَاؤُ، وَاللَّهُ يُسَامِحُهُ؛ فَكَمْ لَهُ مِنْ يَدٍ بَيْضَاءَ مَشْكُورَةٍ .
(١) يُشِيرُ إِلَى قَوْلِ الْقَائِلِ:

حَسَدُوا الْفَتَى إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعِيَهُ فَالْقَوْمُ أَعْدَاءُ لَهُ وَخُصُومُ
كَضَرَّائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لَوْجِهَا حَسَدًا وَبَغِيًّا إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

وَأَزْعَجَ مِنْ وَطْنِهِ تَارَةً إِلَى مِصْرَ، ثُمَّ إِلَى الإسْكَندَرِيَّةِ، وَتَارَةً إِلَى مَحْبَسِ الْقَلْعَةِ بِدِمَشْقَ .

وَفِي جَمِيعِهَا يُودَعُ أَخْبَتَةَ السُّجُونِ، وَيُلْدَغُ بِزُبَانِي ^(١) الْمُنُونِ .
وَهُوَ عَلَى "عِلْمٍ" يُسَطِّرُ صُحُفَهُ، وَيَدَّخِرُ ثُمُحَفَهُ، وَمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّيْءِ إِلَّا أَنْ يُصَنِّفَهُ، وَيُقَرِّطَ بِهِ وَلَوْ سَمِعَ امْرَأً وَاحِدًا، وَيُشَنِّفَهُ .
حَتَّى تَسْتَهْدِي أَطْرَافُ الْبِلَادِ طُرْفَهُ، وَتَسْتَطْلِعَ ثَنَائَا الْأَقَالِيمِ شُرْفَهُ .
إِلَى أَنْ خَطَفَتْهُ آخِرَ مَرَّةٍ مِنْ سِجْنِهِ عُقَابُ الْمَنَائَا، وَجَذَبَتْهَا إِلَى مَهَوَاتِهَا قَرَارَةً الرَّزَايَا .

وَكَانَ قَبْلَ مَوْتِهِ قَدْ مُنِعَ الدَّوَاءَ، وَالْقَلَمَ، وَطَبَعَ عَلَى قَلْبِهِ مِنْهُ طَابَعُ الْأَلَمِ! ^(٢) .

(١) «زُبَانِيَا الْعَقْرَبِ: قَرْنَاهَا»، وَاَنْظُرْ: «تَهْذِيبُ اللَّغَةِ» (١٣/١٥٦)، وَمَعَاجِمُ اللَّغَةِ (ز ب ن) .

(٢) شَرَحَ هَذَا تَلْمِيزُهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ؛ فَقَالَ: «فَإِنَّهُ كَانَ لَا لَذَّةَ عِنْدَهُ تُوَازِي "كِتَابَةَ الْعِلْمِ"، وَ"تَأْلِيفَهُ"؛ فَمُنِعَ "أَطِيبَ غِذَائِهِ" - رَحِمَهُ اللَّهُ -»، وَاَنْظُرْ: مَا سَبَقَ .
قُلْتُ: بَلْ كَانَتْ "كِتَابَةُ الْعِلْمِ"، وَ"تَأْلِيفُهُ": "حَيَاةَ قَلْبِهِ"، وَ"عَافِيَةَ بَدَنِهِ"! .
قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ: «وَحَدَّثَنِي شَيْخُنَا قَالَ: "ابْتَدَأَنِي مَرَضٌ"؛ فَقَالَ لِي الطَّبِيبُ: "إِنَّ مُطَالَعَتَكَ، وَكَلَامَكَ فِي الْعِلْمِ يَزِيدُ الْمَرَضَ"؛ فَقُلْتُ لَهُ: "لَا أَصْبِرُ عَلَى [عَنِ] ذَلِكَ!، وَأَنَا أَحَاكِمُكَ إِلَى عِلْمِكَ: أَلَيْسَتْ النَّفْسُ إِذَا فَرِحَتْ، وَسُرَّتْ قَوِيَّتِ الطَّبِيعَةُ؛ فَدَفَعَتْ الْمَرَضَ؟!"; فَقَالَ: "بَلَى"؛ فَقُلْتُ لَهُ: "فَإِنَّ نَفْسِي تُسَرُّ بِالْعِلْمِ؛ فَتَقْوَى بِهِ الطَّبِيعَةُ؛ فَأَجِدُ رَاحَةً!"; فَقَالَ: "هَذَا خَارِجٌ عَنِ عِلَاجِنَا"!، أَوْ كَمَا قَالَ .

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: «فَعِشْقُ "صِفَاتِ الْكَمَالِ" مِنْ أَنْفَعِ الْعِشْقِ، وَأَعْلَاهُ؛ وَإِنَّمَا يَكُونُ بِالْمُنَاسَبَةِ الَّتِي بَيْنَ الرُّوحِ، وَتِلْكَ الصِّفَاتِ؛ وَلِهَذَا كَانَ أَعْلَى الْأَرْوَاحِ، وَأَشْرَفُهَا أَعْلَاهَا، وَأَشْرَفُهَا مَعْشُوقًا، كَمَا قِيلَ :

=

فَكَانَ مَبْدَأَ مَرَضِهِ، وَمَنْشَأَ عَرَضِهِ؛ حَتَّى نَزَلَ قِفَارَ الْمَقَابِرِ، وَتَرَكَ قِفَارَ الْمَنَابِرِ؛
فَمَاتَ لَا بَلَّ حَيٍّ!، وَعُرفَ قَدْرُهُ؛ لِأَنَّ مِثْلَهُ مَا رُئِيَ! ..» انتهى^(١).



= أَنْتَ الْقَتِيلُ بِكُلِّ مَنْ أَحْبَبْتَهُ فَاخْتَرِ لِنَفْسِكَ فِي الْهَوَى مَنْ تَصْطَفِي

انظر: «رَوْضَةُ الْمُحِبِّينَ وَنُزْهَةُ الْمُشْتَاقِينَ» (ص ٧٠).

(١) انظر: «مَسَالِكُ الْأَبْصَارِ فِي مَمَالِكِ الْأَمْصَارِ» (٥/ ٦٨٧-٦٩١/ الناشر المجمع الثقافي - أبو ظبي)، وعنه في «المُقَفَّى الْكَبِيرِ» (١/ ٤٧٠-٥٧٢)، و«الرَّدُّ الْوَافِرُ» (ص ١٤٧-١٤٨)، و«غَايَةُ الْأَمَانِي فِي الرَّدِّ عَلَى النَّبْهَانِي» (٢/ ١٩٨-١٩٩) لِلْعَلَّامَةِ أَبِي الْمَعَالِي الْأَلُوسِيِّ (ت ١٣٤٢)، و«الشَّهَادَةُ الزَّكِّيَّةُ» (ص ٥٥-٥٦)، و«الْجَامِعُ لِسِيرَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ» (ص ٣١١-٣١٣)، وَغَيْرَهَا.

الفصل الثاني

[حَاصِلُ مَا جَرَى لَابْنِ تَيْمِيَّةَ بِسَبَبِ رُدُّودِهِ

عَلَى مُخَالَفَتِهِ]

الفصل الثاني

[حَاصِلُ مَا جَرَى لَابْنِ تَيْمِيَّةَ بِسَبَبِ رُدُّودِهِ عَلَى مُخَالَفِيهِ]

أَحْسَنَ فِي شَرْحِ هَذَا الْمَوْضِعِ غَايَةَ الْإِحْسَانِ، وَأَجَادَ فِيهِ :
الْحَافِظُ الْعَلَّامَةُ الْأَدِيبُ الْبَارِعُ فَتَحُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ سَيِّدِ
النَّاسِ الْيَعْمُرِيِّ^(١) (ت ٧٣٤) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - ؛ فَقَالَ - بَعْدَ وَصْفٍ دَقِيقٍ بَارِعٍ
لـ "عِلْمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ"، وَمَجَالِسِهِ - :

(١) تَرْجَمَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْمُخْتَصِّ بِالْمُحَدِّثِينَ» (ص ٢٦١) فَقَالَ : «الْعَلَّامَةُ
الْأَدِيبُ الْبَارِعُ الْمُتَفَنُّ، فَتَحُ الدِّينِ أَبُو الْفَتْحِ ابْنُ الْإِمَامِ أَبِي عَمْرٍو ابْنِ حَافِظِ الْمَغْرِبِ أَبِي بَكْرٍ
الْأَنْدَلُسِيُّ الْيَعْمُرِيُّ الْمِصْرِيُّ الشَّافِعِيُّ، أَحَدُ أئِمَّةِ هَذَا الشَّانِ .. وَكَتَبَ بِخَطِّهِ الْمَلِيحِ كَثِيرًا،
وَحَرَّجَ، وَصَنَّفَ، وَعَلَّلَ، وَفَرَّغَ، وَأَصَّلَ، وَقَالَ الشُّعْرَ الْبَدِيعَ، وَكَانَ حُلُوَ النَّادِرَةِ كَيْسَ
الْمُحَاضِرَةِ، جَالَسْتُهُ وَسَمِعْتُ بِقِرَاءَتِهِ، وَأَجَازَ لِي «مَرْوِيَّاتِهِ»، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الدَّرَرِ الْكَامِنَةِ»
(٥/ ٤٧٧): «وَشَرَعَ لَشَرْحِ التِّرْمِذِيِّ؛ وَلَوْ اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى فَنِّ الْحَدِيثِ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى
الْأَسَانِيدِ؛ لَكُمُلَ لَكِنَّهُ قَصَدَ أَنْ يَتَّبَعَ شَيْخَهُ ابْنَ دَقِيقِ الْعِيدِ؛ فَوَقَّفَ دُونَ مَا يُرِيدُ!» انْتَهَى،
وَانْظُرْ: «الْمُعْجَمَ الْمُخْتَصَّ» لِلذَّهَبِيِّ (ص ٤٥ - ٤٦)، و«الرَّدَّ الْوَافِرَ» (ص ٥٨)، و«الدَّرَرُ
الْكَامِنَةُ» (٥/ ٤٧٧ - ٤٨٢)، و«ذَيْلُ التَّقْيِيدِ فِي رُوَاةِ الشُّنَنِ وَالْأَسَانِيدِ» (١/ ٢٤٧ - ٢٤٨)،
و«مُعْجَمَ الشُّيُوخِ» لِلْسُّبْكِيِّ (ص ٤٥٢ - ٤٥٤)، و«حُسْنَ الْمُحَاضِرَةِ فِي تَارِيخِ مِصْرَ
وَالْقَاهِرَةِ» (١/ ٣٥٨) .

«إِلَى أَنْ دَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِ بِلَادِهِ دَاءُ الْحَسَدِ»^(١)، وَأَكْبَّ أَهْلُ النَّظَرِ مِنْهُمْ عَلَى مَا يُنْقَدُ عَلَيْهِ مِنْ أُمُورِ الْمُعْتَقَدِ؛ فَحَفِظُوا عَنْهُ فِي ذَلِكَ كَلَامًا، أَوْ سَعَوْهُ بِسَبَبِهِ مَلَامًا، وَفَوَّقُوا لِتَبْدِيعِهِ سَهَامًا، وَزَعَمُوا أَنَّهُ خَالَفَ طَرِيقَهُمْ، وَفَرَّقَ فَرِيقَهُمْ ! .
فَنَازَعَهُمْ، وَنَازَعُوهُ، وَقَاطَعَ بَعْضُهُمْ، وَقَاطَعُوهُ .
ثُمَّ نَازَعَ طَائِفَةً أُخْرَى يَنْتَسِبُونَ مِنَ الْفَقْرِ إِلَى طَرِيقَةٍ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ عَلَى أَدَقِّ بَاطِنٍ مِنْهَا، وَأَجْلَى حَقِيقَةٍ .

فَكَشَفَ تِلْكَ الطَّرَائِقَ، وَذَكَرَ لَهَا - عَلَى مَا زَعَمَ^(٢) - بَوَائِقَ؛ فَآخَذَتْ إِلَى الطَّائِفَةِ الْأُولَى مِنْ مُنَازِعِيهِ، وَاسْتَعَانَتْ بِذَوِي الضُّغْنِ عَلَيْهِ مِنْ مُقَاطِعِيهِ؛ فَوَصَلُوا بِالْأُمَرَاءِ أَمْرَهُ، وَأَعْمَلُ مِنْهُمْ فِي "كُفْرِهِ" فِكْرَهُ .
فَرْتَبُوا مَحَاضِرَ، وَأَلْبُوا الرُّوَيْضَةَ لِلسَّعْيِ بِهَا بَيْنَ الْأَكَابِرِ، وَسَعَوْا فِي نَقْلِهِ إِلَى حَضْرَةِ الْمَمْلَكَةِ بِالْأَمْرِ الْمَصْرِئِيِّ؛ فَنُقِلَ، وَأُودِعَ السِّجْنَ سَاعَةَ حُضُورِهِ، وَاعْتُقِلَ،

(١) قَالَ الْعِمَادُ ابْنُ كَثِيرٍ: «وَكَانَ لِلشَّيْخِ تَقِيٍّ الدِّينِ مِنَ الْفُقَهَاءِ جَمَاعَةٌ يَحْسُدُونَهُ!؛ لِي "تَقْدُّمِهِ عِنْدَ الدَّوْلَةِ"، وَ"انْفِرَادِهِ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ"، وَ"طَاعَةِ النَّاسِ لَهُ"، وَ"مُحِبَّتِهِمْ لَهُ"، وَ"كَثْرَةِ أَتْبَاعِهِ"، وَ"قِيَامِهِ فِي الْحَقِّ"، وَ"عِلْمِهِ"، وَ"عَمَلِهِ"» انْتَهَى مِنَ «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (٤٢ / ١٤)؛ فَهِيَ ثَمَانِيَّةُ أَسْبَابٍ .

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْبَزَّازُ: «وَسَبَبُ عَدَوَاتِهِمْ لَهُ: أَنَّ مَقْصُودَهُمُ الْأَكْبَرُ طَلَبُ الْجَاهِ، وَالرَّيَّاسَةِ، وَإِقْبَالِ الْخَلْقِ، وَرَأَوْهُ قَدْ رَفَّاهُ اللَّهُ إِلَى ذِرْوَةِ السَّنَامِ مِنْ ذَلِكَ بِمَا أَوْقَعَ لَهُ فِي قُلُوبِ الْخَاصَّةِ، وَالْعَامَّةِ مِنَ الْمَوَاهِبِ الَّتِي مَنَحَهُ [إِيَّاهَا]، وَهُمْ عَنْهَا بِمَعزِلٍ؛ فَنَصَبُوا عَدَاوَتَهُ، وَامْتَلَأَتْ قُلُوبُهُمْ بِمُحَاسَدَتِهِ» انْتَهَى مِنَ «الْأَعْلَامِ الْعَلِيَّةِ» (ص ٧٥-٧٦) .

(٢) «عَلَى مَا زَعَمَ» أَي: عَلَى مَا ذَكَرَ، وَهُوَ يَقُولُهَا لِمَنْ لَا يَعْلَمُ عِلْمَ الشَّيْخِ، قَالَهُ شَيْخُنَا الْوَالِدُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ النَّاصِرُ الْبَرَّاكُ - عَافَاهُ اللَّهُ، وَجَزَاهُ خَيْرًا - عِنْدَ الْقِرَاءَةِ عَلَيْهِ صَبَاحَ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ ١٢ / ٣ / ١٤٤٤ .

وَعَقَدُوا لـ "إِرَاقَةَ دَمِهِ!" مَجَالِسَ، وَحَشَدُوا لَذَلِكَ قَوْمًا مِنْ عُمَارِ الزَّوَايَا، وَسُكَّانِ
الْمَدَارِسِ^(١).

(١) سَرَدَ تَفْصِيلَ ذَلِكَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «الْعُقُودِ الدَّرِّيَّةِ» (ص ٢٦٦-٢٦٧)، وَابْنُ
رَجَبٍ فِي «ذَيْلِ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (٤/ ٥١١-٥١٢)، وَابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ»
(٤٣/ ١٤)، وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ: «ثُمَّ إِنَّ الْمَصْرِيِّينَ دَبَّرُوا الْحِيلَةَ فِي أَمْرِ الشَّيْخِ، وَرَأَوْا أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ
الْبَحْثُ مَعَهُ، وَلَكِنْ يُعَقَّدُ لَهُ مَجْلِسٌ، وَيُدَّعَى عَلَيْهِ!!، وَتُقَامُ عَلَيْهِ الشَّهَادَاتُ!، وَكَانَ الْقَائِمُونَ
فِي ذَلِكَ مِنْهُمْ: بَيْبَرُ الْجَاشَنكِرِ، الَّذِي تَسَلَّطَنَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَنَصَرَ الْمَنْبَجِيَّ، وَابْنُ مَخْلُوفٍ
قَاضِي الْمَالِكِيَّةِ» انْتَهَى.

وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ - بَعْدَ ذِكْرِ مَنْعِهِ مِنَ الْكَلَامِ - : «وَانْتَدَبَ لَهُ الشَّمْسُ ابْنُ عَدْلَانَ خَصَمًا
احْتِسَابًا، وَادَّعَى عَلَيْهِ عِنْدَ ابْنِ مَخْلُوفٍ الْمَالِكِيَّ أَنَّهُ يَقُولُ: "إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ حَقِيقَةٌ"، وَ"إِنَّ
اللَّهَ يَتَكَلَّمُ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ"؛ فَسَأَلَهُ الْقَاضِي جَوَابَهُ؛ فَأَخَذَ الشَّيْخُ فِي حَمْدِ اللَّهِ، وَالشَّيْءِ عَلَيْهِ؛
فَقِيلَ لَهُ: أَجِبْ مَا جِئْنَا بِكَ لِتَخْطُبَ!؛ فَقَالَ: وَمَنْ الْحَاكِمُ فِيَّ؟؛ فَقِيلَ لَهُ: الْقَاضِي الْمَالِكِيُّ؛
فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ: كَيْفَ تَحْكُمُ فِيَّ وَأَنْتَ خَصَمِي؟!؛ فَغَضِبَ غَضَبًا شَدِيدًا، وَانْزَعَجَ، وَأُقِيمَ
مُرَسَّمًا عَلَيْهِ، وَحُبِسَ فِي بُرْجٍ أَيَّامًا، ثُمَّ نُقِلَ مِنْهُ لَيْلَةَ الْعِيدِ إِلَى الْحَبْسِ الْمَعْرُوفِ بِالْجُبِّ، هُوَ،
وَأَخَوَاهُ شَرْفُ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ، وَزَيْنُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، [.. وَصَمَّمَ عَلَى عَدَمِ الْحُضُورِ؛ فَطَالَ
عَلَيْهِمُ الْمَجْلِسُ، وَانْصَرَفُوا عَنْ غَيْرِ شَيْءٍ]» انْتَهَى.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ: «وَمُرَادُهُ: أَنِّي وَإِيَّاكَ مُتَنَازِعَانِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ؛ فَكَيْفَ يَحْكُمُ
أَحَدُ الْخَصَمَيْنِ عَلَى الْآخَرِ فِيهَا؟!».

قُلْتُ: وَقَدْ كَتَبَ رَدًّا نَافِعًا مُطَوَّلًا فِي مُجَلَّدَاتٍ، وَمِنْهَا كِتَابُهُ الْكَبِيرُ النَّافِعُ "التَّسْعِينِيَّةُ".

قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الشُّوْكَانِيُّ (ت ١٢٥٠) فِي «الْبَدْرِ الطَّالِعِ» (١/ ٦٧):

«وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْمُتَرَجِّمُ لَهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِالتَّصْمِيمِ عَلَى عَدَمِ الْإِجَابَةِ عِنْدَ ذَلِكَ الْقَاضِي

الْجَرِّى الْجَاهِلِ الْغَبِيِّ؛ وَلَوْ وَقَعَتْ مِنْهُ الْإِجَابَةُ، لَمْ يَبْعُدِ الْحُكْمُ بِـ "إِرَاقَةِ دَمٍ" هَذَا الْإِمَامَ الَّذِي
سَمَحَ الزَّمَانُ بِهِ، وَهُوَ بِمِثْلِهِ بِخَيْرٍ!، وَلَا سِيَّامَا هَذَا الْقَاضِي مِنَ الْمَالِكِيَّةِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: ابْنُ =

مِنْ مُجَامِلٍ فِي الْمَنَازِعَةِ، مُخَاتِلٍ فِي الْمَخَادَعَةِ، وَمِنْ مُجَاهِرٍ بِـ"التَّكْفِيرِ" مُبَارِزٍ
بِالْمُقَاطَعَةِ، يَسُومُونَهُ رَيْبَ الْمُنُونِ، ﴿وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾

﴿٦٩﴾ [القصص] .

وَلَيْسَ "الْمُجَاهِرُ بِكُفْرِهِ"، بِأَسْوَأَ حَالًا مِنْ "الْمُخَاتِلِ"، وَقَدْ دَبَّتْ إِلَيْهِ عَقَارِبُ
مَكْرِهِ ^(١) .

= مخلوف؛ فَإِنَّهُ مِنْ شَيَاطِينِهِمُ الْمُتَجَرِّئِينَ عَلَى سَفْكِ دِمَائِ الْمُسْلِمِينَ بِمُجَرَّدِ أَكَاذِيبٍ، وَكَلِمَاتٍ،
لَيْسَ الْمُرَادُ بِهَا مَا يَحْمِلُونَهَا عَلَيْهِ، وَنَاهِيكَ بِقَوْلِهِ: أَنَّ هَذَا الْإِمَامَ "قَدْ اسْتَحَقَّ الْقَتْلَ"، وَ"ثَبَّتَ
لَدَيْهِ كُفْرُهُ"!!، وَلَا يُسَاوِي شَعْرَةً مِنْ شَعْرَاتِهِ، بَلْ لَا يَصْلُحُ لِأَنْ يَكُونَ شِسعًا لِنَعْلِهِ!، وَمَا زَالَ
هَذَا الْقَاضِي الشَّيْطَانُ يَتَطَلَّبُ الْفُرْصَ الَّتِي يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى إِرَاقَةِ دَمِ هَذَا الْإِمَامِ؛ فَحَجَبَهُ اللَّهُ عَنْهُ،
وَحَالَ بَيْنَهُ، وَبَيْنَهُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» انْتَهَى .

قَوْلُهُ: "سَمَحَ الزَّمَانُ بِهِ، وَهُوَ بِمِثْلِهِ بِخِيلٌ" ! فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ نَظَرٌ .

(١) وَمِمَّنْ يَدْخُلُ فِي مِثْلِ هَذَا "الْمَكْرُ": (خَلِيلُ بْنُ أَبِيكَ الصَّفْدِيِّ) !، وَانْظُرْ مَا كَتَبَهُ
فِي هَذَا الْبَحْثِ الْفَاضِلُ أَبُو الْفَضْلِ الْقُونَوِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا - فِي كِتَابِهِ
«مَوْقِفُ خَلِيلِ بْنِ أَبِيكَ الصَّفْدِيِّ مِنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ» (ص ٦٣)، وَسَمَّاهُ "الْمَكْرُ
الْعَقَارِبِي" !، وَيَدْخُلُ فِي هَذَا - أَيْضًا - : الرَّحَالَةُ الْآقْشَهْرِيُّ (ت ٧٣٩)، وَتَقَدَّمَ الرَّدُّ عَلَيْهِ .

وَفِي النَّفْسِ شَيْءٌ مِمَّا صَنَعَهُ الْقَاضِي عَلَاءُ الدِّينِ الْقُونَوِيُّ الْحَنْفِيُّ (ت ٧٢٩) - رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى -، وَفِي تَرْجَمَتِهِ أَنَّهُ كَانَ "يُعَظِّمُ ابْنَ تَيْمِيَّةَ"، وَ"يَذُبُّ عَنْهُ" !! مَعَ مُخَالَفَتِهِ لَهُ فِي أَشْيَاءَ،
وَتَخَطُّبَتِهِ لَهُ، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّ الْمَلِكَ النَّاصِرَ قَالَ لَهُ: "إِذَا وَصَلْتَ إِلَى دِمَشْقَ قُلْ لِلنَّائِبِ يُفْرَجُ عَنْ
ابْنِ تَيْمِيَّةَ"؛ فَقَالَ عَلَاءُ الدِّينِ هَذَا: "يَا خُونَدَ لَايٍّ مَعْنَى سُجْنٍ؟"، قَالَ: "لَأَجْلِ الْفِتَاوَى"،
قَالَ: "فَإِنْ كَانَ رَجَعَ عَنْهَا أَفَرَجْنَا عَنْهُ" !!؛ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «فَيُقَالُ: كَانَ هَذَا الْجَوَابُ!!
سَبَبًا فِي اسْتِمْرَارِ الشَّيْخِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي السَّجْنِ إِلَى أَنْ مَاتَ !!؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَا يُتَصَوَّرُ رُجُوعُهُ»
انْتَهَى مِنْ «الدَّرَرِ الْكَامِنَةِ» (٤ / ٣١)، وَانْظُرْ: «الْوَاقِفُ بِالْوَفَايَاتِ» (١٢٨ / ٢٠ - ١٢٩)
لِلصَّفْدِيِّ (ت ٧٦٤) وَهُوَ الْأَصْلُ النَّاقِلُ لِهَذَا الْحَبَرِ، وَعَنْهُ نَقَلَ ابْنُ حَجَرٍ، وَهُوَ فِي مِثْلِ هَذِهِ
النُّقُولِ - فِيمَا يَضُرُّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ! - ثِقَةٌ .

فَرَدَّ اللَّهُ كَيْدَ كُلِّ فِي نَحْرِهِ، وَنَجَّاهُ عَلَى يَدِ مَنْ اصْطَفَاهُ، وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ .
ثُمَّ لَمْ يَخُلْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ "فِتْنَةٍ" بَعْدَ "فِتْنَةٍ"، وَلَمْ يَتَّقِلْ طُولَ عُمُرِهِ مِنْ
"مِحْنَةٍ" إِلَّا إِلَى "مِحْنَةٍ" .

إِلَى أَنْ فُوضَ أَمْرُهُ لِبَعْضِ الْقُضَاةِ؛ فَتَقَلَّدَ مَا تَقَلَّدَ مِنْ اعْتِقَالِهِ، وَلَمْ يَزَلْ
بِمَحَبَّتِهِ ذَلِكَ إِلَى حِينِ ذَهَابِهِ إِلَى - رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى -، وَانْتِقَالِهِ .
وَإِلَى اللَّهِ تَرْجِعُ الْأُمُورُ، وَهُوَ الْمُطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةِ الْأَعْيُنِ، وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ^(١)
انتهى .



= وَإِنِّي وَاللَّهِ لَمُتَعَجِّبٌ أَسِيفٌ حِينَ أَقْرَأُ هَذَا، وَلَا أَدْرِي هَلْ هَذَا مِنْ "الْمَكْرِ"،
وَالْمُخَاتَلَةِ؟، أَمْ مِنْ "الْغَفْلَةِ"، وَ"سُوءِ التَّصَرُّفِ"؟؛ كَيْفَ تَسْتَحِلُّ يَا قَاضِي الْيَوْمِ! سَجَنَ
"عَالِمِ مُسْلِمٍ" فِي "أَحْطِّ السَّجُونِ"، وَ"أَرَدْنَهَا" أَعْنِي "الْقَلْعَةَ"، وَ"جُبَّهَا"؛! فِي "مَسَائِلَ غَايَةِ
مَا عِنْدَكَ فِيهَا مِنْ حُكْمِكَ" أَنَّهُ أَخْطَأَ، وَهُوَ "مُجْتَهِدٌ فِيهَا"؟! .
أَفَلَمْ يَكُنْ عِنْدَكَ كَافِيًّا فِي التَّعْزِيرِ لِمِثْلِهِ - إِنْ أَرَدْتَ التَّعْزِيرَ - أَنَّهُ قَدْ لَبِثَ ﴿فِي
السَّجَنِ بَضْعَ سِنِينَ﴾ ٤٢ ﴿يوسف﴾ ؟ .

أَفَلَا رَاعَيْتَ كِبَرَ سِنِّهِ؛ فَتَقَلَّبَتْهُ إِلَى مَوْضِعٍ لَائِقٍ بِمِثْلِهِ؟! .
أَفَلَا أَلَزَمْتَهُ دَارَهُ بَيْنَ إِخْوَتِهِ، وَذَوِيهِ ؟ .
وَكَأَنِّي بِكَ وَقَدْ بَلَغَكَ مَوْتُهُ، وَقَدْ سَقَطَ فِي يَدِكَ!، وَتَمَيَّنْتَ أَنْ لَوْ قُطِعَ لِسَانُكَ!، وَلَمْ
تَنْطِقْ بِتِلْكَ الْكَلِمَاتِ الْجَائِرَةِ الرَّعْنَاءِ .
هَذَا مَا جَرَى وَكَانَ ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم/٤]، وَالْجَمِيعُ - الْآنَ - بَيْنَ
يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاللَّهُ حَكَمٌ عَدْلٌ .

(١) «طَبَقَاتُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ» (٤/ ٢٩٠-٢٩١)، وَ«ذَيْلُ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (٤/ ٤٩٩ -
٥٠٠)، وَ«شَذَرَاتِ الذَّهَبِ فِي أَخْبَارِ مَنْ ذَهَبَ» (٨/ ١٤٥)، وَ«الرَّدُّ الْوَافِرُ» (ص ٥٩-٦٠) .

الفصل الثالث

[إنصافُ ابنِ تيميَّةَ لخصومه ولزومه تقوى الله فيهم]

الفصل الثالث

[إِنصافُ ابنِ تيميَّةَ لخصومه ولزومه تقوى الله فيهم]

كَانَ لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي هَذَا الْبَابِ الْقِدْحُ الْمُعَلَّى، وَالسَّبْقُ الْمُفَدَّى، فِي كَلِمَاتٍ نَيِّرَةٍ، وَمَوَاقِفَ شَرِيفَةٍ عَاطِرَةٍ، تُغْرَسُ أَزْهَارًا فِي رِيَاضِ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَتُجْعَلُ مَنَارًا فِي صَدَقِ التَّدِينِ، وَصَفَاءِ الْقَلْبِ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ الشَّهِيرَةُ :

«هَذَا وَأَنَا فِي "سَعَةِ صَدْرِ" لِمَنْ يُخَالِفُنِي؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ تَعَدَّى حُدُودَ اللَّهِ فِي "تَكْفِيرٍ"، أَوْ "تَفْسِيقٍ"، أَوْ "افْتِرَاءٍ"، أَوْ "عَصْبِيَّةٍ جَاهِلِيَّةٍ" . فَأَنَا لَا أَتَعَدَّى حُدُودَ اللَّهِ فِيهِ .

بَلْ أَضْبُطُ مَا أَقُولُهُ، وَأَفْعَلُهُ، وَأَزِنُهُ بِمِيزَانِ الْعَدْلِ، وَأَجْعَلُهُ مُؤْتَمًّا بِالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللَّهُ، وَجَعَلَهُ هُدًى لِلنَّاسِ حَاكِمًا فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة/ ٢١٣] .

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ نَنْزَعْنَاهُ مِنْ شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء/ ٥٩] الْآيَةَ .

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ

وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد/ ٢٥] .

وَذَلِكَ أَنَّكَ مَا جَزَيْتَ مَنْ عَصَى اللَّهَ فِيكَ بِمِثْلِ أَنْ تُطِيعَ اللَّهَ فِيهِ ﴿إِنَّ اللَّهَ

مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [١٢٨] [النحل] .

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرَّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا
يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ (آل عمران) انتهى (١).



[مِنْ رَوَائِعِ الْمَوَاقِفِ التَّيْمِيَّةِ]

قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْعِمَادُ إِسْمَاعِيلُ ابْنُ كَثِيرٍ (ت ٧٧٤) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -
فِي حَوَادِثِ (سَنَةِ ٧٠٩) :

«وَقَدْ كَانَ السُّلْطَانُ أَعْلَمَ بِالشَّيْخِ مِنْ جَمِيعِ الْحَاضِرِينَ، بـ"عِلْمِهِ"، وَ"دِينِهِ"،
و"قِيَامِهِ بِالْحَقِّ"، وَ"شَجَاعَتِهِ".

وَسَمِعْتُ الشَّيْخَ تَقِيَّ الدِّينِ يَذْكُرُ مَا كَانَ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ السُّلْطَانِ مِنَ الْكَلَامِ؛
لَمَّا انْفَرَدَا فِي ذَلِكَ الشُّبَّاكِ الَّذِي جَلَسَا فِيهِ .

وَأَنَّ السُّلْطَانَ اسْتَفْتَى الشَّيْخَ فِي "قَتْلِ بَعْضِ الْقُضَاةِ"؛ بِسَبَبِ مَا كَانُوا
تَكَلَّمُوا فِيهِ، وَأَخْرَجَ لَهُ "فَتَاوَى بَعْضِهِمْ [فِي] عَزْلِهِ مِنَ الْمُلْكِ"، وَ"مُبَايَعَةِ
الْجَاشَنكِيرِ" (٢) ! .

وَأَنَّهُمْ قَامُوا عَلَيْكَ، وَأَذَوْكَ أَنْتَ - أَيْضًا - .

وَأَخَذَ يَحُثُّهُ بِذَلِكَ عَلَى أَنْ "يُفْتِيَهُ فِي قَتْلِ بَعْضِهِمْ" ! .

وَإِنَّمَا كَانَ حَنْقُهُ عَلَيْهِمْ بِسَبَبِ مَا كَانُوا سَعَوْا فِيهِ مِنْ عَزْلِهِ، وَمُبَايَعَةِ
الْجَاشَنكِيرِ .

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣/ ٢٤٥-٢٤٦) .

(٢) وَمَعَ هَذَا لَا يَسْتَحْيُونَ مِنْ إِيصَاقِ هَذِهِ التُّهْمَةِ بِابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَقَدِيمًا قِيلَ فِي الْمَثَلِ:
"رَمَتْنِي بِدَائِهَا وَانْسَلَّتْ !" .

فَفَهِمَ الشَّيْخُ مُرَادَ السُّلْطَانِ؛ فَأَخَذَ فِي تَعْظِيمِ الْقُضَاةِ، وَالْعُلَمَاءِ، وَ[أَخَذَ] يُنَكِّرُ
أَنْ يَنَالَ أَحَدًا مِنْهُمْ بِسُوءٍ .

وَقَالَ لَهُ: "إِذَا قَتَلْتَ هَؤُلَاءِ لَا تَجِدُ بَعْدَهُمْ مِثْلَهُمْ" .

فَقَالَ لَهُ: "إِنَّهُمْ قَدْ آذَوْكَ، وَأَرَادُوا قَتْلَكَ مِرَارًا" !! .

فَقَالَ الشَّيْخُ: "مَنْ آذَانِي؛ فَهُوَ فِي حِلٍّ، وَمَنْ آذَى اللَّهَ، وَرَسُولَهُ؛ فَاللَّهُ يَنْتَقِمُ
مِنْهُ، وَأَنَا لَا أَنْتَصِرُ لِنَفْسِي" ^(١) .

وَمَا زَالَ بِهِ؛ حَتَّى حَلَّمَ عَنْهُمْ السُّلْطَانُ، وَصَفَحَ .

قَالَ: وَكَانَ قَاضِي الْمَالِكِيَّةِ ابْنُ مَخْلُوفٍ ^(٢) يَقُولُ: "مَا رَأَيْنَا مِثْلَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ

(١) تَأَمَّلْ بَرَبَّكَ عِنَايَةَ اللَّهِ تَعَالَى بِهَذَا الْإِمَامِ الْفَذِّ؛ فَهَذِهِ "الْأَخْلَاقُ" إِنَّمَا هِيَ مِنْ "مَحْضِ
الْأَرْزَاقِ"؛ لِأَنَّهَا خُرُوجٌ عَنْ حُدُودِ النَّفْسِ الْبَشَرِيَّةِ، نَسَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى لَنَا جَمِيعًا مِنْ فَضْلِهِ الْعَظِيمِ .

(٢) هُوَ: عَلِيُّ بْنُ مَخْلُوفٍ النُّوَيْرِيُّ الْمَالِكِيُّ قَاضِي الْقُضَاةِ زَيْنُ الدِّينِ، بَقِيَ عَلَى الْقَضَاءِ
(٣٣) سَنَةً، وَلَهُ فَضْلٌ، وَإِحْسَانٌ لِلْمُحْتَاجِينَ، وَجَرَتْ لَهُ أُمُورٌ ذَمٌّ لِأَجْلِهَا؛ حَتَّى وَصَفَهُ ابْنُ
كَثِيرٍ فِي بَعْضِهَا بِالْجَهْلِ، وَالْجَوْرِ، وَكَانَ مِنْ أَشَدِّ خُصُومِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَأَكْثَرِهِمْ ظُلْمًا؛ وَلِهَذَا
وَصَفَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي ثَنَائِهِ كَلَامِهِ مَعَ الطَّيْبَرِسِيِّ فِي الْقَضِيَّةِ الَّتِي خَاصَمَهُ فِيهَا
بِالْكَذِبِ، وَالْفُجُورِ، وَقِلَّةِ الْعِلْمِ، وَالدِّينِ، وَأَقْرَهُ الطَّيْبَرِسِيِّ كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى»
(٣/ ٢٣٥) .

وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي: «الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (١٤/ ١٠٣)، وَ«الدُّرَرِ الْكَامِنَةِ» (٤/ ١٥٢)،
وَ«الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ» (٢٢/ ١١٨)، وَ«حُسْنِ الْمَحَاصِرَةِ فِي تَارِيخِ مِصْرَ وَالْقَاهِرَةِ» (١/ ٤٥٨) .

حَرَضْنَا عَلَيْهِ؛ فَلَمْ نَقْدِرْ عَلَيْهِ، وَقَدِرَ عَلَيْنَا؛ فَصَفَحَ عَنَّا، وَحَاجَجَ عَنَّا!“(١)
انتهى (٢) .



وليس هذا الخلق العظيم من ابن تيمية غريباً؛ فقد كان في هذا الباب
”مضرب مثَل“، قد جعل ”رَسُولُ اللَّهِ“ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّم-
”أُسُوتُهُ“، و”قُدُوتُهُ“؛ فَهُوَ لَهُ ”تَابِع“ (٣) .

وَكُلُّهُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ مُلْتَمِسٌ

غَرَفًا مِنَ الْبَحْرِ أَوْ رَشْفًا مِنَ الدِّيمِ

(١) سيأتي نقل ابن عبد الهادي، وابن رجب، وما ذكره ابن كثير هو ”نقل البرزالي“،
ولا مانع من تكراره الكلام أكثر من مرة لمتكرّر الحاجة .

(٢) «البداية والنهاية» (١٤ / ٦١)، وابن كثير ينقل أكثر التفاصيل عن ”تاريخ الحافظ
البرزالي“ - وهو الآن مفقود-، وقد حكى الواقعة غير واحدٍ بقريبٍ من هذا؛ فانظر: «العقود
الدريّة» (ص ٢٩٨-٢٩٩)، و«ذيل طبقات الحنابلة» (٤ / ٥١٦-٥١٧) .

(٣) وقد أبان هذه المقامات الجليلة، والخصال النبيلة في شيخ الإسلام ابن تيمية
تلميذه، وصاحبه العلامة القدوة الزاهد أبو العباس أحمد بن إبراهيم الواسطي الشافعي
المعروف بابن شيخ الحزامين (ت ٧١١) - رحمه الله تعالى - في رسالته، ونصيحته لتلاميذ
الشيخ، وطُبعت باسم ”التذكرة والاعتبار والانتصار للأبرار“ قال فيها (ص ٣٣-٣٤ / دار
النوادر) ما حُرّفه :

”مَا رَأَيْنَا فِي عَصْرِنَا هَذَا مَنْ تُسَجَلِي ”النُّبُوَّةَ الْمُحَمَّدِيَّةُ“، وَسُنَّتَهَا مِنْ ”أَقْوَالِهِ“،
و”أَفْعَالِهِ“ إِلَّا هَذَا الرَّجُلَ بِحَيْثُ يَشْهَدُ الْقَلْبُ الصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا هُوَ ”الِاتِّبَاعُ حَقِيقَةً“ انتهى،
وانظر: «العقود الدريّة» (ص ٣٢٨) .

جَاءَ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٣٤٧٧)، و«مُسْلِمٍ» (١٧٩٢) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ :

«كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ-، يَحْكِي نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، ضَرَبَهُ قَوْمُهُ؛ فَأَدَمَوْهُ، وَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ، وَيَقُولُ :

«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ» .



وَلَأَجْلِ هَذَا الْمَعْنَى الْجَلِيلِ قَالَ - وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَ ! - :

«وَأَنَا وَاللَّهُ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ مُعَاوَنَةً عَلَى إطفَاءِ كُلِّ شَرٍّ فِيهَا، وَفِي غَيْرِهَا، وَإِقَامَةِ كُلِّ خَيْرٍ، وَابْنُ مَخْلُوفٍ لَوْ عَمِلَ مَهْمًا عَمِلَ، وَاللَّهُ مَا أَقْدِرُ عَلَى خَيْرٍ إِلَّا وَأَعْمَلُهُ مَعَهُ، وَلَا أُعِينُ عَلَيْهِ عَدُوَّهُ قَطُّ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

هَذِهِ نَبِيِّي، وَعَزَمِي، مَعَ عِلْمِي بِجَمِيعِ الْأُمُورِ .

فَإِنِّي أَعْلَمُ أَنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَنْ أَكُونَ عَوْنًا لِلشَّيْطَانِ عَلَى إِخْوَانِي الْمُسْلِمِينَ» ^(١) .

تِلْكَ «الْمَنَاقِبُ» لَا قَعَبَانَ مِنْ لَبَنِ

شَيْبًا بِمَاءٍ فَعَادًا بَعْدُ أَبَوَالًا



وَصَدَقَ تَلْمِيذُهُ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - ؛ إِذْ قَالَ فِي كِتَابِهِ «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ بَيْنَ مَنْازِلِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» فِي شَرْحِ :

مَنْزِلَةِ (الْإِحْسَانِ إِلَى مَنْ أَسَاءَ إِلَيْكَ، وَمُعَامَلَتِهِ بِضِدِّ مَا عَامَلَكَ بِهِ) !! .

حَتَّى يَكُونَ (الْإِحْسَانُ)، و(الْإِسَاءَةُ) بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ خُطَّتَيْنِ .

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣ / ٢٧١) .

فخُطِّتْكَ: (الإِحْسَانُ)، وخُطِّتَهُ: (الإِسَاءَةُ) ! .

إِلَى أَنْ قَالَ :

«وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا قَطُّ أَجْمَعَ لِهَذِهِ الْخِصَالِ مِنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ

- قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ - .

وَكَانَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ الْأَكَابِرِ يَقُولُ :

«وَدِدْتُ أَنِّي لِأَصْحَابِي مِثْلَهُ لِأَعْدَائِهِ، وَخُصُومِهِ ^(١)» .

وَمَا رَأَيْتُهُ يَدْعُو عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ قَطُّ ^(٢)، وَكَانَ يَدْعُو لَهُمْ .

وَجِئْتُ يَوْمًا مُبَشِّرًا لَهُ بِمَوْتِ أَكْبَرِ أَعْدَائِهِ، وَأَشَدِّهِمْ عَدَاوَةً، وَأَذَى لَهُ .

فَنَهَرَنِي !، وَتَنَكَّرَ لِي !، وَاسْتَرْجَعَ .

ثُمَّ قَامَ مِنْ فَوْرِهِ إِلَى بَيْتِ أَهْلِهِ؛ فَعَزَّاهُمْ .

وَقَالَ: «إِنِّي لَكُمْ مَكَانُهُ، وَلَا يَكُونُ لَكُمْ أَمْرٌ تَحْتَاجُونَ فِيهِ إِلَى مُسَاعَدَةٍ إِلَّا

وَسَاعَدْتُكُمْ فِيهِ»، وَنَحَوَ هَذَا مِنَ الْكَلَامِ ! .

(١) وَتَقَدَّمَ قَرِيبًا مَا شَهِدَ بِهِ خَصْمُهُ، وَعَدُوُّهُ اللَّدُّودُ (القَاضِي زَيْنُ الدِّينِ ابْنُ مَخْلُوفٍ قَاضِي الْمَالِكِيَّةِ (ت ٧١٣)؛ حِينَ قَالَ: «مَا رَأَيْنَا [أَتَقَى] مِنْ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، [لَمْ نَبْقِ مُمَكِّنًا فِي السَّعْيِ] فِي دَمِهِ؛ فَلَمَّا قَدِرَ عَلَيْنَا عَفَا عَنَّا» انْتَهَى، وَانْظُرْ: «الْعُقُودُ الدَّرِّيَّة» (ص ٢٩٩)، وَ«ذَيْلُ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (٥١٧/٤) .

(٢) وَمِنْ جَلِيلِ الْمَوَاقِفِ الَّتِي تُعَدُّ مِنَ الْمَنَاقِبِ مَا جَرَى حِينَ أَخَذَ الشَّيْخُ لِلْمُحَاكَمَةِ، وَهُوَ بِمِصْرَ؛ ثُمَّ مُنِعَ مِنْ حُضُورِ الْمَجْلِسِ فِي قِصَّةٍ مَعْرُوفَةٍ، حَكَاهَا الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «ذَيْلِ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (٥١٢/٤)، فَقَالَ: «ثُمَّ رَدَّ الشَّيْخُ، وَقَالَ: رَضِيتُ أَنْ تَحْكُمَ فِيَّ؛ فَلَمْ يُمْكِّنْ مِنَ الْجُلُوسِ، وَيُقَالَ: إِنَّ أَخَاهُ الشَّيْخَ شَرَفَ الدِّينَ ابْتَهَلَ، وَدَعَا اللَّهَ عَلَيْهِمْ فِي حَالِ خُرُوجِهِمْ؛ فَمَنَعَهُ الشَّيْخُ، وَقَالَ لَهُ: بَلْ قُلْ: «اللَّهُمَّ هَبْ لَهُمْ نُورًا يَهْتَدُونَ بِهِ إِلَى الْحَقِّ»» انْتَهَى .

فَسُرُّوا بِهِ، وَدَعَوْا لَهُ، وَعَظَّمُوا هَذِهِ الْحَالَ مِنْهُ؛ فَرَحَهُ اللَّهُ، وَرَضِيَ عَنْهُ»
انتهى (١).



فَائِدَةٌ مُهِمَّةٌ، وَاسْتَطْرَادٌ تَدْعُو إِلَيْهِ الْحَاجَةُ :

هَذِهِ الْوَاقِعَةُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِحْسَانِ فِي فَهْمِهَا؛ فَقَدْ أَشْكَلَتْ عَلَى أَنَاسٍ؛ فَخَرَجُوا
بِأَفْهَامٍ مَغْلُوطَةٍ، وَمِنْ جَزِيلِ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الضَّعِيفِ كَاتِبِ السُّطُورِ - عَفَا اللَّهُ
عَنْهُ، وَأَصْلَحَ سَرِيرَتُهُ - أَنْ يَسَّرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَهُ الْبَحْثَ فِي تَحْرِيرِ الْمَقَالِ فِي هَذِهِ
الْوَاقِعَةِ، وَبَيَانَ سَبْرِهَا، وَتَقْسِيمِهَا فِي كَلَامٍ نَافِعٍ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فِي أَوْرَاقٍ،
وَرِسَالَةٍ نُشِرَتْ بِعُنْوَانٍ "مَنْهَجُ سَلَفِ الْأُمَّةِ عِنْدَ مَوْتِ رُؤُوسِ الْبِدْعِ وَالْمَذْمَةِ"؛
وَلِأَهْمِيَّةِ الْبَحْثِ أَوْرَدُهُ، وَأُعِيدُهُ - هُنَا -؛ فَأَقُولُ :

لَمْ يُسَمِّ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لَنَا هَذَا الْعَدُوَّ، وَلَا وَقَفْتُ
- الْآنَ - عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَى تَعْيِينِهِ؛ وَعَلَيْهِ فَسَبْرُ، وَتَقْسِيمُ هَذِهِ الْقِصَّةِ يَحْتَمِلُ أُمُورًا
ثَلَاثَةً :

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ هَذَا الرَّجُلُ، لَيْسَ مُبْتَدِعًا، بَلْ مِمَّنْ غَلَبَهُ الْحَسَدُ .

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ ذَا بَدْعٍ، لَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ رُؤُوسِ الْبِدْعَةِ، وَلَا دُعَاتِهَا .

(١) «مَدَارِجُ السَّالِكِينَ» (٢/ ٣٢٨-٣٢٩) .

وَقَدْ ذَكَرْتُ هَذَا النِّقْلَ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذِهِ السَّلْسَلَةِ الْمُبَارَكَةِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - "مَعَالِمُ
تَيْمِيَّةٍ"، وَعُنْوَانُهُ: «صَفْحَةُ مُضِيئَةٍ فِي الْحِرْصِ عَلَى التَّالِفِ، وَبَدَلِ أَسْبَابِ الْإِحْيَاءِ، وَنَبْذِ أَسْبَابِ
الْفُرْقَةِ، وَالْاِخْتِلَافِ، وَإِشَاعَةِ رُوحِ التَّسَامُحِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عِنْدَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ
تَيْمِيَّةٍ» .

الثالث: أن يكون رأسًا في البدعة، والضلالة، داعيًا إليها، مُحاربًا للسنة .
ولا رابع .

وعلى الاحتمال الأول، والثاني يمكن أن يقال :

مذهب السلف الصالح، والأئمة المهديين ^(١) كان في حق رؤوس أهل البدع، والأهواء؛ فأما من لم يكن كذلك فلا يُعامل مُعاملة رؤوس الضلال .
فهذا الخصم عداوته، وبغيه لجهله بحقيقة الحال، أو لغلبة الحسد عليه .
وقد يصل الحسد بأناس إلى السعي في قتل محسودهم، كما جرى في قصة ابني آدم - عليه السلام -، وفي قصة يوسف - عليه السلام - مع إخوانه؛ فالفقير عن هؤلاء درجة عظيمة، ومنزلة جليظة .

كيف بالإحسان إليهم، والبر بهم بعد موتهم ؟ .

وقد كان لشيخ الإسلام من تحقيق معاني الفرق ما يُعدُّ به إمامًا في هذا الباب .
فمن جميل كلامه في عتاة خصومه؛ حين تكالبوا عليه بمصر، ومنعوه من حقه في الجلوس في مجالس الحكم عليه، ودفاعه عن نفسه؛ ليتمكنوا من استصدار حكم بقتله؛ حتى إن أخاه الشيخ شرف الدين ابتهل، ودعا الله عليهم عند خروجهم؛ فمنعه الشيخ ! .

وقال له: بل قل "اللهم هب لهم نورًا يهتدون به إلى الحق" ^(٢) ! .

(١) تقدّم شرحه بنقله في أصل الرسالة: "منهج سلف الأئمة عند موت رؤوس البدع والمذمّة" .

(٢) «ذيل طبقات الحنابلة» (٤/٥١٢) .

وَكَانَ يَقُولُ:

«لَا أَحَبُّ أَنْ يُتَصَرَّ مِنْ أَحَدٍ بِسَبِّ كَذِبِهِ عَلَيَّ، أَوْ ظُلْمِهِ، وَعُدْوَانِهِ؛ فَإِنِّي قَدْ أَحَلَلْتُ كُلَّ مُسْلِمٍ، وَأَنَا أَحَبُّ الْخَيْرِ لِكُلِّ الْمُسْلِمِينَ، وَأُرِيدُ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنَ الْخَيْرِ مَا أَحِبُّهُ لِنَفْسِي، وَالَّذِينَ كَذَبُوا، وَظَلَمُوا؛ فَهُمْ فِي حِلٍّ مِنْ جِهَتِي!، وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِحَقُوقِ اللَّهِ؛ فَإِنْ تَابُوا تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَإِلَّا فَحُكِمَ اللَّهُ نَافِذٌ فِيهِمْ»^(١).



وَبَقِيَ الاحْتِمَالُ الثَّلَاثُ، وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَيْتُ رَأْسًا فِي الْبِدْعَةِ، وَالضَّلَالَةِ، دَاعِيًا إِلَيْهَا، مُحَارِبًا لِلتَّوْحِيدِ، وَالسُّنَّةِ .

فِيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ :

أَنْ يَكُونَ هَذَا الرَّجُلُ رَأْسًا مِنْ رُؤُوسِ الْبِدْعِ، وَالضَّلَالَاتِ، لَكِنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - رَأَى فِي تَبَشِيرِ تَلْمِيذِهِ ابْنِ الْقَيْمِ بِمَوْتِهِ عَدَمَ وَجُودِ مَا تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَقَاصِدِ الشَّرْعِيَّةِ^(٢) ! .

فَلَمَّا لَمْ تَتَحَقَّقْ عِنْدَهُ هَذِهِ الْمَقَاصِدُ الَّتِي كَانَ يَقْصِدُهَا السَّلَفُ الصَّالِحُ زَجَرَ ابْنَ الْقَيْمِ، وَنَهَرَهُ ! .

وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ !؛ إِذْ فِيهِ سُوءُ الظَّنِّ بِهَؤُلَاءِ الْفُضَلَاءِ، وَأَنْتَهُمْ غَلَبَهُمْ حَظُّ نَفْسِهِمْ عَلَى رِعَايَةِ الْمَقْصَدِ الشَّرْعِيِّ ! .

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٥٥ / ٢٨) .

(٢) انْظُرْ: بَيَانَ ذَلِكَ فِي رِسَالَةٍ: "مَنْهَجُ سَلَفِ الْأُمَّةِ عِنْدَ مَوْتِ رُؤُوسِ الْبِدْعِ وَالْمَذْمَةِ" .

وفي هذا بُعد؛ إذ لو كان كذلك لكان جواب شيخ الإسلام ببيان المقصد الشرعي من الفرح بموت رؤوس أهل البدع .



الوجه الثاني :

أنه قد جرى بينه وبين هذا المبتدع الداعي من الخُصومة الدينيّة، والملاحات ما خشي أن يكون سبباً لصدّ الجهال من أتباعه عند بيان الحقّ لهم، أو دعوتهم إلى ترك بدعهم؛ فقدّم مصلحة تأليفهم، وهي مصلحة كبرى على المصلحة الصغرى .

وهذا لا يعارض ما تقدّم عن الصحابة، والتابعين، والأئمة المهديين في موقفهم من موت رؤوس المبتدعة .



الوجه الثالث :

أنّ شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - نظّر إلى ضعف أحواله، وأحوال أصحابه، وقلة حيلتهم، وغلبة أهل الباطل، واستطالتهم بالسُلطان، وكثرة اغترار الجهال بهم؛ فرأى أنّ مصلحة تأليف القلوب بشيءٍ من اللطف مع الاستضعاف أعظم نفعاً، وأكثر نصراً لدعوة الحقّ من إظهار الفرح، ونحو ذلك ممّا ثبت فعله عن السلف الصالح .

ولا شكّ أنّ لحال القوّة أحكاماً، قد لا يُقدّر عليها حال الضعف، ك(هجر المبتدعة) الذي يتبع المصلحة الشرعيّة، كما قال الإمام أحمد في أهل خراسان .

جاء في «مسائل إسحاق بن منصور» (٩/ ٤٧٦٥-٤٧٦٦) عن إسحاق أنه قال لأبي عبد الله: من قال: القرآن مخلوق ؟ .

قال: ألحق به كل بليّة .

قلت: فيظهر العداوة لهم، أم يُداريهم ؟ .

قال: أهل خراسان لا يقوون بهم .

قال شيخ الإسلام معلقاً :

«فإذا لم يكن في هجرانه انزجار أحد، ولا انتهاء أحد؛ بل بطلان كثير من الحسنات المأمور بها لم تكن هجرة مأموراً بها كما ذكره أحمد عن أهل خراسان - إذ ذاك - أنهم لم يكونوا يقوون بالجهمية .

فإذا عجزوا عن إظهار العداوة لهم، سقط الأمر بفعل هذه الحسنة، وكان مداراتهم فيه دفع الضرر عن المؤمن الضعيف، ولعله أن يكون فيه تأليف الفاجر القوي .

وكذلك لما كثرت القدر في أهل البصرة؛ فلو ترك رواية الحديث عنهم، لاندرس العلم، والسُنن، والآثار المحفوظة فيهم .

فإذا تعذر «إقامة الواجبات» من العلم، والجهاد، وغير ذلك إلا بمن فيه بدعة مضرّتها دون مضرّة ترك ذلك الواجب :

كان تحصيل «مصلحة الواجب» مع مفسدة مرجوحة معه خيراً من العكس»^(١) .

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢١٠ و٢١٢) .

وَمَعَ هَذَا كُلِّهِ :

فَإِنَّ شَيْخَ الْإِسْلَام - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - غَايَةُ مَا كَانَ مِنْهُ هُوَ الْإِحْسَانُ إِلَى هَذَا الرَّجُلِ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَالْإِحْسَانُ إِلَى ذَوِيهِ، وَتَعَزِيَّتُهُمْ، وَمُؤَاسَاةَتُهُمْ فِي فَقْدِهِمْ لِأَبِيهِمْ .
وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - تَزَكِيَّةٌ لِهَذَا الْمُبْتَدِعِ، أَوْ ثَنَاءٌ عَلَيْهِ، أَوْ مِبَالِغَةٌ فِي الْإِطْرَاءِ لَهُ، وَمَدْحِهِ، أَوْ تَعَزِيَّةٌ لِلْأُمَّةِ فِي فَقْدِهِ ! .

كَمَا يَجْرِي - الْيَوْمَ - مِنْ بَعْضِ مَنْ تَرَبَّى عَلَى غَيْرِ مَنْهَجِ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ فَهُمْ يُحَوِّقُونَ !، وَيَسْتَرْجِعُونَ !، وَيُظْهِرُونَ الْحُزْنَ، وَالْأَلَمَ، وَالتَّحَسُّرَ !؛ لِفَقْدِ ذَلِكَ الدَّاعِيَةِ الْمُبْتَدِعِ الضَّالِّ !، وَيُبَالِغُونَ فِي الثَّنَاءِ عَلَيْهِ !، وَالتَّأْسُّفِ لِفَقْدِهِ !، وَالتَّوَجُّعِ لِمَوْتِهِ !! .

وهذا تَغْيِيرٌ لِلجُهَالِ بِحُسْنِ طَرِيقَةٍ هَذَا الْمُبْتَدِعِ الضَّالِّ، وَتَهْوِينٌ مِنْ بَدْعِهِ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الضَّلَالِ، وَنَشْرِهِ، وَالدَّعْوَةِ إِلَيْهِ^(١) انْتَهَى .



(١) مِنْ رِسَالَتِي: "مَنْهَجُ سَلَفِ الْأُمَّةِ عِنْدَ مَوْتِ رُؤُوسِ الْبِدْعِ وَالْمَذْمَةِ" .

الفصل الرابع والعشرون

[ثِقَةُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ - رَحْمَةُ اللَّهِ - بَرِيَّةٌ،
وَأَنَّ اللَّهَ نَاصِرٌ حَزْبِهِ، وَيَقِينُهُ أَنَّ
هَذَا الْبَلَاءَ نِعْمَةٌ يُعْرِفُ بِهَا الْحَقُّ،
وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِإِقَامَةِ الْمُعَارِضِ،
وَأَنَّ مُدَافَعَتَهُمْ مِنْ أَعْظَمِ الْجِهَادِ]

الفصل السابع

[ثقة ابن تيمية - رحمه الله - بربه، وأن الله ناصر حزبه، ويقينه
أن هذا البلاء نعمة يعرف بها الحق، وأن ذلك لا يكون إلا بإقامة
المعارض، وأن مدافعتهم من أعظم الجهاد]

كُتِبَ مِنْ سِجْنِهِ بِالْقَلْعَةِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِبَيْسِيرٍ بـ (الفحم)!!^(١) لأصحابه هذه
الورقة :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَبَرَكَاتُهُ .
وَنَحْنُ لِلَّهِ الْحَمْدُ، وَالشُّكْرُ فِي نِعَمٍ مُتَزَايِدَةٍ مُتَوَافِرَةٍ، وَجَمِيعُ مَا يَفْعَلُهُ اللَّهُ فِيهِ
نَصْرُ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ الْعِظَامِ .
﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى
بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (٢٨) [الفتح] .

(١) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي : « فَلَمَّا كَانَ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِأَشْهُرٍ وَرَدَ مَرْسُومُ السُّلْطَانِ بِإِخْرَاجِ مَا
عِنْدَهُ كُلِّهِ، وَلَمْ يَبْقَ عِنْدَهُ كِتَابٌ، وَلَا وَرْقَةٌ، وَلَا دَوَاةٌ، وَلَا قَلَمٌ، وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا كَتَبَ وَرْقَةً
إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ يَكْتُبُهَا بِفَحْمٍ!، وَقَدْ رَأَيْتُ أَوْرَاقًا عِدَّةً بَعَثَهَا إِلَى أَصْحَابِهِ، وَبَعْضُهَا مَكْتُوبٌ
بِفَحْمٍ، مِنْهَا وَرْقَةٌ يَقُولُ « ثُمَّ أَوْرَدَهَا .

فَإِنَّ الشَّيْطَانَ اسْتَعْمَلَ حِزْبَهُ فِي إِفْسَادِ دِينِ اللَّهِ، الَّذِي بَعَثَ بِهِ رُسُلَهُ، وَأَنْزَلَ بِهِ كُتُبَهُ .

وَمِنْ سُنَّةِ اللَّهِ: أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ إِظْهَارَ دِينِهِ أَقَامَ مَنْ يُعَارِضُهُ؛ فَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ، وَيَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ؛ فَيَدْمَغُهُ؛ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ .

وَالَّذِي سَعَى فِيهِ حِزْبُ الشَّيْطَانِ لَمْ يَكُنْ مُخَالَفَةً لِشَرِيعِ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّم - وَحْدَهُ؛ بَلْ مُخَالَفَةً لِدِينِ جَمِيعِ الرُّسُلِينَ: إِبْرَاهِيمَ، وَمُوسَى، وَالْمَسِيحِ، وَمُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ - .

وَكَاثِبُوا قَدْ سَعَوْا فِي أَنْ لَا يَظْهَرَ مِنْ جِهَةِ حِزْبِ اللَّهِ، وَرَسُولِهِ خِطَابٌ، وَلَا كِتَابٌ، وَجَزَعُوا مِنْ ظُهُورِ "الْأَخَنَائِيَّةِ" ! .

فَاسْتَعْمَلَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى؛ حَتَّى أَظْهَرُوا أَضْعَافَ ذَلِكَ !، وَأَعْظَمَ ! .

وَأَلْزَمَهُمْ بِتَفْتِيشِهِ، وَمُطَالَعَتِهِ، وَمَقْصُودُهُمْ إِظْهَارُ عُيُوبِهِ، وَمَا يَحْتَجُّونَ بِهِ؛ فَلَمْ يَجِدُوا فِيهِ إِلَّا مَا هُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ، وَظَهَرَ لَهُمْ جَهْلُهُمْ، وَكَذِبُهُمْ، وَعَجْزُهُمْ، وَشَاعَ هَذَا فِي الْأَرْضِ، وَأَنَّ هَذَا مِمَّا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ .

وَلَمْ يُمْكِنْ لَهُمْ أَنْ يُظْهَرُوا عَلَيْنَا فِيهِ عَيْبًا فِي الشَّرْعِ، وَالدِّينِ .

بَلْ غَايَةُ مَا عِنْدَهُمْ: أَنَّهُ خُولِفَ مَرْسُومُ بَعْضِ الْمَخْلُوقِينَ ! .

وَالْمَخْلُوقُ كَاثِبًا مَنْ كَانَ إِذَا خَالَفَ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ لَمْ يَجِبْ، بَلْ وَلَا يَجُوزُ طَاعَتُهُ فِي مُخَالَفَةِ أَمْرِ اللَّهِ، وَرَسُولِهِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ .

وَقَوْلُ الْقَائِلِ: إِنَّهُ "يُظْهَرُ الْبِدْعُ" كَلَامٌ يَظْهَرُ فَسَادُهُ لِكُلِّ مُسْتَبْصِرٍ، وَيَعْلَمُ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْعَكْسِ .

فَإِنَّ الَّذِي يُظْهَرُ الْبِدْعَةُ :

إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِعَدَمِ عِلْمِهِ بِسُنَّةِ الرَّسُولِ .

أَوْ لِكُونِهِ لَهُ غَرَضٌ، وَهُوَ يُخَالِفُ ذَلِكَ .

[هُم] أُولَى بِالْجَهْلِ بِسُنَّةِ الرَّسُولِ، وَاتَّبَاعِ هَوَاهُمْ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ [الفصل / ٥٠] مِمَّنْ هُوَ أَعْلَمُ بِسُنَّةِ الرَّسُولِ مِنْهُمْ، وَأَبْعَدُ عَنِ الْهَوَى، وَالْغَرَضُ فِي مُخَالَفَتِهَا .

﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (١٨) إِنَّهُمْ لَنْ يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ (١٩) [الجاثية] .

وَهَذِهِ قَضِيَّةٌ كَبِيرَةٌ، لَهَا شَأْنٌ عَظِيمٌ؛ ﴿وَلَنَعْلَمَنَّ نَبَاهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ (٨٨) [ص] (١) .
ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ :

وَكَانُوا يَطْلُبُونَ تَمَامَ "الْأَخْنَائِيَّةِ"؛ فَعِنْدَهُمْ مَا يَطْمُئِنُّهُمْ أَضْعَافُهَا، وَأَقْوَى فِقْهَهَا مِنْهَا، وَأَشَدَّ مُحَالَفَةً لِأَعْرَاضِهِمْ .
فَإِنَّ "الرَّمْلَكَانِيَّةَ" (٢) قَدْ بَيَّنَّ فِيهَا مِنْ نَحْوِ خَمْسِينَ وَجْهًا :

(١) وَهَذَا مِنْ "الْفِرَاسَةِ التَّيْمِيَّةِ"، وَالنَّظَرِ فِي "مَالَاتِ الْأُمُور"؛ وَقَدْ جَرَى بَعْدَ هَذِهِ الْمِحْنَةِ الْأَلِيْمَةِ مِنْ "نَصْرِ دِينِ اللَّهِ تَعَالَى"، وَظُهُورِهِ، وَكَثْرَةِ أَتْبَاعِهِ مِنْ أَفَاضِلِ الْعُلَمَاءِ، وَالصَّالِحِينَ إِلَى يَوْمِنَا - مَعَ سَعْيِ الْأَعْدَاءِ الْمُتَبَدِّعَةِ فِي إِطْفَائِهِ بِكُلِّ سَبِيلٍ - مَا هُوَ مِنْ أَعْظَمِ النِّعَمِ، وَأَجْزَلِهَا . وَأَعْظَمُ الْآيَاتِ .

(٢) لَا أَعْلَمُ - الْآنَ - عَنْ هَذَا الْكِتَابِ شَيْئًا، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِي قَائِمَةِ مُؤَلَّفَاتِهِ، وَنَسَأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ أَنْ يُسِّرَ الْوُقُوفَ عَلَيْهِ .

وَقَدْ كَتَبَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي الْمِحْنَةِ الْأَخِيرَةِ "مُجَلَّدَاتٍ"، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «الْعُقُودِ الدُّرِّيَّةِ» (ص ٥٤): «وَلَهُ فِي "مَسْأَلَةِ شِدِّ الرَّحَالِ"، وَلَوْازِمِهَا الَّتِي حُبِسَ، وَمَاتَ فِي السِّجْنِ بِسَبَبِهَا شَيْءٌ كَثِيرٌ بَيَّضَ مِنْهُ مُجَلَّدَاتٌ عَدِيدَةٌ»، وَقَالَ - أَيْضًا - =

أَنَّ مَا حُكِمَ بِهِ، وَرُسِمَ بِهِ مُخَالَفٌ لِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ .
 وَمَا فَعَلُوهُ لَوْ كَانَ مِمَّنْ يَعْرِفُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَيَتَعَمَّدُ مُخَالَفَتَهُ؛ لَكَانَ
 كُفْرًا، وَرِدَّةً عَنِ الْإِسْلَامِ؛ لَكِنَّهُمْ جُهَالٌ دَخَلُوا فِي شَيْءٍ مَا كَانُوا يَعْرِفُونَهُ، وَلَا ظَنُّوا
 أَنَّهُ يَظْهَرُ مِنْهُ أَنَّ السَّلْطَنَةَ ^(١) تُخَالِفُ مُرَادَهُمْ، وَالْأَمْرُ أَعْظَمُ مِمَّا ظَهَرَ لَكُمْ .
 وَنَحْنُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى عَظِيمِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِهِ .

ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامًا، وَقَالَ :

بَلْ جِهَادُنَا فِي هَذَا مِثْلُ جِهَادِنَا "يَوْمَ قَازَانَ"، وَ"الْجَبَلِيَّةِ"، وَ"الْجَهْمِيَّةِ"،
 وَ"الْأَتْحَادِيَّةِ"، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ .

وَذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ نِعَمِ اللَّهِ عَلَيْنَا، وَعَلَى النَّاسِ، وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ»
 انتهى ^(٢) .

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي خَاتَمَةِ رِسَالَةٍ أُخْرَى :

«وَاللَّهُ نَاصِرٌ دِينَهُ، وَنَاصِرٌ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مُنَاوِيهِمْ بِالْبَاطِلِ، لَكِنْ لَيْسَ
 هَذَا مَوْضِعُ الْإِخْبَارِ بِتَفَاصِيلَ سَارَةٍ .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ، وَسَلِّمْ»
 انتهى ^(٣) .



= (ص ٣٧٧): «وَكُتِبَ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي حُبِسَ بِسَبَبِهَا عِدَّةُ مُجَلَّدَاتٍ، مِنْهَا كِتَابٌ فِي الرَّدِّ عَلَى ابْنِ
 الْأَخْنَائِيِّ قَاضِي الْمَالِكِيَّةِ بِمِصْرَ، تُعْرَفُ بـ "الْأَخْنَائِيَّةِ"، وَمِنْهَا: "كِتَابُ كَبِيرٍ حَافِلٌ فِي الرَّدِّ عَلَى
 بَعْضِ قُضَاةِ الشَّافِعِيَّةِ"، وَأَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى - أَيْضًا -» انتهى .

(١) هَكَذَا فِي الْمَطْبُوعِ: وَلَعَلَّهَا: [السُّنَّةُ] .

(٢) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢٨/٥٧-٥٩)، و «الْعُقُودُ الدَّرِّيَّةُ» (ص ٣٧٩-٣٨٠) .

(٣) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣/٢٤٧) .

وَكَتَبَ سَنَةَ ٧٠٩ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنَ السَّجْنِ، وَمَا صَرَفَهُ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ مَكَائِدِ
 "غُلَاةِ الصُّوفِيَّةِ"، وَ"نَصْرِ الْمَنْبَجِيِّ"، وَ"الْأَمِيرِ الْجَاشَنْكِيرِ"، وَقَدْ أَعَادَ اللَّهُ تَعَالَى
 الْمَلِكَ النَّاصِرَ إِلَى السُّلْطَةِ؛ فَقَتَلَ الْجَاشَنْكِيرَ، وَنَفَى الْمَنْبَجِيَّ فِي زَاوِيَّتِهِ؛ حَتَّى مَاتَ ^(١)،
 وَاحْتَفَى بِابْنِ تَيْمِيَّةَ غَايَةَ الْإِحْتِفَاءِ، وَنَصَرَهُ :

«فَكَتَبَ إِلَى إِخْوَانِهِ فِي دِمَشْقَ:

وَالْحَقُّ كُلُّ مَالِهِ فِي عُلُوٍّ، وَازْدِيَادٍ، وَانْتِصَارٍ، وَالْبَاطِلُ فِي انْخِفَاضٍ، وَسُقُوفٍ،
 وَاضْمِحْلَالٍ ^(٢) .

(١) مِنْ عَجَائِبِ "الْفِرَاسَةِ التَّيْمِيَّةِ" مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ الْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ فِي بَيَانِهِ سَبَبًا مِنْ
 أَسْبَابِ عِدَاوَةِ الْمَذْكُورِينَ لَهُ، وَمَا كَانَ يَقُولُهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي السَّجْنِ جَازِمًا !: «وَكَانَ سَبَبُ
 عِدَاوَتِهِ لَهُ: أَنَّ الشَّيْخَ نَقِيَّ الدِّينِ كَانَ يَنَالُ مِنَ الْجَاشَنْكِيرِ، وَمِنْ شَيْخِهِ نَصَرَ الْمَنْبَجِيَّ، وَيَقُولُ:
 زَالَتْ أَيَّامُهُ، وَانْتَهَتْ رِيَاسَتُهُ، وَقَرُبَ انْقِضَاءُ أَجَلِهِ» انْتَهَى مِنْ «الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (٥٦ / ١٤) .
 فَسُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ ! كَيْفَ تَحَقَّقَ كُلُّ حَرْفٍ مِمَّا قَالَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَهُوَ مَحْبُوسٌ فِي
 سِجْنِهِمْ، وَهُمْ فِي أَوْجِ قُوَّتِهِمْ، وَعُغْفُوانِ نَشَاطِهِمْ، وَهُوَ يُرَدِّدُ هَذَا الْكَلَامَ كَالْجَازِمِ بِهِ: «زَالَتْ
 أَيَّامُهُ !، وَانْتَهَتْ رِيَاسَتُهُ !، وَقَرُبَ انْقِضَاءُ أَجَلِهِ !»؛ هَذَا وَاللَّهُ مِمَّا يُقْضَى مِنْهُ الْعَجَبُ؛ فَتَأَمَّلْ .
 (٢) وَهَذِهِ الْمَصَالِحُ الْكَبِيرَةُ، وَالْكَثِيرَةُ؛ هِيَ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ
 - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - قَبْلَ أَرْبَعِ سَنَوَاتٍ؛ لَمَّا طُلِبَ إِلَى مِصْرَ بَعْدَ نَصْرِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ فِي "مَجَالِسِ
 الْوَاسِطِيَّةِ"؛ فَطَلَبَهُ الْمِصْرِيُّونَ فِي سَنَةِ (٧٠٥) - وَالْقَصْدُ قَتْلُهُ - بِحِيلَةٍ إِصْدَارِ الْحُكْمِ الْمَوْجِبِ
 لَذَلِكَ بَعْدُ، وَرَفَعَ الدَّعْوَى، وَإِقَامَةَ الشُّهُودِ؛ فَخَافَ مُحِبُّوهُ، وَخَرَجَ مَعَ الشَّيْخِ خَلْقٌ مِنْ
 أَصْحَابِهِ، وَبَكَوْا، وَخَافُوا عَلَيْهِ مِنْ أَعْدَائِهِ، وَأَشَارَ عَلَيْهِ نَائِبُ السُّلْطَانَةِ الْأَفْرُمُ بِتَرْكِ الذَّهَابِ إِلَى
 مِصْرَ، وَقَالَ لَهُ: "أَنَا أَكَاتِبُ السُّلْطَانَ فِي ذَلِكَ، وَأُصْلِحُ الْقَضَايَا"؛ قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: "فَامْتَنَعَ
 الشَّيْخُ مِنْ ذَلِكَ، وَذَكَرَ لَهُ أَنَّ فِي تَوَجُّهِهِ لِمِصْرَ مَصْلَحَةً كَبِيرَةً !، وَمَصَالِحَ كَثِيرَةً !" انْتَهَى مِنْ
 «الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (٤٣ / ١٤) .

وَفِي مِثْلِ هَذَا يَصْدُقُ قَوْلُ الْبُحْثِيِّ :

=

وَقَدْ أَذَلَّ اللَّهُ رِقَابَ الْخُصُومِ، وَطَلَبَ أَكَابِرُهُمْ مِنَ السَّلَامِ مَا يَطُولُ وَصْفُهُ .
 وَقَدْ اشْتَرَطْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ الشُّرُوطِ مَا فِيهِ عَزُّ الْإِسْلَامِ، وَالسُّنَّةِ، وَمَا فِيهِ قَمْعُ
 الْبَاطِلِ، وَالْبِدْعَةِ، وَقَدْ دَخَلُوا تَحْتَ ذَلِكَ كُلِّهِ، وَامْتَنَعْنَا مِنْ قَبُولِ ذَلِكَ مِنْهُمْ؛ حَتَّى
 يَظْهَرَ إِلَى الْفِعْلِ ^(١) .

فَلَمْ نَثِقْ لَهُمْ بِقَوْلٍ، وَلَا عَهْدٍ، وَلَمْ نُجِبْهُمْ إِلَى مَطْلُوبِهِمْ؛ حَتَّى يَصِيرَ
 الْمَشْرُوطُ مَعْمُولًا، وَالْمَذْكُورُ مَفْعُولًا ^(٢) .

وَيَظْهَرُ مِنْ عَزِّ الْإِسْلَامِ، وَالسُّنَّةِ لِلْخَاصَّةِ، وَالْعَامَّةِ مَا يَكُونُ مِنَ الْحَسَنَاتِ
 الَّتِي تَمْحُو سَيِّئَاتِهِمْ .

= وَإِذَا صَحَّحَ الرَّوِيَّةُ يَوْمًا فَسَوَاءٌ "ظَنُّ" امْرِيٍّ وَ"عِيَانُهُ"!

(١) وَهَذَا هُوَ مِيزَانُ الصِّدْقِ، وَالْكَذِبِ: أَلَا وَهُوَ الْعَمَلُ، لَا مُجَرَّدُ الْقَوْلِ بِاللِّسَانِ .
 وَهُوَ دَرَسٌ عَظِيمٌ لِأَهْلِ السُّنَّةِ عِنْدَ مُنَاصَرَةِ السُّلْطَانِ لـ "السُّنَّةِ"، وَ"انْتِفَاعِ الْبِدْعَةِ"؛ فَإِنَّ
 مَا يَقُولُهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ تِيكَ الْبِدْعِ الْمَذْمُومَةِ مِنْ "التَّظَاهُرِ بِالسُّنَّةِ"، لَا يَنْبَغِي أَنْ يُوثَّقَ بِهِ؛ حَتَّى
 يَكُونَ "الْفِعْلُ" ظَاهِرًا فِي ذَلِكَ، شَاهِدًا لَهُ، نَاطِقًا بِهِ .

واعتبر - اليوم - بما يُظهِرُهُ كَثِيرُونَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ مِنْ "طَاعَةِ وُلاَةِ الْأَمْرِ" مِمَّنْ كَانُوا
 أَمْسٍ مِنْ "دُعَاةِ الثَّوَرَاتِ، وَالْفِتَنِ"، وَقَدْ هَلَكَ بِسَبَبِ فَتَاوِيهِمْ، وَمَوَاقِفِهِمْ فِي الْفِتَنِ شَبَابٌ
 أَغْرَارٌ فِي مُحْتَلَفِ دِيَارِ الْمُسْلِمِينَ؛ وَلَا يَعْنِي هَذَا تَكْذِيبُهُمْ!، وَرَدَّ مَا تَنْطِقُ بِهِ - الْيَوْمَ - أَلْسِنَتُهُمْ،
 وَلَكِنْ يُدْعَوْنَ إِلَى تَصْدِيقِ هَذِهِ "الْأَقْوَالِ" بِ"الْأَفْعَالِ"، وَاللَّهُ الْمُوفِّقُ وَالْهَادِي .

(٢) تَأَمَّلْ هَذَا .

وَذَكَرَ كَلَامًا طَوِيلًا يَتَضَمَّنُ مَا جَرَى لَهُ مَعَ السُّلْطَانِ فِي قَمْعِ الْيَهُودِ،
وَالنَّصَارَى، وَذُلِّهِمْ، وَتَرْكِهِمْ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الذَّلَّةِ، وَالصَّغَارِ^(١)، وَاللَّهُ
سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ» انْتَهَى^(١).

(١) حَكَى الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ هَذِهِ الْوَاقِعَةَ فَقَالَ: «قُلْتُ: وَقَدْ أَخْبَرَنِي الْقَاضِي جَمَالُ الدِّينِ
ابْنُ الْقَلَانِسِيِّ بِتَفَاصِيلِ هَذَا الْمَجْلِسِ، وَمَا وَقَعَ فِيهِ مِنْ تَعْظِيمِهِ، وَإِكْرَامِهِ مِمَّا حَصَلَ لَهُ مِنْ
الشُّكْرِ، وَالْمَدْحِ مِنَ السُّلْطَانِ، وَالْحَاضِرِينَ مِنَ الْأُمَرَاءِ، وَكَذَلِكَ أَخْبَرَنِي بِذَلِكَ قَاضِي الْقَضَاةِ
مَنْصُورُ الدِّينِ الْحَنْفِيُّ .. إِلَى أَنْ قَالَ: وَجَلَسَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ بَيْنَ يَدَيِ السُّلْطَانِ عَلَى طَرَفِ
طُرَاحَتِهِ، وَتَكَلَّمَ الْوَزِيرُ فِي إِعَادَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ إِلَى لُبْسِ الْعَمَائِمِ الْبَيْضِ بِالْعَلَائِمِ، وَأَنَّهُمْ قَدْ التَزَمُوا
لِلدِّيَّانِ بِسَبْعِ مِائَةِ أَلْفٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ، زِيَادَةً عَلَى الْحَالِيَةِ؛ فَسَكَتَ النَّاسُ، وَكَانَ فِيهِمْ قُضَاةُ
مِصْرَ، وَالشَّامِ، وَكِبَارُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، وَالشَّامِ مِنْ مُجَلِّتِهِمْ: ابْنُ الزَّمْلَكَانِيِّ، قَالَ ابْنُ
الْقَلَانِسِيِّ: وَأَنَا فِي مَجْلِسِ السُّلْطَانِ إِلَى جَنْبِ ابْنِ الزَّمْلَكَانِيِّ؛ فَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَلَا
مِنَ الْقَضَاةِ؛ فَقَالَ لَهُمُ السُّلْطَانُ: مَا تَقُولُونَ؟، يَسْتَفْتِيهِمْ فِي ذَلِكَ؛ فَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ؛ فَجَشَى
الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ!، وَتَكَلَّمَ مَعَ السُّلْطَانِ فِي ذَلِكَ بِكَلَامٍ غَلِيظٍ!، وَرَدَّ عَلَى الْوَزِيرِ مَا
قَالَهُ رَدًّا عَنِيفًا، وَجَعَلَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ!، وَالسُّلْطَانُ يَتَلَفَّاهُ، وَيُسَكِّتُهُ بِتَرْفُوقٍ، وَتَوَدَّةٍ، وَتَوْقِيرٍ.
وَبَالَغَ الشَّيْخُ فِي الْكَلَامِ، وَقَالَ مَا لَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَقُومَ بِمِثْلِهِ، وَلَا بِقَرِيبٍ مِنْهُ، وَبَالَغَ
فِي التَّشْنِيعِ عَلَى مَنْ يُوَافِقُ فِي ذَلِكَ.

وَقَالَ لِلْسُّلْطَانِ: حَاشَاكَ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ مَجْلِسٍ جَلَسْتَهُ فِي أُبْهَةِ الْمُلِكِ تَنْصُرُ فِيهِ أَهْلَ
الذِّمَّةِ!؛ لِأَجْلِ حُطَامِ الدُّنْيَا الْفَانِيَةِ؛ فَادْكُرْ نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكَ؛ إِذْ رَدَّ مُلْكَكَ إِلَيْكَ؛ وَكَبَّتْ عَدُوكَ،
وَنَصَرَكَ عَلَى أَعْدَائِكَ.

فَذَكَرَ أَنَّ الْجَاشَنَكِيرَ هُوَ الَّذِي جَدَّدَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ.

فَقَالَ: وَالَّذِي فَعَلَهُ الْجَاشَنَكِيرُ كَانَ مِنْ مَرَاسِيمِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ نَائِبًا لَكَ؛ فَأَعْجَبَ
السُّلْطَانُ ذَلِكَ، وَاسْتَمَرَّ بِهِمْ عَلَى ذَلِكَ» انْتَهَى مِنْ «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (١٤ / ٦٠ - ٦١).

وَذَكَرَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ هَذِهِ الْوَاقِعَةَ مِثَالًا لـ «فِطْنَةِ الْمُفْتِي»، وَأَنْ يَعْتَنِي بِـ «تَفْصِيلِ مَا
يُحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ»، وَأَنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - قَدْ عُرِضَتْ عَلَيْهِ أَسْئَلَةٌ =

وَكُتِبَ فِي سِجْنِهِ هَذِهِ الْوَرَقَةُ - أَيْضًا - :

«وَنَحْنُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، وَالشُّكْرُ فِي نِعَمٍ عَظِيمَةٍ تَزِيدُ كُلَّ يَوْمٍ، وَيُجَدِّدُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ نِعَمِهِ نِعَمًا أُخْرَى .

و”خُرُوجُ الْكُتُبِ” كَانَ مِنْ أَعْظَمِ النِّعَمِ ^(٢) ؛ فَإِنِّي كُنْتُ حَرِيصًا عَلَى خُرُوجِ شَيْءٍ مِنْهَا لَتَقْفُوا عَلَيْهِ، وَهُمْ كَرِهُوا خُرُوجَ ”الْأَخْنَائِيَّةِ“ ؛ فَاسْتَعْمَلَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي إِخْرَاجِ الْجَمِيعِ !، وَإِلْزَامِ الْمُنَازِعِينَ بِالْوُقُوفِ عَلَيْهِ ^(٣) ، وَبِهَذَا يَظْهَرُ مَا أَرْسَلَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ مِنَ الْهُدَى، وَدِينِ الْحَقِّ .

= الْمَقْصُودُ مِنْهَا إِزَالَةُ مَا يُمَيِّزُ أَهْلَ الذِّمَّةِ، وَالتَّحْيِيلُ عَلَى تَخْفِيفِهِ؛ فَاَنْظُرْ: «أَعْلَامُ الْمُوقِّعِينَ عَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ» (٩٨ / ٦) .

(١) انظر: «العُقُودُ الدُّرِّيَّة» (ص ٣٠٠-٣٠١)، و«الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (١٤ / ١٠٣) .

(٢) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي: «وَلَمَّا أُخْرِجَ مَا عِنْدَهُ مِنَ الْكُتُبِ، وَالْأَوْرَاقِ مُحْمَلٍ إِلَى الْقَاضِي عَلَاءِ الدِّينِ الْقُونَوِيِّ، وَجُعِلَ تَحْتَ يَدِهِ فِي الْمَدْرَسَةِ الْعَادِلِيَّةِ» انْتَهَى مِنْ «العُقُودِ الدُّرِّيَّةِ» (ص ٣٨٤)، وَأَبَانَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ أَنَّ إِخْرَاجَ الْكُتُبِ كَانَ فِي يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ تَاسِعِ جُمَادَى الْآخِرَةِ، وَأَنَّهَا جُمِلَتْ فِي مُسْتَهْلٍ رَجَبٍ إِلَى خِزَانَةِ الْكُتُبِ بِالْعَادِلِيَّةِ الْكَبِيرَةِ، وَاَنْظُرْ: «الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (١٤ / ١٥٥) .

(٣) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ: «قَالَ الْبَرْزَالِيُّ: وَكَانَتْ نَحْوَ سِتِّينَ مُجَلَّدًا، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ رِبْطَةً كَرَارِيْسَ؛ فَنَظَرَ الْقُضَاةُ، وَالْفُقَهَاءُ فِيهَا، وَتَفَوَّقُوهَا بَيْنَهُمْ، وَكَانَ سَبَبُ ذَلِكَ أَنَّهُ أَجَابَ لِمَا كَانَ رَدَّ عَلَيْهِ التَّقِيُّ ابْنُ الْأَخْنَائِيِّ الْمَالِكِيُّ فِي ”مَسْأَلَةِ الزِّيَارَةِ“؛ فَردَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، وَاسْتَجْهَلَهُ، وَأَعْلَمَهُ أَنَّهُ قَلِيلُ الْبِضَاعَةِ فِي الْعِلْمِ!؛ فَطَلَعَ الْأَخْنَائِيُّ إِلَى السُّلْطَانِ، وَشَكَاهُ؛ فَرَسَمَ السُّلْطَانُ عِنْدَ ذَلِكَ بِإِخْرَاجِ مَا عِنْدَهُ مِنْ ذَلِكَ، وَكَانَ مَا كَانَ، كَمَا ذَكَرْنَا» انْتَهَى مِنْ «الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (١٤ / ١٥٥) .

فَإِنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ كَانَتْ خَفِيَّةً عَلَى أَكْثَرِ النَّاسِ؛ فَإِذَا ظَهَرَتْ فَمَنْ كَانَ قَصْدُهُ الْحَقَّ هَذَاهُ اللَّهُ، وَمَنْ كَانَ قَصْدُهُ الْبَاطِلَ قَامَتْ عَلَيْهِ حُجَّةُ اللَّهِ، وَاسْتَحَقَّ أَنْ يُذَلَّهُ اللَّهُ، وَيُخْزِيهِ .

وَمَا كَتَبْتُ شَيْئًا مِنْ هَذَا لِيُكْتَمَ عَنْ أَحَدٍ، وَلَوْ كَانَ مُبْغِضًا ^(١) .
وَالْأَوْرَاقُ الَّتِي فِيهَا جَوَابَاتُكُمْ غُسِلَتْ، وَأَنَا طَيِّبٌ، وَعَيْنَايَ طَيِّبَتَانِ أَطِيبَ مَا كَانَتَا .

وَنَحْنُ فِي نِعَمٍ عَظِيمَةٍ لَا تُحْصَى، وَلَا تُعَدُّ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ .

ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامًا، وَقَالَ :
وَكُلُّ مَا يَقْضِيهِ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ الْخَيْرُ، وَالرَّحْمَةُ، وَالْحِكْمَةُ ﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ ﴿١٠٠﴾ [يوسف] .
وَلَا يَدْخُلُ عَلَى أَحَدٍ ضَرَرٌ إِلَّا مِنْ ذُنُوبِهِ ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء / ٧٩] .

فَالْعَبْدُ عَلَيْهِ أَنْ يَشْكُرَ اللَّهَ، وَيَحْمَدَهُ دَائِمًا عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَيَسْتَغْفِرَ مِنْ ذُنُوبِهِ .
فَالشُّكْرُ يُوجِبُ الْمَزِيدَ مِنَ النِّعَمِ، وَالِاسْتِغْفَارُ يَدْفَعُ النِّقَمَ، وَلَا يَقْضِي اللَّهُ لِلْمُؤْمِنِ قَضَاءً إِلَّا كَانَ خَيْرًا لَهُ إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَاءُ شُكْرٍ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَاءُ صَبْرٍ؛ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ .



(١) اللَّهُ أَكْبَرُ .

قَالَ تَلْمِيزُهُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ عَبْدِ الْهَادِي (ت ٧٤٤) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : «وَهَذِهِ "الْوَرَقَةُ" كَتَبَهَا الشَّيْخُ، وَأَرْسَلَهَا بَعْدَ خُرُوجِ الْكُتُبِ مِنْ عِنْدِهِ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ فِي شَهْرِ شَوَّالٍ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِنَحْوِ شَهْرٍ وَنِصْفٍ» ^(١) .
 قُلْتُ : هَذَا حَالُهُ فِي آخِرِ أَيَّامِهِ "شَاكِرًا نِعَمَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ" وَهُوَ فِي غَايَةِ جُبِّ السَّجَنِ، "مُسْتَغْفِرًا مِنْ ذُنُوبِهِ، وَتَقْصِيرِهِ"، "رَاضِيًا بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ"، "جَازِمًا أَنَّ مَا قَضَاهُ اللَّهُ هُوَ الْخَيْرُ الْمَحْضُ الَّذِي يَجِبُ شُكْرُهُ".
 وَكَانَ فِي تِلْكَ الْحَالِ "مُقْبِلًا عَلَى قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ"، مُنْشَغِلًا بِالْعِبَادَةِ، وَالتَّهَجُّدِ، وَالتَّذَكُّرِ، لَيْلَ مَهَارٍ .

قَالَ تَلْمِيزُهُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي (ت ٧٤٤) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :
 «وَأَقْبَلَ الشَّيْخُ بَعْدَ إِخْرَاجِهَا عَلَى الْعِبَادَةِ، وَالتَّلَاوَةِ، وَالتَّذَكُّرِ، وَالتَّهَجُّدِ؛ حَتَّى أَتَاهُ الْيَقِينُ .
 وَخَتَمَ الْقُرْآنَ مُدَّةَ إِقَامَتِهِ بِالْقَلْعَةِ ثَمَانِينَ، أَوْ إِحْدَى وَثَمَانِينَ ^(٢) خَتْمَةً انْتَهَى فِي آخِرِ خَتْمَةٍ إِلَى آخِرِ ﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ﴾ : ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ ﴿٥٤﴾ فِي مَقْعَدٍ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُقْنَدٍ ﴿٥٥﴾﴾ [القمر] .
 ثُمَّ كُمَلَتْ عَلَيْهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَهُوَ مُسَجَّى ^(٣) .

(١) «الْعُقُودُ الدَّرِّيَّة» (ص ٣٨٢-٣٨٤) .

(٢) ذَكَرَ ابْنُ كَثِيرٍ - وَكَانَ حَاضِرًا - أَنَّ أَخَاهُ قَالَ : «.. ثَمَانِينَ خَتْمَةً، وَشَرَعَا فِي الْحَادِيَةِ وَالثَّمَانِينَ، فَانْتَهَيْنَا فِيهَا إِلَى ..» انْتَهَى الْمَقْصُودُ، وَانْظُرْ : «الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (١٤ / ١٥٥) .

(٣) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ : «فَشَرَعَ عِنْدَ ذَلِكَ الشَّيْخَانِ الصَّالِحَانِ الْخَيْرَانِ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْمُحِبِّ، وَعَبْدُ اللَّهِ الزُّرْعِيُّ الضَّرِيرُ - وَكَانَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ يُحِبُّ قِرَاءَتَهُمَا -؛ فَابْتَدَأَ مِنْ أَوَّلِ =

كَانَ كُلُّ يَوْمٍ يَقْرَأُ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ، يَحْتِمُ فِي عَشْرَةِ أَيَّامٍ، هَكَذَا أَخْبَرَنِي أَخُوهُ زَيْنُ الدِّينِ .

وَكَانَتْ مُدَّةُ مَرَضِهِ بِضْعَةَ عِشْرِينَ يَوْمًا، وَأَكْثَرَ النَّاسِ مَا عَلِمُوا بِمَرَضِهِ؛ فَلَمْ يَفْجَأِ الْخَلْقَ إِلَّا نَعِيَهُ!؛ فَاشْتَدَّ التَّأْسُفُ عَلَيْهِ، وَكَثُرَ الْبُكَاءُ، وَالْحُزْنُ، وَدَخَلَ إِلَيْهِ أَقَارِبُهُ، وَأَصْحَابُهُ، وَازْدَحَمَ الْخَلْقُ عَلَى بَابِ الْقَلْعَةِ، وَالطَّرِقاتِ، وَامْتَلَأَ جَامِعُ دِمَشْقَ، وَصَلُّوا عَلَيْهِ، وَحُمِلَ عَلَى الرَّؤُوسِ - رَحِمَهُ اللَّهُ، وَرَضِيَ عَنْهُ- «^(١)» انْتَهَى .



= سُورَةُ الرَّحْمَنِ؛ حَتَّى خَتَمُوا الْقُرْآنَ، وَأَنَا حَاضِرٌ أَسْمَعُ، وَأَرَى «^(١)» انْتَهَى مِنْ «الْبَدَايَةِ وَالنَّهَايَةِ» (١٥٩/١٤) .

قُلْتُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مِنْ بَابِ إِكْمَالِ عَمَلِ الْخَيْرِ؛ إِذَا مَاتَ الصَّالِحُ دُونَ إِكْمَالِهِ، لَا أَنَّهُ بِقَصْدِ فَضْلِ الْقِرَاءَةِ عِنْدَ الْمَيِّتِ؛ وَإِلَّا لَقَرُّوْا غَيْرَ هَذَا، أَوْ مَا يُنَاسِبُهُ؛ وَلَعَلَّهُمْ رَجَّوْا أَنْ يَكْتُبَ اللَّهُ تَعَالَى الْخْتَمَةَ لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ كَامِلَةً دُونَ نَقْصٍ، وَلِهَذَا نَظَّائِرُ قَدْ يُقَاسُ عَلَيْهَا، وَالْمَسْأَلَةُ مَحَلُّ اجْتِهَادٍ .

إِذَا فَهِمَ هَذَا؛ فَقَوْلُ بَعْضِ الْمُعَلِّقِينَ عَلَى طَبْعَةِ عَالَمِ الْفَوَائِدِ (١/٤٤٣) مِنْ «الْعُقُودِ الدُّرِّيَّةِ»: «الَّذِي فِي «اخْتِيَارَاتِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ» (ص ١٤٦) أَنَّ الْقِرَاءَةَ عَلَى الْمَيِّتِ بَدْعَةٌ، وَلَا يَنْتَفَعُ بِهَا بَعْدَ مَوْتِهِ، بِخِلَافِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْمُحْتَضِرِ» انْتَهَى، كَلَامٌ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْمَسْأَلَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) «الْعُقُودُ الدُّرِّيَّةُ» (ص ٣٨٤) .

الفصل الخامس

[مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ طِيبِ الْعَيْشِ، وَبِحُبُوحِ
السَّعَادَةِ مَعَ مَا يَنَالُهُ مِنْ شِدَّةِ الْبَلَاءِ،
وَالْمِحَنِ، وَأَنْوَاعِ الْأَذَى]

الفصل الخامس

[مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ طِيبِ الْعَيْشِ، وَبِحُبُوحَةِ السَّعَادَةِ مَعَ مَا
يَنَالُهُ مِنْ شِدَّةِ الْبَلَاءِ، وَالْمَحَنِ، وَأَنْوَاعِ الْأَذَى]

قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ رَجَبٍ (ت ٧٩٥) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :
« قَالَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ الْقَيْمِ :
« سَمِعْتُ شَيْخَنَا شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ، وَنَوَّرَ ضَرْيَحَهُ -
يَقُولُ: "إِنَّ فِي الدُّنْيَا جَنَّةً مَنْ لَمْ يَدْخُلْهَا لَمْ يَدْخُلْ جَنَّةَ الْآخِرَةِ".
قَالَ: وَقَالَ لِي مَرَّةً: مَا يَصْنَعُ أَعْدَائِي بِي ؟ .
"أَنَا جَنَّتِي، وَبُسْتَانِي فِي صَدْرِي، أَيْنَ رُحْتُ؟ فَهِيَ مَعِي، لَا تُفَارِقُنِي .
أَنَا حَبْسِي خَلْوَةٌ، وَقَتْلِي شَهَادَةٌ، وَإِخْرَاجِي مِنْ بَلَدِي سِيَاحَةٌ" (١) .
وَكَانَ فِي حَبْسِهِ فِي الْقَلْعَةِ يَقُولُ:

(١) وَقَالَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ - أَيْضًا - حِينَ أَخْبَرَهُ الْمَشَايخُ التَّدَامِرُ أَنَّ الْقَوْمَ إِنْ لَمْ تَوَافِقْهُمْ؛
فَهُمْ عَامِلُونَ عَلَى "قَتْلِكَ"، أَوْ "نَفْيِكَ"، أَوْ "حَبْسِكَ"، فَقَالَ لَهُمْ: «أَنَا إِنْ قُتِلْتُ كَانَتْ لِي
شَهَادَةٌ، وَإِنْ نَفَوْنِي كَانَتْ لِي هِجْرَةٌ، وَلَوْ نَفَوْنِي إِلَى قُبْرَصَ لَدَعَوْتُ أَهْلَهَا إِلَى اللَّهِ، وَأَجَابُونِي،
وَإِنْ حَبَسُونِي كَانَ لِي مَعْبَدًا، وَأَنَا مِثْلُ الْغَنَمَةِ كَيْفَمَا تَقَلَّبْتَ، تَقَلَّبْتُ عَلَى صُوفٍ؛ فَيَسُؤُوا مِنْهُ،
وَانصَرَفُوا» انْتَهَى مِنْ «نُبْدَةٍ عَنْ آخِرِ حَيَاةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ» لِلْغَيَانِيِّ (ص ٣٠) ت
مَحَبُّ الدِّينِ الْحَطِيبِ / طِ الْمَكْتَبِ الْإِسْلَامِيِّ / ١٤٢٥ .

”لَوْ بَدَلْتُ مِلءَ هَذِهِ الْقَلْعَةِ ذَهَبًا مَا عَدَلْتُ عِنْدِي شُكْرَ هَذِهِ النِّعْمَةِ“، أَوْ قَالَ:
 ”مَا جَزَيْتُهُمْ عَلَى مَا تَسَبَّبُوا فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ“ - وَنَحْوُ هَذَا- ^(١) .
 وَكَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ، وَهُوَ مُحْبُوسٌ: ”اللَّهُمَّ أَعْنِي عَلَى ذِكْرِكَ، وَشُكْرِكَ،
 وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ“، مَا شَاءَ اللَّهُ .
 وَقَالَ [لِي] مَرَّةً: ”الْمَحْبُوسُ مَنْ حُبَسَ قَلْبُهُ عَنِ رَبِّهِ !، وَالْمَأْسُورُ مَنْ أَسْرَهُ
 هَوَاهُ“ .

وَلَمَّا دَخَلَ إِلَى الْقَلْعَةِ، وَصَارَ دَاخِلَ سُورِهَا نَظَرَ إِلَيْهِ، وَقَالَ: ﴿فَضْرِبَ بَيْنَهُمْ
 بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ﴾ ^(١٣) [الحديد] .
 قَالَ شَيْخُنَا: «وَعَلِمَ اللَّهُ مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَطْيَبَ عَيْشًا مِنْهُ قَطُّ !، مَعَ مَا كَانَ فِيهِ
 مِنْ [ضَيْقِ الْعَيْشِ، وَخِلَافِ الرَّفَاهِيَّةِ، وَالنَّعِيمِ؛ بَلْ ضِدِّهَا، وَمَعَ مَا كَانَ فِيهِ مِنْ
 ”الْحَبْسِ“، وَ”التَّهْدِيدِ“، وَ”الْإِرْجَافِ“، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ ”أَطْيَبُ النَّاسِ عَيْشًا“،
 وَ”أَشْرَحُهُمْ صَدْرًا“، وَ”أَقْوَاهُمْ قَلْبًا“، وَ”أَسْرُهُمْ نَفْسًا“ !! .
 تَلَوُّحُ ”نَصْرَةِ النَّعِيمِ“ عَلَى وَجْهِهِ .

(١) وَحَكَى مِثْلَهُ تَلْمِيذُهُ، وَخَادِمُهُ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ الْغِيَاثِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -
 مَا جَرَى فِي مَحَبَسِهِ - وَكَانَ مَعَهُ - إِلَى أَنْ قَالَ : «... وَرَكِبَ عَلَى بَابِ الْحَبْسِ؛ فَقَالَ لَهُ إِنْسَانٌ: (يَا
 سَيِّدِي هَذَا مَقَامُ الصَّبْرِ !؛ فَقَالَ لَهُ: ”بَلْ هَذَا ”مَقَامُ الْحَمْدِ، وَالشُّكْرِ“ !، وَاللَّهُ إِنَّهُ نَازِلٌ عَلَى
 قَلْبِي مِنَ الْفَرَحِ، وَالسُّرُورِ شَيْءٌ؛ لَوْ قُسِمَ عَلَى أَهْلِ الشَّامِ، وَمِصْرَ لَفُضِّلَ عَنْهُمْ !، وَلَوْ أَنَّ مَعِيَ
 فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ذَهَبًا، وَأَنْفَقْتُهُ مَا أَدَيْتُ عَشَرَ هَذِهِ النِّعْمَةِ، الَّتِي أَنَا فِيهَا“ !! انتهى مِنْ ”نُبْدَةِ
 عَنْ آخِرِ حَيَاةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ“ (ص ٣١-٣٢) .

وَكُنَّا إِذَا اشْتَدَّ بَنَا الْخَوْفُ، وَسَاءَتْ بَنَا الظُّنُونُ، وَضَاقَتْ بَنَا الْأَرْضُ: أَتَيْنَاهُ؛
فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ نَرَاهُ، وَنَسْمَعُ كَلَامَهُ؛ فَيَذْهَبُ عَنَّا ذَلِكَ كُلُّهُ، وَيَنْقَلِبُ "انْشِرَاحًا"،
و"قُوَّةً"، و"يَقِينًا"، و"طُمَأْنِينَةً".

فَسُبْحَانَ مَنْ أَشْهَدَ عِبَادَهُ "جَنَّتَهُ" قَبْلَ لِقَائِهِ، وَفَتَحَ لَهُمُ أَبْوَابَهَا فِي دَارِ الْعَمَلِ؛
فَأَتَاهُمْ مِنْ "رَوْحِهَا"، و"نَسِيمِهَا"، و"طَبِيحِهَا" مَا اسْتَفْرَغَ قُورَاهُمْ لَطَلْبَهَا، وَالْمُسَابِقَةَ
إِلَيْهَا^(١) انْتَهَى .



(١) انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» (٤/٥١٩-٥٢٠)، والكلام في كتاب «الوابل
الصَّيِّب» (ص ٦٧)، وما بين المعقوفتين زيادة منه .

الفصل السادس

﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ [الحجر]

[الفِرَاسَةُ التَّيْمِيَّةُ]

الفصل السادس

﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُتَوَسِّمِينَ ﴾ [٧٥] [الحجر]

[الفِرَاسَةُ التَّيَمِّيَّةُ]

كَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مِمَّنْ نَوَّرَ اللَّهُ بَصِيرَتَهُ، حَتَّى لَا تَكَادُ تُخْطِئُ لَهُ فِرَاسَةً، وَلَهُ فِي ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ مَا يَقْضِي مِنْهُ الْعَجَبُ .

قَالَ الزَّاهِدُ شَاهُ بْنُ شُجَاعٍ الْكِرْمَانِيُّ (ت ٢٧١) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :
«مَنْ عَمَرَ ظَاهِرَهُ بِ”اتِّبَاعِ السُّنَّةِ“، وَبَاطِنَهُ بِ”دَوَامِ الْمُرَاقَبَةِ“، وَ”كَفَّ نَفْسَهُ عَنِ الشَّهَوَاتِ“، وَ”غَضَّ بَصَرَهُ عَنِ الْمَحَارِمِ“، وَ”اعْتَادَ أَكْلَ الْحَلَالِ“ لَمْ تُخْطِئْ لَهُ فِرَاسَةً»^(١) .

(١) انظر: «الاعتصام» للشَّاطِبِيِّ (١/ ١٦٦)، و«إغاثة اللِّهْفَانِ مِنْ مَصَايِدِ الشَّيْطَانِ» (١/ ٤٨)، ووقع فيه: [أَبُو شُجَاعٍ الْكِرْمَانِيُّ]، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ مُبَيِّنًا سِرَّ ذَلِكَ فِي كَلَامِ جَلِيلٍ: «وَسِرُّ هَذَا: أَنَّ ”الْجَزَاءَ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ“؛ فَمَنْ غَضَّ بَصَرَهُ عَمَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ عَوَّضَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ جِنْسِهِ مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، فَكَمَا أَمْسَكَ ”نُورَ بَصَرِهِ“ عَنِ الْمُحَرَّمَاتِ أَطْلَقَ اللَّهُ ”نُورَ بَصِيرَتِهِ“، وَقَلْبِهِ؛ فَرَأَى بِهِ مَا لَمْ يَرَهُ مَنْ أَطْلَقَ بَصَرَهُ، وَلَمْ يَغُضِّهِ عَنِ مُحَارِمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا أَمْرٌ يُحْسِنُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْسِهِ؛ فَإِنَّ الْقَلْبَ كَالْمِرَاةِ، وَالْهَوَى كَالصِّدَأِ فِيهَا؛ فَإِذَا خُلِصَتِ الْمِرَاةُ مِنَ الصِّدَأِ انْطَبَعَتْ فِيهَا صُورَةُ الْحَقَائِقِ كَمَا هِيَ عَلَيْهِ، وَإِذَا صَدِئَتْ لَمْ يَنْطَبِعْ فِيهَا صُورَةُ الْمَعْلُومَاتِ؛ فَيَكُونُ عِلْمُهُ، وَكَلَامُهُ مِنْ بَابِ =

وَقَدْ ذَكَرَ طَرَفًا عَجِيبًا مِنْ «فِرَاسَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ» تَلْمِيزُهُ الْإِمَامَ ابْنَ الْقَيِّمِ (ت ٧٥١) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -؛ فَقَالَ :

«وَلَقَدْ شَاهَدْتُ مِنْ «فِرَاسَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ» - رَحِمَهُ اللَّهُ - أُمُورًا عَجِيبَةً، وَمَا لَمْ أَشَاهِدْ مِنْهَا أَعْظَمَ، وَأَعْظَمَ .
وَوَقَائِعُ فِرَاسَتِهِ تَسْتَدْعِي سَفَرًا ضَخْمًا ! .

/ ١ / أَخْبَرَ أَصْحَابَهُ بِدُخُولِ التَّارِ الشَّامَ سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ ! .

/ ٢ / وَأَنَّ جُيُوشَ الْمُسْلِمِينَ تُكْسَرُ .

/ ٣ / وَأَنَّ دِمَشْقَ لَا يَكُونُ بِهَا قَتْلٌ عَامٌّ، وَلَا سَبْيٌ عَامٌّ .

/ ٤ / وَأَنَّ كَلْبَ الْجَيْشِ، وَحِدَّتُهُ فِي الْأَمْوَالِ .

وَهَذَا قَبْلَ أَنْ يَهْمَ التَّارُ بِالْحَرَكَةِ !!^(١) .

/ ٥ / ثُمَّ أَخْبَرَ النَّاسَ، وَالْأَمْراءَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِمِائَةٍ؛ لَمَّا تَحَرَّكَ التَّارُ،

وَقَصَّدُوا الشَّامَ: أَنَّ الدَّائِرَةَ، وَالْهَزِيمَةَ عَلَيْهِمْ .

/ ٦ / وَأَنَّ الظَّفَرَ، وَالنَّصَرَ لِلْمُسْلِمِينَ .

وَأَقْسَمَ عَلَى ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ يَمِينًا !!^(٢) .

= الخرص، والظُّنُونِ انتَهَى مِنْ «إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ» (١ / ٤٨)، وانظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى»

(١٦ / ٦٨)، و(٩ / ٢٤٦)، و«أَعْلَامُ الْمَوْقِعِينَ» (٢ / ٣٠٦-٣٩٧) .

(١) اللَّهُ أَكْبَرُ ! .

(٢) سُبْحَانَ اللَّهِ ! .

وَجَرَى قَرِيبٌ مِنْ هَذَا حِينَ نَاطَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -
الْإِتِّحَادِيَّةَ فِي أَمْرِ شَيْخِهِمْ (ابْنِ هُوْدٍ) قَالَ : «.. وَبَيَّنْتُ لَهُمْ فَسَادَ مَا دَخَلُوا فِيهِ مِنَ الْقَرْمَطَةِ؛
حَتَّى أَظْهَرْتُ مَبَاهِلَتَهُمْ، وَخَلَفْتُ لَهُمْ أَنَّ مَا يَنْتَظِرُونَهُ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ، لَا يَكُونُ، وَلَا يَتِمُّ، =

فَيَقَالُ لَهُ: قُلْ "إِنْ شَاءَ اللَّهُ!" .

فَيَقُولُ: "إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَحْقِيقًا!، لَا تَعْلِيْقًا"^(١) .

وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ ذَلِكَ .

قَالَ: فَلَمَّا أَكْثَرُوا عَلَيَّ! .

قُلْتُ: "لَا تُكْثِرُوا؛ كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى فِي اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ؛ أَنَّهُمْ مَهْزُومُونَ فِي هَذِهِ الْكُرَّةِ!!، وَأَنَّ النَّصْرَ لْجُيُوشِ الْإِسْلَامِ"^(٢) .

قَالَ: وَأَطَعَمْتُ بَعْضَ الْأُمَرَاءِ، وَالْعَسْكَرَ حَلَاوَةَ النَّصْرِ، قَبْلَ خُرُوجِهِمْ إِلَى لِقَاءِ الْعَدُوِّ .

وكَانَتْ فِرَاسَتُهُ الْجُزْئِيَّةُ فِي خِلَالِ هَاتَيْنِ الْوَاقِعَتَيْنِ مِثْلَ الْمَطَرِ!!^(٣) .

/ ٧ / وَلَمَّا طُلِبَ إِلَى الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، وَأُرِيدَ قَتْلُهُ^(٤) - بَعْدَمَا أَنْضَجَتْ لَهُ الْقُدُورُ، وَقُلِبَتْ لَهُ الْأُمُورُ - اجْتَمَعَ أَصْحَابُهُ لَوَدَاعِهِ .

وَقَالُوا: قَدْ تَوَاتَرَتْ الْكُتُبُ بِأَنَّ الْقَوْمَ عَامِلُونَ عَلَى قَتْلِكَ .

/ ٨ / فَقَالَ: "وَاللَّهِ لَا يَصِلُونَ إِلَى ذَلِكَ أَبَدًا!" .

قَالُوا: أَفْتُحِبُّسُ ؟ .

/ ٩ / قَالَ: "نَعَمْ، وَيَطُولُ حَبْسِي" .

= وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُتِمُّ أَمْرَ هَذَا الشَّيْخِ!؛ فَأَبَرَّ اللَّهُ تِلْكَ الْأَقْسَامَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» انْتَهَى مِنْ «بُعْيَةِ الْمُرْتَادِ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُتَفَلِّسَةِ وَالْقَرَامِطَةِ وَالْبَابِطِيَّةِ» (ص ٥٢٠) .

(١) اللَّهُ أَكْبَرُ! .

(٢) سُبْحَانَ اللَّهِ! .

(٣) اللَّهُ أَكْبَرُ! .

(٤) وَقَالَ فِي «الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ» (١ / ٣٨١): «وَطُلِبَ قَتْلُهُ أَكْثَرَ مِنْ عِشْرِينَ مَرَّةً!»

انْتَهَى .

/ ١٠ / ”ثُمَّ أَخْرَجْ، وَاتَّكَلَّمُ بِالسُّنَّةِ عَلَى رُءُوسِ النَّاسِ“^(١) .
سَمِعْتُهُ يَقُولُ ذَلِكَ .

/ ١١ / وَلَمَّا تَوَلَّى عَدُوَّهُ الْمَلَقَبُ بِالْجَاشَنكِيرِ الْمَلِكَ أَخْبَرُوهُ بِذَلِكَ .
وَقَالُوا: ”الآن بَلَغَ مُرَادُهُ مِنْكَ!“ .
فَسَجَدَ لِلَّهِ شُكْرًا !!، وَأَطَالَ ! .

فَقِيلَ لَهُ: ”مَا سَبَبُ هَذِهِ السَّجْدَةِ؟“ .

/ ١٢ / فَقَالَ: ”هَذَا بَدَايَةُ ذُلِّهِ، وَمُفَارَقَةُ عِزِّهِ مِنْ - الْآنَ -، وَقُرْبُ زَوَالِ
أَمْرِهِ“^(٢) .

فَقِيلَ: ”مَتَى هَذَا؟“ .

/ ١٣ / فَقَالَ: ”لَا تُرَبِّطُ خِيُولَ الْجُنْدِ عَلَى الْقُرْطِ؛ حَتَّى تُغْلَبَ دَوْلَتُهُ ! .
فَوَقَعَ الْأَمْرُ مِثْلَ مَا أَخْبَرَ بِهِ .
سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْهُ .

/ ١٤ / وَقَالَ مَرَّةً: ”يَدْخُلُ عَلَيَّ أَصْحَابِي، وَغَيْرُهُمْ؛ فَأَرَى فِي وُجُوهِهِمْ،
وَأَعْيُنِهِمْ أُمُورًا لَا أَذْكُرُهَا لَهُمْ“ .
فَقُلْتُ لَهُ - أَوْ غَيْرِي - : ”لَوْ أَخْبَرْتَهُمْ؟“ .

فَقَالَ: ”أَتُرِيدُونَ أَنْ أَكُونَ مُعَرِّفًا كَمُعَرِّفِ الْوَلَاةِ؟“ .

وَقُلْتُ لَهُ يَوْمًا: ”لَوْ عَامَلْتَنَا بِذَلِكَ؛ لَكَانَ أَدْعَى إِلَى الْإِسْتِقَامَةِ، وَالصَّلَاحِ“ .
فَقَالَ: ”لَا تَصْبِرُونَ مَعِيَ عَلَى ذَلِكَ جُمُعَةً“، أَوْ قَالَ: ”شَهْرًا“ .

(١) اللَّهُ أَكْبَرُ ! .

(٢) سُبْحَانَ اللَّهِ ! .

وَقَدْ سَبَقَ فِي الْفَصْلِ السَّابِقِ الْإِشَارَةُ إِلَى هَذِهِ الْوَاقِعَةِ .

/ ١٥ / وأخبرني غير مرة بأُمُورٍ باطنيةٍ تختصُّ بي ممَّا عَزَمْتُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَنْطِقْ بِهِ لِسَانِي .

/ ١٦ / وَأخبرني بِبَعْضِ حَوَادِثِ كِبَارِ تَجْرِي فِي الْمُسْتَقْبَلِ .
وَلَمْ يُعَيِّنْ أَوْقَاتَهَا .

وَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَهَا، وَأَنَا أَنْتَظِرُ بَقِيَّتَهَا .
وَمَا شَاهَدَهُ "كِبَارُ أَصْحَابِهِ" ^(١) مِنْ ذَلِكَ أَضْعَافُ أَضْعَافِ مَا شَاهَدْتُهُ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ ^(٢) «انْتَهَى» .



(١) تَأَمَّلْ كَيْفَ يَعْتَرِفُ بِالسَّبْقِ فِي الطَّلَبِ لِمَنْ قَبْلَهُ، وَمَنْ هُمْ أَكْبَرُ مِنْهُ، كَابِنِ شَيْخِ
الْحَزَامِينَ، وَالْمِزِّيِّ، وَأَمْثَالِهِمَا، وَيَجْعَلُ نَفْسَهُ مِنْ "صِغَارِ أَصْحَابِهِ" .
وَمَعَ هَذَا "التَّوَاضِعُ"؛ فَقَدْ كَانَ "أَنْجَبَ أَصْحَابِهِ" عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَ"أَعْلَاهُمْ كَعْبًا فِي
الْعِلْمِ"، وَ"وَرِثَتُهُ فِي التَّحْقِيقِ"، وَ"حَامِلَ رَأْيَتِهِ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ"؛ وَلِهَذَا قَالَ الْحَافِظُ
ابْنُ حَجَرَ - وَصَدَقَ - : «وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلشَّيْخِ تَقِيٍّ الدِّينِ مِنَ الْمَنَاقِبِ إِلَّا تَلْمِيزُهُ الشَّهِيرُ الشَّيْخُ
شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ قِيَمِ الْجُوزِيَّةِ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ النَّافِعَةِ السَّائِرَةِ، الَّتِي انْتَفَعَ بِهَا الْمُوَافِقُ،
وَالْمُخَالِفُ؛ لَكَانَ غَايَةً فِي الدَّلَالَةِ عَلَى عَظِيمِ مَنْزِلَتِهِ؛ فَكَيْفَ وَقَدْ شَهِدَ لَهُ بِالتَّقَدُّمِ فِي الْعُلُومِ،
وَالْتَّمِيزِ فِي الْمَنْطُوقِ، وَالْمَفْهُومِ أَثَمَّةُ عَصَرِهِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ ..» انْتَهَى مِنْ «تَقْرِيطِ ابْنِ
حَجَرَ عَلَى الرَّدِّ الْوَافِرِ» (ص ١٥) .

(٢) انْظُرْ: «مَدَارِجُ السَّالِكِينَ» (٢/ ٤٥٨-٤٥٩) .

الفصل السابع

[انزعاج المتعصبة من ردود ابن تيمية المضحمة،
وتمنيهم لو ينصرف عنها إلى أي باب آخر
من أبواب العلم.]

الفصل السابع

[انزعاج المتعصبة من ردود ابن تيمية المضحمة، وتمنيهم لو
ينصرف عنها إلى أي باب آخر من أبواب العلم^[١]

ولقد ضاق صدر قاضي قضاة دمشق علي بن عبد الكافي السبكي^(١)
(ت ٧٥٦) من رد شيخ الإسلام ابن تيمية على الرافضة الأنجاس الأرجاس في

(١) ولعل "جلساء السوء" هم من أغروا التقي السبكي بخُصومة ابن تيمية،
ومُعاداته، وذمه، وقد راجعه في هذا، ونصحهُ، وعاتبهُ! صاحبه الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨)؛
فكتب السبكي هذا الكلام -الذي هو "حجة عليه" -، وزاجر لمثله عن "عداوة الكبار".
قال الإمام ابن رجب في كتابه «ذيل طبقات الحنابلة» (٥٠٣/٤): «ومما وجد في
كتاب كتبه العلامة قاضي القضاة أبو الحسن السبكي إلى الحافظ الذهبي في أمر الشيخ تقي
الدين يعني ابن تيمية: أمّا قول سيدي في الشيخ [تقي الدين]؛ فالمملوك يتحقق كبر قدره،
وزخارة بحرهِ، وتوسعه في العلوم الشرعية، والعقلية، وفرط ذكائه، واجتهاده، وبلوغه في كل
من ذلك المبلغ الذي يتجاوز الوصف!، والمملوك يقول ذلك دائماً!، وقدره في نفسه أعظم
من ذلك، وأجل مع ما جمع الله له من الزهادة، والورع، والديانة، ونصرة الحق، والقيام فيه لا
لغرض سواه!، وجريه على سنن السلف، وأخذه من ذلك بالماخذ الأوفى، وغبابة مثله في هذا
الزمان، بل من أزمان» انتهى، وانظر: «المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد»
(١٣٦/١) لإبراهيم ابن مفلح (ت ٨٨٤)، و«الدُرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة»
(١٨٦/١)، «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» (١٤٦/٨)، و«الشهادة الزكية» (ص ٥٨ -

كتابهِ الْعَظِيمِ «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ فِي نَقْضِ كَلَامِ الشَّيْعَةِ الْقَدَرِيَّةِ»؛ فَأَنْشَأَ السُّبْكِيُّ
«قَصِيدَةً» - بَعْدَ مَوْتِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ !! - فِي ذَمِّهِ، وَمِنْهَا ^(١) :

إِنَّ الرِّوَاغِضَ قَوْمٌ لَا خَلَقَ لَهُمْ
مِنْ أَجْهَلِ النَّاسِ فِي عِلْمٍ وَأَكْذَبِهِ
وَالنَّاسُ فِي غُنْيَةٍ عَنْ رَدِّ إِنْكَهَارِهِمْ
لِهُجْنَةِ الرَّفْضِ وَاسْتِقْبَاحِ مَذْهَبِهِ



فَرَدَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ جَمَالُ الدِّينِ يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعِبَادِيُّ السُّرَّمَرِيُّ ^(٢)
(ت ٧٧٦) فِي رَأْيِهِ: «الْحَمِيَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ فِي الْإِنْتِصَارِ لِمَذْهَبِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ» الَّتِي
نَقَضَ فِيهَا أَبْيَاتِ السُّبْكِيِّ بَيِّنَاتٍ بَيِّنَاتٍ، وَمَسْأَلَةً مَسْأَلَةً فِي إِجَابَاتٍ عِلْمِيَّةٍ فَائِقَةٍ .

(١) انظُرْهَا فِي: «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى» (١٠ / ١٧٦ - ١٧٧)، و«أَعْيَانِ الْعَصْرِ»
لِلصَّفَدِيِّ (٣ / ٣٣٤ - ٣٣٥) .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الدُّرَرِ الْكَامِنَةِ فِي أَعْيَانِ الْمِائَةِ الثَّامِنَةِ» (٤ / ٨٠): «وَكَانَ يَنْظِمُ
كَثِيرًا، وَشِعْرُهُ وَسَطٌ!» .

(٢) نِسْبَةٌ إِلَى (سُرٍّ مَنْ رَأَى) الَّتِي بَنَاهَا الْمُعْتَصِمُ سَنَةَ (٢٢١) بِالْعِرَاقِ، قُرْبَ بَغْدَادَ،
وَصَارَتْ عَاصِمَةَ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ، وَهِيَ الْمَعْرُوفَةُ الْيَوْمَ بِ(سَامُرَا) .

تَرْجَمَهُ الْإِمَامُ ابْنُ نَاصِرٍ الدِّينِ الدَّمَشْقِيُّ (ت ٨٤٢) فِي «الرَّدِّ الْوَافِرِ» (ص ٢٣٢)؛ فَقَالَ:
«الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ الْحَافِظُ الْبَرَكَتَةُ الْقُدُورَةُ ذُو الْفُنُونِ الْبَدِيعَةُ، وَالْمُصَنِّفَاتِ النَّافِعَةُ جَمَالُ
الدِّينِ عُمَدَةُ الْمُحَقِّقِينَ أَبُو الْمَظْفَرِ ..، دُفِنَ جَوَارِ ثُرْبَةِ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ -
وَكَانَ إِمَامًا ثِقَةً عُمَدَةً زَاهِدًا، عَابِدًا مُحْسِنًا جُهِدَهُ صَنْفٌ فِي أَنْوَاعِ كَثِيرَةٍ، نَثْرًا، وَنَظْمًا، وَخَرَجَ،
وَأَفَادَ، وَأَمَلَى رِوَايَةً، وَعِلْمًا ...، وَكَانَ عُمَدَةً فِي نَقْدِ رِجَالِ الْحَدِيثِ، وَضَبْطِهِ» انْتَهَى .

=

لا جَرَمَ أَتْنَى عَلَيَّهَا حَافِظُ الشَّامِ الإِمَامُ ابْنُ نَاصِرِ الدِّينِ الدَّمَشَقِيِّ (ت ٨٤٢)
- رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -؛ فَقَالَ :

«وَمِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ النِّظَامِيَّةِ كِتَابُ «الْحَمِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الْإِنْتِصَارِ لِمَذْهَبِ ابْنِ
تَيْمِيَّةٍ» :

مُعَارِضًا فِرْقَةً قَدْ قَالَ أَمْثَلُهُمْ

«إِنَّ الرَّوَافِضَ قَوْمٌ لَا خَلَقَ لَهُمْ»

وَقَدْ أَحْسَنَ فِي هَذَا الرَّدِّ الْمَقْبُولِ، وَهَدَمَ تِلْكَ الْأَبْيَاتِ بِنِظَامِ الْمَنْقُولِ، وَجَلَّالِ
الْمَعْقُولِ^(١) انْتَهَى .



= وَقَدْ جُمِعَتْ فِي حَيَاةِ هَذَا الْعَالِمِ الْفَاضِلِ دِرَاسَةٌ عِلْمِيَّةٌ بِعُنْوَانٍ: «مَنْهَجُ الْإِمَامِ بَجَالِ
الدِّينِ الشَّرْمَرِيِّ فِي تَقْرِيرِ الْعَقِيدَةِ» / لـ / د/ خَالِدِ بْنِ مَنْصُورِ الْمُطَّلَقِ / جَامِعَةُ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ
سُعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ / ١٤٣٦ .

(١) انْظُرْ: «الرَّدُّ الْوَافِرُ» (ص ٢٣٢) .

تَأَمَّلْ كَيْفُ يُشْنِي ابْنُ نَاصِرِ الدِّينِ عَلَى هَذِهِ الْقَصِيدَةِ الرَّادَّةِ عَلَى ابْنِ الشُّبْكِيِّ الْأَشْعَرِيِّ
مَا يَدُلُّكَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ ابْنُ نَاصِرِ الدِّينِ مِنَ السَّلَفِيَّةِ، وَالسُّنَّةِ، لَا كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّهُ كَانَ
أَشْعَرِيًّا .

[رَدُّ الإِمَامِ السَّرْمَرِيِّ]

قَالَ الإِمَامُ السَّرْمَرِيُّ فِي "قَصِيدَتِهِ" الْعَصَاءُ ^(١) :
وَقُلْتُ أَيْضًا وَشَرُّ الْقَوْلِ أَعَدُّهُ
عَنِ الصَّوَابِ فَرُمَ تَحْصِيلَ أَصَوْبِهِ
[وَالنَّاسُ فِي غُنْيَةٍ عَنْ رَدِّ إِنْكَهَارِهِمْ
لِهُجْنَةِ الرَّفْضِ وَاسْتِقْبَاحِ مَذْهَبِهِ
أَكُلَ مَا ظَهَرَتْ فِي النَّاسِ هُجْنَتُهُ
يَصِيرُ أَهْلًا لِأَهْمَالِ النَّكِيرِ بِهِ؟
وَاللَّهُ لَا غُنْيَةَ عَنْ رَدِّ إِنْكَهَارِهِمْ
بَلْ رَدُّهُ وَاجِبٌ أَعْظَمُ بِمُوجِبِهِ
أَيُّرْكُونُ يَسُبُّونَ الصَّحَابَةَ وَالـ
إِسْلَامَ يَخْتَالُ زَهَوًا فِي تَصَلُّبِهِ
هَذَا مَقَالٌ شَنِيعٌ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ
بِهِ ! وَلَا رَهْطٌ جَهْمٌ فِي تَحْزُّبِهِ !!
وَاللَّهُ لَوْ لَا سُيُوفٌ مِنْ أُمَّتِنَا
فِي كَاهِلِ الرَّفْضِ لَا تُلَوِي وَمَنْكِبِهِ

(١) انظر: «الحمية الإسلامية في الانتصار لمذهب ابن تيمية» (ص ٥٧-٦٠) ت الشيخ صلاح الدين مقبول، و«منهج الإمام جمال الدين السرمري في تقرير العقيدة» (ص ٤٠-٤١).

لَا ضَحْتَ السُّنَّةُ الْغَرَاءُ دَائِرَةً

بَيْنَ الْبَرِّيَّةِ كَالْعَنْقَا وَأَغْرَبَهُ



إِلَى أَنْ قَالَ :

أَيْتَرَكَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ مُطَرِّحًا

وَالنَّهْيُ عَنِ مُنْكَرٍ؟! مَا مَنْ يَقُولُ بِهِ!

كَلَّا وَمَنْ رَفَعَ السَّبْعَ الطَّبَّاقَ عَلَى

وَجْهِهِ الثَّرَى وَتَعَالَى فِي تَحْيُّبِهِ

لَنَقِذَنَّ عَلَى بَطْلَانٍ مَذْهَبَهُ

بَصَارِمِ الْحَقِّ مَسْلُولًا وَمِرْزَبَهُ

حَتَّى يَفِيءَ إِلَى الْإِسْلَامِ عَنْ كَثَبٍ

وَيَتْرَكَ الْكُفْرَ مُقْصَصِي غَيْرِ مُكْثِبِهِ



وَلَمَّا قَالَ السُّبْكِيُّ مُتَعَالِيًا! غَامِزًا "عِلْمَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ":

لَوْ كَانَ حَيًّا يَرَى قَوْلِي وَيَسْمَعُهُ

رَدَدْتُ مَا قَالَ رَدًّا غَيْرَ مُشْتَبِهٍ

كَمَا رَدَدْتُ عَلَيْهِ فِي الطَّلَاقِ وَفِي

تَرْكِ الزِّيَارَةِ ^(١) أَقْفُوا إِثْرَ سَبْسَبِهِ

(١) "مَسْأَلَةُ سَفَرِ الزِّيَارَةِ" مِنْ أَكْبَرِ مَا شَنَعَ بِهِ خُصُومُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ عَلَيْهِ، بَلْ وَسَجَنُوهُ، وَبَعْضُ أَصْحَابِهِ؛ لِأَجْلِهَا فِي سَنَةِ (٧٢٦) فِي قَلْعَةِ دِمَشْقَ إِلَى وَفَاتِهِ سَنَةَ (٧٢٨)، وَبَقِيَ مَسْجُونًا سَتَيْنِ، وَثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَأَيَّامًا، بَلْ بَالِغَ بَعْضِ الْمُتَعَصِّبِينَ؛ فَكَفَّرَهُ بِهَا!، وَأَحْلَلَّ دَمَهُ!، قَالَ الصَّفَدِيُّ فِي «أَعْيَانِ الْعَصْرِ» (١/ ٢٣٥) - مُشْنَشِنًا! -: «وَمَا دَمَّرَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَمَسْأَلَةِ الزِّيَارَةِ، وَلَا شُنَّ عَلَيْهِ مِثْلُهَا إِغَارَةً، دَخَلَ مِنْهَا إِلَى الْقَلْعَةِ مُعْتَقِلًا، وَجَفَّاهُ صَاحِبُهُ!، وَقَلَّا!، وَمَا خَرَجَ مِنْهَا إِلَّا عَلَى الْآلَةِ الْحَدْبَا، وَلَا دَرَجَ مِنْهَا إِلَّا إِلَى الْبُقْعَةِ الْحَدْبَا»، وَقَدْ سَأَلَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْعِمَادُ ابْنَ كَثِيرٍ حَقِيقَةَ مَا جَرَى فِيهَا مِنْ «الظُّلْمِ»، وَ«التَّقْوِيلِ» عَلَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ؛ فَقَالَ: «ثُمَّ يَوْمَ الْحَمِيسِ دَخَلَ الْقَاضِي بَدْرُ الدِّينِ بْنُ جُمْلَةَ، وَنَاصِرُ الدِّينِ مُشَدُّ الْأَوْقَافِ، وَسَأَلَاهُ عَنْ مَضْمُونِ قَوْلِهِ فِي مَسْأَلَةِ الزِّيَارَةِ؛ فَكَتَبَ ذَلِكَ فِي دَرَجٍ، وَكَتَبَ تَحْتَهُ قَاضِي الشَّافِعِيَّةِ بِدِمَشْقَ [وَهُوَ: جَلَالُ الدِّينِ الْقَزْوِينِيُّ (ت ٧٣٩)]: «قَابَلْتُ الْجَوَابَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ الْمَكْتُوبِ عَلَى خَطِّ ابْنِ تَيْمِيَّةَ إِلَى أَنْ قَالَ: «وَأِنَّمَا الْمَحْزُورُ جَعَلَهُ زِيَارَةَ قَبْرِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمْ -، وَقُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ، وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ - مَعْصِيَةً!! بِالْإِجْمَاعِ مَقْطُوعًا بِهَا!!» .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ: «فَانْظُرْ - الْآنَ - هَذَا "التَّحْرِيفَ"! عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ؛ فَإِنَّ جَوَابَهُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَيْسَ فِيهِ "مَنْعُ زِيَارَةِ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ، وَالصَّالِحِينَ"؛ وَإِنَّمَا فِيهِ ذِكْرُ قَوْلَيْنِ فِي "شَدِّ الرَّحْلِ، وَالسَّفَرِ إِلَى مُجَرَّدِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ"، وَ"زِيَارَةِ الْقُبُورِ مِنْ غَيْرِ شَدِّ رَحْلِ إِلَيْهَا" مَسْأَلَةٌ، وَ"شَدُّ الرَّحْلِ لِمُجَرَّدِ الزِّيَارَةِ" مَسْأَلَةٌ أُخْرَى، وَالشَّيْخُ لَمْ يَمْنَعْ الزِّيَارَةَ الْخَالِيَةَ عَنْ شَدِّ رَحْلِ، بَلْ يَسْتَحِبُّهَا، وَيَنْدُبُ إِلَيْهَا، وَكُتِبَتْ، وَمَنَاسِكُهُ تَشْهَدُ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ إِلَى هَذِهِ الزِّيَارَةِ فِي هَذِهِ الْوَجْهِ فِي الْفُتْيَا!، وَلَا قَالَ إِنَّهَا مَعْصِيَةٌ!، وَلَا حَكَى الْإِجْمَاعَ! عَلَى الْمَنْعِ مِنْهَا!، وَلَا هُوَ =

رَدَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ السَّرْمَرِيُّ^(١)؛ فَقَالَ :

وَقُلْتَ مِنْ بَعْدَ هَذَا قَوْلَ ذِي حَسَدٍ

أَخْطَا الْهُدَى وَتَجَارَى فِي تَنْكِبِهِ

[لَوْ كَانَ حَيًّا يَرَى قَوْلِي وَيَسْمَعُهُ

رَدَدْتُ مَا قَالَ رَدًّا غَيْرَ مُشْتَبِهٍ]

فَضَحَتْ نَفْسَكَ فِي هَذَا الْمَقَالِ وَلَمْ

تَشْعُرَ وَعُجِبْتَ عَنِ الْمَرْعَى وَأَخْصَبِهِ

= جَاهِلٌ قَوْلَ الرَّسُولِ: زُورُوا الْقُبُورَ؛ فَإِنَّهَا تَذَكِّرُكُمْ الْآخِرَةَ»، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ خَافِيَةٌ، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء] انتهى من «البداية والنهاية» (١٤٣/١٤).

وَالْعَجِيبُ أَنَّ مَا قَالَهُ الْقَزوينيُّ قَالَهُ - أَيْضًا - : قَاضِي الْمَالِكِيَّةِ الْإِخْنَائِي، وَرَدَّ عَلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَام، وَكَذَّبَهُ فِي دَعْوَاهُ، وَنَسَبَهُ إِلَى الْكَذْبِ الْمَحْضِ، أَوِ الْبَلَادَةِ فِي الْفَهْمِ، وَقَرَّرَ أَنَّ كُتْبَهُ فِيهَا: «الْقَوْلُ بِاسْتِحْبَابِ الزِّيَارَةِ...» إِلَى آخِرِ رَدِّهِ؛ فَاَنْظُرْ: «الْأَخْنَائِيَّة» (ص ٢١/تحقيق الدَّانِي آل زهوي)، وَاَنْظُرْ: «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى» (١٤٩/١٠).

وَقَدْ شَهِدَ الْقَاضِي عَلَاءُ الدِّينِ الْقُونَوِيُّ الْحَنْفِيُّ (ت ٧٢٩) عَلَى ابْنِ جَمَلَةَ - أَحَدِ أَكْبَرِ خُصُومِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -، وَقَدْ حَضَرَ عِنْدَهُ؛ فَحَطَّ عَلَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ؛ فَقَالَ الْقُونَوِيُّ - بِالْتُّرْكِيِّ - : «هَذَا مَا يَفْهَمُ كَلَامَ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ» انتهى، وَاَنْظُرْ: «الدُّرَرُ الْكَامِنَةُ فِي أَعْيَانِ الْمَائَةِ الثَّامِنَةِ» (٣٢/٤).

(١) اَنْظُرْ: «الْحَمِيَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ فِي الْإِنْتِصَارِ لِمَذْهَبِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ» (ص ٧٥-٧٧/ت الشَّيْخِ صَلاَحِ الدِّينِ مَقْبُول)، و«مَنْهَجُ الْإِمَامِ جَمَالِ الدِّينِ السَّرْمَرِيِّ فِي تَقْرِيرِ الْعَقِيدَةِ» (ص ٤٠-٤١ و ٢٠٩)، و«جَلَاءُ الْعَيْنَيْنِ فِي مُحَاكَمَةِ الْأَحْمَدِيِّينَ» (ص ٣٢-٣٤).

عَرَفْتَنَا أَنْ مَا قَدْ قُلْتَ لَيْسَ لَوْجًا

— هِ اللَّهِ بَلِ لِلْمِرَا أَقْبَحُ بِمَنْصِبِهِ

إِذْ لَوْ أَرَدْتَ بَيَانَ الْحَقِّ قُلْتَ بِهِ

فِي مُحْضَرِ الْخَصْمِ إِمَّا فِي مُغَيَّبِهِ

إِلَى أَنْ قَالَ :

لَكِنْ إِذَا الْأَسَدُ الضَّرْغَامُ غَابَ عَنِ الْ

— عَرِينِ تَسْمَعُ فِيهِ ضَبْحٌ ^(١) ثَعْلَبِهِ

كَذَا الْجَبَانُ خَلَا فِي الْبَرِّ صَاحَ أَلَا

مُبَارَزٌ وَتَغَالَى فِي تَوَثُّبِهِ



(١) فِي «تَاجِ الْعُرُوسِ» (٦/٥٦٣/ض ب ح): «ضُبَّاحٌ كُغْرَابٍ: صَوْتُ الثَّعْلَبِ، نَقْلُهُ الْأَزْهَرِيُّ عَنِ اللَّيْثِ، تَقُولُ: مَا سَمِعْتُ إِلَّا نُبَاحَ الْأَكَالِبِ، وَضُبَّاحَ الثَّعَالِبِ» .

[رَدُّ آخِرُ]

وَرَدَّ عَلَى قَصِيدَةِ التَّقِيِّ السُّبْكِيِّ - أَيضًا - عَالِمُ آخِرُ بـ "قَصِيدَةِ" جَدُّ عَصَمَاءَ، هِيَ مِنْ عُيُونِ الشُّعْرِ الْأَدَبِيِّ الْعِلْمِيِّ .
أُورِدَهَا تَامَّةً الْعَلَامَةُ أَبُو الْبَرَكَاتِ نَعْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَلُوسِيُّ الْبَغْدَادِيُّ (ت ١٣١٧) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي كِتَابِهِ النَّافِعِ «جَلَاءُ الْعَيْنَيْنِ فِي مُحَاكَمَةِ الْأَحْمَدَيْنِ»^(١) :

فَقَالَ :

«وَقَالَ الشَّيْخُ [الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ]^(٢) مُحَمَّدُ بْنُ جَمَالِ الدِّينِ الْيَافِعِيُّ الْيَمَنِيُّ^(٣) :

فَقَالَ مُرْتَجِلًا لِلْحَقِّ مُنْتَصِرًا

”عَبْدٌ! يَرُدُّ عَلَيْهِ فِي تَأْدِبِهِ

يَأْتِيهَا الرَّجُلُ الْحَامِي لِمَذْهَبِهِ

أَلْزَمْتَ نَفْسَكَ أَمْرًا مَا أُمِرْتَ بِهِ

تَقُولُ فِي بَاغِضِي - صَحْبِ الرُّسُولِ وَمَنْ

يُرِيكَ سَبَّهُمْ أَصْلًا لِمَذْهَبِهِ

(١) (ص ٣٢-٣٤ و ٣٦ و ٣٧) .

(٢) هَكَذَا فِي تَقَارِيظِ «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» فِي الطَّبَعَةِ الْأَمِيرِيَّةِ (ص ٧)، كَمَا أَفَادَ الشَّيْخُ صَلَاحُ الدِّينِ مَقْبُولٌ فِي تَحْقِيقِهِ لـ «الْحَمِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الْإِنْتِصَارِ لِمَذْهَبِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ» عِنْدَ ذِكْرِ قَصِيدَةِ الْفَاضِلِ الْيَمَنِيِّ (ص ٩٩) .

(٣) أَفَادَ الشَّيْخَانِ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ رَشَادَ سَالِمٍ، وَصَلَاحُ الدِّينِ مَقْبُولٌ - جَزَاهُمَا اللَّهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ - : أَمَّهُمَا لَمْ يَجِدَا لَهُ تَرْجَمَةً، وَوَهَمَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ دِمَشْقِيَّةٌ؛ فَعَزَاهَا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسْعَدِ الْيَافِعِيِّ (ت ٧٦٨) فِي «الْمَقَالَاتِ الدَّمَشْقِيَّةِ فِي الدِّفَاعِ عَنْ ابْنِ تَيْمِيَّةَ»؛ وَهُوَ غَلَطٌ ظَاهِرٌ .

”وَالنَّاسُ فِي غُنْيَةٍ عَنِ رَدِّ إِنْكَهَارِهِمْ!!“
 هَذَا هُوَ ”الْإِنْكَارُ“! لَكِنْ مَا شَعَرْتَ بِهِ
 بَلْ رَدُّهُ ”وَاجِبٌ“ نَصِحًا وَمَعْذِرَةً
 وَنُصْرَةً لِسَبِيلِ الْحَقِّ مِنْ شُبُهَةٍ
 إِذَا تَقَوَّلَ فِي الصَّحَابِ الْكِرَامِ فَمَا
 ذَا تُوجِبُونَ عَلَيْهِ يَا أُولِي النُّبُوَّةِ
 وَقَدْ عَلِمْتُمْ بِأَنَّ الشَّخْصَ دَاعِيَةً
 إِلَى الضَّلَالِ بِمَا تَرِيدُ مُشْتَبِهٍ
 إِلَى أَنْ قَالَ فِي ”صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى“ :
 وَمَا عَزَوْتَ إِلَى الشَّيْخِ الْجَلِيلِ أَبِي الْـ
 عَبَّاسِ أَحْمَدَ أَمْرًا لَا يُخَصُّ بِهِ
 لَقَدْ عَلِمْتَ بِأَنَّ السَّادَةَ السَّلَفَ الْـ
 مَاضِينَ مَا خَرَجُوا عَمَّا أَقْرَبَهُ
 هُمْ الْقُرُونُ الْأُولَى فِي نَصِّ سَيِّدِنَا
 حَازُوا الْفَخَارَ بِأَمْرٍ غَيْرِ مُشْتَبِهٍ
 لَكِنَّ ”رَدَدْتَ عَلَيْهِ“ فِي مَقَالَتِهِ
 فَقَدْ ”رَدَدْتَ عَلَيْهِمْ“! فَادْرِ وَانْتَبِهْ!



وقال في "مسألة سفر الزيارة" واصفاً حقيقة حال التقي السبكي، وأمثاله ممن حَقُّهُم أن يجلسوا مجلس التلاميذ مع هذا "الإمام"؛ فیتعلموا، لا أن يتطاولوا بضعاف الأحاديث، وواهي الشبهات التي (قد) فندها الشيخ في ثانياً كلامه :

نزلت حول حمائه كي تنازله

فما علوت عليه بل علوت به!^(١)

(١) ويوضح هذه القضية ما تراه من لهج محبيه، والغلاة فيه بأن الشيخ تقي الدين ابن تيمية أثنى على رده عليه في مسألة الطلاق، ويجعلون ذلك منقبة للسبكي؛ وبأبلغ ابنه عبد الوهاب بن علي السبكي؛ فقال في ترجمته لأبيه: «وصح من طرقي شتى! عن الشيخ تقي الدين ابن تيمية أنه كان لا يعظم أحداً من أهل العصر، كتعظيمه له!!، وأنه كان كثير الثناء على تصنيفه في الرد عليه!!» انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠/ ١٩٤-١٩٥).

قلت: هذه مبالغات مكشوفة، والظاهر أن الثناء المذكور كان لكونه جمع الاعتراضات في مسألة الطلاق، وأحسن في صياغتها، ونوع معانيها، وسرد الآثار، وقد عجز أصحابه عن هذا في انتصارهم لمذهبهم؛ فهذا هو الثناء الذي قاله شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -، ولفظه: «كما ادعى هذا المعارض الذي برز على أقرانه، وظهر فضله عليهم في فعله ما يعجزون عن فعله» [انظر: «الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق» (ص ٦)، والتقي السبكي في طبقة تلاميذ ابن تيمية، بل ذكر ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٤/ ٧٥) أنه تلميذ لابن القيم!، ومجلة من ردوده يغلب عليها الهوى، كما أبان بجلاء الإمام الحافظ النقاد ابن عبد الهادي؛ لما وقف على كتابه «شن الغارة على من أنكر سفر الزيارة» - وهو الذي تبجح به السبكي في قصيدته-؛ فقال: «فوجدت كتابه مشتملاً على صحيح الأحاديث المضعفة، والموضوعة، وتقوية الآثار الواهية، والمكذوبة، وعلى تضعيف الأحاديث الصحيحة الثابتة، والآثار القوية المقبولة، وتحريفها عن مواضعها، وصرفها عن ظاهرها بالتأويلات المستنكرة المردودة، ورأيت مؤلف هذا الكتاب المذكور رجلاً "ممارياً" "مُعجباً برأيه" "مُتبعاً لهواه" "ذاهباً في كثير مما يعتقده إلى الأقوال الشاذة، والآراء الساقطة"، صائراً في أشياء مما يعتمد عليه إلى =

وَقَدْ أَجَابَكَ فِيهَا خَيْرَ أَجْوَبَةٍ
كَالسَّيْفِ جَالَتْ مَنَايَا عِنْدَ مَضْرِبِهِ
أَخَذَتْ مِنْهُ عُلُومًا فَانْتَصَرَتْ بِهَا
عَلَى سِوَاهُ وَكَانَتْ مِنْ مُهَذَّبِهِ
وَحُزْمَتِهَا مُجَمَّلَاتٍ مِنْ مُفَصَّلِهِ
فَقَصَّصَ الْآنَ مَا أَجَمَلَتْ تَحْظُ بِهِ
وَهَكَذَا كُلُّ مَنْ سَارَتْ رِكَابُهُ
يَقْفُو خُطَاهُ فَسَائِلٌ مِنْ مُجَرَّبِهِ



إِلَى أَنْ قَالَ :

وإن تَبَجَّحْتَ فِي رَدِّ فَلَسْتَ لَهُ
كُفْنًا وَلَا أَهْلُ هَذَا الْعَصْرِ فَانْتَبِهِ
كَمْ بَحْرِ عِلْمٍ أَتَاهُ صَارَ سَاقِيَةً
وَكَمْ أَزَالَ صَدَى جَهْلٍ بَصِيَّةٍ

= الشُّبُهَةُ الْمُخِيلَةُ، وَالْحُبَجُجُ الدَّاحِضَةُ، وَرَبَّمَا خَرَقَ الْإِجْمَاعَ فِي مَوَاضِعَ، لَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهَا، وَلَمْ يُوَافِقْهُ أَحَدٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ عَلَيْهَا.

وَهُوَ فِي الْجُمْلَةِ: "لَوْ عَجِيبٌ"، وَ"بَنَاءٌ غَرِيبٌ"، تَارَةً يَسْلُكُ فِيهَا يَنْصُرُهُ، وَيُقَوِّيه مَسْلَكَ الْمُجْتَهِدِينَ؛ فَيَكُونُ مُحْطَأً فِي ذَلِكَ الْاجْتِهَادِ، وَمَرَّةً يَزْعُمُ - فِيمَا يَقُولُ، وَيَدَّعِيهِ - أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمُقَلِّدِينَ؛ فَيَكُونُ مَنْ قَلَّدَهُ مُحْطَأً فِي ذَلِكَ الْاِعْتِقَادِ، نَسَأَلَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَنْ يُلْهِمَنَا رُشْدَنَا، وَيَرْزُقَنَا الْهَدَايَةَ، وَالسَّدَادَ» انْتَهَى مِنْ «الصَّارِمِ الْمُنْكِى فِي الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي» (ص ١٣-١٤).

وَمَا نَرَى لَكُمْ فِي الْخَلْقِ فَائِدَةً
غَيْرَ التَّنْعَمِ فِي النِّعَمِ مِنْ شَبِّهِ
أَيُّنَ الثَّرِيَّا مَكَانًا فِي تَرْفُعِهَا
مِنَ الثَّرَى قَالَ هَذَا كُلُّ مُتَّبِعِهِ
إِلَى أَنْ قَالَ فِي خَاتَمَتِهَا :

هَذَا وَقَدْ قُلْتَ فِيهَا قُلْتَ مُرْتَجِلًا
فِيهَا تَقَدَّمَ قَوْلًا غَيْرَ مُنْجِبِهِ
[لَوْ كَانَ حَيًّا يَرَى قَوْلِي وَيَسْمَعُهُ
رَدَدْتُ مَا قَالَ قَوْلًا غَيْرَ مُشْتَبِهِ]
فَابْرُزْ وَرُدَّ تَرَى وَاللَّهِ أَجْوَبَةً
مِثْلَ الصَّوَاعِقِ ! تُرْدِي مَنْ تُمْرِبُهُ !
عَقْلًا وَنَقْلًا وَآيَاتٍ مُفَصَّلَةً
مِنْ كُلِّ أَرْوَغِ شَهْمِ الْقَوْلِ مُتَّبِعِهِ
مَاضِي الْجَنَانِ كَحَدِّ السَّيْفِ فِكْرَتُهُ
يُرِيكَ نَظْمًا وَنَثْرًا فِي تَأْدُّبِهِ
وَقَادِ ذَهْنٍ إِذَا جَالَتْ قَرِيحَتُهُ
يَكَادُ يُخْشَى عَلَيْهِ مِنْ تَلْهَبِهِ !
فَمَنْزِلُ الْقَوْمِ فِي أَعْلَى مَنَازِلِهِمْ
فَلَيْسَ ذُو مَنْصِبٍ يَنْجُو بِمَنْصِبِهِ

وَانْظُرْ إِلَى مَنْ طَغَى فِي الْأَرْضِ مِنْ أُمَّمٍ
وَلَا تَكُنْ سَالِكاً فِي إِثْرِ سَبَسَبِهِ
يُقَابِلُونَ الَّذِي يَأْتِي بِمُشْتَبِهِ
مِنَ الْكَلَامِ وَلَا يَخْشَوْنَ ذَا النُّبَاهِ
إِنَّ الْإِلَهَ يُجَازِي كُلَّ ذِي عَمَلٍ
بِمِثْلِ إِحْسَانِهِ أَوْ قُبْحِ مَكْسَبِهِ
هَذَا جَوَابُكَ يَا هَذَا مُوَازِنَةٌ
بَحْرًا وَقَافِيَةٌ فِي النَّظْمِ وَالشُّبْهِ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا لَا نَفَادَ لَهُ
جَارٍ عَلَى مُرِّ مَا يَقْضِي وَأَطْيَبِهِ
ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى خَيْرِ الْوَرَى شَرَفًا
مُحَمَّدٍ الْمُرْسَلِ الْهَادِي لِمَذْهَبِهِ
وَالِهِ وَالصَّحَابِ الْغُرِّ قَاطِبَةً
مَا أَشْرَقَ الْحَقُّ مِنْ أَنْوَارِ كَوْكَبِهِ



[أُمنية الصَّفدي الخائبة!]

ثُمَّ جَاءَ (تَلْمِيزُ السُّبُكِيِّ) الْمُتَعَصِّبُ الْعَاثِرُ "صَلَحُ الدِّينِ الصَّفدي" ^(١)
(ت ٧٦٤)؛ فَقَالَ - مُتَأَلِّمًا مِنْ رُدُودِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ عَلَى أَهْلِ الْمِلَلِ،
وَالنَّحْلِ، وَالْبِدْعِ الْمُضَادَّةِ لِلْإِسْلَامِ! - :
«وَضَيَعَ الزَّمَانُ !! فِي رَدِّهِ عَلَى النَّصَارَى !!» ^(٢)، وَالرَّافِضَةَ !! ^(٣)، وَمَنْ عَانَدَ
الدِّينَ !!، أَوْ نَاقَضَهُ !!؛ وَلَوْ تَصَدَّى لَشَرْحِ الْبُخَارِيِّ، أَوْ لَتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ؛

(١) وَلَقَدْ أَحْسَنَ فِي كَشْفِ حَالِ (الصَّفدي) الْبَحَّاثُ أَبُو الْفَضْلِ الْقُنُوزِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ - جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ - فِي كِتَابِهِ «مَوْقِفُ خَلِيلِ بْنِ أَبِيكَ الصَّفدي مِنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ
ابْنِ تَيْمِيَّةَ»، وَقَدْ شَفَى مَا كَانَ فِي نَفْسِي مِمَّا يُحْزُنُ فِيهَا مِنْ قِرَاءَتِي فِي كِتَابِ «الْوَاثِي بِالْوَفِيَّاتِ»،
وَزَادَ الْبَاحِثُ لَطَائِفَ؛ فَأَجَادَ - أَسَعَدَهُ اللَّهُ - .

(٢) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «الْعُقُودِ الدَّرِيَّةِ» (ص ٤٥) : «كَتَابُ الرَّدِّ عَلَى النَّصَارَى
سَمَاءُ: «الْجَوَابُ الصَّحِيحُ لِمَنْ بَدَّلَ دِينَ الْمَسِيحِ» .. وَهَذَا الْكِتَابُ مِنْ أَجَلِ الْكُتُبِ، وَأَكْثَرُهَا
فَوَائِدُ، وَيَشْتَمِلُ عَلَى تَثْبِيتِ النُّبُوتِ، وَتَقْرِيرِهَا بِالْبَرَاهِينِ النَّيِّرَةِ الْوَاضِحَةِ، وَعَلَى تَفْسِيرِ آيِ
كَثِيرٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَعَلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمُهِّمَّاتِ» انْتَهَى .

(٣) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَرْجَمَةِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ (ابْنُ الْمُطَهَّرِ) فِي تَارِيخِهِ «الْبِدَايَةِ
وَالنِّهَايَةِ» (١٤ / ١٤٤) : «وَلَهُ كِتَابٌ مِنْهَاجِ الْإِسْتِقَامَةِ فِي إِثْبَاتِ الْإِمَامَةِ»، خَبَّطَ فِيهِ فِي
الْمَعْقُولِ!، وَالْمَنْقُولِ، وَلَمْ يَدِرْ كَيْفَ يَتَوَجَّهْ؛ إِذْ خَرَجَ عَنِ الْإِسْتِقَامَةِ، وَقَدْ انْتَدَبَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ:
الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي مُجَلَّدَاتٍ، أَتَى فِيهَا بِمَا
يُبْهِرُ الْعُقُولَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمَلِيحَةِ الْحَسَنَةِ، وَهُوَ كِتَابُ حَافِلٍ» انْتَهَى، وَقَالَ الْعَلَامَةُ عَبْدُ الْحَيِّ
اللَّكْنَوي (ت ١٣٠٤) : «وَقَدْ طَالَعْتُ مِنْ تَصَانِيفِهِ .. وَ«مِنْهَاجُ السُّنَّةِ» وَهُوَ أَجَلُ تَصَانِيفِهِ، رَدٌّ
فِيهِ عَلَى «مِنْهَاجِ الْكِرَامَةِ» لِلْحِلِّيِّ الشَّيْعِيِّ، لَمْ يُصَنَّفْ فِي بَابِهِ مِثْلُهُ، لَا قَبْلَهُ، وَلَا بَعْدَهُ» انْتَهَى مِنْ =

لَقَلَّدَ أَعْنَاقَ أَهْلِ الْعُلُومِ بُدْرَ كَلَامِهِ النَّظِيمِ» انْتَهَى^(١) .



وَهِيَ نَصِيحَةٌ مِنْ مَكْلُومٍ فُؤَادُهُ !، وَنَفْثَةٌ مِنْ مَصْدُورٍ مِنْ رُدُودِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ
الْقَاطِعَةِ الْبَاتِرَةِ لَأَعْنَاقِ شُبُهَاتِ أَشْيَاخِهِ الْمُتَجَهِّمَةِ، وَالصُّوفِيَّةِ، الَّذِينَ يَغْلُو
(الصَّفَدِيُّ) فِيهِمْ، بَلْ وَيُؤَالِيهِمْ - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ-^(٢) .



= «التَّعْلِيقَاتِ السَّنِيَّةِ عَلَى الْفَوَائِدِ الْبَهِيَّةِ» (ص ٦٢ / ت الزُّعْبِي / ط دَارُ الْأَرْقَمِ)، وَانْظُرْ: «الْجَامِعُ

لِسِيرَةِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ» (ص ٨٣٩)، وَ«الْبَدْرُ الطَّالِعُ» (١ / ٧١) .

(١) «أَعْيَانُ الْعَصْرِ وَأَعْوَانُ النَّصْرِ» (١ / ٢٣٦) .

(٢) يَرَى الْبَاحِثُ الْمُكْرَّمُ أَبُو الْفَضْلِ الْقُونَوِيُّ أَنَّ الصَّفَدِيَّ تَلَقَّفَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ مِنْ
خَصَمٍ مِنْ أَلَدِ خُصُومِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَهُوَ الْغَارِقُ فِي الْخُرَافَةِ الصُّوفِيَّةِ مُحَمَّدُ ابْنُ السَّرَاجِ الدَّمَشَقِيُّ
فِي قَوْلِهِ فِي شَيْخِ الْإِسْلَامِ: «فَيَا أَسَفًا عَلَيْهِ وَعَلَى أَمْثَالِهِ !، كَيْفَ ضَاعَتْ أَعْمَارُهُمْ !!»، وَخَابَتْ
مَسَاعِيهِمْ، وَوَضَعُوا الشَّيْءَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ؟، وَهَلَكُوا وَأَهْلَكُوا، وَلَمْ يَبْقَ لِلْوَعْدِ فِيهِمْ مَجَالٌ،
وَلَا لِلنُّصْحِ عِنْدَهُمْ مَحَلٌّ، وَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ» .

وَانْظُرْ: كِتَابُهُ «أَضْوَاءُ عَلَى الرَّسَالَةِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَى الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ النَّصِيحَةِ لَابْنِ تَيْمِيَّةَ» .

[طَلَبُ مُحِبِّ صَادِق]

قَالَ الشَّيْخُ الْكَاتِبُ الْفَاضِلُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ رُشَيْقٍ (ت ٧٤٩) ^(١) - رَحِمَهُ
اللَّهُ تَعَالَى - فِي جُزْئِهِ «مُؤَلَّفَاتُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ» :
«ثُمَّ لَمَّا حُبِسَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ كَتَبْتُ لَهُ: أَنْ يَكْتُبَ عَلَى جَمِيعِ الْقُرْآنِ [تَفْسِيرًا]
مُرَتَّبًا عَلَى السُّورِ .
فَكَتَبَ يَقُولُ :

«إِنَّ الْقُرْآنَ فِيهِ مَا هُوَ بَيِّنٌ بِنَفْسِهِ، وَفِيهِ مَا [قَدْ] بَيَّنَّهُ الْمُفَسِّرُونَ فِي غَيْرِ كِتَابٍ،
وَلَكِنْ بَعْضُ الْآيَاتِ أَشْكَلَ [تَفْسِيرُهَا] عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ فَرُبَّمَا يُطَالَعُ الْإِنْسَانُ

(١) تَرَجَمَهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (١٤ / ٢٦٤)؛ فَقَالَ: «وَفِي هَذَا الْيَوْمِ
[أَيَّ يَوْمٍ عَرَفَةَ سَنَةَ ٧٤٩] تُوُفِّيَ الشَّيْخُ [أَبُو] عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ رُشَيْقٍ الْمَغْرِبِيُّ، كَاتِبُ مُصَنَّفَاتِ
شَيْخِنَا الْعَلَّامَةِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، كَانَ أَبْصَرَ بِخَطِّ الشَّيْخِ مِنْهُ !، إِذَا عَزَبَ شَيْءٌ مِنْهُ عَلَى الشَّيْخِ
اسْتَخْرَجَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هَذَا، وَكَانَ سَرِيعَ الْكِتَابَةِ، لَا بَأْسَ بِهِ، دِينًا، عَابِدًا، كَثِيرَ التَّلَاوَةِ، حَسَنَ
الصَّلَاةِ، لَهُ عِيَالٌ، وَعَلَيْهِ دُيُونٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ، وَغَفَرَ لَهُ آمِينَ -» انْتَهَى .

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي كِتَابِهِ «الْمُشْتَبَهُ فِي الرِّجَالِ أَسْمَائِهِمْ وَأَنْسَابِهِمْ» : «و[رُشَيْقٌ] بِالتَّصْغِيرِ
- قَالَ ابْنُ نَاصِرٍ الدِّينِ فِي كِتَابِهِ «تَوْضِيحُ الْمُشْتَبَهِ» (٤ / ١٩٥) : «قُلْتُ: مَعَ تَشْدِيدِ الْمُثَنَاءِ،
وَكَسْرِهَا- قَالَ الذَّهَبِيُّ: رُشَيْقٌ الْمَصْرِيُّ، جَدُّ صَاحِبِنَا الْفَقِيهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ رُشَيْقٍ الْمَالِكِيِّ
لَأُمِّهِ» انْتَهَى الْمُرَادُ، وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي (ت ٧٤٤) فِي «الْعُقُودِ الدُّرِّيَّةِ» (ص ٤٣):
«الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ رُشَيْقٍ وَكَانَ مِنْ أَحْصَى أَصْحَابِ شَيْخِنَا، وَأَكْثَرِهِمْ كِتَابَةً لِكَلَامِهِ،
وَحِرْصًا عَلَى جَمْعِهِ كُتِبَ الشَّيْخُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -» انْتَهَى، وَفِي كِتَابِي: «رِسَالَةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ
تَيْمِيَّةَ فِي إِحْصَاءِ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى الظَّاهِرَةِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ [دِرَاسَةً، وَتَرْتِيبًا]» زِيَادَةُ مُهِمَّةٌ
- يَسَّرَ اللَّهُ نَشْرَهُ - .

عَلَيْهَا عِدَّةٌ كُتِبَ، وَلَا يَتَبَيَّنُ لَهُ تَفْسِيرُهَا، وَرُبَّمَا كَتَبَ الْمُصَنِّفُ الْوَاحِدُ فِي آيَةٍ تَفْسِيرًا، وَيُفَسِّرُ غَيْرَهَا بِنَظِيرِهِ .

فَقَصَدْتُ تَفْسِيرَ تِلْكَ الْآيَاتِ بِالذَّلِيلِ؛ لِأَنَّهُ أَهَمُّ مِنْ غَيْرِهِ .
وَإِذَا تَبَيَّنَ مَعْنَى آيَةٍ تَبَيَّنَ مَعَانِي نَظَائِرِهَا .

وَقَالَ: "قَدْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيَّ فِي هَذَا الْحِصْنِ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ مِنْ "مَعَانِي الْقُرْآنِ"، وَمِنْ "أُصُولِ الْعِلْمِ" بِأَشْيَاءَ كَانَتْ كَثِيرًا مِنَ الْعُلَمَاءِ يَتَمَنَّوْنَهَا، وَنَدِمْتُ عَلَى تَضْيِيعِ أَكْثَرِ أَوْقَاتِي فِي غَيْرِ مَعَانِي الْقُرْآنِ"، أَوْ نَحْوِ هَذَا .

وَأَرْسَلَ إِلَيْنَا شَيْئًا [يَسِيرًا] مِمَّا كَتَبَهُ فِي هَذَا الْحَبْسِ، وَبَقِيَ شَيْءٌ كَثِيرٌ فِي [سَلَّةِ] الْحُكْمِ عِنْدَ الْحُكَّامِ؛ لَمَّا أَخْرَجُوا كُتْبَهُ مِنْ عِنْدِهِ، وَتَوَفَّى وَهِيَ عِنْدَهُمْ إِلَى هَذَا الْوَقْتِ نَحْوَ أَرْبَعِ عَشْرَةِ رُزْمَةً^(١) .



أَقُولُ :

الْبَحْثُ فِيمَا "أَشْكَلَ عَلَى الْعُلَمَاءِ مِنَ الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ" دُونَ غَيْرِهَا بَحْثٌ مُحَدَّدٌ، وَالْمَوْجُودُ الْمَطْبُوعُ مِمَّا كَتَبَهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مِنْهُ الْكَلَامُ فِيهِ فِي "سَبْعِ آيَاتٍ"، وَالْقَصْدُ أَنَّ هَذَا الْبَحْثَ مُحَدَّدٌ؛ لِأَنَّ سَائِرَ الْقُرْآنِ بَيِّنٌ، لَا إِشْكَالَ فِيهِ .

وهَذَا الْبَحْثُ فِي "مَعَانِي الْقُرْآنِ"، وَ"كَشَفِ مُشْكِلاتِهِ الَّتِي حَيَّرَتْ الْعُلَمَاءَ" مِنْ جَوَاهِرِ الْعِلْمِ النَّفِيسَةِ، الَّتِي قَدْ لَا يَجِدُ الْعَالِمُ مَنْ شَفَى فِيهَا الْكَلَامَ، وَحَرَّرَهَا، وَحَقَّقَهَا بِأَدِلَّتِهَا، مَعَ شِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ، وَمَا دَخَلَ عَلَى طَوَائِفَ مِنَ الشُّبُهَاتِ، وَالْأَخْطَاءِ فِيهَا .

(١) انظر: «العُقُودُ الدُّرِّيَّةُ» (ص ٤٣-٤٤)، و«الْجَامِعُ لِسِيرَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ خِلَالَ سَبْعَةِ قُرُونٍ» (ص ٢٨٣-٢٨٤) .

ولِهذا قَالَ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - عَنْ هَذِهِ الْآيَاتِ الْمُسْكِلةِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ :

« حَتَّى لَا يُوجَدَ فِي طَائِفَةٍ مِنْ كُتُبِ التَّفْسِيرِ فِيهَا الْقَوْلُ الصَّوَابُ، بَلْ لَا يُوجَدُ فِيهَا إِلَّا مَا هُوَ خَطَأٌ » انتهى كَلَامُهُ ^(١) .

والْعِلْمُ يَخْدُمُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَبَيَانُ الْحَقِّ بَيَانٌ لِلْبَاطِلِ، وَتَزْيِيفُ الْبَاطِلِ بَيَانٌ لِلْحَقِّ؛ وَلِهَذَا نَقَلَهُ الْكَاتِبُ الْفَاضِلُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ رُشَيْقٍ (ت ٧٤٩) - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ - مِمَّا هُوَ مَعْنَاهُ، لَا لَفْظُهُ! - أَنَّهُ قَالَ لَهُ :

« وَنَدِمْتُ عَلَى تَضْيِيعِ أَكْثَرِ أَوْقَاتِي فِي غَيْرِ مَعَانِي الْقُرْآنِ »، أَوْ نَحْوِ هَذَا .
لَا يَعْنِي - بِحَالٍ - أَنَّهُ نَادِمٌ عَلَى مَا قَامَ بِهِ طِيلَةَ عُمُرِهِ مِنْ حِمَايَةِ « بَيْضَةِ الْإِسْلَامِ » مِنْ غَوَائِلِ الْمَذَاهِبِ الْهَدَامَةِ لَهُ، وَ« صَيَانَةِ الشَّرِيعَةِ الْغَرَاءِ » مِنَ الضَّلَالَاتِ، وَالْأَهْوَاءِ، وَ« تَزْيِيفِ الْبَاطِلِ »، وَ« الْإِنْتِصَارِ لِلْحَقِّ » .
وَمَا أَمْضَى فِيهِ عُمُرُهُ مِنْ « إِقَامَةِ أَدِلَّةِ الْحَقِّ »، وَ« كَشْفِ شُبُهَاتِ الْبَاطِلِ » ! .
كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَرَى أَنَّ هَذَا مِنْ « أَعْظَمِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى »، وَمِنْ « أَكْدِ الْوَاجِبَاتِ الْعَيْنِيَّةِ » عَلَى مَنْ يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالتَّحْقِيقِ .



وَإِنَّمَا مَعْنَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ :

(١) انظر: « تَفْسِيرَ آيَاتِ أُشْكِلَتْ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ » (١/ ١٣٥) .
وانظر فيه في (١/ ٤٤٤ - ٤٥٠) الْكَلَامَ عَلَى الْعَدْلِ، وَالظُّلْمِ، وَأَقْوَالِ الْفِرَقِ فِيهِ كَالْقَدَرِيَّةِ، وَالْجَبَرِيَّةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْأَشْعَرِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ .

أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَكْرَمَهُ فِي الدُّنْيَا، وَجَازَاهُ عَلَى "جِهَادِهِ فِي اللَّهِ تَعَالَى"، وَصَبْرِهِ عَلَى مَا نَالَهُ مِنْ "مَحْنٍ" فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى بِـ "مِنْحٍ" جَزِيلَةٍ، وَ"عَطَايَا" نَبِيلَةٍ، وَ"كِرَامَةٍ" جَلِيلَةٍ .

مُصَدِّقًا لِقَوْلِهِ جَلَّ وَعَلَا : ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [٦٩] [العنكبوت]، وَقَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ [٦٠] [الرحمن] .

وَهَذِهِ الْكِرَامَةُ هِيَ: "فَهُمْ مَعَانِي الْقُرْآنِ"، وَهِيَ مِنْ عَظِيمِ الْمِنْحِ الْإِلَهِيَّةِ، وَالْعَطَايَا الرَّبَّانِيَّةِ .



فَقَدْ جَاءَ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٣٠٤٧) عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - :

«هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ إِلَّا مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟» .

قَالَ: «لَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، مَا أَعْلَمُهُ إِلَّا فَهْمًا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ» .
قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ ؟ .

قَالَ: «الْعَقْلُ، وَفِكَاكَ الْأَسِيرِ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» .



وَلِهَذَا كَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَقُولُ فِي حَبْسِهِ فِي الْقَلْعَةِ كَمَا سَبَقَ: «لَوْ بَذَلْتُ مِلَّةَ هَذِهِ الْقَلْعَةِ ذَهَبًا مَا عَدَلَ عِنْدِي شُكْرُ هَذِهِ النِّعْمَةِ»، أَوْ قَالَ: «مَا جَزَيْتُهُمْ عَلَى مَا تَسَبَّبُوا فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ»، وَنَحْوَ هَذَا .

وَكَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ، وَهُوَ مَحْبُوسٌ: «اللَّهُمَّ أَعْنِي عَلَى ذِكْرِكَ، وَشُكْرِكَ، وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ»، مَا شَاءَ اللَّهُ ! .

وَلَا زَالَ مُنَافِحًا عَنْ دِينِ الْإِسْلَامِ، نَاصِرًا لِلسُّنَّةِ، قَامِعًا لِلْبِدْعَةِ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى آخِرِ نَفْسٍ فِي حَيَاتِهِ .

وَلَا زَالَ وَهُوَ فِي مَحَبَّتِهِ «يَكْتُبُ الرُّدُودَ الْفَاصِلَةَ»، وَ«يَنْقُضُ الشُّبُهَاتِ الْبَاطِلَةَ»، وَ«يُحَرِّزُ الْأَجَوِبَةَ الْكَامِلَةَ»؛ حَتَّى ضَاقَ ذَرْعُ خُصُومِهِ؛ فَمَنَعُوا عَنْهُ «الْأَقْلَامَ»، وَ«الدُّوَاةَ»، وَ«الْأَوْرَاقَ»، وَ«الْكِتَابَ»؛ فَكَانَ يَكْتُبُ بِالْفَحْمِ عَلَى الْجُدْرَانِ، وَالْأَوْرَاقِ !! .



قَالَ الْحَافِظُ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي (ت ٧٤٤) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :
«وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَلَا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ :
جَمَعَ مِثْلَ مَا جَمَعَ، وَلَا صَنَّفَ نَحْوَ مَا صَنَّفَ، وَلَا قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ ! .
مَعَ أَنَّ تَصَانِيفَهُ كَانَ يَكْتُبُهَا مِنْ حِفْظِهِ، وَكَتَبَ كَثِيرًا مِنْهَا فِي الْحَبْسِ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَيُرَاجِعُهُ مِنَ الْكِتَابِ» انتهى ^(١) .



وَعَامَّةٌ مَا صَنَّفَهُ إِنَّمَا صَنَّفَهُ لـ «حَاجَةٍ» فِي زَمَانِهِ دَعَتْ إِلَى تَصْنِيفِهِ، وَغَالِبُهَا «انْتِصَارٌ لِلْحَقِّ» فِي قَضَايَا جَلِيلَةٍ كَسَبَ الرَّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ -، أَوْ رُدُودٌ عَلَى «مِلَلٍ»، وَ«نَحْلٍ»، وَ«فِرَقٍ»، وَ«طَوَائِفَ»، وَ«أَعْيَانٍ»،

(١) انظر: «طَبَقَاتُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ» (٤ / ٢٩٠) .

وَشُرُوْحُهُ عَلَى مُتُونِ الْعِلْمِ نَادِرَةٌ جِدًّا، كَكِتَابِهِ الَّذِي كَتَبَهُ فِي أَوَّلِ عُمَرِهِ - وَلَمْ يَتِمَّهُ - «شَرْحُ الْعُمْدَةِ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).



بَلْ فِي آخِرِ الْقِطْعَةِ الْمَطْبُوعَةِ مِنْ كِتَابِهِ «تَفْسِيرُ آيَاتِ أَشْكَلَتْ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ» (٢/ ٧٠٤-٧٦١) فَصْلٌ فِيهِ فِي الرَّدِّ عَلَى الْفِرَقِ الْمُنْحَرِفَةِ فِي (مَسْأَلَةِ الْقُرْآنِ)، وَعُنْوَانُهُ: «قَاعِدَةٌ فِي الْقُرْآنِ وَكَلَامِ اللَّهِ». وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ (ت):

«قُلْتُ: قَدْ سُجِّنَ غَيْرَ مَرَّةٍ؛ لِيَفْتَرَ عَنْ خُصُومِهِ!، وَيَقْصُرَ عَنْ بَسْطِ لِسَانِهِ، وَقَلَمِهِ، وَهُوَ لَا يَرْجِعُ^(٢)!، وَلَا يَلْوِي عَلَى نَاصِحٍ، إِلَى أَنْ تُؤْفَى مُعْتَقَلًا بِقَلْعَةِ دِمَشَقَ فِي الْعِشْرِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ، وَشِيعَهُ أُمَّمٌ لَا يُحْصَوْنَ إِلَى مَقَابِرِ الصُّوْفِيَّةِ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، وَرَحِمَهُ آمِينَ» انْتَهَى^(٣).



قَالَ الْحَافِظُ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي (ت) وَاصِفًا «وَفَاةَ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِالْقَلْعَةِ، وَمَا كَتَبَ بِهَا قَبْلَ مَوْتِهِ» مَا حَرَفُهُ:

(١) وَجَزَمَ د. عَبْدُ السَّلَامِ الْحُصَيْنِيُّ فِي رِسَالَتِهِ: «قَائِمَةٌ بِمُؤَلَّفَاتِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الْمَطْبُوعَةِ»: أَنَّ «شَرْحَ الْعُمْدَةِ» هُوَ الْمَصْنَفُ الْوَحِيدُ الْمُسْتَشْنَى مِنْ تَصَانِيفِهِ، الْخَارِجُ عَنْ عَادَتِهِ فِي التَّأْلِيفِ، وَلَمْ يُكْمَلْهُ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى انْشِغَالِهِ عَنْهُ بِالتَّأْلِيفِ الَّذِي يَسْتَهْدِفُ نَفْعَ الْمُجْتَمَعِ مُبَاشَرَةً، وَحَلَّ قَضَايَاهُمْ الَّتِي يَحْتَاجُونَ إِلَيْهَا» انْتَهَى بِتَصَرُّفٍ.

(٢) تَأَمَّلْ هَذَا .

(٣) انْظُرْ: «الْمُعْجَمُ الْمُخْتَصَّ بِالْمُحَدِّثِينَ» (ص ٢٦)

«ثُمَّ إِنَّ الشَّيْخَ - رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بَقِيَ مُقِيمًا بِالْقَلْعَةِ سَنَتَيْنِ، وَثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَأَيَّامًا، ثُمَّ تُوفِّيَ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ وَرِضْوَانِهِ-، وَمَا بَرِحَ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ مُكَبِّبًا عَلَى "الْعِبَادَةِ"، وَ"التَّلَاوَةِ"، وَ"تَصْنِيفِ الْكُتُبِ"، وَ"الرَّدِّ عَلَى الْمُخَالِفِينَ"^(١).

وَكَتَبَ عَلَى "تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ" جُمْلَةً كَثِيرَةً تَشْتَمِلُ نَفَائِسَ جَلِيلَةٍ، وَنُكْتًا دَقِيقَةً، وَمَعَانٍ لَطِيفَةً، وَبَيَّنَ فِي ذَلِكَ مَوَاضِعَ كَثِيرَةً "أَشْكَلَتْ عَلَى خَلْقٍ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ التَّفْسِيرِ".

وَكَتَبَ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي حُبِسَ بِسَبَبِهَا عِدَّةٌ مُجَلَّدَاتٍ مِنْهَا كِتَابٌ فِي "الرَّدِّ عَلَى ابْنِ الْأَخْنَائِيِّ" قَاضِي الْمَالِكِيَّةِ بِمِصْرَ تُعَرَّفُ بِـ "الْأَخْنَائِيَّةِ"^(٢).
وَمِنْهَا: كِتَابٌ كَبِيرٌ حَافِلٌ فِي "الرَّدِّ عَلَى بَعْضِ قُضَاةِ الشَّافِعِيَّةِ"^(٣)، وَأَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى^(٤) - أَيْضًا -^(٥) انْتَهَى .

(١) تَأَمَّلْ هَذَا .

(٢) تَأَمَّلْ هَذَا ! .

(٣) تَأَمَّلْ هَذَا ! .

(٤) تَأَمَّلْ هَذَا ! .

(٥) انظر: «العُقُودُ الدُّرِّيَّة» (ص ٣٧٧) .

وَقَالَ الْمُؤَرِّخُ الْمُقْرِيزِيُّ (ت ٨٤٥) فِي كِتَابِهِ «الْمُقَفَّى الْكَبِيرِ» (١/ ٤٦٨): «وَكَتَبَ بِخَطِّهِ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَالتَّعَالِيقِ الْمُفِيدَةِ، وَالْفُتَاوَى الْمُشْبَعَةِ فِي الْأُصُولِ، وَالْفُرُوعِ، وَالْحَدِيثِ، وَ"رَدِّ الْبِدْعِ بِالْكِتَابِ"، وَالسُّنَّةِ"، شَيْئًا كَثِيرًا يَبْلُغُ عِدَّةَ أَحْمَالٍ» انْتَهَى .

جَمَعَ د. عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَصِينِ رِسَالَةً عَنُونَهَا بِـ «قَائِمَةُ بِمُؤَلَّفَاتِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الْمَطْبُوعَةِ» وَصَلَ فِيهَا إِلَى (٢٩٨) مُصَنَّفًا مَطْبُوعًا، وَأَمَّا بِاعْتِبَارِ مَا نُسِبَ إِلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مِنَ الْعَنَاوِينِ فِي مَصَادِرِ تَرْجَمَتِهِ، وَغَيْرِهَا، سَوَاءً كَانَ مَطْبُوعًا، أَوْ مَخْطُوطًا، أَوْ مَفْقُودًا؛ فَلَعَلَّ أَوْسَعَ مَنْ جَمَعَهَا مُحَقِّقًا كِتَابَ «الصَّارِمِ الْمَسْلُوكِ» (مُحَمَّدُ عَبْدُ اللَّهِ =

وهذا "الوصف الدقيق" كافٍ في "بيان جهاد هذا الإمام العظيم"، وأنه لم
يندم عليه، أو يرجع عنه، بل لازال "راكباً فرسه في سبيل الله تعالى"، "لابساً لأمة
الحرب"، "مقبلاً غير مُدبرٍ"، "ماضياً فيه" إلى آخر حياته - رحمه الله، ورضي عنه،
وأسكنه الفردوس الأعلى - .



= الحلواني، ومحمد كبير أحمد شوردي) في أول التحقيق (١/ ٧٠-١٥٢ / ط: دار ابن
حزم/ ١٤١٧) في دراسة جمعا فيها أكثر من سبعمائة (٧٠٠) عنوان، وانظر: مقدمة «قائمة
بمؤلفات شيخ الإسلام المطبوعة»، والله أعلم .

[أَمْنِيَّةٌ مُحِبِّ آخِر]

وَإِذَا فَهِمْتَ أَيُّهَا الْمُؤَفَّقُ مَا سَبَقَ فَهَمًّا جَيِّدًا؛ فَقَدْ كَتَبَ "مُحِبُّ" لَشَيْخِ
الإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - كَلِمَةً غَفَلَ فِيهَا عَنِ حَقِيقَةِ الْحَالِ، وَمَا
صَارَ إِلَيْهِ الْمَالُ؛ أَلَا وَهُوَ :

الإِمَامُ الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الشَّوْكَانِيُّ (ت ١٢٥٠) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -؛ فِي
قَوْلِهِ فِي تَرْجُمَةِ شَيْخِ الإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :
«وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ سَلِمَ مِمَّا عَرَضَ لَهُ مِنَ الْمَحَنِ الْمُسْتَغْرَقَةِ لِأَكْثَرِ أَيَّامِهِ، الْمَكْدَرَةِ
لِذَنِّهِ، الْمُسَوِّشَةِ لِفَهْمِهِ؛ لَكَانَ لَهُ مِنَ الْمُؤَلَّفَاتِ، وَالْاجْتِهَادَاتِ مَا لَمْ يَكُنْ لغيرِهِ»
انتهى ^(١) .



قُلْتُ : هَذَا "كَلَامُ مُحِبِّ"؛ يُمَكِّنُ إِبْصَاحَهُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهُ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ :

أَنَّهُ لَا يَخْفَى أَنَّ الْعِلْمَ مَنَحَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ فَتَحَ عَلَى مَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ
ذَلِكَ.

﴿يَخْنُصُ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ ^(٧٤) [آل عمران] .

وَقَدْ كَانَ لَشَيْخِ الإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مِنَ الْفَتْحِ الْمُبِينِ،
وَالْبَرَكَاتِ فِي الْعِلْمِ، تَحْقِيقًا، وَتَصْنِيفًا مَا هُوَ مِنَ الْكَرَامَاتِ الظَّاهِرَةِ ^(٢) .

(١) انظر: «الْبَدْرُ الطَّالِعُ بِمَحَاسِنِ مَنْ بَعْدَ الْقَرْنِ السَّابِعِ» (١ / ٧٢) .

(٢) وَكَانَ مِنْ أَكْبَرِ أَسْبَابِ هَذَا "تَضَرُّعُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلَوَاتِهِ"؛ لِفَتْحِ عَلَيْهِ، وَ"كَثْرَةُ
اسْتِغْفَارِهِ"، قَالَ تَلْمِيزُهُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي : «وَكَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ: "رُبَّمَا طَالَعْتُ عَلَى الْآيَةِ
الْوَاحِدَةِ، نَحْوَ مِائَةِ تَفْسِيرٍ، ثُمَّ أَسْأَلُ اللَّهَ الْفَهْمَ"، وَأَقُولُ: "يَا مُعَلِّمَ آدَمَ، وَإِبْرَاهِيمَ عَلَّمَنِي"، =

فَمَعَ مَا بُلِيَ بِهِ مِنَ الْمَحَنِ الْعَظِيمَةِ، وَالسَّجَنِ الْمُتَكَرِّرِ؛ فَقَدْ كَانَ ذَلِكَ سَبَبًا
لِفَتْحِ عَظِيمٍ جِدًّا لَمْ يَجِدْ مِثْلَهُ فِي حَيَاتِهِ كُلِّهَا ! .
فَفُتِحَ عَلَيْهِ فِي تَصْنِيفِ الْعِلْمِ، وَتَحْقِيقِهِ مَا تَمَنَّاهُ كَثِيرٌ مِنْ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ، وَقَصُرُوا
دُونَهُ .

وَتَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ السَّادِسِ: أَنَّهُ كَانَ فِي حَبْسِهِ فِي الْقَلْعَةِ يَقُولُ: "لَوْ
بَذَلْتُ مِلَّةَ هَذِهِ الْقَلْعَةِ ذَهَبًا مَا عَدَلْتُ عِنْدِي شُكْرَ هَذِهِ النِّعْمَةِ" .
أَوْ قَالَ: "مَا جَزَيْتُهُمْ عَلَى مَا تَسَبَّبُوا فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ" - وَنَحْوَ هَذَا- ^(١) .
وَكَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ، وَهُوَ مُحْبُوسٌ: "اللَّهُمَّ أَعْنِي عَلَى ذِكْرِكَ، وَشُكْرِكَ،
وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ"، مَا شَاءَ اللَّهُ .

= وَكُنْتُ أَذْهَبُ إِلَى الْمَسَاجِدِ الْمَهْجُورَةِ، وَنَحْوَهَا، وَأُمَرُّ وَجْهِي فِي التُّرَابِ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى،
وَأَقُولُ: "يَا مُعَلِّمَ إِبْرَاهِيمَ فَهَّمْنِي" انتهى من «العُقُودُ الدَّرِّيَّة» (ص ٤٢)، وَقَالَ تَلْمِيزُهُ ابْنُ
الْقَيْمِ: «وَكَانَ شَيْخُنَا إِذَا أَشْكَلَتْ عَلَيْهِ الْمَسَائِلُ، يَقُولُ: "يَا مُعَلِّمَ إِبْرَاهِيمَ عَلَّمْنِي"، وَيُكْثِرُ
الاسْتِغَاثَةَ بِذَلِكَ» انتهى من «أَعْلَامُ الْمُوقِّعِينَ» (٦/ ١٩٧) .

(١) وَحَكَى مِثْلَهُ تَلْمِيزُهُ، وَخَادِمُهُ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ الْغِيَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -
مَا جَرَى فِي مَحْبَسِهِ - وَكَانَ مَعَهُ - إِلَى أَنْ قَالَ: «... وَرَكِبَ عَلَى بَابِ الْحَبْسِ؛ فَقَالَ لَهُ إِنْسَانٌ: (يَا
سَيِّدِي هَذَا مَقَامُ الصَّبْرِ!)؛ فَقَالَ لَهُ: "بَلْ هَذَا مَقَامُ الْحَمْدِ، وَالشُّكْرِ!، وَاللَّهُ إِنَّهُ نَازِلٌ عَلَى قَلْبِي
مِنَ الْفَرَحِ، وَالسُّرُورِ شَيْءٌ؛ لَوْ قُسِمَ عَلَى أَهْلِ الشَّامِ، وَمِصْرَ لَفُضِّلَ عَنْهُمْ!، وَلَوْ أَنَّ مَعِيَ فِي
هَذَا الْمَوْضِعِ ذَهَبًا، وَأَنْفَقْتُهُ مَا أَدَيْتُ عَشَرَ هَذِهِ النِّعْمَةِ الَّتِي أَنَا فِيهَا" انتهى من «نُبْدَةُ عَنْ آخِرِ
حَيَاةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّة» (ص ٣١-٣٢) .

ولهذا كَانَ مِنْ أَفْرَادِ الدُّنْيَا فِي كَثَرَةِ التَّصَانِيفِ، وَجَوَدَتِهَا .
وَصَدَقَ اللَّهُ الرَّبُّ الْأَكْرَمُ؛ إِذْ قَالَ : ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (٦٩) [العنكبوت] .



الوجه الثاني :

كَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - آيَةً مِنْ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى الْبَاهِرَةِ فِي الْإِسْلَامِ، لَا يَكَادُ يُسْمَعُ بِمِثْلِهِ فِي مَجْمُوعِهِ؛ حَتَّى قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْجَهْبُذُ أَبُو الْحَجَّاجِ الْمِزِّيُّ (ت ٧٤٢) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : «مَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ !، وَلَا رَأَى هُوَ مِثْلَ نَفْسِهِ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَعْلَمَ بَكِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، وَلَا أَتْبَعَ لَهُمَا مِنْهُ» انتهى ^(١) .

قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ رَجَبٍ (ت ٧٩٥) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :
«وَكَانَ الْحَافِظُ أَبُو الْحَجَّاجِ الْمِزِّيُّ يُبَالِغُ فِي تَعْظِيمِ الشَّيْخِ، وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ؛ حَتَّى كَانَ يَقُولُ: "لَمْ يَرِ مِثْلُهُ مُنْذُ أَرْبَعِمِائَةِ سَنَةٍ" .

وَبَلَغَنِي مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ الزَّمْلَكَانِيِّ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الشَّيْخِ؛ فَقَالَ:
"لَمْ يَرِ مِنْ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ، أَوْ أَرْبَعِمِائَةِ سَنَةٍ - الشَّكُّ مِنَ النَّاقِلِ، وَغَالِبُ ظَنِّي: أَنَّهُ قَالَ: مِنْ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ - أَحْفَظُ مِنْهُ" انتهى ^(٢) .



وَقَالَ الْإِمَامُ الْإِمَامُ جَمَالُ الدِّينِ يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعِبَادِيُّ السُّرَّمَرِيُّ (ت ٧٧٦) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «أَمَالِيهِ» :

(١) انظر: «الرَّدَّ الْوَافِر» (ص ٢٣٠)، و«شَذَرَاتِ الدَّهَب» (١٤٧/٨) .

(٢) انظر: «ذِيلَ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (٤/٥٠٣)، و«الرَّدَّ الْوَافِر» (ص ١٠٨)، و«شَذَرَاتِ

الدَّهَب» (١٤٧/٨) .

«وَمِنْ عَجَائِبِ مَا وَقَعَ فِي الْحِفْظِ مِنْ أَهْلِ زَمَانِنَا :
 أَنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ كَانَ يَمُرُّ بِالْكِتَابِ مُطَالَعَةً - مَرَّةً -؛ فَيَنْتَقِشُ فِي ذَهْنِهِ، وَيَنْقُلُهُ فِي
 مُصَنَّفَاتِهِ بِلَفْظِهِ، وَمَعْنَاهُ» انتهى^(١) .
 قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُفْلِحٍ (٨٨٤) : «وَأَمَدُهُ اللَّهُ تَعَالَى بِكَثْرَةِ الْكُتُبِ، وَسُرْعَةِ
 الْحِفْظِ، وَقُوَّةِ الْإِدْرَاكِ، وَالْفَهْمِ، وَكَانَ بَطِيئًا فِي النَّسْيَانِ؛ حَتَّى ذَكَرَ جَمَاعَةٌ أَنَّهُ لَمْ
 يَكُنْ يَحْفَظُ شَيْئًا؛ فَيَنْسَاهُ» انتهى^(٢) .



قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ (ت ٨٥٢) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :
 «وَكَانَ يَتَكَلَّمُ عَلَى الْمِنْبَرِ عَلَى طَرِيقَةِ الْمُفَسِّرِينَ مَعَ الْفَقْهِ، وَالْحَدِيثِ؛ فَيُورِدُ فِي
 سَاعَةٍ مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَاللُّغَةِ، وَالنَّظَرِ، مَا لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى أَنْ يُورِدَهُ فِي عِدَّةٍ
 مَجَالِسَ !، كَأَنَّ هَذِهِ الْعُلُومَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ؛ يَأْخُذُ مِنْهَا مَا يَشَاءُ، وَيَذَرُ» انتهى^(٣) .



قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي (ت ٧٤٤) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :
 «وَلَقَدْ أَخْبَرَنِي الذَّهَبِيُّ عَنِ الشَّيْخِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ دَقِيقِ الْعِيدِ
 قَالَ لَهُ بَعْدَ سَمَاعِ كَلَامِهِ: "مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ بَقِيَ يَخْلُقُ مِثْلَكَ !"» انتهى^(٤) .



-
- (١) انظر: «الدُّرَرُ الْكَامِنَةُ فِي أَعْيَانِ الْمِائَةِ الثَّامِنَةِ» (١/١٧٨) .
 (٢) انظر: «الْمَقْصَدُ الْأَرْشَدُ فِي ذِكْرِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» (١/١٣٦) لِإِبْرَاهِيمَ ابْنِ
 مُفْلِحٍ (ت ٨٨٤) .
 (٣) انظر: «الدُّرَرُ الْكَامِنَةُ فِي أَعْيَانِ الْمِائَةِ الثَّامِنَةِ» (١/١٧٩) .
 (٤) انظر: «الْعُقُودُ الدُّرِّيَّةُ» (ص ١٣٥) .

وَسَأَلَ الْقَاضِي شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ الدَّيرِيِّ^(١) الشَّيْخَ عَلَاءَ الدِّينِ البَسْطَامِيَّ
بَيْتِ الْمَقْدِسِ: هَلْ رَأَيْتَ الشَّيْخَ تَقِيَّ الدِّينِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ؟

فَقَالَ: نَعَمْ .

قُلْتُ: كَيْفَ كَانَتْ صِفَتُهُ؟ .

فَقَالَ: هَلْ رَأَيْتَ قُبَّةَ الصَّخْرَةِ؟ .

قُلْتُ: نَعَمْ .

قَالَ: "كَانَ كُقْبَةِ الصَّخْرَةِ مُلَىءٌ كُتُبًا لَهَا لِسَانٌ يَنْطِقُ"^(٢) .

هَذِهِ أَقْرَبُ صِفَةٍ لِابْنِ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مَعَ مَا فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ
مِنْ سُرْعَةِ التَّصْنِيفِ الَّتِي لَا يَكَادُ يُقَارِبُهُ فِيهَا أَحَدٌ؛ فَيَكْتُبُ فِي "جِلْسَةٍ" مَا يَحْتَاجُ
النَّاسِخُ الْمَاهِرُ السَّرِيعُ فِي نَسْخِهِ إِلَى نَحْوِ "أُسْبُوعٍ" ! .

هَذَا مَعَ الْجَوْدَةِ الْعِلْمِيَّةِ، وَالْإِحْسَانِ، وَالْبِرَاعَةِ، وَالْإِتْقَانِ .

﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الجمعة] .



(١) وُلِدَ سَنَةَ (٧٥٥)، وَتُوفِّيَ سَنَةَ (٨٢٧) .

(٢) انْظُرْ: «الْجَوَاهِرُ وَالذُّرَرُ فِي تَرْجَمَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ حَجَرَ» (١/١٧٧) لِلْسَّخَاوِيِّ .

الوجه الثالث :

تَقَدَّمَ فِي الْفُصُولِ السَّابِقَةِ، وَسَيَأْتِي فِي الْفَصْلِ الْآتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ
شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - كَانَ يَرَى أَنَّهُ قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الذَّبُّ
عَنِ الْإِسْلَامِ، وَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ بَعِيْنُهُ الْجِهَادُ فِي حِمَايَةِ الدِّينِ، وَأَنَّهُ لَا يَسَعُهُ تَرْكُ ذَلِكَ،
وَالِاشْتِغَالُ عَنْهُ بغيرِهِ .

وَكَانَ يُقَرِّرُ أَنَّ هَذَا الْعَمَلَ الَّذِي يَقُومُ بِهِ مِنَ الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ، وَالْأَهْوَاءِ
مِنْ أَعْظَمِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ وَلِهَذَا لَا زَالَ يُدَافِعُ بِكُلِّ مَا أَمَكَنَهُ عَنْ دِينِ اللَّهِ، لَا
سِيَّما التَّصَانِيفَ؛ وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ كَانَ حَافِظًا يُمِلِي مِنْ حِفْظِهِ .
وَكَانَ يَرَى أَنَّ سَائِرَ الْعُلُومِ مَخْدُومَةٌ، قَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ مِنَ التَّصْنِيفِ، وَالشُّرُوحِ
فِيهَا، وَالْخَطَأُ فِيهَا قَرِيبٌ بِخِلَافِ الْاِعْتِقَادَاتِ؛ فَهِيَ مَزَلَّةٌ، وَخَطَرٌ .
وَلَا يَكَادُ يَعْرِفُ الْحَقَّ فِيهَا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَّا قَلِيلٌ .

وَمَعَ هَذَا فَفِي تَصَانِيفِهِ "اجْتِهَادَاتُهُ الْعَظِيمَةُ" فِي جَمِيعِ أَبْوَابِ الدِّينِ؛ فَقَدْ كَانَ
كَثِيرَ الْاِسْتِطْرَادِ؛ فَاجْتَمَعَ فِي رُدُودِهِ :
"عُلُومٌ غَزِيرَةٌ"، و"مَسَائِلُ نَافِعَةٌ"، و"تَحْرِيرَاتٌ فَائِقَةٌ"، و"اجْتِهَادَاتٌ رَائِقَةٌ"،
وَحَصَلَ الْمَقْصُودُ بِأَحْسَنِ الْوُجُوهِ مَعَ حِفْظِ "بَيْضَةِ الدِّينِ" .
فَجَزَى اللَّهُ خَيْرًا الْإِمَامَ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ الشُّوكَانِيَّ خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



الفصل الثامن

استطالة أهل البدع في محاربة كُتُبِ ابنِ تيمية الرائدة
على أباطيلهم، وشبهاتهم (حرقاً)، و(إتلافاً)، و(عقوبةً)،
و(سجنًا) لِمَن تُوْجِدُ عنده ! وما جرى من عجيب
صنع الله تعالى في (حفظِ) تراثِ هذا الإمام ما هو داخل في
”خوارق العادات“، و”عجيب الكرامات“ !

الفصل الثامن

استطالة أهل البدع في محاربة كتب ابن تيمية الرادة على أباطيلهم،
وشبهاتهم (حرقا)، و(إتلافا)، و(عقوبة)، و(سجنا) لمن توجد عنده!
وما جرى من عجيب صنع الله تعالى في (حفظ) تراث هذا الإمام
ما هو داخل في "خوارق العادات"، و"عجيب الكرامات" !

يحكي الإمام الحافظ النقاد شمس الدين محمد بن أحمد ابن عبد الهادي
(ت ٧٤٤) - رحمه الله تعالى - ما عناه تلاميذ هذا الإمام من الترويع،
و(الإرهاب المنظم)^(١) عليهم، لا سيما في ما عندهم من "تصانيف شيخ الإسلام
ابن تيمية"، و"ردوده"؛ فهي "جريمة" ! توجب عظيم العقوبة على من توجد
عنده!

﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ﴾

[التوبة/ ٣٢] .

فَقَالَ - رحمه الله تعالى - :

(١) على تعبيرات أهل عصرنا، ولفظ (الإرهاب) لفظ يُتعمد إجماله؛ فليس له حدٌ
منضبط، ولا تعريف صحيح؛ وهذا أمر مقصود؛ ليكون ثوبا يلبسه أعداء الدين من أرادوا
بحق، أو بباطل، وفي ديننا الحنيف تحريم الفساد في الأرض، والنهي عن الظلم، والاعتداء .

«وَكَانَ يَكْتُبُ الْجَوَابَ؛ فَإِنْ حَضَرَ- مَنْ يُبَيِّضُهُ، وَإِلَّا أَخَذَ السَّائِلُ خَطَّهُ،
وَذَهَبَ .

وَيَكْتُبُ قَوَاعِدَ كَثِيرَةً فِي فُنُونٍ مِنَ الْعِلْمِ فِي الْأُصُولِ، وَالْفُرُوعِ، وَالتَّفْسِيرِ،
وغير ذلك؛ فَإِنْ وُجِدَ مَنْ نَقَلَهُ مِنْ خَطِّهِ؛ وَإِلَّا لَمْ يَشْتَهَر، وَلَمْ يُعْرِفْ ! .
وَرُبَّمَا أَخَذَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ؛ فَلَا يَقْدِرُ عَلَى نَقْلِهِ، وَلَا يَرُدُّهُ إِلَيْهِ؛ فَيَذْهَبُ .
وَكَانَ كَثِيرًا مَا يَقُولُ: قَدْ كَتَبْتُ فِي كَذَا، وَفِي كَذَا .
وَيُسْأَلُ عَنِ الشَّيْءِ؛ فَيَقُولُ: قَدْ كَتَبْتُ فِي هَذَا؛ فَلَا يُدْرَى أَيْنَ هُوَ ؟ .
فَيَلْتَفِتُ إِلَى أَصْحَابِهِ، وَيَقُولُ: رُدُّوْا خَطِّي، وَأَظْهِرُوهُ؛ لِنُقَلَّ .
فَمِنْ حَرِصِهِمْ عَلَيْهِ، لَا يَرُدُّونَهُ !، وَمِنْ عَجْزِهِمْ، لَا يَنْقُلُونَهُ !؛ فَيَذْهَبُ، وَلَا
يُعْرِفُ اسْمُهُ .

فلهذه الأسباب، وغيرها "تَعَذَّرَ إحصاءُ ما كتبه"، و"ما صنَّفه" .
وما كفى هذا إلا أنه لما حُبِسَ تَفَرَّقَ أَتْبَاعُهُ، وَتَفَرَّقَتْ كُتُبُهُ .
و[لما] خَوَّفُوا أَصْحَابَهُ مِنْ أَنْ يُظْهِرُوا كُتُبَهُ ذَهَبَ كُلُّ أَحَدٍ بِمَا عِنْدَهُ،
وَأَخْفَاهُ، وَلَمْ يُظْهِرُوا كُتُبَهُ فَبَقِيَ هَذَا يَهْرُبُ بِمَا عِنْدَهُ، وَهَذَا يَبِيعُهُ، أَوْ يَهْبُهُ، وَهَذَا
يُخْفِيهِ، وَيُودِعُهُ؛ حَتَّى إِنَّ مِنْهُمْ مَنْ تُسْرِقُ كُتُبُهُ !، أَوْ تُجْحَدُ !؛ فَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ
يَطْلُبَهَا، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى تَخْلِيصِهَا ! .
فَبُدُونِ هَذَا تَتَمَرَّقُ الْكُتُبُ، وَالتَّصَانِيفُ ! .

ولولا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى "لَطَفَ"، و"أَعَانَ"، و"مَنَّ"، و"أَنَعَمَ"، وَجَرَتِ الْعَادَةُ فِي
"حِفْظِ أَعْيَانِ كُتُبِهِ"، و"تَصَانِيفِهِ"؛ لَمَا أَمَكَنَ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْمَعَهَا ! .

وَلَقَدْ رَأَيْتُ مِنْ "خَرَقِ الْعَادَةِ" فِي "حِفْظِ كُتُبِهِ"، وَ"جَمْعِهَا"، وَ"إِصْلَاحِ مَا فَسَدَ مِنْهَا"، وَ"رَدِّ مَا ذَهَبَ مِنْهَا" مَا لَوْ ذَكَرْتُهُ؛ لَكَانَ عَجَبًا!! ^(١) .
يَعْلَمُ بِهِ كُلُّ مُنْصِفٍ أَنَّ اللَّهَ "عَنَاءَةً بِهِ"، وَ"بِكَلامِهِ"؛ لِأَنَّهُ يَذُبُّ عَنْ سُنةِ نَبِيِّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّم - تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ ^(٢) . انتهى .



وَقَالَ الْمُرِّخُ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَقْرِيزِيُّ (ت ٨٤٥) :
«وَأَكْثَرُ مُصَنِّفَاتِهِ مُسَوِّدَاتٌ لَمْ تُبَيِّضْ، وَأَكْثَرُ مَا يُوجَدُ مِنْهَا الْآنَ بِأَيْدِي النَّاسِ قَلِيلٌ مِنْ كَثِيرٍ؛ فَإِنَّهُ أَحْرَقَ مِنْهَا شَيْءٌ كَثِيرٌ!، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .
وَمَعَ ذَلِكَ قَالَ الْقَاضِي الذَّهَبِيُّ: وَلَعَلَّ تَصَانِيفَهُ فِي هَذَا الْوَقْتِ تَكُونُ أَرْبَعَةَ آلَافٍ كُرَّاسٍ، وَأَكْثَرُ، وَفَسَّرَ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى مُدَّةَ سِنِينَ مِنْ صَدْرِهِ أَيَّامَ الْجُمُعِ» ^(٣) . انتهى .



وَقَدْ نَصَحَ عَالِمٌ بَصِيرٌ، وَنَاصِحٌ مُشْفِقٌ تَلَامِيذَ هَذَا الْإِمَامِ، وَأَصْحَابَهُ بِنَصِيحَةٍ مِنْ أَعْظَمِ النَّصَائِحِ فِي خُصُوصِ الْمَحَافِظَةِ عَلَى ثَرَاثِ هَذَا الْإِمَامِ مِنَ الضِّيَاعِ، وَالتَّضْيِيعِ، وَالْإِهْمَالِ .

(١) وَهَذَا مِنْ حِفْظِ اللَّهِ تَعَالَى لِدِينِهِ، وَنَصْرِهِ، وَكِفَايَتِهِ سُبْحَانَهُ، وَحُسْنِ جَزَائِهِ، وَهُوَ مِنْ عَجَائِبِ الْكَرَامَاتِ؛ فَمَعَ مَا يَصْنَعُهُ أَعْدَاءُ السُّنَّةِ مِنَ الْمَحَارَبَةِ الْعَظِيمَةِ؛ يَأْبَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا أَنْ يَحْفَظَهَا، وَيُظْهِرَهَا .

(٢) انظر: «العُقُودُ الدُّرِّيَّة» (ص ٨١-٨٢) .

(٣) انظر: كِتَابَهُ «المُقَفَّى الْكَبِير» (١/ ٤٦٨) .

أَلَا وَهُوَ الْعَلَامَةُ الزَّاهِدُ شَهَابُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ مُرِّيِّ الْبَعْلَبَكِيِّ
الْحَنْبَلِيِّ (تُوفِّيَ بَعْدَ سَنَةِ ٧٢٥) ^(١) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -؛ فَكَتَبَ :

(١) [مِحْنَةُ ابْنِ مُرِّيِّ] كَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ مُنَحَرَفًا عَنْ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، ثُمَّ
اجْتَمَعَ بِهِ؛ فَأَحْبَبَهُ، وَتَلَمَذَ لَهُ، وَكَتَبَ مُصَنَّفَاتِهِ، وَكَانَ لَهُ دُرُوسٌ فِي بَعْضِ الْمَسَاجِدِ بِالْقَاهِرَةِ؛
فَتَعَرَّضَ لِمَسْأَلَةِ الْإِسْتِغَاثَةِ بِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ] - فِي (سَنَةِ ٧٢٥)؛
فَنَارَ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْغَوَاةِ، وَضَرَبُوهُ، ثُمَّ رَفَعُوهُ إِلَى السُّلْطَانِ؛ فَتَمَكَّنَ مِنْهُ الْقَاضِي الْمَالِكِيُّ
الْأَخْنَائِيُّ!؛ فَضَرَبَهُ؛ حَتَّى أَدَمَوْهُ!، ثُمَّ سَجَنَ، ثُمَّ رَحَّلَ بِأَهْلِهِ إِلَى الْخَلِيلِ؛ فَبَقِيَ دَاعِيًا إِلَى اللَّهِ؛
حَتَّى مَاتَ .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (١٤ / ١٣٥): «وَعَزَّرَهُ الْقَاضِي الْمَالِكِيُّ
بِسَبَبِ الْإِسْتِغَاثَةِ، وَحَضَرَ الْمَذْكُورُ بَيْنَ يَدَيِ السُّلْطَانِ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأُمَرَاءِ؛ فَسَفَرَ
إِلَى الشَّامِ بِأَهْلِهِ؛ فَزَلَّ بِلَادِ الْخَلِيلِ، ثُمَّ انْتَزَحَ إِلَى بِلَادِ الشَّرْقِ، وَأَقَامَ بِسِنْجَارَ، وَمَارِدِينَ،
وَمُعَامَلَتَيْهِمَا يَتَكَلَّمُ، وَيَعِظُ النَّاسَ إِلَى أَنْ مَاتَ» انْتَهَى .

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ - وَاصِفًا مَا جَرَى - : «فَضْرَبَهُ بِحَضْرَتِهِ ضَرْبًا مُبْرَحًا؛ حَتَّى أَدَمَاهُ!،
ثُمَّ شَهَرَهُ عَلَى حِمَارٍ أَرَكَبَهُ مَقْلُوبًا!، ثُمَّ نُودِيَ عَلَيْهِ: (هَذَا جَزَاءُ مَنْ يَتَكَلَّمُ فِي حَقِّ رَسُولِ اللَّهِ) !!؛
فَكَادَتْ الْعَامَّةُ تَقْتُلُهُ؛ ثُمَّ أُعِيدَ إِلَى السَّجَنِ، ثُمَّ شُفِعَ فِيهِ؛ فَالَّ أَمْرُهُ إِلَى أَنْ سَفَرَ مِنَ الْقَاهِرَةِ إِلَى
الْخَلِيلِ؛ فَزَحَلَ بِأَهْلِهِ، وَأَقَامَ بِهِ، وَتَرَدَّدَ إِلَى دِمَشْقَ، وَمِنَ الْإِتِّفَاقِيَّاتِ أَنَّ شَخْصًا يُقَالُ لَهُ ابْنُ
شَاسٍ، حَضَرَ دَرَسًا؛ فَانْجَرَّ الْبَحْثُ إِلَى أَنْ صَوَّبَ مَا نُقِلَ عَنْ ابْنِ مُرِّيِّ فِي مَسْأَلَةِ التَّوَسُّلِ؛
فَوَثَّبَ بِهِ جَمَاعَةٌ، وَحَمَلُوهُ إِلَى الْقَاضِي الْمَالِكِيِّ الْمَذْكُورِ، وَشَهِدَ عَلَيْهِ جَمْعٌ كَبِيرٌ؛ فَدَافَعَ عَنْهُ الْقَاضِي
فَجَهِدُوا بِهِ أَنْ يَفْعَلَ مَعَهُ مَا فَعَلَ بِابْنِ مُرِّيِّ، أَوْ بَعْضِهِ!؛ فَلَمْ يَفْعَلْ فَنُسِبَ إِلَى التَّعَنُّتِ فِي ذَلِكَ!؛
حَتَّى قَالَ فِيهِ الْبُرْهَانُ الرَّشِيدِيُّ :

يَا حَاكِمًا شَيْدَ أَحْكَامِهِ عَلَى ثِقَى اللَّهِ وَأَقْوَى أَسَاسِ

مَقَالَةٍ فِي ابْنِ مُرِّيِّ لُفِّقَتْ تَجَاوَزَتْ فِي الْحَدِّ حَدَّ الْقِيَاسِ

فَفِي ابْنِ شَاسٍ قَطٌّ مَا أَثَرَتْ! فَهَلْ أَبَاحَ الشَّرْعُ كُفْرَ ابْنِ شَاسٍ؟

=

«.. وَيُخْشَى دُرُوسُ كَثِيرٍ مِنْ عُلُومِهِ الْمَتَفَرِّقَةِ الْفَائِقَةِ، مَعَ تَكَرُّرِ مُرُورِ اللَّيَالِي، وَالْأَيَّامِ؛ فَالطَّرِيقُ فِي حَقِّهِ :

هُوَ الْجِتْهَادُ الْعَظِيمُ عَلَى كِتَابَةِ مُؤَلَّفَاتِهِ الصَّغَارِ، وَالْكِبَارِ عَلَى جَلِيتِهَا مِنْ غَيْرِ تَصَرُّفٍ فِيهَا، وَلَا اخْتِصَارٍ، وَلَوْ وُجِدَ فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ التَّكَرَّارِ .
وَمُقَابَلَتُهَا، وَتَكْثِيرُ النُّسَخِ بِهَا، وَإِسَاعَتُهَا، وَجَمْعُ النَّظَائِرِ، وَالْأَشْبَاهِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، وَاعْتِنَاءُ حَيَاةٍ مِنْ بَقِيَةِ أَكْبَارِ الْإِخْوَانِ .
فَكَأَنَّا جَمِيعًا بِكَمَالِ الْفُوتِ وَقَدْ حَانَ، وَيَكْفِينَا مَا عِنْدَنَا عَلَى مَا فَرَطْنَا مِنْ عَظِيمِ الْأَسْفِ .

فَلِوَجْهِ اللَّهِ ! مَعَشَرَ الْإِخْوَانِ :

لَا تُعَامِلُوا الْوَقْتَ الْحَاضِرَ بِمَا عَامَلْتُمْ بِهِ الْوَقْتَ الَّذِي قَدْ سَلَفَ .
فَإِنَّ حَيَاتَهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ، وَرَضِيَ عَنْهُ - كَانَتْ مَأْمُولَةً لَاسْتِدْرَاكِ الْفَارِطَاتِ
الْفَائِتَاتِ، وَتَكْمِيلِ الْغَايَاتِ، وَالنِّهَايَاتِ .
فَاغْتَنِمُوا تَحْصِيلَ كُلِّ مُهِمَّةٍ فِي وَقْتِهَا بَلَا كَسَلٍ، وَلَا مَلَلٍ، وَلَا تَشَاغُلٍ، وَلَا بُخْلِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمُهَمَّ الْكَبِيرَ أَحَقُّ شَيْءٍ يُبَذَّلُ فِي تَحْصِيلِهِ الْمَالُ الْكَثِيرُ ^(١) .
وَقَدْ عَلِمْتُمْ مَضَرَّةَ التَّعْلِيلِ، وَالتَّسْوِيفِ، وَكَوْنِ ذَلِكَ مِنْ أَكْبَرِ الْقَوَاطِعِ عَنِ مَصَالِحِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .

فَاحْتَفِظُوا بِالشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ - أَيَّدَهُ اللَّهُ - وَبِمَا عِنْدَهُ مِنَ الذَّخَائِرِ،
وَالنَّفَائِسِ، وَأَقِيمُوهُ هَذَا الْمُهَمَّ الْجَلِيلَ بِأَكْثَرِ مَا تَقْدِرُونَ عَلَيْهِ، وَلَوْ تَأَلَّمْتُمْ أَحْيَانًا

= وانظر: «الدَّرَرُ الْكَامِنَةُ فِي أَعْيَانِ الْمَائَةِ الثَّامِنَةِ» (١/ ٣٥٨) .

(١) اللَّهُ أَكْبَرُ .

مِنْ مُطَابَقَتِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَقِيَ فِي فَنِّهِ فَرِيدًا، وَلَا يَقُومُ مَقَامُهُ غَيْرُهُ مِنْ سَائِرِ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ .

فَاكْتُبُوا مَا عِنْدَهُ، وَلِيَكْتُبَ مَا عِنْدَكُمْ .

إِلَى أَنْ قَالَ :

«وَأَنَّ مِمَّا أَحْتُ هِمَمَكُمْ الصَّالِحَةَ عَلَيْهِ: تَحْصِيلُ كَرَارِيسِ «الرَّدِّ عَلَى عَقَائِدِ الْفَلَاسِفَةِ»؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْوُجُودِ بِهَذَا الْمُؤَلَّفِ نُسْخَةٌ كَامِلَةٌ غَيْرُ النُّسْخَةِ الَّتِي بَخَطَّيْتُ، وَكَانَتْ فِي الْخُرْسْتَانِ الشِّمَالِيِّ مِنْ مَدْرَسَةِ شَيْخِنَا، وَأَخْبَرَنِي الشَّيْخُ شَرْفُ الدِّينِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّهُ أَوْدَعَ الْمَجْمُوعَ فِي مَكَانٍ حَرِيزٍ، وَقَدْ شَحَّ عَلَيَّ بِإِنْفَازِ هَذِهِ الْكَرَارِيسِ وَقْتَ الذَّهَابِ إِلَى الشَّامِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَالْكَرَّاسُ الرَّابِعُ مِنْهَا أَخَذَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مِنْ يَدَيَّ، وَهُوَ عِنْدَهُ، وَنُسْخَةُ الْأَصْلِ الَّتِي بَخَطَّ الشَّيْخُ هِيَ فِي الْقَطْعِ الْكَبِيرِ، وَكَانَتْ هُنَاكَ أَيْضًا، وَقَدْ بَقِيَ مِنْ آخِرِ نُسْخَتِي أَقْلٌ مِنْ وَرَقَةٍ، فَأَوْصِلُوا ذَلِكَ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، لِيُكْمِلَ النُّسْخَةَ إِلَى عِنْدِ قَوْلِهِ: «فَهَذَا بَابٌ، وَذَلِكَ بَابٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ» .

وَلِلطُّوسِيِّ نُسْخَةٌ بِخَطِّ كَيْسٍ، وَكَمَّلُوهَا؛ لِأَنَّهُ مُؤَلَّفٌ، لَا نَظِيرَ لَهُ، وَلَا يَكْسِرُ الْفَلَاسِفَةَ مِثْلَهُ .

إِلَى أَنْ قَالَ :

«وَهَذِهِ الْأُمُورُ الَّتِي قَدْ أَشْرْتُ إِلَيْهَا فِي هَذِهِ الْأُورَاقِ الْخَفِيفَةِ هِيَ أَعْلَى أَبْوَابِ النَّصِيحَةِ^(١)، وَأَتَمَّهَا فِيمَا أَعْلَمُ؛ لِأَنَّ الذَّاهِبَ مَضَى، وَالْوَقْتُ سَيْفٌ مُتَتَضًى،

(١) وَصَدَقَ؛ لِإِمَّا فِيهَا مِنْ حِفْظٍ لثَرَاثٍ عَزَّ نَظِيرُهُ فِي نَفْعِ الْإِسْلَامِ .

وَكُلُّ مَنْ ذَهَبَ بَعْدَهُ مِنْ أَكَابِرِ الْإِخْوَانِ مَا عَنْهُ عَوْضٌ، وَالذَّهْرُ فِي إِدْبَارٍ، وَالشُّرُورُ فِي زِيَادَةٍ .

وَإِذَا جُمِعَتْ هَذِهِ الْمُؤَلَّفَاتُ الْعَزِيزَةُ الْكَثِيرَةُ، وَنُقِلَ مِنَ الْمُسَوَّدَاتِ مَا لَمْ يُنْقَلِ، وَقَبِلَ رَأْيُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ^(١) فِي ذَلِكَ كُلِّهِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى بَصِيرَةٍ مِنْ أَمْرِهِ، وَهُوَ أَخْبَرُ الْجَمَاعَةِ بِمِظَانِ الْمَصَالِحِ الْمَفْرَدَةِ الَّتِي قَدْ انْقَطَعَتْ مَادَّتُهَا، وَقُوِلَ كُلُّ مَا يُكْتَبُ مَعَ أَصْلَحِ الْجَمَاعَةِ، أَوْ عَلَى نُسْخَةِ الْأَصْلِ .

وَرُوجِعَ شَيْخُنَا الْحَافِظُ جَمَالُ الدِّينِ ^(٢) الَّذِي هُوَ بَقِيَّةُ الْخَيْرِ لثِقَتِهِ، وَخِبْرَتِهِ، وَشَفَقَتِهِ، وَتَحَرُّقِهِ عَلَى ظُهُورِ هَذِهِ الْمَوَادِّ الصَّالِحَةِ فِي الْوُجُودِ ^(٣)، وَلِسَعَةِ عِلْمِهِ، وَإِحَاطَتِهِ بِكَثِيرٍ مِنْ مَقَاصِدِ شَيْخِنَا الْمُؤَلِّفِ ^(٤) .

وَرُوجِعَ الشَّيْخَانِ الْعَالِمَانِ، الْفَاضِلَانِ الْمُحَقِّقَانِ: شَرَفُ الدِّينِ ^(٥)، وَشَمْسُ الدِّينِ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ ^(٦)؛ فَإِنَّهُمَا أَحَذَقُ الْجَمَاعَةَ عَلَى الْإِطْلَاقِ فِي الْمَنَاهِجِ الْعَقْلِيَّةِ، وَغَيْرِهَا، وَأَذَكُرُهُمْ لِلْمَبَاحِثِ الْأُصُولِيَّةِ، فِيمَا يَشْتَبِهُ مِنَ الْمَقَاصِدِ خَوْفًا مِنَ التَّصْحِيفِ، وَتَغْيِيرِ بَعْضِ الْمَعَانِي، وَرُوجِعَ غَيْرُهُمْ مِنْ أَكَابِرِ الْجَمَاعَةِ - أَيْضًا -، كَانَ فِي ذَلِكَ خَيْرٌ كَثِيرٌ، وَاسْتِدْرَاكٌ كَبِيرٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - .

إِلَى أَنْ قَالَ :

(١) هُوَ ابْنُ رُشَيْقٍ كَاتِبُ الشَّيْخِ، الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرُهُ .

(٢) الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْمِزِّي .

(٣) اللَّهُ أَكْبَرُ .

(٤) وَهَذِهِ شَهَادَةٌ مِنَ الْعَلَامَةِ ابْنِ مَرْيٍ لِلْحَافِظِ الْمِزِّيِّ بِحُسْنِ الْعَقِيدَةِ، وَالطَّرِيقَةِ .

(٥) لَمْ يَتَحَقَّقْ لِي - الْآنَ - .

(٦) الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ .

«فَإِنْ يَسَّرَ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَعَانَ عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ الْعَظِيمَةِ صَارَتْ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - مُؤَلَّفَاتُ شَيْخِنَا ذَخِيرَةً صَالِحَةً لِلْإِسْلَامِ، وَأَهْلِيهِ، وَخِزَانَةً عَظِيمَةً لِمَنْ يُؤَلَّفُ مِنْهَا، وَيَنْقُلُ، وَيَنْصُرُ الطَّرِيقَةَ السَّلَفِيَّةَ عَلَى قَوَاعِدِهَا، وَيَسْتَخْرِجُ، وَيَخْتَصِرُ إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - ...^(١)

وكَمَا انتَفَعَ الشَّيْخُ بِكَلَامِ الْأَثَمَةِ قَبْلَهُ؛ فَكَذَلِكَ يَنْتَفِعُ بِكَلَامِهِ مَنْ بَعْدَهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - .

فَاتَّبِعُوا أَمْرَ اللَّهِ، وَاقْصِدُوا رِضَا اللَّهِ بِجَمْعِ كُلِّ مَا تَقْدِرُونَ عَلَيْهِ مِنْ أَنْوَاعِ الْمُؤَلَّفَاتِ الْكِبَارِ، وَأَشْتَاتِ الْمَسَائِلِ الصَّغَارِ، وَمِنْ نُسَخِ الْفَتَاوَى الْمُتَفَرِّقَةِ، وَسَائِرِ كَلَامِهِ الَّذِي قَدْ مُلِيَ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ مِنَ الْفَوَائِدِ، وَالْفَرَائِدِ، وَالشُّوَارِدِ .

فَأَيِّقِظُوا الْهِمَمَ، وَابْذُلُوا الْمَوَالَ الْكَثِيرَةَ فِي تَحْصِيلِ هَذَا الْمَطْلَبِ الْعَظِيمِ الَّذِي لَا نَصِيرَ لَهُ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي يَلْزَمُنَا مِنْ حَيْثُ الْأَسْبَابِ .

وَالْتِمَامُ عَلَى رَبِّ الْأَرْبَابِ، وَمُسَبِّبِ الْأَسْبَابِ، وَفَاتِحِ الْأَبْوَابِ، الَّذِي يُقِيمُ دِينَهُ، وَيَنْصُرُ كِتَابَهُ، وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ عَلَى الدَّوَامِ، وَيُثَبِّتُ مَنْ يُؤْهِلُهُ لَذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْخَاصِّ، وَالْعَامِّ^(٢)، وَكُلُّ مَجْزِيٍّ فِي الْقِيَامَةِ بِعَمَلِهِ، وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ .

(١) وَهَذَا هُوَ الَّذِي تَحَقَّقَ؛ حَتَّى قَالَ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ أَحْمَدُ بْنُ رَاشِدِ بْنِ طَرْحَانَ الْمَلَكَاوِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت ٨٠٣) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : «وَمَعَ ذَلِكَ فَوَ اللَّهُ إِنَّ الشَّيْخَ تَقِيَّ الدِّينِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ شَيْخَ الْإِسْلَامِ، وَلَوْ دَرَوْا مَا يَقُولُ لَرَجَعُوا إِلَى مَحَبَّتِهِ، وَوَلَائِهِ، وَكَمَا قَالَ: "كُلُّ صَاحِبِ بِدْعَةٍ، وَمَنْ يَنْتَصِرُ لَهُ؛ لَوْ ظَهَرُوا لَا بُدَّ مِنْ خُمودِهِمْ، وَتَلَاشيِ أَمْرِهِمْ"؛ وَهَذَا الشَّيْخُ تَقِيَّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ كُلَّمَا تَقَدَّمَتْ أَبَامُهُ تَظَهَّرَ كَرَامَتُهُ، وَيَكْثُرُ مَحَبُّوهُ، وَأَصْحَابُهُ، أَوْ كَمَا قَالَ» انْتَهَى مِنَ «الرَّدِّ الْوَافِرِ» (ص ١٤٠-١٤١) .

(٢) اللَّهُ أَكْبَرُ .

وقد عُلِمَ أَنَّ الإمامَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ كَانَ يَنْهَى فِي حَالِ حَيَاتِهِ عَنْ كِتَابَةِ كَلَامِهِ؛ لِيَجْمَعَ الْقُلُوبَ عَلَى الْمَادَّةِ الْأَصْلِيَّةِ الْعُظْمَى، وَلَمَّا تُوِّفِيَ اسْتَدْرَكَ أَصْحَابُهُ ذَلِكَ الْأَمْرَ الْكَبِيرَ؛ فَنَقَلُوا عِلْمَهُ، وَبَيَّنُّوا مَقَاصِدَهُ، وَشَهَرُوا فَوَائِدَهُ، فَانْتَصَرَتْ طَرِيقَتُهُ، وَاقْتَنِيَتْ آثَارُهُ؛ لِأَجْلِ ذَلِكَ، وَالْوُجُودُ هُوَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ قَدِيمًا، وَحَدِيثًا .

فَلَا تَيَاسُّوا مِنْ قَبُولِ الْقُلُوبِ الْقَرِيبَةِ، وَالْبَعِيدَةِ لِكَلَامِ شَيْخِنَا؛ فَإِنَّهُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ مَقْبُولٌ طَوْعًا، وَكَرْهًا، وَأَيْنَ غَايَاتُ قَبُولِ الْقُلُوبِ السَّلِيمَةِ لِكَلِمَاتِهِ، وَتَتَّبِعِ الْهِمَمِ النَّافِذَةَ لِمَبَاحِثِهِ، وَتَرْجِيحَاتِهِ .

ووالله - إِنْ شَاءَ - اللَّهُ لَيُقِيمَنَّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ لِنَصْرِ هَذَا الْكَلَامِ، وَنَشْرِهِ، وَتَدْوِينِهِ، وَتَفْهَمِهِ، وَاسْتِخْرَاجِ مَقَاصِدِهِ، وَاسْتِحْسَانِ عَجَائِبِهِ، وَغَرَائِبِهِ، رِجَالًا هُمْ إِلَى الْآنَ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ!!^(١) .

وَهَذِهِ هِيَ سُنَّةُ اللَّهِ الْجَارِيَةُ فِي عِبَادِهِ، وَبِلَادِهِ، وَالَّذِي وَقَعَ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ فِي الْكَوْنِ لَا يُحْصِي عَدْدُهُ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى .

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْبُخَارِيَّ مَعَ جَلَالَةِ قَدْرِهِ أَخْرَجَ طَرِيدًا، ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ ذَلِكَ غَرِيبًا، وَعَوَّضَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَنْ ذَلِكَ بِمَا لَا خَطَرَ فِي بَالِهِ، وَلَا مَرٍّ فِي خِيَالِهِ، مِنْ عُكُوفِ الْهِمَمِ عَلَى كِتَابِهِ، وَشِدَّةِ احْتِفَالِهَا بِهِ، وَتَرْجِيحِهَا لَهُ عَلَى جَمِيعِ كُتُبِ السُّنَنِ، وَذَلِكَ لِكَمَالِ صِحَّتِهِ، وَعَظَمَةِ قَدْرِهِ، وَحُسْنِ تَرْتِيبِهِ، وَجَمْعِهِ، وَجَمِيلِ نِيَّةِ مُؤَلِّفِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْبَابِ .

(١) وَقَدْ تَحَقَّقَ هَذَا، وَأَبَرَّ اللَّهُ يَمِينَ هَذَا الرَّجُلِ الصَّالِحِ؛ فَلَوْ قِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يُخْدَمْ ثَرَاثُ عَالِمٍ بِمِثْلِ مَا خُدِمَ بِهِ ثَرَاثُ هَذَا الْإِمَامِ؛ لَكَانَ حَقًّا لَا يُمْتَرَى فِيهِ، وَكَفَى بِذَلِكَ كَرَامَةً .

وَنَحْنُ نَرْجُو أَنْ يَكُونَ لِمُؤَلَّفَاتِ شَيْخِنَا أَبِي الْعَبَّاسِ مِنْ هَذِهِ الْوَرَاثَةِ الصَّالِحَةِ
نَصِيبٌ كَثِيرٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -؛ لِأَنَّهُ كَانَ بَنَى جُمْلَةَ أُمُورِهِ عَلَى الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ،
وَنُصُوصِ أُمَّةٍ سَلَفِ الْأُمَّةِ .

وَكَانَ يَقْصِدُ "تَحْرِيرَ الصَّحَّةِ بِكُلِّ جُهِدِهِ"، وَ"يَدْفَعُ الْبَاطِلَ بِكُلِّ مَا يَقْدِرُ
عَلَيْهِ"، لَا يَهَابُ مُخَالَفَةَ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ فِي نَصْرِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، وَتَبْيِينَ الْحَقِيقَةِ .
وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ لِكُتُبِهِ مِنْ "الْخُصُوصِيَّةِ"، وَ"النَّفْعِ"، وَ"الصَّحَّةِ"، وَ"الْبَسْطِ"،
وَ"التَّحْقِيقِ"، وَ"الِإِتْقَانِ"، وَ"الْكَمَالِ"، وَ"تَسْهِيلِ الْعِبَارَاتِ"، وَ"جَمْعِ أَشْتَاتِ
الْمُتَفَرِّقَاتِ"، وَ"النُّطْقِ فِي مَضَايِقِ الْأَبْوَابِ"، بِحَقَائِقِ "فَصْلِ الْخِطَابِ"، مَا لَيْسَ
لَأَكْثَرِ الْمُصَنِّفِينَ فِي أَبْوَابِ "مَسَائِلِ أَصُولِ الدِّينِ"، وَغَيْرَهَا مِنْ مَسَائِلِ الْمُحَقِّقِينَ .
لِأَنَّهُ كَانَ يَجْعَلُ النُّقْلَ الصَّحِيحَ أَصْلَهُ، وَعُمْدَتَهُ فِي جَمِيعِ مَا يَبْنِي عَلَيْهِ، ثُمَّ
يَعْتَصِدُ بِالْعَقْلِيَّاتِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي تُوَافِقُ ذَلِكَ بَغِيهَا .

وَيَجْتَهِدُ عَلَى دَفْعِ كُلِّ مَا يُعَارِضُ ذَلِكَ مِنْ شُبُهَةِ الْمَعْقُولَاتِ، وَيَلْتَزِمُ حَلَّ كُلِّ
شُبُهَةٍ كَلَامِيَّةٍ، وَفَلَسَفِيَّةٍ كَمَا تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ .
قَالَ :

«وَكَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ، وَرَضِيَ عَنْهُ - يُدَبُّ عَنِ الشَّرِيعَةِ، وَيَحْمِي حَوَازَةَ الدِّينِ
بِكُلِّ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ .

وَكَانَ كَمَا عَلِمَ مِنْ حَالِهِ لَا يَخَافُ فِي هَذَا الْبَابِ لَوَمَةَ لَائِمٍ، وَلَا يَنْشِي عَمَّا
يَتَحَقَّقُ عِنْدَهُ، وَلَمْ يَزَلْ عَلَى ذَلِكَ إِلَى أَنْ قَضَى نَحْبَهُ، وَلَقِيَ رَبَّهُ^(١) .

(١) وَالْجَزَاءُ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ .

فَقَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ، وَنَوَّرَ ضَرْيَحَهُ، وَنَصَرَ مَقَاصِدَهُ، وَأَيَّدَ قَوَاعِدَهُ، وَاللَّهُ
سُبْحَانَهُ يَعْلَمُ حُسْنَ قَصْدِهِ، وَصِحَّةَ عُلُومِهِ وَرُجْحَانَ دَلِيلِهِ، وَهُوَ نَاصِرُ الْحَقِّ،
وَأَهْلِهِ، وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ^(١) .



(١) انظر: «الجامع لسيرة ابن تيمية» (ص ١٥٢-١٥٨) .

الفصل التاسع

[مُحَارَبَةُ الْأَرْوَاحِ الشَّيْطَانِيَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةَ]

الفصل التاسع

[مُحَارَبَةُ الْأَرْوَاحِ الشَّيْطَانِيَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةَ]

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :
«وَكَانَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِذَا اشْتَدَّتْ عَلَيْهِ الْأُمُورُ: قَرَأَ آيَاتِ السَّكِينَةِ .

وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ فِي وَاقِعَةٍ عَظِيمَةٍ ^(١) جَرَتْ لَهُ فِي مَرَضِهِ، تَعَجُّزُ الْعُقُولِ عَنْ حَمْلِهَا - مِنْ مُحَارَبَةِ أَرْوَاحِ شَيْطَانِيَّةٍ ^(٢)، ظَهَرَتْ لَهُ؛ إِذْ ذَاكَ فِي حَالِ ضَعْفِ الْقُوَّةِ ^(٣) - قَالَ :

«فَلَمَّا اشْتَدَّ عَلَيَّ الْأَمْرُ، قُلْتُ لِأَقَارِبِي، وَمَنْ حَوْلِي: اقْرَءُوا آيَاتِ السَّكِينَةِ .
قَالَ: «نُمَّ أَقْلَعَ عَنِّي ذَلِكَ الْحَالُ، وَجَلَسْتُ وَمَا بِي قَلْبَةً» .
وَقَدْ جَرَّبْتُ أَنَا - أَيْضًا - قِرَاءَةَ هَذِهِ الْآيَاتِ عِنْدَ اضْطِرَابِ الْقَلْبِ بِمَا يَرِدُ عَلَيْهِ .

فَرَأَيْتُ لَهَا تَأْثِيرًا عَظِيمًا فِي سُكُونِهِ، وَطُمَأْنِينَتِهِ» انتهى ^(١) .

(١) ذَكَرَهَا الْعَلَّامَةُ شَهَابُ الدِّينِ ابْنُ مُرِّي الْحَنْبَلِيُّ، وَاشْتَهَرَتْ قَرِيبًا، وَظَهَرَتْ عَنْ مَخْطُوطٍ مِنْ آيَا صُوفِيَا (١٥٩٦) (مَجْمُوعُ ابْنِ الْحَبَّالِ - الْأَوْرَاقُ ١٤٩ - ١٥٣)، لَمْ يَتَيَسَّرْ - الْآنَ الْوُقُوفُ عَلَيْهَا، وَإِدْرَاجُهَا .

(٢) وَهِيَ (٧٣) عَفْرِيَّتًا لِإِهْلَاكِهِ .

(٣) أَي: مَرَضٍ .

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :

«وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ "السَّكِينَةَ" فِي كِتَابِهِ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ :

الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة/ ٢٤٨] .

الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة/ ٢٦] .

الثَّالِثُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّا اللَّهُ مَعْنَا فَاَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [التوبة/ ٤٠] .

الرَّابِعُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ وَاللَّهُ جُنُودُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الفتح/ ٤] .

الخَامِسُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح/ ١٨] .

السَّادِسُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح/ ٢٦] **الْآيَةُ** انتهى ^(٢) .



= (١) انظر: «مدارج السالكين» (٢/ ٤٧١) .

(٢) انظر: «مدارج السالكين» (٢/ ٤٧٠-٤٧١) .

الفصل العاشر

[سؤال تلميذه البزار وجواب ابن تيمية]

الفصل العاشر

[سؤال تلميذه البزار وجواب ابن تيمية]

مَا تَقَدَّمَ فِي "عُنَوَانِ الْكِتَابِ" مِنَ السُّؤَالِ هُوَ مَضْمُونُ مَا سَأَلَهُ تَلْمِيزُهُ الْبَارُّ الْعَلَامَةُ عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَزَارُ الْبَغْدَادِيُّ (ت ٧٤٩) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -؛ فَقَالَ :

«وَلَقَدْ أَكْثَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - التَّصْنِيفَ فِي الْأُصُولِ فَضْلاً عَنْ غَيْرِهِ مِنْ بَقِيَّةِ الْعُلُومِ؛ فَسَأَلْتُهُ عَنْ سَبَبِ ذَلِكَ ؟ .

وَالْتَمَسْتُ مِنْهُ تَأْلِيفَ نَصٍّ فِي الْفِقْهِ يَجْمَعُ اخْتِيَارَاتِهِ، وَتَرْجِيحاتِهِ؛ لِيَكُونَ عُمْدَةً فِي الْإِفْتَاءِ ^(١) .

فَقَالَ لِي مَا مَعْنَاهُ :

«الْفُرُوعُ أَمْرُهَا قَرِيبٌ، وَ[مَتَى] قَلَّدَ الْمُسْلِمُ فِيهَا أَحَدَ الْعُلَمَاءِ الْمُقَلِّدِينَ، جَازَ لَهُ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ مَا لَمْ يَتَيَقَّنْ خَطَأَهُ .

وَأَمَّا الْأُصُولُ: فَإِنِّي رَأَيْتُ أَهْلَ الْبِدْعِ، وَالضَّلَالَاتِ، وَالْأَهْوَاءِ، كَـ "الْمُتَفَلْسَفَةِ"، وَ"الْبَاطِنِيَّةِ"، وَ"الْمَلَاحِدَةِ"، وَ"الْقَائِلِينَ بِوَحْدَةِ الْوُجُودِ"، وَ"الدَّهْرِيَّةِ"، وَ"الْقَدَرِيَّةِ"، وَ"النُّصَيْرِيَّةِ"، وَ"الْجَهْمِيَّةِ"، وَ"الْحُلُولِيَّةِ"، وَ"الْمُعْطَلَّةِ"،

(١) هَذَا السُّؤَالُ، وَالطَّلَبُ .

و"المجسمة"، و"المشبهة"، و"الراوندية"، و"الكلائية"، و"السالمية"، وغيرهم من أهل البدع قد تجاذبوا فيها بأزمة الضلال .

وبأن لي أن كثيرا منهم إنما قصد إبطال الشريعة المقدسة المحمدية الظاهرة العلية على كل دين، وأن جمهورهم أوقع الناس في التشكيك في أصول دينهم .
ولهذا قل أن سمعت، أو رأيت معرضا عن الكتاب، والسنة، مقبلا على مقالاتهم إلا وقد تزندق !، أو صار على غير يقين في دينه، واعتقاده .

فلما رأيت الأمر على ذلك بأن لي :

أنه يجب على كل من يقدر على دفع شبههم، وأباطيلهم، وقطع حججهم، وأضاليلهم :

أن يبذل جهده؛ ليكشف ردائلهم، ويؤيّد دلائلهم؛ ذبا عن الملة الحنيفية، والسنة الصحيحة الجلية .

ولا والله ما رأيت فيهم أحدا ممن صنف في هذا الشأن، وادّعى علو المقام، إلا وقد ساعد بمضمون كلامه في هدم قواعد دين الإسلام .
وسبب ذلك :

إعراضه عن الحق الواضح المبين، وعن ما جاءت به الرسل الكرام عن رب العالمين .

وأتباعه طرّق الفلسفة في الاصطلاحات التي سموها بزعمهم "حكيمات"، و"عقليات"؛ وإنما هي جهالات، وضلالات .

وكونه التزمها معرضا عن غيرها أصلا، ورأسا .

فغلبت عليه؛ حتى غطت على عقله السليم؛ فتخبط حتى خبط فيها عشوا، ولم يفرّق بين "الحق"، و"الباطل" .

وَاللَّهُ أَكْبَرُ لُطْفًا بِعِبَادِهِ أَنْ لَا يَجْعَلَ لَهُمْ عَقْلًا، يَقْبَلُ الْحَقَّ، وَيُثَبِّتُهُ،
وَيُطِيلُ الْبَاطِلَ، وَيَنْفِيهِ .

لَكِنْ "عَدَمُ التَّوْفِيقِ"، وَ"غَلَبَةُ الْهَوَى" أَوْقَعَ مَنْ أَوْقَعَ فِي الضَّلَالِ .
وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْعَقْلَ السَّلِيمَ مِنَ الشَّوَابِ مِيزَانًا، يَزَنُ بِهِ الْعَبْدُ
الْوَارِدَاتِ .

فَيُفَرِّقُ بِهِ بَيْنَ مَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْحَقِّ، وَمَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْبَاطِلِ .
وَلَمْ يَبْعَثِ اللَّهُ الرُّسُلَ إِلَّا إِلَى ذَوِي الْعَقْلِ، وَلَمْ يَقْعِ التَّكْلِيفُ إِلَّا مَعَ
وُجُودِهِ؛ فَكَيْفَ يُقَالُ: إِنَّهُ مُخَالِفٌ لِبَعْضِ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ الْكَرَامُ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى
هَذَا بَاطِلٌ قَطْعًا .

يَشْهَدُ لَهُ كُلُّ عَقْلٍ سَلِيمٍ لَكِنْ ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ (٤٠)

[النور] .

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ - :
«فَهَذَا وَنَحْوُهُ هُوَ الَّذِي أَوْجَبَ أَنِّي صَرَفْتُ جُلَّ هَمِّي إِلَى "الْأُصُولِ"،
وَأَلْزَمَنِي أَنْ أوردُ مَقَالَاتِهِمْ، وَأَجَبْتُ عَنْهَا بِمَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ مِنِ "الْأَجَوِبَةِ النَّقْلِيَّةِ"،
وَالْعَقْلِيَّةِ" ..» انتهى المراد .



قَالَ تَلْمِيزُهُ الْبَزَّازُ مُعَلِّقًا :
«قُلْتُ: وَقَدْ أَبَانَ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى، فِيمَا أَلَّفَ فِيهَا لِكُلِّ بَصِيرٍ، "الْحَقَّ" مِنْ
"الْبَاطِلِ"، وَأَعَانَهُ بِتَوْفِيقِهِ .

حَتَّى رَدَّ عَلَيْهِمُ بَدْعَهُمْ، وَآرَاءَهُمْ، وَخِدَعَهُمْ، وَأَهْوَاءَهُمْ مَعَ "الدَّلَائِلِ
النَّقْلِيَّةِ" بـ "الطَّرِيقَةِ الْعَقْلِيَّةِ"؛ حَتَّى يُجِيبَ عَنْ كُلِّ شُبْهَةٍ مِنْ شُبْهَاتِهِمْ بِعِدَّةِ أَجَوَبَةٍ
جَلِيلَةٍ وَاضِحَةٍ، يَعْقِلُهَا كُلُّ ذِي عَقْلٍ صَاحِحٍ، وَيَشْهَدُ لَصِحَّتِهَا كُلُّ عَاقِلٍ رَاجِحٍ .
فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي مَنَّ عَلَيْنَا بِرُؤْيَيْتِهِ، وَصُحْبَتِهِ؛ فَلَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ حُجَّةً عَلَى أَهْلِ
هَذَا الْعَصْرِ، الْمُعْرِضِ غَالِبُ أَهْلِهِ عَنْ قَلِيلِهِ، وَكَثِيرِهِ؛ لاشتغالهم بفاني الدُّنْيَا عَمَّا
يَحْصُلُ بِهِ بَاقِي الْآخِرَةِ، فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ؛ لَكِنَّ اللَّهَ ذَا الْقُوَّةِ الْمَتِينِ ضَمِنَ
حِفْظَ هَذَا الدِّينِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَأَظْهَرَهُ عَلَى كُلِّ دِينٍ؛ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»
انتهى كلامُهُ^(١) .



(١) انظر: «الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية» (ص ٣٣-٣٥) .

الفصل الحادي عشر

[مَعَالِمُ (تَيْمِيَّة) فِي أَفْيَاءِ جَوَابِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّة]

الفصل الحادي عشر

[مَعَالِمُ (تَيْمِيَّة) فِي أَفْيَاءِ جَوَابِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّة]

وهذا "الجواب العظيم" يحمل معالم منيفة، ومعاني جد شريفة، ويُرشد إلى فوائد جليّة فريدة لطيفة .

ينبغي لنا معشر طلاب العلم النافع في زماننا هذا الذي اشتدت فيه على أهل السنة "الغرابة"، وتطاول عليهم أهل البدع بأعناقهم، وتداعوا من كل مكان لهدم "حصون السنة" :

التفییؤ فی ظلالها، والتروی من عذب زلالها .

فأقول : في هذا الجواب النافع من جليل "المعالم التيمية" :

المعلم الأول :

أَنَّ "البدع" في الدين شرٌّ من "كَبَائِرِ المعاصي" باتِّفاق الأئمَّة .
والشَّرَائِعُ "أَغْذِيَةُ الْقُلُوبِ" ؛ فَمَتَى اغْتَدَّت الْقُلُوبُ بِ"البدع" لَمْ يَبْقَ فِيهَا
فَضْلٌ لـ "السُّنَنِ" ؛ فَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ اغْتَدَى بِ"الطَّعَامِ الْخَبِيثِ" .
وَمِنْ شُؤْمِ "البدعة" أَنَّهَا مَقْرُونَةٌ بِ"الفرقة" كَمَا أَنَّ "السُّنَّةَ" مَقْرُونَةٌ
بِ"الجماعة" ؛ فَيُقَالُ : "أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ" ، كَمَا يُقَالُ : "أَهْلُ الْبِدْعَةِ ، وَالْفُرْقَةِ"
و"البدع" فِي مَالِهَا "هَدْمٌ لِلدِّينِ" ؛ وَلِهَذَا كَانَ كَثِيرٌ مِنْ رُؤُوسِ الْبِدْعِ
الْمُغْلَظَةِ قَصْدُهُمْ "هَدْمُ الدِّينِ" .
وَجُمْهُورُ أَهْلِ الْبِدْعِ "مُتَّبِعُونَ لِأَهْوَائِهِمْ" ، قَدْ زُيِّنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ ؛
وَلِهَذَا سُمُّوا "أَصْحَابَ الْأَهْوَاءِ" .
فَمُؤَالَائِهِمْ ، وَمُعَادَاتُهُمْ عَلَى أَهْوَائِهِمْ ، لَا عَلَى دِينِ اللَّهِ ، وَرَسُولِهِ .
فَكَانُوا شَرًّا مِنْ "العصاة أرباب الذُّنُوبِ" مِنْ "زَنًى" ، وَ"سَرَقَةٍ" ، وَ"شُرْبِ
خَمِرٍ" ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهِ ^(١) .
وَلِهَذَا أَمَرَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَعَلَى آلِهِ ، وَسَلَّم - بِقَتْلِ الْخَوَارِجِ ؛ وَنَهَى
عَنْ قِتَالِ الْوُلَاةِ الظَّالِمَةِ .
وَلَقَدْ صَارَ هَؤُلَاءِ "الْمُنْتَسِبُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ" ، وَإِلَى أَهْلِ الْقِبْلَةِ ، الْمُحَرِّفُونَ لَهُ
بِ"التَّوِيلِ" الْفَاسِدِ :

(١) انظر : «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢٧ / ٢٦٢) .

أَشَدَّ ضَرَرًا عَلَى الْإِسْلَامِ، وَأَعْظَمَ فَسَادًا فِيهِ، وَنِكَايَةً بِهِ مِنْ أَعْدَى أَعْدَائِهِ ^(١)،
وَسُيُوفُهُمْ أَكْثَرُ ذَبْحًا فِي الْمُسْلِمِينَ مِنْ سُيُوفِ أَعْدَائِهِ الْمُشْرِكِينَ، وَالْيَهُودِ،
النَّصَارَى، وَغَيْرِهِمْ ^(٢).

4 4 4

(١) وَلَأَجْلِ هَذَا أَطْلَقَ السَّلَفُ، وَالْأَثَمَةُ أَنَّ أَهْلَ الْبِدْعِ، وَالْأَهْوَاءِ "أَشَدَّ ضَرَرًا عَلَى
الْإِسْلَامِ، وَأَهْلِهِ مِنَ الْكُفَّارِ"، قَالَ الْإِمَامُ الْجَلِيلُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمُقَدِّسِيِّ
(ت ٦٠٠) فِي كِتَابِهِ «الْاِقْتِصَادُ فِي الْاِعْتِقَادِ» (ص ٢٢٢-٢٢٣): «وَأَعْلَمُ - رَحِمَكَ اللَّهُ - أَنَّ
الْإِسْلَامَ، وَأَهْلَهُ أَتُوا مِنْ "طَوَائِفَ ثَلَاثٍ": "فَطَائِفَةٌ رَدَّتْ أَحَادِيثَ الصِّفَاتِ"، وَكَذَّبُوا
رُؤَاتِهَا؛ فَهَؤُلَاءِ أَشَدُّ ضَرَرًا عَلَى الْإِسْلَامِ، وَأَهْلِهِ مِنَ الْكُفَّارِ، وَ"أُخْرَى قَالُوا بِصِحَّتِهَا،
وَقَبُولِهَا، ثُمَّ تَأَوَّلُوهَا"؛ فَهَؤُلَاءِ أَعْظَمُ ضَرَرًا مِنَ الطَّائِفَةِ الْأُولَى، وَ"الثَّالِثَةُ": جَانِبُوا الْقَوْلَيْنِ
الْأَوَّلَيْنِ، وَأَخَذُوا - بَزَعِمِهِمْ - يُنْزَهُونَ، وَهُمْ يَكْذِبُونَ؛ فَأَدَّاهُمْ ذَلِكَ إِلَى الْقَوْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ،
وَكَانُوا أَعْظَمَ ضَرَرًا مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ" انْتَهَى كَلَامُهُ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْوَفَاءِ ابْنُ عَقِيلٍ (ت ٥١٣): «مَا عَلَى الشَّرِيعَةِ أَضَرُّ مِنْ "مُبْتَدَعَةٍ
الْمُتَكَلِّمِينَ"، وَ"جَهْلَةٍ الْمُتَصَوِّفِينَ"؛ هَؤُلَاءِ يُفْسِدُونَ الْعُقُولَ بِ"تَوَهُّمَاتٍ"، وَ"شُبُهَاتٍ تُشَبِّهُ
الْمَعْقُولَ"، وَهَؤُلَاءِ "يُفْسِدُونَ الْأَعْمَالَ"، وَ"يَهْدِمُونَ قَوَانِينَ الْأَزْمَانِ" .. انْتَهَى الْمُرَادُ، وَانْظُرْ:
«الصَّوَاعِقُ الْمُرْسَلَةُ» (٤/ ١٣٤٦).

(٢) وَمِنْ هَهُنَا يَظْهَرُ مَا وَقَعَ فِيهِ بَعْضُ مَنْ يَدْعُو إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ إِذْ يَقُومُ فِي "إِنْكَارِ
الْمَعَاصِي"، وَ"اسْتِعْظَامِهَا"؛، بِمَا لَا يَقُومُ بِعُشْرِهِ فِي "ظُهُورِ الْبِدْعِ الرَّدِّيَّةِ"؛، وَ"الْأَرَءِ
الْخُلْفِيَّةِ"، وَ"الْأَهْوَاءِ الْحَزْبِيَّةِ" الَّتِي "مَزَّقَتْ أُلْفَةَ الْمُسْلِمِينَ"، وَ"سَفِكَتْ بِسَبِيلِهَا الدِّمَاءَ"،
وَ"هَلَكَ فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ الشَّبَابِ - إِلَّا مَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ -"، وَ"انْحَلَّ أَمْرُ الدِّينِ"، وَ"انْفَرَطَتْ
الْجَمَاعَةُ فِي بَعْضِ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ"، وَ"تَضَاعَفَتِ الشُّرُورُ"، نَسَّالَ اللَّهُ أَنْ يُبْصِرَنَا، وَيَهْدِيَنَا جَمِيعًا
إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :
 «لِهَذَا قَالَ أَئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ، كـ "سُفْيَانُ الثَّوْرِيِّ": "إِنَّ الْبِدْعَةَ أَحَبُّ إِلَى
 إِبْلِيسَ مِنَ الْمَعْصِيَةِ؛ لِأَنَّ الْبِدْعَةَ لَا يُتَابُ مِنْهَا، وَالْمَعْصِيَةُ يُتَابُ مِنْهَا".
 وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: "إِنَّ الْبِدْعَةَ لَا يُتَابُ مِنْهَا" أَنَّ الْمُتَبَدِّعَ الَّذِي يَتَّخِذُ دِينًا، لَمْ
 يَشْرَعْهُ اللَّهُ، وَرَسُولُهُ، قَدْ زَيْنَ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ؛ فَرَأَاهُ حَسَنًا؛ فَهُوَ لَا يَتُوبُ مَا دَامَ يَرَاهُ
 حَسَنًا.

لِأَنَّ أَوَّلَ التَّوْبَةِ: "الْعِلْمُ بِأَنِّ فِعْلَهُ سَيِّئٌ" لِيَتُوبَ مِنْهُ، أَوْ أَنَّهُ تَرَكَ حَسَنًا
 مَأْمُورًا بِهِ أَمْرًا إِجْبَابِيًّا، أَوْ أَمْرًا اسْتِحْبَابِيًّا؛ لِيَتُوبَ، وَيَفْعَلَهُ.
 فَمَا دَامَ يَرَى "فِعْلَهُ حَسَنًا" - وَهُوَ سَيِّئٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ! -؛ فَإِنَّهُ لَا يَتُوبُ.
 وَلَكِنَّ التَّوْبَةَ مُمَكِّنَةٌ، وَوَاقِعَةٌ بِأَن يَهْدِيَهُ اللَّهُ، وَيُرْشِدَهُ؛ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ،
 كَمَا هَدَى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَنْ هَدَى مِنَ الْكُفَّارِ، وَالْمُنَافِقِينَ، وَطَوَائِفِ أَهْلِ الْبِدْعِ،
 وَالضَّلَالِ.

وَهَذَا يَكُونُ بِأَن يَتَّبَعَ مِنَ الْحَقِّ مَا عَلِمَهُ؛ فَمَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ أَوْرَثَهُ اللَّهُ عِلْمَ مَا
 لَمْ يَعْلَمْ^(١) انتهى .



وَقَالَ - أَيْضًا - :
 «وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْأَحْوَالِ: أَنَّ أَعْظَمَ السُّيُوفِ الَّتِي سُلِّتَ عَلَى أَهْلِ
 الْقِبْلَةِ مِمَّنْ يَتَسَبَّبُ إِلَيْهَا .

(١) انظر: «التُّحْفَةُ الْعِرَاقِيَّةُ» (ص ٣٨-٣٩)، و«مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٩ / ١٠).

وَأَعْظَمُ الْفَسَادِ الَّذِي جَرَى عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِمَّنْ يَنْتَسِبُ إِلَى أَهْلِ الْقِبْلَةِ: إِنَّهَا هُوَ
مِنْ "الطَّوَائِفِ الْمُنْتَسِبَةِ إِلَيْهِمْ" ^(١) ...

فَهُمْ أَشَدُّ ضَرَرًا عَلَى الدِّينِ، وَأَهْلِهِ، وَأَبْعَدُ عَنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْخَوَارِجِ
الْحُرُورِيَِّّةِ، وَلِهَذَا كَانُوا أَكْذَبَ فِرَقِ الْأُمَّةِ ^(٢) انتهى .



وقال - أيضًا - :

«وَأَهْلُ السُّنَّةِ فِي الْإِسْلَامِ، كَـ"أَهْلِ الْإِسْلَامِ" فِي "الْمِلَلِ" .
وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ أُمَّةٍ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَهُمْ ضَالُّونَ؛ وَإِنَّمَا يُضِلُّهُمْ "عُلَمَاؤُهُمْ"؛
فَعَلِمَاؤُهُمْ شَرَّارُهُمْ .

وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى هُدًى؛ وَإِنَّمَا يَتَّبِعُ الْهُدَى بِـ"عُلَمَائِهِمْ"؛ فَعَلِمَاؤُهُمْ
خِيَارُهُمْ .

وَكَذَلِكَ "أَهْلُ السُّنَّةِ" أَثَمَّتُهُمْ خِيَارُ الْأُمَّةِ، وَ"أَثَمَّةُ أَهْلِ الْبِدْعِ" أَضُرُّ عَلَى
الْأُمَّةِ مِنْ أَهْلِ الذُّنُوبِ .

وَلِهَذَا أَمَرَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّم - بِقَتْلِ الْخَوَارِجِ؛ وَنَهَى
عَنْ قِتَالِ الْوُلَاةِ الظَّالِمَةِ ^(٣) انتهى ^(٤) .



(١) وَأَخْبَثُهُمُ "الرَّافِضَةُ"، وَهُمْ أَضُرُّ عَلَى الْإِسْلَامِ مِنْ جَمِيعِ أَعْدَائِهِ، كَمَا قَالَ شَيْخُ
الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «مِنَهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (١٥٨ / ٥) .

(٢) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٤٧٩ / ٢٨) .

(٣) تَأَمَّلْ هَذَا الِاسْتِدْلَالَ اللَّطِيفَ .

(٤) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢٨٤ / ٧) .

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :
**«لِهَذَا اشْتَدَّ نَكِيرُ السَّلَفِ، وَالْأُتَمَّةُ لَهَا، وَصَاحُوا بِأَهْلِهَا مِنْ أَقْطَارِ
الْأَرْضِ !، وَحَذَرُوا فِتْنَتَهُمْ أَشَدَّ التَّحْذِيرِ .**
وبالْغُفَا فِي ذَلِكَ مَا لَمْ يُبَالِغُوا مِثْلَهُ فِي إِنْكَارِ **«الْفَوَاحِشِ»**، وَ**«الظُّلْمِ»**،
و**«الْعُدْوَانِ»**؛ إِذْ مَضَرَّةُ الْبِدْعِ، وَهَدْمُهَا لِلدِّينِ، وَمُنَافَاتُهَا لَهُ أَشَدُّ ^(١) أَنْتَهَى .



وَبَيَّنَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - ضَابِطَ **«الْبِدْعَةِ الْمَذْمُومَةِ**
فِي الشَّرْعِ»؛ وَخَطَرَهَا؛ إِذِ الْبِدْعُ أَغْذِيَةٌ خَبِيثَةٌ تُفْسِدُ الْقَلْبَ الَّذِي جَاءَتْ الشَّرَائِعُ
بِإِصْلَاحِهِ .
فَقَالَ :

«فَإِذَا كَانَ «نَصُّ رَسُولِ اللَّهِ» - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ - قَدْ دَلَّ عَلَى
اسْتِحْبَابِ فِعْلٍ، أَوْ إِجَابِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ مُطْلَقًا، وَلَمْ يُعْمَلْ بِهِ إِلَّا بَعْدَ
مَوْتِهِ، كَكِتَابِ الصَّدَقَةِ الَّذِي أَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - .
فَإِذَا عَمِلَ أَحَدٌ ذَلِكَ الْعَمَلَ بَعْدَ مَوْتِهِ صَحَّ أَنْ يُسَمَّى «بِدْعَةً» فِي اللُّغَةِ؛ لِأَنَّهُ
عَمَلٌ مُبْتَدَأٌ كَمَا أَنَّ نَفْسَ الدِّينِ الَّذِي جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ،
وَسَلَّمَ - يُسَمَّى بِدْعَةً، وَيُسَمَّى مُحَدَّثًا فِي اللُّغَةِ كَمَا قَالَتْ رُسُلُ قُرَيْشٍ لِلنَّجَاشِيِّ عَنْ
أَصْحَابِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ - الْمُهَاجِرِينَ إِلَى الْحَبَشَةِ: «إِنَّ
هَؤُلَاءِ خَرَجُوا مِنْ دِينِ آبَائِهِمْ، وَلَمْ يَدْخُلُوا فِي دِينِ الْمَلِكِ، وَجَاءُوا بِدِينٍ مُحَدَّثٍ،
لَا يُعْرَفُ!» .

(١) انظر: «مَدَارِجُ السَّالِكِينَ» (١/ ٣٧٨) .

ثُمَّ ذَلِكَ الْعَمَلُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ لَيْسَ بِدْعَةً فِي الشَّرِيعَةِ،
وَإِنْ سُمِّيَ بِدْعَةً فِي اللُّغَةِ .

فَلَفِظُ "الْبِدْعَةِ" فِي اللُّغَةِ أَعَمُّ مِنْ لَفِظِ "الْبِدْعَةِ" فِي الشَّرِيعَةِ .

وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ - : «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» لَمْ يُرَدِّ بِهِ كُلُّ عَمَلٍ مُبْتَدَأٍ؛ فَإِنَّ دِينَ الْإِسْلَامِ، بَلْ كُلُّ دِينٍ جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ؛ فَهُوَ عَمَلٌ مُبْتَدَأٌ؛ وَإِنَّمَا أَرَادَ مَا ابْتَدِئَ مِنَ الْأَعْمَالِ الَّتِي لَمْ يَشْرَعْهَا هُوَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ - .

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ؛ فَالنَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ - قَدْ كَانُوا يُصَلُّونَ "قِيَامَ رَمَضَانَ" عَلَى عَهْدِهِ جَمَاعَةً، وَفُرَادَى، وَقَدْ قَالَ لَهُمْ فِي اللَّيْلَةِ الثَّلَاثَةِ، وَالرَّابِعَةِ لَمَّا اجْتَمَعُوا: «إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَخْرِجَ إِلَيْكُمْ إِلَّا كَرَاهَةً أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْكُمْ؛ فَصَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ؛ فَإِنَّ أَفْضَلَ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ» .

فَعَلَّلَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ]، وَسَلَّمَ - عَدَمَ الْخُرُوجِ بِخَشْيَةِ الْاِفْتِرَاضِ؛ فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ الْمُقْتَضِي لِلْخُرُوجِ قَائِمٌ، وَأَنَّهُ لَوْ لَا خَوْفُ الْاِفْتِرَاضِ؛ لَخَرَجَ إِلَيْهِمْ .

فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ جَمَعَهُمْ عَلَى قَارِئٍ وَاحِدٍ، وَأَسْرَجَ الْمَسْجِدَ؛ فَصَارَتْ هَذِهِ الْهَيْئَةُ، وَهِيَ: اجْتِمَاعُهُمْ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى إِمَامٍ وَاحِدٍ مَعَ الْإِسْرَاجِ عَمَلًا، لَمْ يَكُونُوا يَعْمَلُونَهُ مِنْ قَبْلُ؛ فَسُمِّيَ "بِدْعَةً"؛ لِأَنَّهُ فِي اللُّغَةِ يُسَمَّى بِذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ "بِدْعَةً شَرْعِيَّةً"؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ اقْتَضَتْ أَنَّهُ عَمَلٌ صَالِحٌ؛ لَوْ لَا خَوْفُ الْاِفْتِرَاضِ، وَخَوْفُ الْاِفْتِرَاضِ، قَدْ زَالَ بِمَوْتِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ]، وَسَلَّمَ - فَانْتَفَى الْمُعَارِضُ .

إِلَى أَنْ قَالَ :

«وَهَذَانِ الْمَعْنَيَانِ مَنْ فَهَمَهُمَا انْحَلَّ عَنْهُ كَثِيرٌ مِنْ شُبُهَةِ الْبِدْعِ الْحَادِثَةِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قَالَ: «مَا أَحْدَثَ قَوْمٌ بَدْعَةً إِلَّا نَزَعَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنَ السُّنَّةِ مِثْلَهَا» .

وَقَدْ أَشَرْتُ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى فِيمَا تَقَدَّمَ، وَبَيَّنْتُ أَنَّ الشَّرَائِعَ «أَغْذِيَةُ الْقُلُوبِ»؛ فَمَتَى اغْتَذَتْ الْقُلُوبُ بِـ«الْبِدْعِ» لَمْ يَبْقَ فِيهَا فَضْلٌ لـ«السُّنَنِ»؛ فَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ اغْتَذَى بِـ«الطَّعَامِ الْخَبِيثِ»^(١) .



وَقَالَ - أَيْضًا - :

«وَالْبِدْعَةُ مَقْرُونَةٌ بِـ«الْفُرْقَةِ» كَمَا أَنَّ «السُّنَّةَ» مَقْرُونَةٌ بِـ«الْجَمَاعَةِ»؛ فَيُقَالُ: «أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ»، كَمَا يُقَالُ: «أَهْلُ الْبِدْعَةِ، وَالْفُرْقَةِ»^(٢) .



(١) انظر: «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم» (ص ٢٧٦ - ٢٧٧ و ٢٨١ / طبعة السنة المحمدية) .

(٢) انظر: «الاستقامة» (١ / ٤٢) .

تِيْمَةٌ لَطِيْفَةٌ جَدًّا :

إِنْكَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ عَلَى الصُّوفِيَّةِ الْبَطَائِحِيَّةِ دَعْوَاهُمْ أَنَّ "الْبِدْعَ" مِثْلُ "الزَّانَا"، وَنَحْوِهِ مِنَ الْمَعَاصِي .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي مُنَازَعَتِهِ لـ "الرَّفَاعِيَّةِ الْبَطَائِحِيَّةِ" ^(١) ، وَقَدْ ذَكَرَ "شُؤْمَ الْبِدْعَةِ" ، وَأَنَّهَا "ضَلَالَةٌ" :
« .. وَفِي رِوَايَةٍ «وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ» .

فَقَالَ لِي [أَيَّ شَيْخِهِمْ] : "الْبِدْعَةُ مِثْلُ الزَّانَا" ، وَرَوَى حَدِيثًا فِي ذَمِّ الزَّانَا .
فَقُلْتُ : هَذَا حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ،
وَسَلَّمَ - ، وَالزَّانَا مَعْصِيَةٌ ، وَ"الْبِدْعَةُ شَرٌّ مِنَ الْمَعْصِيَةِ" .

كَمَا قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ : "الْبِدْعَةُ أَحَبُّ إِلَى إِبْلِيسَ مِنَ الْمَعْصِيَةِ؛ فَإِنَّ الْمَعْصِيَةَ يُتَابُ مِنْهَا، وَالْبِدْعَةُ لَا يُتَابُ مِنْهَا" .

وَكَانَ قَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ : نَحْنُ نَتُوبُ النَّاسَ ! .

فَقُلْتُ : مِمَّاذَا تُتُوبُونَهُمْ ؟ .

قَالَ : مِنْ قَطْعِ الطَّرِيقِ ، وَالسَّرِيقَةِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

فَقُلْتُ : حَالُهُمْ قَبْلَ تَتْوِيْبِكُمْ خَيْرٌ مِنْ حَالِهِمْ بَعْدَ تَتْوِيْبِكُمْ ! .

فَإِنَّهُمْ كَانُوا فُسَاقًا يَعْتَقِدُونَ تَحْرِيمَ مَا هُمْ عَلَيْهِ، وَيَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ، وَيَتُوبُونَ إِلَيْهِ، أَوْ يَنْوُونَ التَّوْبَةَ؛ فَجَعَلْتُمُوهُمْ بِتَتْوِيْبِكُمْ ضَالِّينَ، مُشْرِكِينَ، خَارِجِينَ عَنِ شَرِيعَةِ

(١) وَالَّتِي كَانَتْ فِي يَوْمِ السَّبْتِ تَاسِعَ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ خَمْسٍ، وَسَبْعِمِئَةٍ، وَانْظُرْ :
«مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (١١ / ٤٤٥) .

الإسلام يُحِبُّونَ مَا يُبْغِضُهُ اللهُ، وَيُبْغِضُونَ مَا يُحِبُّهُ اللهُ^(١) .
 وَبَيَّنْتُ أَنَّ هَذِهِ "الْبِدْعُ" الَّتِي هُمْ، وَغَيْرُهُمْ عَلَيْهَا شَرٌّ مِنْ "الْمَعَاصِي" .
 قُلْتُ: مُخَاطَبًا لِلْأَمِيرِ، وَالْحَاضِرِينَ :
 أَمَّا "الْمَعَاصِي"؛ فَمِثْلُ مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»^(٢) عَنْ عُمَرَ بْنِ
 الْخَطَّابِ :

«أَنَّ رَجُلًا كَانَ يُدْعَى حِمَارًا، وَكَانَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ، وَكَانَ يُضْحِكُ النَّبِيَّ
 - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ-، وَكَانَ كُلَّمَا أُتِيَ بِهِ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ تَعَالَى
 عَلَيْهِ، وَسَلَّمَ- جَلَدَهُ الْحَدَّ؛ فَلَعَنَهُ رَجُلٌ مَرَّةً؛ وَقَالَ :
 «لَعَنَهُ اللهُ مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» .
 فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ، وَسَلَّمَ- : «لَا تَلْعَنَهُ؛ فَإِنَّهُ يُحِبُّ اللهُ،
 وَرَسُولَهُ» .

قُلْتُ: فَهَذَا رَجُلٌ كَثِيرُ الشُّرْبِ لِلْخَمْرِ، وَمَعَ هَذَا فَلَمَّا كَانَ صَاحِبَ الْإِعْتِقَادِ
 يُحِبُّ اللهُ، وَرَسُولَهُ، شَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ، وَسَلَّمَ- بِذَلِكَ، وَنَهَى عَنْ
 لَعْنِهِ .

(١) تَأَمَّلْ هَذَا النَّظَرَ الدَّقِيقَ الْخَافِي عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ يُهَوَّنُ مِنْ شَأْنِ "الْبِدْعِ"، وَ"أَهْلِهَا"،
 وَهُوَ أَنَّ "أَصْحَابَ الْبِدْعِ": "يُحِبُّونَ مَا يُبْغِضُهُ اللهُ، وَيُبْغِضُونَ مَا يُحِبُّهُ اللهُ"، لِأَنَّهُمْ يَتَقَرَّبُونَ إِلَى
 اللهِ بِزَعْمِهِمْ بِبِدْعِهِمْ، الَّتِي صَارَتْ أَهْوَاءَ لَهُمْ يُحِبُّونَهَا، وَيُبْغِضُونَ مَا خَالَفَهَا مِنْ دِينِ اللهِ،
 وَسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ]-، وَالْعَاصِي صَاحِبُ الْكِبَائِرِ لَا يَصِلُ إِلَى
 هَذَا الْحَالِ؛ فَتَدَبَّرْ .

(٢) (رَقْمُ ٦٧٨٠) .

وَأَمَّا "الْمُبْتَدِعُ"؛ فَمِثْلُ مَا أَخْرَجَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»^(١) عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ،
وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، وَغَيْرِهِمَا - دَخَلَ حَدِيثُ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ - :
«أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ، وَسَلَّمَ - كَانَ يُقَسِّمُ؛ فَجَاءَهُ رَجُلٌ نَاتِيءُ
الْجَبِينِ، كَثَّ اللَّحْيَةِ، مَحْلُوقَ الرَّأْسِ، بَيْنَ عَيْنَيْهِ أَثَرُ السُّجُودِ، وَقَالَ مَا قَالَ .
فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ، وَسَلَّمَ - :
«يَخْرُجُ مِنْ ضِئْضِئِ هَذَا قَوْمٌ يَحْقِرُ أَحَدَكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ
صِيَامِهِمْ، وَقِرَاءَتَهُ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ .
يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ، كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ
مِنَ الرَّمِيَّةِ؛ لِيَن أَدْرَكَتْهُمْ لَا قُتْلَنَهُمْ قَتَلَ عَادٍ» .
وَفِي رِوَايَةٍ^(٢) : «لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَهُمْ مَاذَا لَهُمْ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ؛ لَنَكَلُوا
عَنِ الْعَمَلِ»، وَفِي رِوَايَةٍ^(٣) : «شَرُّ قَتْلَى تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ، خَيْرُ قَتْلَى مَنْ قَتَلُوهُ» .
قُلْتُ: فَهَؤُلَاءِ مَعَ كَثْرَةِ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامِهِمْ، وَقِرَاءَتِهِمْ، وَمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ
الْعِبَادَةِ، وَالزَّهَادَةِ أَمَرَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ، وَسَلَّمَ - بِقَتْلِهِمْ، وَقَتْلَهُمْ عَلِيُّ بْنُ
أَبِي طَالِبٍ، وَمَنْ مَعَهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ]، وَسَلَّمَ - .

(١) «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (رَقْم ٤٣٥١)، وَ«صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (١٠٦٤) .

(٢) فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٤٧٦٨)، وَلَفْظُهُ: «لَوْ
يَعْلَمُ الْجَيْشُ الَّذِينَ يُصِيبُونَهُمْ مَا قُضِيَ لَهُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِمْ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ،
وَسَلَّمَ -؛ لَنَكَلُوا عَنِ الْعَمَلِ»، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

(٣) فِي حَدِيثِ أَبِي غَالِبٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عِنْدَ أَحْمَدَ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٥٦/٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ
فِي «سُنَنِهِ» (٣٠٠٠)، وَالحَمِيدِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (٩٣٢)، وَالتَّطَبَّرَانِي فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ»
(٢٦٦/٨) .

وَذَلِكَ لِخُرُوجِهِمْ عَنْ سُنَّةِ النَّبِيِّ، وَشَرِيعَتِهِ .
 وَأَظُنُّ أَنِّي ذَكَرْتُ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ: "لَأَنْ يُبْتَلَى الْعَبْدُ بِكُلِّ ذَنْبٍ؛ مَا خَلَا الشِّرْكَ
 بِاللَّهِ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُبْتَلَى بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَهْوَاءِ" .
 فَلَمَّا ظَهَرَ "قُبْحُ الْبِدْعِ فِي الْإِسْلَامِ"، وَأَنَّهَا أَظْلَمُ مِنَ "الزَّنا"، و"السَّرِقَةِ"،
 و"شُرْبِ الْخَمْرِ"، وَأَنَّهُمْ مُبْتَدِعُونَ بِدْعًا مُنْكَرَةً؛ فَيَكُونُ "حَالُهُمْ" أَسْوَأَ مِنْ "حَالِ
 الزَّانِي"، و"السَّارِقِ"، و"شَارِبِ الْخَمْرِ" أَخَذَ شَيْخُهُمْ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ: يَا مَوْلَانَا لَا
 تَتَعَرَّضْ لِهَذَا الْجَنَابِ الْعَزِيزِ - يَعْنِي أَتْبَاعَ أَحْمَدَ ابْنِ الرَّفَاعِيِّ - ! .
 فَقُلْتُ مُنْكَرًا - بِكَلَامِ غَلِيظٍ -: وَيَحَكَ؛ أَيُّ شَيْءٍ هُوَ الْجَنَابُ الْعَزِيزُ،
 وَجَنَابٌ مَنْ خَالَفَهُ أُولَى بِالْعِزِّ يَا ذُو الزَّرْجَنَةِ، تُرِيدُونَ أَنْ تُبْطِلُوا دِينَ اللَّهِ، وَرَسُولَهُ
 انتهى ^(١) .



وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -:
 «وَقَالَ مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ: "الْكِبَائِرُ ذُنُوبُ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَالسَّيِّئَاتُ ذُنُوبُ أَهْلِ
 السُّنَّةِ" .
 قُلْتُ: يُرِيدُ أَنَّ "الْبِدْعَةَ" مِنَ "الْكِبَائِرِ"، وَأَنَّهَا أَكْبَرُ مِنَ "كِبَائِرِ أَهْلِ السُّنَّةِ"،
 فَ"كِبَائِرُ أَهْلِ السُّنَّةِ" صَغَائِرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى "الْبِدْعِ" .

(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (١١ / ٤٧٢ - ٤٧٤)، وانظر: «الْأَخْنَائِيَّة» (ص ١٦٨) ت
 آل زهوي)، و«مَجْمُوعَةُ الرِّسَالِ وَالْمَسَائِلِ» لابن تَيْمِيَّة (١ / ١٤٣) ت رشيد رضا)، و«الدَّاءُ
 والدَّوَاءُ» (ص ١٤٥) .

وهَذَا مَعْنَى قَوْلِ بَعْضِ السَّلَفِ: "الْبِدْعَةُ أَحَبُّ إِلَى إِبْلِيسَ مِنَ الْمَعْصِيَةِ؛ لِأَنَّ
الْبِدْعَةَ لَا يُتَابُ مِنْهَا، وَالْمَعْصِيَةُ يُتَابُ مِنْهَا" انتهى^(١).



وَقَالَ مُبِينًا حَالَ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ مَعَ نُصُوصِ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ مُبِينًا مَنْ
كَانَ مِنْهُمْ قَصْدُهُ إِبْطَالُ الشَّرِيعَةِ - :
«وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ إِنَّمَا يَنْظُرُ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَالْحَدِيثِ فِيمَا يَقُولُهُ مُوَافِقُوهُ عَلَى
الْمَذْهَبِ؛ فَيَتَأَوَّلُ تَأْوِيلَاتِهِمْ .

فَالنُّصُوصُ الَّتِي تُوَافِقُهُمْ يَحْتَجُّونَ بِهَا، وَالَّتِي تُخَالِفُهُمْ، يَتَأَوَّلُونَهَا .
وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ لَمْ يَكُنْ عُمْدَتُهُمْ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ: اتِّبَاعُ نَصٍّ أَصْلًا .
وهَذَا فِي الْبِدْعِ الْكِبَارِ، مِثْلَ "الرَّافِضَةِ"، و"الْجَهْمِيَّةِ" .

فَإِنَّ الَّذِي وَضَعَ الرَّفْضَ كَانَ زَنْدِيقًا، ابْتَدَأَ تَعَمَّدَ الْكَذِبَ الصَّرِيحَ الَّذِي
يَعْلَمُ أَنَّهُ كَذِبٌ !! .

كَالَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ مِنَ الْيَهُودِ، الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ، وَهُمْ
يَعْلَمُونَ، ثُمَّ جَاءَ مَنْ بَعْدَهُمْ مَنْ ظَنَّ صِدْقَ مَا افْتَرَاهُ أَوْلَئِكَ، وَهُمْ فِي شَكٍّ مِنْهُ كَمَا
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ أُورِثُوا الْكُتُبَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٍ﴾ ﴿١٤﴾

[الشورى] .

وكَذَلِكَ "الْجَهْمِيَّةُ" لَيْسَ مَعَهُمْ عَلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ، وَعُلُوِّ اللَّهِ عَلَى الْعَرْشِ،
وَنَحْوِ ذَلِكَ نَصٌّ أَصْلًا، لَا آيَةٌ، وَلَا حَدِيثٌ، وَلَا أَثَرٌ عَنِ الصَّحَابَةِ .

بَلِ الَّذِي ابْتَدَأَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ قَصْدُهُ اتِّبَاعَ الْأَنْبِيَاءِ، بَلِ وَضَعَ ذَلِكَ كَمَا
وُضِعَتْ عِبَادَةُ الْأَوْثَانِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أَدْيَانِ الْكُفَّارِ مَعَ عِلْمِهِمْ بِأَنَّ ذَلِكَ

(١) انظر: «مدارج السالكين» (١/ ٣٣٢) .

مُخَالَفٌ لِلرُّسُلِ، كَمَا ذُكِرَ عَنِ "مُبَدَّلَةِ الْيَهُودِ"، ثُمَّ فَشَا ذَلِكَ فِيمَنْ لَمْ يَعْرِفُوا أَصْلَ ذَلِكَ .

وهَذَا بِخِلَافِ "بِدْعَةِ الْخَوَارِجِ"؛ فَإِنَّ أَصْلَهَا مَا فَهِمُوهُ مِنَ الْقُرْآنِ؛ فَغَلِطُوا فِي فَهْمِهِ، وَمَقْصُودُهُمْ اتِّبَاعُ الْقُرْآنِ بَاطِنًا، وَظَاهِرًا، لَيْسُوا زَنَادِقَةً .

وكَذَلِكَ "الْقَدَرِيَّةُ" أَصْلُ مَقْصُودِهِمْ تَعْظِيمُ الْأَمْرِ، وَالنَّهْيِ، وَالْوَعْدِ، وَالْوَعِيدِ، الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، وَيَتَّبِعُونَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ .

فَ"عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ"، وَأَمْثَالُهُ لَمْ يَكُنْ أَصْلُ مَقْصُودِهِمْ مُعَانَدَةُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَالَّذِي ابْتَدَعَ الرَّفَضُ .

وكَذَلِكَ "الْإِرْجَاءُ" إِنَّمَا أَحَدَثُهُ قَوْمٌ قَصَدُوا جَعْلَ أَهْلِ الْقِبْلَةِ كُلِّهِمْ مُؤْمِنِينَ، لَيْسُوا كُفَّارًا، قَابِلُوا الْخَوَارِجَ، وَالْمُعْتَزِلَةَ؛ فَصَارُوا فِي طَرَفٍ آخَرَ .

وكَذَلِكَ "التَّشْيِيعُ الْمُتَوَسِّطُ" - الَّذِي مَضْمُونُهُ تَفْضِيلُ عَلِيٍّ، وَتَقْدِيمُهُ عَلَى غَيْرِهِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ - لَمْ يَكُنْ هَذَا مِنْ إِحْدَاثِ الزَّنَادِقَةِ .

بِخِلَافِ دَعْوَى النَّصِّ فِيهِ، وَالْعِصْمَةِ؛ فَإِنَّ الَّذِي ابْتَدَعَ ذَلِكَ كَانَ مُنَافِقًا، زَنْدِيقًا^(١) انتهى .



(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (١٧ / ٤٤٥ - ٤٤٦) .

المعلم الثاني :

أَنَّ مِنَ الْفُرُوضِ الْوَاجِبَةِ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ "الْقَادِرِينَ" :
بَيَانُ الْحَقِّ لِلنَّاسِ لَا سِيَّمَا فِي "أُصُولِ الدِّينِ" بَيَانًا لَا لَبْسَ فِيهِ، وَلَا إِشْكَالًا،
وَبَيَانُ كُلِّ بَاطِلٍ فِي الدِّينِ بَيَانًا لَا غُمُوضَ فِيهِ، وَلَا امْتِرَاءً .

امْتِثَالًا لِقَوْلِ الْمَوْلَى الْكَرِيمِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران/ ١٨٧] .

وقوله - جَلَّ وَعَلَا - : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ
بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ﴾ (١٥٩) إِلَّا الَّذِينَ
تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ (١٦٠) [البقرة] .

وإنما السَّلامَةُ لَهُمْ، والنَّجاةُ في إقامَتِهِمْ أدِلَّةُ الْحَقِّ، واستنباطُهَا مِنَ الْكِتَابِ،
والسُّنَّةِ، والإجماعِ، والعقلِ، والقياسِ مَا أَمَكْنَهُمْ .

ودَمَغَ دَلَائِلِ أَهْلِ الْبَاطِلِ بِالْحَقِّ، وَكَشَفَ شُبُهَاتِهِمْ، وَتَزَيَّفَهَا، وَالرَّدَّ عَلَيْهِمْ .
وَلَا يَتِمُّ نَصْرُ دِينِ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى
آلِهِ، وَسَلَّم -، وَإِعْلَاءُ كَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَبَقَاءُ رَايَةِ دِينِ اللَّهِ عَالِيَةً إِلَّا بِالرَّدِّ عَلَى كُلِّ
مَنْ دَعَا إِلَى "بِدْعَةٍ"، وَ"ضَلَالَةٍ"، وَ"هَوًى" بِالْحُجَّةِ، وَالْبُرْهَانِ .

وَكَشَفَ حَالَهُ لِلأُمَّةِ خَشْيَةَ الْإِغْتِرَارِ بِهِ، وَحُصُولِ الْفِتْنَةِ لِبَعْضِ النَّاسِ
بِالسُّكُوتِ عَنْهُ، أَوْ مُجَامَلَتِهِ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَضْلًا عَنِ الشَّأْنِ عَلَيْهِ، وَتَزْيِينِ أَمْرِهِ
لِلْجُهَالِ .

4 4 4

وفي تقرير هذا يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :

«وَكَذَلِكَ بَيَانٌ مِّنْ غَلِطَ فِي رَأْيٍ رَّاهُ فِي أَمْرِ الدِّينِ مِنَ الْمَسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ، وَالْعَمَلِيَّةِ؛ فَهَذَا إِذَا تَكَلَّمَ فِيهِ الْإِنْسَانُ بِـ"عِلْمٍ"، وَ"عَدْلٍ"، وَ"قَصْدِ النَّصِيحَةِ"؛ فَاللَّهُ تَعَالَى يُشَبِّهُ عَلَى ذَلِكَ .

لَا سِيَّما إِذَا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ فِيهِ "دَاعِيًا إِلَى بِدْعَةٍ"؛ فَهَذَا يَجِبُ بَيَانُ أَمْرِهِ لِلنَّاسِ؛ فَإِنَّ دَفْعَ شَرِّهِ عَنْهُمْ أَعْظَمُ مِنْ دَفْعِ شَرِّ قَاطِعِ الطَّرِيقِ" انتهى^(١) .



وَقَالَ - أَيْضًا - :

«وَأَعْدَاءُ الدِّينِ نَوْعَانِ: "الْكُفَّارُ"، وَ"الْمُنَافِقُونَ" .

وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهٖ بِجِهَادِ الطَّائِفَتَيْنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة/ ٧٣ / التحريم ٩] فِي آيَتَيْنِ مِنَ الْقُرْآنِ .

فَإِذَا كَانَ "أَقْوَامٌ مُنَافِقُونَ" يَتَدَعُونَ بِدْعًا تُخَالِفُ الْكِتَابَ، وَيُلَبِّسُونَهَا عَلَى النَّاسِ، وَلَمْ تُبَيِّنِ لِلنَّاسِ:

"فَسَدَ أَمْرِ الْكِتَابِ"، وَ"بُدَّلَ الدِّينِ"؛ كَمَا فَسَدَ دِينُ أَهْلِ الْكِتَابِ قَبْلَنَا بِمَا وَقَعَ فِيهِ مِنَ التَّبْدِيلِ، الَّذِي لَمْ يُنْكَرْ عَلَى أَهْلِهِ .

وَإِذَا كَانَ "أَقْوَامٌ لَيْسُوا مُنَافِقِينَ" لَكِنَّهُمْ "سَمَاعُونَ لِلْمُنَافِقِينَ"، قَدْ التَّبَسَّ عَلَيْهِمْ أَمْرُهُمْ؛ حَتَّى ظَنُّوا قَوْلَهُمْ حَقًّا، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْكِتَابِ .

وَصَارُوا "دُعَاةً إِلَى بِدْعِ الْمُنَافِقِينَ" كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا أُضْعِفُوا خَلْقَكُمْ يَبْغُونَكُمْ الْفَنَنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّعُونَ لَهُمْ﴾

[التوبة/ ٤٧]؛ فَلَا بُدَّ - أَيْضًا - مِنْ "بَيَانِ حَالِ هَؤُلَاءِ"^(١) .

(١) انظر: «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (٥/ ١٤٦) .

بَلِ "الْفِتْنَةُ بِحَالٍ هُوَ لَا" أَعْظَمُ؛ فَإِنَّ فِيهِمْ إِيْمَانًا يُوجِبُ مُوَالَاةَهُمْ، وَقَدْ دَخَلُوا فِي بِدْعٍ مِنْ "بِدْعِ الْمُنَافِقِينَ"، الَّتِي "تُفْسِدُ الدِّينَ"؛ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّحْذِيرِ مِنْ تِلْكَ الْبِدْعِ، وَإِنْ اقْتَضَى ذَلِكَ "ذِكْرَهُمْ"، وَ"تَعْيِينَهُمْ"^(٢).

بَلْ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ قَدْ تَلَقَّوْا تِلْكَ "الْبِدْعَةَ" عَنْ "مُنَافِقٍ"؛ لَكِنْ قَالُوا ظَانِّينَ أَنَّهَا "هُدًى"، وَأَنَّهَا "خَيْرٌ"، وَأَنَّهَا "دِينٌ"، وَلَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ؛ لَوْ وَجِبَ بَيَانُ حَالِهَا.

وَلِهَذَا "وَجِبَ بَيَانُ حَالٍ مَنْ يَغْلَطُ فِي الْحَدِيثِ، وَالرَّوَايَةِ"، وَ"مَنْ يَغْلَطُ فِي الرَّأْيِ، وَالْفُتْيَا"، وَ"مَنْ يَغْلَطُ فِي الزُّهْدِ، وَالْعِبَادَةِ".

وَإِنْ كَانَ الْمُخْطِئُ الْمُجْتَهِدُ، مَغْفُورًا لَهُ خَطْوُهُ، وَهُوَ مَأْجُورٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ.

فَبَيَانُ الْقَوْلِ، وَالْعَمَلِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ وَاجِبٌ؛ وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ مُحَالَفَةٌ لِقَوْلِهِ، وَعَمَلِهِ.

/ ١ / وَمَنْ عَلِمَ مِنْهُ "الاجْتِهَادُ السَّائِعُ"؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُذَكَّرَ عَلَى وَجْهِ الدَّمِّ، وَالتَّائِبِ لَهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ غَفَرَ لَهُ خَطَاةً.

بَلْ يَجِبُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيْمَانِ، وَالتَّقْوَى "مُوَالَاةُهُ"، وَ"مَحَبَّتُهُ"، وَ"الْقِيَامُ بِمَا أَوْجَبَ اللَّهُ مِنْ حُقُوقِهِ": مِنْ "ثَنَاءٍ"، وَ"دُعَاءٍ"، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

/ ٢ / وَإِنْ عَلِمَ مِنْهُ "النِّفَاقُ" كَمَا عُرِفَ نِفَاقُ جَمَاعَةٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّم] -، مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي، وَذَوِيهِ.

(١) وَهَذَا الْبَيَانُ "وَاجِبٌ" لَا بُدَّ مِنْهُ "حِفْظًا لِلدِّينِ عَنِ الْإِفْسَادِ"؛ لَا شَهْوَةَ فِي الْكَلَامِ فِي النَّاسِ؛ بَلْ كَمَا قِيلَ فِي الْقَوْلِ السَّائِرِ: "قَالَ الْجِدَارُ لِلْوَتْدِ: لِمَ تَشُقُّنِي؟"، قَالَ الْوَتْدُ: سَلْ مَنْ يَدُقُّنِي". !

(٢) تَدَبَّرْ هَذَا، وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى بَعْضِ الْمُعَاصِرِينَ الَّذِينَ يَرَوْنَ أَنَّ "تَعْيِينَ الْمُخَالِفِينَ" فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ، "يَنَافِي الْحِكْمَةَ" هَكَذَا يُطْلَقُونَ !

وَكَمَا عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ "نِفَاقَ سَائِرِ الرَّافِضَةِ": عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبْيَا، وَأَمْثَالِهِ: مِثْلَ
عَبْدِ الْقُدُّوسِ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ الْمَصْلُوبِ؛ فَهَذَا يُذَكِّرُ بِـ "النِّفَاقِ".
/ ٣ / وَإِنْ أَعْلَنَ بِـ "الْبِدْعَةِ"، وَلَمْ يُعْلَمْ هَلْ كَانَ مُنَافِقًا، أَوْ مُؤْمِنًا مُخْطِئًا ؟ :
"ذُكِرَ بِمَا يُعْلَمُ مِنْهُ".

فَلَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَقْفُوَ مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي هَذَا
الْبَابِ إِلَّا "قَاصِدًا بِذَلِكَ وَجَهَ اللَّهُ تَعَالَى"، وَ"أَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا"، وَ"أَنْ
يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ".

فَمَنْ تَكَلَّمَ فِي ذَلِكَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، أَوْ بِمَا يَعْلَمُ خِلَافَهُ كَانَ آثِمًا» انتهى^(١).
□ □ □

(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢٨ / ٢٣٢-٢٣٤).

المَعْلَمُ الثَّالِثُ :

أَنَّ أَكْثَرَ رُؤُوسِ أَهْلِ الْبِدْعِ الْمُغْلَظَةِ إِنَّمَا قَصَدُوا إِبْطَالَ الشَّرِيعَةِ الْمُقَدَّسَةِ
الْمُحَمَّدِيَّةِ الظَّاهِرَةِ الْعَلِيَّةِ عَلَى كُلِّ دِينٍ .

وَأَنَّ سَائِرَ جُمْهُورِ دُعَاةِ الْبِدْعِ غَيْرِ الْمُغْلَظَةِ أَوْقَعُوا النَّاسَ فِي التَّشْكِكِ فِي
أُصُولِ دِينِهِمْ .

هَذَا مَا تَحَقَّقَ عِنْدَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - ، وَبَانَ لَهُ بَيَانًا
تَامًا .

وَلِهَذَا قَالَ - مُتَمِّمًا - :

« وَلِهَذَا قُلَّ أَنْ سَمِعْتَ ، أَوْ رَأَيْتَ مُعْرَضًا عَنِ الْكِتَابِ ، وَالسُّنَّةِ ، مُقْبِلًا عَلَى
مَقَالَتِهِمْ إِلَّا وَقَدْ تَزَنَّدَقَ ! ، أَوْ صَارَ عَلَى غَيْرِ يَقِينٍ فِي دِينِهِ ، وَاعْتِقَادِهِ » انتهى كلامه .

4 4 4

وَقَالَ - أَيْضًا - :

« وَفِي الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ مِنْ عَامَّةِ الطَّوَائِفِ مُنَافِقُونَ كَثِيرُونَ فِي الْخَاصَّةِ ،
وَالْعَامَّةِ ، وَيُسَمَّوْنَ ” الزَّانِدِقَةُ “ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي قَبُولِ تَوْبَتِهِمْ فِي الظَّاهِرِ ؛ لَكُونَ ذَلِكَ لَا يُعْلَمُ ؛ إِذْ هُمْ
دَائِمًا يُظْهِرُونَ الْإِسْلَامَ .

وَهُؤُلَاءِ يَكْثُرُونَ فِي الْمُتَفَلِّسَةِ : مِنَ الْمُنْجِمِينَ ، وَنَحْوِهِمْ ، ثُمَّ فِي الْأَطِبَّاءِ .
ثُمَّ فِي الْكُتَّابِ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ ، وَيُوجَدُونَ فِي الْمُتَصَوِّفَةِ ، وَالْمُتَفَقِّهَةِ ، وَفِي الْمُقَاتِلَةِ
وَالْأُمَرَاءِ ، وَفِي الْعَامَّةِ - أَيْضًا - .

وَلَكِنْ يُوجَدُونَ كَثِيرًا فِي نَحْلِ أَهْلِ الْبِدْعِ ؛ لَا سِيَّمَا الرَّافِضَةُ .
فَفِيهِمْ مِنْ ” الزَّانِدِقَةِ ، وَ” الْمُنَافِقِينَ مَا لَيْسَ فِي أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّحْلِ .

وَلِهَذَا كَانَتْ "الْحَرَمِيَّةُ"، و"الْبَاطِنِيَّةُ"، و"الْقَرَامِطَةُ"، و"الإِسْمَاعِيلِيَّةُ"، و"النُّصَيْرِيَّةُ"، وَنَحْوِهِمْ مِنَ الْمُنَافِقِينَ الزَّانِدَةِ: مُتَسَبِّةٌ إِلَى "الرَّافِضَةِ".
 وَهُؤُلَاءِ الْمُنَافِقُونَ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ؛ لِكَثِيرٍ مِنْهُمْ مَيْلٌ إِلَى دَوْلَةِ هَؤُلَاءِ التَّارِ^(١)؛ لَكُونِهِمْ لَا يُلْزِمُونَهُمْ شَرِيعَةَ الْإِسْلَامِ؛ بَلْ يَتْرُكُونَهُمْ، وَمَا هُمْ عَلَيْهِ .
 وَبَعْضُهُمْ إِنَّمَا يَنْفِرُونَ عَنِ التَّارِ لِفَسَادِ سِيرَتِهِمْ فِي الدُّنْيَا، وَاسْتِيلَائِهِمْ عَلَى الْأَمْوَالِ، وَاجْتِرَائِهِمْ عَلَى الدِّمَاءِ، وَالسَّبْيِ؛ لَا لِأَجْلِ الدِّينِ .
 فَهَذَا ضَرْبُ النِّفَاقِ الْأَكْبَرِ^(٢) انْتَهَى .



وَقَالَ - أَيْضًا - :

«و"شُيُوخُهُمُ الْمُصَنِّفُونَ" فِيهِمْ طَوَائِفٌ، يَعْلَمُونَ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا يَقُولُونَهُ كَذِبٌ!، وَلَكِنْ يُصَنِّفُونَ لَهُمْ لِرِيَّاسَتِهِمْ عَلَيْهِمْ .
 وَهَذَا "الْمُصَنِّفُ"^(٣) يَتَّهَمُهُ النَّاسُ بِهَذَا، وَلَكِنْ صَنَّفَ؛ لِأَجْلِ اتِّبَاعِهِ ! .
 فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ يَعْلَمُ أَنَّ مَا يَقُولُهُ بَاطِلٌ، وَيُظْهِرُهُ، وَيَقُولُ: إِنَّهُ حَقٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؛ فَهُوَ مِنْ جِنْسِ عُلَمَاءِ الْيَهُودِ، الَّذِينَ يَكْتُبُونَ ﴿يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾^(٧٩) [البقرة] .

(١) .

(٢) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢٨ / ٤٣٤ - ٤٣٥) .

(٣) تَأَمَّلْ هَذَا .

وإن كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ حَقٌّ!، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى نِهَآيَةِ جَهْلِهِ، وَضَلَالِهِ ^(١).

فَإِنْ كُنْتَ لَا تَدْرِي فَتِلْكَ مُصِيبَةٌ

وإن كُنْتَ تَدْرِي فَالْمُصِيبَةُ أَعْظَمُ

انتهى ^(٢).



(١) قَالَ الشَّيْخُ بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو زَيْدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : «وَبِالْجُمْلَةِ: فَلَوْ تَرَكَ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ، وَهُمْ عَاكِفُونَ عَلَى أَهْوَائِهِمْ، يَحْتَرِفُونَ الْكِيدَ لِهَذَا الدِّينِ، بِسُطُوِّ عَظِيمٍ، وَلِسَانٍ غَلِيظٍ بِالمَسْخِ، وَالتَّحْرِيفِ، وَالْغَمَزِ، وَالتَّبْدِيلِ، وَإِنْ تَرَفَّقُوا؛ فَبَصَوْغِ عِبَارَاتٍ لَوْ عَصَرَتْ؛ لَتَقَاطَرَتْ مِنْهَا الدَّعْوَةُ إِلَى غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَهَكَذَا فِي حَالَةِ زَحْفِ مُؤَلِّمَةٍ، وَهَجْمَةِ شَرَسَةٍ، وَلَا كَحَالِ اللَّعَانِينَ الصَّخَابِينَ، بَلْ هُمْ الْمُضِلُّونَ بَنَزَفِ المَخَابِرِ عَلَى سُطُورِ الدَّفَاتِرِ، وَالسِّنَةِ غِلَاطٍ عَلَى أَعْوَادِ المَنَابِرِ.

نَعَمْ لَوْ تَرَكَ كُلُّ مُخَالِفٍ، وَمُخَالَفَتُهُ، وَضَالٍّ وَضَلَالَتُهُ، وَمُبْتَدِعٍ وَبِدْعَتُهُ، وَفَاسِقٍ وَفِسْقُهُ؛ لَتَجَرَّعَ أَهْلُ الْقِبْلَةِ مِنْهُمْ سُمُومًا قَاتِلَةً، وَأَهْوَاءَ ضَالَّةً، وَحَيَاةً قَاتِمَةً، وَخَافِضَةً لِلْمِلَّةِ، رَافِعَةً لِقِتَامِ الشُّبْهَةِ، وَدَنَسَ الشَّهْوَةَ.

وَحِينَئِذٍ فَلَا تَسْأَلُ؛ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ عَنِ تَبَدُّلِ الْكُفْرِ بِالْإِيمَانِ، وَالبِدْعَةِ بِالسُّنَّةِ، وَالْمَعْصِيَةِ بِالطَّاعَةِ، وَالدَّلَّةِ بِالْعِزَّةِ، [وَلَفَسَدَ فِينَا أَمْرُ الْكِتَابِ، وَبُدِّلَ الدِّينُ؛ كَمَا فَسَدَ دِينُ أَهْلِ الْكِتَابِ قَبْلَنَا، بِمَا وَقَعَ فِيهِ مِنَ التَّبْدِيلِ الَّذِي لَمْ يُنْكَرْ عَلَى أَهْلِهِ].

وَهَذِهِ نَتِيجَةُ حَتْمِيَّةٍ لَمَنْ فَرَّطَ فِي أَمْرِ السُّنَّةِ، وَالْكِتَابِ، وَوَرِثَ عِلَلَ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنَ السُّكُوتِ، وَالكِثْمَانِ: ﴿يَتَأَهَّلُ الْكِتَابُ لِمَنْ تَلَسَّوَتْ الْحَقُّ بِالْبَطْلِ وَتَكْنُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ

﴿٧١﴾ [آل عمران] انتهى من «الرَّدُّ عَلَى الْمُخَالَفِ مِنْ أَصُولِ الْإِسْلَامِ» (ص ٨٣-٨٤).

(٢) انظر: «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (٥/١٦٢).

المَعْلَمُ الرَّابِعُ :

أَنَّ الرَّدَّ عَلَى أَصْحَابِ الْبِدْعِ، وَدُعَاتِهَا، وَكَشْفِ أَبَاطِيلِهِمْ، وَتَزْيِيفِ أَضَالِيلِهِمْ مِنْ أَعْظَمِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى .
وَنَفْعُهُ أَعْظَمُ مِنْ نَفْعِ الْأَعْمَالِ الْعِبَادِيَّةِ الْخَاصَّةِ، وَسَائِرِ أَنْوَاعِ التَّصَانِيفِ النَّافِعَةِ .

وإنِ اقْتَضَتْ ”المَصْلَحَةُ الشَّرْعِيَّةُ“ التَّعْيِينَ؛ فَهِيَ مُقَدَّمَةٌ؛ فَيَجِبُ التَّعْيِينُ .

4 4 4

وفي هَذَا يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :
»وَمِثْلُ ”أُتْمَةِ الْبِدْعِ“ مِنْ أَهْلِ الْمَقَالَاتِ الْمُخَالَفَةِ لِلْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، أَوْ الْعِبَادَاتِ الْمُخَالَفَةِ لِلْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ؛ فَإِنَّ بَيَانَ حَالِهِمْ، وَتَحْذِيرَ الْأُتْمَةِ مِنْهُمْ وَاجِبٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ .

حَتَّى قِيلَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: الرَّجُلُ يَصُومُ، وَيُصَلِّي، وَيَعْتَكِفُ أَحَبُّ إِلَيْكَ، أَوْ يَتَكَلَّمُ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ ؟ .
فَقَالَ: ”إِذَا قَامَ، وَصَلَّى، وَاعْتَكَفَ؛ فَإِنَّمَا هُوَ لِنَفْسِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ؛ فَإِنَّمَا هُوَ لِلْمُسْلِمِينَ هَذَا أَفْضَلُ“ .

فَبَيَّنَ أَنَّ نَفْعَ هَذَا عَامٌّ لِلْمُسْلِمِينَ فِي دِينِهِمْ مِنْ جِنْسِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .
إِذْ تَطْهِيرُ ”سَبِيلِ اللَّهِ“، وَ”دِينِهِ“، وَ”مِنْهَاجِهِ“، وَ”شَرْعَتِهِ“، وَدَفْعُ بَغْيِ هَؤُلَاءِ، وَعُدْوَانِهِمْ عَلَى ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى الْكِفَايَةِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ .
وَلَوْلَا مَنْ يُقِيمُهُ اللَّهُ لَدَفَعَ ضَرَرُ هَؤُلَاءِ؛ لَفَسَدَ الدِّينُ !، وَكَانَ فَسَادُهُ أَعْظَمَ مِنْ فَسَادِ اسْتِيلَاءِ الْعَدُوِّ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ ! .

فَإِنَّ هَؤُلَاءِ إِذَا اسْتَوْلَوْا لَمْ يُفْسِدُوا الْقُلُوبَ، وَمَا فِيهَا مِنَ الدِّينِ إِلَّا تَبَعًا .

وَأَمَّا أَوْلَيْكَ فَهُمْ يُفْسِدُونَ الْقُلُوبَ ابْتِدَاءً ! .
 وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ]، وَسَلَّمَ - : «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى
 صُورِكُمْ، وَأَمْوَالِكُمْ؛ وَإِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ» ^(١) انتهى ^(٢) .
 □ □ □

وَقَالَ - أَيْضًا - :
 «فَالرَّادُّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ مُجَاهِدٌ؛ حَتَّى كَانَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى يَقُولُ: "الذَّبُّ عَنِ
 السُّنَّةِ أَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ"» انتهى ^(٣) .
 □ □ □

وَقَالَ - أَيْضًا - :
 «لَكِنْ إِذَا ظَهَرَ مُبْتَدِعٌ يَقْدَحُ فِيهِمْ ^(٤) بِالْبَاطِلِ؛ فَلَا بُدَّ مِنَ الذَّبِّ عَنْهُمْ، وَذِكْرِ
 مَا يُبْطِلُ حُجَّتَهُ بِعِلْمٍ، وَعَدْلٍ» انتهى ^(٥) .
 □ □ □

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٥٦٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - .

(٢) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢٨ / ٢٣١-٢٣٢) .

(٣) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٤ / ١٣) .

(٤) [أَي: الصَّحَابَةُ] .

(٥) انظر: «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (٦ / ٢٥٤) .

المعلم الخامس :

أَنَّ هَذَا الْبَابَ "بَابُ الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ" مِنْ أَشْرَفِ أَبْوَابِ "الْعِلْمِ النَّافِعِ"، وَهُوَ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِحَقِّهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَعْظَمِ الْمَنَاقِبِ .
وَأَرْبَابُهُ "أَفْرَادٌ فِي الْأُمَّةِ" قَدْ جَمَعُوا الْعِلْمَ، وَاتَّقَنُوهُ، وَضَبَطُوا أُصُولَهُ، وَحَقَّقُوهُ، وَأَدْرَكُوا مَقَاصِدَهُ، وَحَصَّلُوهُ .

وَأَعْمَلُوا مَا فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَلَيْهِمْ مِنْ "الْعِلْمِ النَّافِعِ"، وَ"الْفَهْمِ الرَّاجِحِ" فِي نُصْرَةِ دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالذَّبِّ عَنْهُ، وَبَيَانِ الْحَقِّ، وَرَدِّ الْبَاطِلِ، وَالصَّبْرِ فِي هَذَا السَّبِيلِ .

وَلَا يَصْدُرُ إِلَّا عَنْ "أَهْلِ الْغَيْرَةِ الصَّحِيحَةِ" عَلَى دِينِ اللَّهِ تَعَالَى .
فَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ أَنْوَاعِ "الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ" لِمَنْ احْتَسَبَ، وَصَبَرَ .
وَلِهَذَا كَانَ مِنْ أَعْظَمِ مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ الَّذِي تَمَيَّزَ بِهَا عَنْ سَائِرِ الْأَئِمَّةِ فِي زَمَانِهِ : "مَا قَامَ بِهِ مِنْ نُصْرَةِ السُّنَّةِ"، وَ"الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ، وَالضَّلَالِ"، وَ"الصَّبْرِ عَلَى الْأَذَى فِي ذَلِكَ" .

4 4 4

وَفِي هَذَا الْمَعْنَى يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي "مُنَازَرَةِ الْوَاسِطِيَّةِ" :

«وَقُلْتُ - أَيْضًا - فِي غَيْرِ هَذَا الْمَجْلَسِ - :

الْإِمَامُ أَحْمَدُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَمَّا انْتَهَى إِلَيْهِ مِنَ السُّنَّةِ، وَنُصُوصِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ]، وَسَلَّم - أَكْثَرَ مِمَّا انْتَهَى إِلَى غَيْرِهِ، وَابْتُلِيَ بِالْمِحْنَةِ، وَالرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ :

كَانَ كَلَامُهُ، وَعَمَلُهُ فِي هَذَا الْبَابِ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ؛ فَصَارَ «إِمَامًا فِي السُّنَّةِ»
أَظْهَرَ مِنْ غَيْرِهِ .

وإِلَّا فَالْأَمْرُ كَمَا قَالَه بَعْضُ شُيُوخِ الْمَغَارِبَةِ الْعُلَمَاءِ الصُّلَحَاءِ، قَالَ:
«الْمَذْهَبُ لِمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيُّ، وَالظُّهْرِيُّ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ» .

يَعْنِي: أَنَّ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ عَلَيْهِ جَمِيعُ أَيْمَةِ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ كَانَ لِبَعْضِهِمْ
مِنْ زِيَادَةِ الْعِلْمِ، وَالْبَيَانِ، وَإِظْهَارِ الْحَقِّ، وَدَفْعِ الْبَاطِلِ مَا لَيْسَ لِبَعْضٍ^(١) انْتَهَى .



(١) انظر: «العُقُودُ الدُّرِّيَّة» (ص ٢٣٦)، و«مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣/ ١٧٠) .

المعلم السادس :

أَنَّ الخائِضَ فِي هَذَا البابِ الكَبِيرِ "بابِ الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ البِدْعِ" لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ "عَالِمًا بِهِ"، "مُحْسِنًا لَهُ"، قَدْ جَمَعَ مِنْ "أَسْبَابِ العِلْمِ"، و"جَوْدَةِ الفَهْمِ" مَا يُدْرِكُ بِهِ جَوَابَ شُبُهَاتِهِمْ .

فَيَنْصُرُ الحَقَّ بِالدَّلَائِلِ الظَّاهِرَةِ، وَيُرَدُّ الباطِلَ بالحُجَجِ القاطِعَةِ .
وَمَنْ لَا يَكُونُ "قَادِرًا عَلَى ذَلِكَ"؛ فَالواجِبُ عَلَيْهِ أَلَّا يَتَصَدَّرَ لِمَا لَا يُحْسِنُ، وَيُخَوِّضَ فِيهَا لَا يُتَقَنُّ .
فَيَكُونُ ضَرَرُهُ أَعْظَمَ مِنْ نَفْعِهِ .

4 4 4

وَلَقَدْ أَحْسَنَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - فِي بَيَانِ هَذَا؛ فَقَالَ :
«فَكُلُّ مَنْ لَمْ يُنَاطِرْ "أَهْلَ الإِلْحَادِ، وَالبِدْعِ" مُنَاطَرَةً تَقْطَعُ دَابِرَهُمْ، لَمْ يَكُنْ أَعْطَى الإِسْلَامَ حَقَّهُ، وَلَا وَفَّى بِمُوجِبِ العِلْمِ، وَالإِيمَانِ، وَلَا حَصَلَ بِكَلَامِهِ شِفَاءُ الصُّدُورِ، وَطُمَأْنِينَةُ النُّفُوسِ، وَلَا أَفَادَ كَلَامُهُ العِلْمَ، وَالْيَقِينَ» انتهى^(١) .
وَقَالَ - أَيْضًا - :

«وَقَدْ يَنْهَوْنَ عَنِ المِجَادَلَةِ، وَالمُنَاطَرَةِ، إِذَا كَانَ المُنَاطِرُ ضَعِيفَ العِلْمِ بِالْحُجَّةِ، وَجَوَابِ الشُّبُهَةِ؛ فَيُخَافُ عَلَيْهِ أَنْ يُفْسِدَهُ ذَلِكَ المِضْلُ، كَمَا يُنْهَى الضَّعِيفُ فِي المُقَاتَلَةِ أَنْ يُقَاتِلَ عِلْجًا قَوِيًّا مِنْ عُلُوجِ الكُفَّارِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَضُرُّهُ، وَيُضُرُّ المُسْلِمِينَ بِلا مَنَفْعَةٍ...»^(٢) .

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/٣٥٧) .

(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٧/١٧٣ و١٧٤ و١٧٥) .

وقال - أيضًا - :

« .. والمقصود: أنهم نهوا عن المناظرة من لا يقوم بواجبها، أو من لا يكون في
مناظرته مصلحة راجحة، أو فيها مفسدة راجحة .
فهذه أمور عارضة تختلف باختلاف الأحوال .
وأما جنس المناظرة بالحق؛ فقد تكون واجبة تارة، ومستحبة تارة أخرى»
(١) انتهى .



(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٦/ ٢٥٤) .

المَعْلَمُ السَّابِعُ :

لا يَجُوزُ فِي هَذَا الْبَابِ رَدُّ الْبِدْعَةِ، وَالْبَاطِلِ بِمَا هُوَ مِنْ "جِنْسِيهِمَا"، وَلَوْ عَلَى وَجْهِ الْإِلْزَامِ، وَالْإِفْحَامِ، وَمُقَابَلَةِ "الْفَاسِدِ" بـ "الْفَاسِدِ".

4 4 4

وَقَدْ أَحْسَنَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي بَيَانِ هَذَا؛ فَقَالَ :
«فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ "الْمُنْتَسِبِينَ إِلَى السُّنَّةِ" رَدُّوا مَا تَقُولُهُ الْمُعْتَزَلَةُ، وَالرَّافِضَةُ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ بِكَلَامٍ فِيهِ - أَيْضًا - "بِدْعَةٌ"، وَ"بَاطِلٌ"! .
وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ يَسْتَجِيزُهَا كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ، وَيَرَوْنَ أَنَّهُ يَجُوزُ مُقَابَلَةُ
"الْفَاسِدِ" بـ "الْفَاسِدِ" ^(١) .

لَكِنَّ أَئِمَّةَ السُّنَّةِ، وَالسَّلَفِ عَلَى خِلَافِ هَذَا، وَهُمْ يَذْمُونَ أَهْلَ الْكَلَامِ الْمُبْتَدِعِ
الَّذِينَ يَرُدُّونَ "بَاطِلًا بِبَاطِلٍ"، وَ"بِدْعَةً بِبِدْعَةٍ".
وَيَأْمُرُونَ أَلَّا يَقُولَ الْإِنْسَانُ إِلَّا الْحَقَّ، لَا يَخْرُجُ عَنِ السُّنَّةِ فِي حَالٍ مِنَ
الْأَحْوَالِ.

وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، وَرَسُولُهُ .

(١) كَمَا يَصْنَعُ ذَلِكَ الْغَزَالِيُّ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :
«وَلِهَذَا تَجَدُّ أَبَا حَامِدٍ فِي مُنَاطَرَتِهِ لِلْفَلَّاسِفَةِ إِنَّمَا يُبْطِلُ طُرُقَهُمْ، وَلَا يُثَبِّتُ طَرِيقَةً مُعَيَّنَةً، بَلْ هُوَ
كَمَا قَالَ: نُنَاطِرُهُمْ - يَعْنِي مَعَ كَلَامِ الْأَشْعَرِيِّ - تَارَةً بِكَلَامِ الْمُعْتَزَلَةِ، وَتَارَةً بِكَلَامِ الْكُرَّامِيَّةِ،
وَتَارَةً بِطَرِيقِ الْوَاقِفَةِ، وَهَذِهِ الطَّرِيقُ هِيَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ فِي مُنْتَهَى كَلَامِهِ» انتهى من «دَرِّءُ تَعَارُضِ
الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (١/١٦٣) .

وَلِهَذَا لَمْ نَرُدَّ مَا تَقُولُهُ: الْمُعْتَزِلَةُ، وَالرَّافِضَةُ مِنْ حَقٍّ؛ بَلْ قَبَلْنَاهُ، لَكِنْ بَيَّنَّا أَنَّ مَا عَابُوا بِهِ مُخَالَفِيهِمْ مِنَ الْأَقْوَالِ؛ فَفِي أَقْوَالِهِمْ مِنَ الْعَيْبِ مَا هُوَ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ»^(١)
انتهى .



وَقَالَ - أَيْضًا - :

«وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ هِيَ الَّتِي سَلَكَهَا مَنْ وَافَقَ الْمُعْتَزِلَةَ فِي ذَلِكَ كَـ "صَاحِبِ الْإِرْشَادِ"، وَاتَّبَاعِهِ، وَهُؤُلَاءِ يَرُدُّونَ دَلَالََةَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ :

/ ١ / تَارَةً يُصَرِّحُونَ بَأَنَّا وَإِنْ عَلِمْنَا مُرَادَ الرَّسُولِ؛ فَلَيْسَ قَوْلُهُ مِمَّا يُجُوزُ أَنْ يُحْتَجَّ بِهِ فِي مَسَائِلِ الصِّفَاتِ !؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ إِنَّمَا يَدُلُّ بَعْدَ ثُبُوتِ صِدْقِهِ الْمَوْقُوفِ عَلَى مَسَائِلِ الصِّفَاتِ .

/ ٢ / وَتَارَةً يَقُولُونَ: إِنَّمَا لَمْ يَدُلَّ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ مُرَادَهُ؛ لِتَطَرُّقِ الْاحْتِمَالَاتِ إِلَى الْأَدَلَّةِ السَّمْعِيَّةِ ! .

/ ٣ / وَتَارَةً يَطْعَنُونَ فِي الْأَخْبَارِ .

فَهَذِهِ "الطَّرُقُ الثَّلَاثُ" الَّتِي وَافَقُوا فِيهَا الْجَهْمِيَّةَ، وَنَحْوَهُمْ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ :
أَسْقَطُوا بِهَا "حُرْمَةَ الْكِتَابِ"، وَ"الرَّسُولَ" عِنْدَهُمْ .

و"حُرْمَةَ الصَّحَابَةِ"، وَ"التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ" .

حَتَّى يَقُولُوا: "إِنَّهُمْ لَمْ يُحَقِّقُوا أُصُولَ الدِّينِ كَمَا حَقَّقْنَاهَا" !! .

وَرُبَّمَا اعْتَذَرُوا عَنْهُمْ بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُشْتَغِلِينَ بِالْجِهَادِ، وَلَهُمْ مِنْ جِنْسِ هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي يُوَافِقُونَ بِهِ الرَّافِضَةَ، وَنَحْوَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَيُخَالِفُونَ بِهِ الْكِتَابَ، وَالسُّنَّةَ، وَالْإِجْمَاعَ مِمَّا لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَسْطِهِ .

(١) انظر: «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (٢/ ٣٤٢)، وانظر: «التَّدْمِيرِيَّةُ» (ص ١٣٥-١٣٦) .

وإنما نبهنا على أصول دينهم، وحقائق أقوالهم .
وغايتهم أنهم يدعون في أصول الدين المخالفة للكتاب، والسنة :
”المعقول“، و”الكلام“ .

وكلامهم فيه من التناقض، والفساد ما صار عوا به أهل الإلحاد؛ فهم من
جنس الرافضة: ”لا عقل صريح“، و”لا نقل صحيح“، بل مُتتَهاهُم ”السفسطة في
العقليات“، و”القرمطة في السمعيات“ .
وهذا مُتتَهِى ”كُلُّ مُبتَدع“ خالف شيئاً من الكتاب، والسنة؛ حتّى في
”المسائل العملية“، و”القضايا الفقهية“ انتهى^(١) .



(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ١٤-١٥) .

المعلم الثامن :

أنَّ الحكم بـ"التكفير"، و"التبديع" على "الأعيان"، لا يكون إلا بعد "إقامة الحجة على المخالف"، و"توفر الشروط" لذلك، و"انتفاء الموانع".
وليس مجرد وقوعه في "الكفر"، أو "البدعة" موجباً لتبديعه بعينه إلا بعد "قيام الحجة الشرعية عليه".

والواجب في هذا الباب "الورع"، والحذر من إطلاق الألفاظ على "الأعيان"؛ حتى تظهر الحجة التي لا يجوز خلافها.
ودون ذلك: فالواجب إنكار البدعة على صاحبها، وردّها، والانتصار للسنّة.

4 4 4

ويقرر هذا المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -؛ فيقول :
« هذا مع أني - دائماً - ومن جالسني يعلم ذلك مني :
أنّي من أعظم الناس نهياً عن أن ينسب مُعينٌ إلى "تكفير"، و"تفسيق"، و"معصية"، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه "الحجة الرسالية" التي من خالفها كان كافراً تارةً، وفاسقاً أخرى وعاصياً أخرى .
وأني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطاياها؛ وذلك يعُم الخطأ في "المسائل الخبرية القولية"، و"المسائل العملية" .
وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل، ولم يشهد أحدٌ منهم على أحدٍ لا بـ"كفر"، ولا بـ"فسق"، ولا بـ"معصية" .
كما أنكّر شريح قراءة من قرأ : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ (١٢) [الصفات] ،
وقال : "إن الله لا يعجب"؛ فبلغ ذلك إبراهيم النخعي .

فَقَالَ: "إِنَّمَا شَرِيحُ شَاعِرٍ يُعَجِّبُهُ عِلْمُهُ؛ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ أَعْلَمَ مِنْهُ، وَكَانَ يَقْرَأُ:
﴿عَجِبْتُ﴾ [الصفات]".

وَكَمَا نَازَعَتْ عَائِشَةُ، وَغَيْرُهَا مِنَ الصَّحَابَةِ فِي رُؤْيَا مُحَمَّدٍ رَبِّهِ .
وَقَالَتْ: "مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَأَى رَبَّهُ؛ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ الْفِرْيَةَ".
وَمَعَ هَذَا لَا نَقُولُ لِابْنِ عَبَّاسٍ، وَنَحْوِهِ مِنَ الْمُنَازِعِينَ لَهَا: إِنَّهُ "مُفْتَرٍ
عَلَى اللَّهِ" ! .

وَكَمَا نَازَعَتْ فِي "سَمَاعِ الْمَيِّتِ كَلَامَ الْحَيِّ"، وَفِي "تَعْذِيبِ الْمَيِّتِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ"،
وغير ذلك .

وَقَدْ آلَ الشَّرُّ بَيْنَ السَّلَفِ إِلَى الْإِقْتِتَالِ، مَعَ اتِّفَاقِ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ الطَّائِفَتَيْنِ
جَمِيعًا "مُؤْمِتَانِ"، وَأَنَّ الْإِقْتِتَالَ لَا يَمْنَعُ "الْعَدَالَةَ الثَّابِتَةَ لَهُمْ".
لِأَنَّ الْمُقَاتِلَ وَإِنْ كَانَ بَاغِيًّا؛ فَهُوَ "مُتَأَوِّلٌ"، وَ"التَّأْوِيلُ يَمْنَعُ الْفُسُوقَ" ^(١) .
وَكُنْتُ أُبَيِّنُ لَهُمْ أَنَّهَا نُقِلَ لَهُمْ عَنِ السَّلَفِ، وَالْأُئِمَّةِ مِنْ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ
بِـ "تَكْفِيرِ مَنْ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا"؛ فَهُوَ - أَيْضًا - حَقٌّ .

لَكِنْ يَجِبُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ "الْإِطْلَاقِ"، وَ"التَّعْيِينِ".
وَهَذِهِ أَوَّلُ مَسْأَلَةٍ تَنَازَعَتْ فِيهَا الْأُئِمَّةُ مِنْ "مَسَائِلِ الْأُصُولِ الْكِبَارِ"؛ وَهِيَ
"مَسْأَلَةُ الْوَعِيدِ"؛ فَإِنَّ نُصُوصَ الْقُرْآنِ فِي الْوَعِيدِ مُطْلَقَةٌ .

كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِيَتَتَمَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا
وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ ^(١٠) [النساء] .

وَكَذَلِكَ سَائِرُ مَا وَرَدَ: "مَنْ فَعَلَ كَذَا؛ فَلَهُ كَذَا".

(١) تَأَمَّلْ هَذَا .

فَإِنَّ هَذِهِ "مُطْلَقَةٌ عَامَّةٌ".

وهي بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ مَنْ قَالَ مِنَ السَّلَفِ: "مَنْ قَالَ كَذَا؛ فَهُوَ كَذَا"^(١).
ثُمَّ "الشَّخْصُ الْمُعَيَّنُّ" يُلْتَمَعِي حُكْمُ الْوَعِيدِ فِيهِ: بِـ "تَوْبَةٍ"، أَوْ "حَسَنَاتٍ
مَاحِيَةٍ"، أَوْ "مَصَائِبَ مُكْفَّرَةٍ"، أَوْ "شَفَاعَةٌ مَقْبُولَةٌ".
و"التَّكْفِيرُ" هُوَ مِنَ "الْوَعِيدِ".

فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ "تَكْذِيبًا"؛ لِمَا قَالَهُ الرَّسُولُ، لَكِنْ قَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ
"حَدِيثَ عَهْدٍ بِإِسْلَامٍ"، أَوْ "نَشَأَ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ".

وَمِثْلُ هَذَا لَا يَكْفُرُ بِـ "جَحْدِ مَا يَحْدُثُهُ"؛ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْهِ "الْحُجَّةُ".
وَقَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ لَا يَسْمَعُ تِلْكَ النُّصُوصَ، أَوْ سَمِعَهَا، وَلَمْ تَثْبُتْ عِنْدَهُ،
أَوْ عَارَضَهَا عِنْدَهُ مُعَارِضٌ آخَرٌ أَوْ جَبَ تَأْوِيلُهَا - وَإِنْ كَانَ مُخْطِئًا - .
وَكُنْتُ دَائِمًا أَذْكُرُ الْحَدِيثَ الَّذِي فِي «الصَّحِيحَيْنِ» فِي الرَّجُلِ الَّذِي قَالَ: «إِذَا
أَنَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي ..»^(٢).

فَهَذَا رَجُلٌ شَكَّ فِي "قُدْرَةِ اللَّهِ"، وَفِي إِعَادَتِهِ إِذَا ذُرِّي، بَلْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ لَا يُعَادُ!
وَهَذَا "كُفْرٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ"، لَكِنْ كَانَ "جَاهِلًا" لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ.
وَكَانَ "مُؤْمِنًا يَخَافُ اللَّهَ" أَنْ يُعَاقِبَهُ؛ فَغَفَرَ لَهُ بِذَلِكَ.

و"الْمُتَأَوِّلُ مِنْ أَهْلِ الْإِجْتِهَادِ الْحَرِيصُ عَلَى مُتَابَعَةِ الرَّسُولِ" أَوْلَى بِالْمَغْفِرَةِ مِنْ
مِثْلِ هَذَا» انْتَهَى^(٣).



(١) أَي: فَهُوَ جَهْمِيٌّ - مَثَلًا - .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٤٧٨)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٥٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - .

(٣) انْظُرْ: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣/ ٢٢٩-٢٣١) .

وقال - أيضًا - :

«وإنما المقصودُ هنا :

أنَّ ما ثبت قُبْحُهُ مِنَ الْبِدْعِ، وَغَيْرِ الْبِدْعِ مِنَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ فِي الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ،
أَوْ الْمُخَالَفِ لِلْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ؛ إِذَا صَدَرَ عَنْ شَخْصٍ مِنَ الْأَشْخَاصِ؛ فَقَدْ يَكُونُ
عَلَى وَجْهِ يُعَذَّرُ فِيهِ :

إِمَّا لـ "اجْتِهَادٍ"، أَوْ "تَقْلِيدٍ" يُعَذَّرُ فِيهِ، وَإِمَّا لـ "عَدَمِ قُدْرَتِهِ" كَمَا قَدْ قَرَّرْتُهُ فِي
غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .

وَقَرَّرْتُهُ - أَيْضًا - فِي أَصْلِ "التَّكْفِيرِ"، وَ"التَّفْسِيقِ" الْمَبْنِيِّ عَلَى "أَصْلِ
الْوَعِيدِ" .

فَإِنَّ "نُصُوصَ الْوَعِيدِ" الَّتِي فِي الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَنُصُوصَ الْأُئِمَّةِ
بِـ "التَّكْفِيرِ"، وَ"التَّفْسِيقِ"، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لَا يَسْتَلْزِمُ ثُبُوتُ مُوجِبِهَا فِي "حَقِّ الْمَعْنَى"
إِلَّا إِذَا "وُجِدَتِ الشُّرُوطُ"، وَ"انْتَفَتِ الْمَوَانِعُ"، لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ "الْأُصُولِ"،
وَ"الْفُرُوعِ"؛ هَذَا فِي عَذَابِ الْآخِرَةِ .

فَإِنَّ الْمُسْتَحَقَّ لِلْوَعِيدِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، وَلَعْنَتِهِ، وَغَضَبِهِ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ، خَالِدٌ
فِي النَّارِ، أَوْ غَيْرُ خَالِدٍ .

وَأَسْمَاءُ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ "الكُفْرِ"، وَ"الفِسْقِ" يَدْخُلُ فِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ سِوَاءَ
كَانَ بِسَبَبِ "بِدْعَةٍ اعْتِقَادِيَّةٍ"، أَوْ "عِبَادِيَّةٍ"، أَوْ بِسَبَبِ "فُجُورٍ فِي الدُّنْيَا"، وَهُوَ
"الفِسْقُ بِالْأَعْمَالِ" .

فَأَمَّا "أَحْكَامُ الدُّنْيَا"؛ فَكَذَلِكَ - أَيْضًا -؛ فَإِنَّ "جِهَادَ الْكُفَّارِ" يَجِبُ أَنْ
يَكُونَ مَسْبُوقًا بِـ "دَعْوَتِهِمْ"؛ إِذَا لَا عَذَابَ إِلَّا عَلَى مَنْ بَلَغَتْهُ الرِّسَالَةُ .

وَكَذَلِكَ عُقُوبَةُ الْفُسَّاقِ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بَعْدَ "قِيَامِ الْحُجَّةِ" ^(١) .



وَقَالَ تَلْمِيزُهُ - الْعَارِفُ بِمَذْهَبِهِ - الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الذَّهَبِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :

«وَمَذْهَبُهُ تَوْسِيعَةُ الْعُذْرِ لِلخَلْقِ، وَلَا يُكْفَرُ أَحَدًا إِلَّا بَعْدَ قِيَامِ الدَّلِيلِ، وَالْحُجَّةِ عَلَيْهِ .

وَيَقُولُ: "هَذِهِ الْمَقَالَةُ كُفْرٌ، وَضَلَالٌ، وَصَاحِبُهَا مُجْتَهِدٌ جَاهِلٌ، لَمْ تُقَمْ عَلَيْهِ حُجَّةُ اللَّهِ، وَلَعَلَّهُ رَجَعَ عَنْهَا، أَوْ تَابَ إِلَى اللَّهِ" .

وَيَقُولُ: "إِيمَانُهُ ثَبَتَ لَهُ بَيِّقِينَ؛ فَلَا نُخْرِجُهُ مِنْهُ إِلَّا بَيِّقِينَ" ! .
"أَمَّا مَنْ عَرَفَ الْحَقَّ، وَعَانَدَهُ، وَحَادَّ عَنْهُ؛ فَكَافِرٌ مَلْعُونٌ كَابِلِيسَ، وَإِلَّا مَنْ الَّذِي يَسْلَمُ مِنَ الْخَطَا فِي الْأُصُولِ، وَالْفُرُوعِ" .

وَيَقُولُ فِي كِبَارِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَالْحُكَمَاءِ: "هُؤُلَاءِ مَا عَرَفُوا الْإِسْلَامَ، وَلَا مَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ]، وَسَلَّم -" ^(٢) .

وَيَقُولُ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَحْوَالِ الْمَشَايخ: إِنَّهَا "شَيْطَانِيَّةٌ"، أَوْ "نَفْسَانِيَّةٌ"؛ فَيُنْظَرُ فِي "مُتَابَعَةِ الشَّيْخِ الْكِتَابِ"، وَ"السُّنَّةِ"، وَفِي "شَمَائِلِهِ"، وَ"تَأْلُفِهِ"، وَ"عِلْمِهِ"؛ فَإِنْ كَانَ

(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (١٠ / ٣٧١-٣٧٢) .

(٢) وَقَالَ عَنْهُمْ: «[إِنَّ] أَكْثَرَهُمْ، لَا خَبَرَ لَهُمْ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَأَثَارُ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ؛ بَلْ يَنْصُرُ مَقَالَاتٍ يَظُنُّهَا "دِينُ الْمُسْلِمِينَ"؛ بَلْ "إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ"؛ وَلَا يَكُونُ قَدْ قَالَهَا أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ؛ بَلِ الثَّابِتُ عَنِ السَّلَفِ مُخَالَفٌ لَهَا» انتهى من «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٧ / ٣٣٤-٣٣٥) .

كَذَلِكَ فَحَالُهُ صَحِيحٌ، وَكَشَفُهُ رَحْمَانِيٌّ، وَبَعْضُهُمْ لَهُ رِئْيٌ مِنَ الْجَنِّ؛ فَيُخْبِرُ
بِالْمَغِيَّاتِ لِيُغْوِيَهُ^(١).

وَلَهُ فِي ذَلِكَ تَصَانِيفٌ عَدِيدَةٌ، وَعِنْدَهُ فِي ذَلِكَ حِكَايَاتٌ عَنْ هَذَا الضَّرْبِ،
وَهَذَا الضَّرْبِ، لَوْ جُمِعَ لَبَلَّغَتْ مُجَلَّدَاتٍ، وَهِيَ مِنْ أَعْجَبِ الْعَجَبِ^(١) انْتَهَى .



(١) انظر: «المسائل والأجوبة» (ص ٢٤٦-٢٤٧/ نشر الفاروق الحديثة)، و«ترجمة
شيخ الإسلام ابن تيمية للذهبي» (ص ١٠١-١٠٤/ ت د. خالد الربيعي)، و«الترجمة المفقودة
من كتاب سير أعلام النبلاء» (نشر شبكة الألوكة)، و«ذيل طبقات الحنابلة» (٥/ ٥٠٦).

المَعْلَمُ التَّاسِعُ :

مِنْ شَأْنِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَرَدِيٍّ مَسَالِكِهِمْ :
إِلْزَامُ النَّاسِ بِأَقْوَالِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقِيمُوا عَلَيْهَا مِنَ الْحُجَّةِ، وَالْبُرْهَانِ مَا
يُوجِبُ اتِّبَاعَهُمْ فِي أَقْوَالِهِمْ .
وَهَذَا الْمَسْلُوكُ يُنَافِي الْعَدْلَ الْمَأْمُورَ بِهِ، وَهُوَ الْبَغْيُ الَّذِي هُوَ سَبَبُ الْفِتَنِ،
وَالْقَلَالِ، وَالْإِفْتِرَاقِ .

4 4 4

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :
«وَمِمَّا يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يُنْكِرَ عَلَى النَّاسِ، لَيْسَ لَهُ أَنْ يُنْكِرَ إِلَّا
بِحُجَّةٍ، وَبَيَانٍ؛ إِذْ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُلْزَمَ أَحَدًا بِشَيْءٍ، وَلَا يُحْظَرُ عَلَى أَحَدٍ شَيْئًا، إِلَّا
حُجَّةٌ خَاصَّةٌ، إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ]، وَسَلَّم - الْمُبَلَّغُ عَنِ اللَّهِ .
الَّذِي أَوْجَبَ عَلَى الْخَلْقِ طَاعَتَهُ فِيمَا أَدْرَكَتْهُ عُقُولُهُمْ، وَمَا لَمْ تُدْرِكْهُ، وَخَبَرُهُ
مُصَدِّقٌ فِيمَا عَلِمْنَاهُ، وَمَا لَمْ نَعْلَمْهُ .
وَأَمَّا غَيْرُهُ إِذَا قَالَ: "هَذَا صَوَابٌ، أَوْ خَطَأٌ" .
فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ ذَلِكَ بِمَا يَجِبُ بِهِ اتِّبَاعُهُ :

[فَالْوَاجِبُ انْكَارُهُ بَعْلَمَ]؛ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ كَائِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يُبْطَلَ
قَوْلًا، أَوْ يُحَرَّمَ فِعْلًا إِلَّا بِسُلْطَانِ الْحُجَّةِ، وَإِلَّا كَانَ مِمَّنْ قَالَ اللَّهُ فِيهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ
يُحَدِّثُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مِمَّا
هُمْ بِبَلَاغِيَةٍ﴾ [غافر/ ٥٦] .

وقَالَ فِيهِ: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ كِبَرُ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ (٣٥) [غافر] انتهى (١).



وقَالَ - أَيْضًا - :

«فَالْبَغْيُ» مَذْمُومٌ مُطْلَقًا، سَوَاءٌ كَانَ فِي أَنْ يُلْزَمَ الْإِنْسَانُ النَّاسَ بِمَا لَا يُلْزَمُهُمْ، وَيَذُمَّهُمْ عَلَى تَرْكِهِ، أَوْ بِأَنْ يَذُمَّهُمْ عَلَى مَا هُمْ مَعْدُورُونَ فِيهِ .
واللهُ يَغْفِرُ لَهُمْ خَطَايَاهُمْ فِيهِ؛ فَمَنْ ذَمَّ النَّاسَ، وَعَاقَبَهُمْ عَلَى مَا لَمْ يَذُمَّهُمْ اللهُ تَعَالَى، وَيُعَاقِبُهُمْ .

فَقَدْ بَغَى عَلَيْهِمْ؛ لَا سِيَّمًا إِذَا كَانَ ذَلِكَ لِأَجْلِ هَوَاهُ ! .

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص/٢٦] .

واللهُ تَعَالَى قَدْ قَالَ: ﴿وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ (٧٢) لِيُعَذِّبَ اللهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴿ [الأحزاب/ ٧٢-٧٣] انتهى (٢) .



وقَالَ - أَيْضًا - :

«.. وَتَوَلَّى الْقَضَاءَ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي دُوَادٍ، وَأَقَامَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي الْحَبْسِ مِنْ سَنَةِ ثَمَانِي عَشْرَةَ إِلَى سَنَةِ عِشْرِينَ .

(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣/ ٢٤٥) بِتَصَرُّفٍ يَسِيرٍ .

(٢) انظر: «دَرَاءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (٨/ ٤٠٨) .

ثُمَّ إِنَّهُمْ طَلَبُوهُ، وَنَازَرُوهُ أَيَّامًا مُتَعَدِّدَةً؛ فَدَفَعَ حُجَجَهُمْ، وَبَيَّنَ فَسَادَهَا، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَأْتُوا عَلَى مَا يَقُولُونَهُ بِحُجَّةٍ لَا مِنْ كِتَابٍ، وَلَا مِنْ سُنَّةٍ، وَلَا مِنْ أَثَرٍ .
وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَبْتَدِعُوا قَوْلًا، وَيُلْزِمُوا النَّاسَ بِمُؤَافَقَتِهِمْ عَلَيْهِ، وَيُعَاقِبُوا مَنْ خَالَفَهُمْ .

وَأِنَّمَا يُلْزَمُ النَّاسَ مَا أَلْزَمَهُمُ اللَّهُ، وَرَسُولُهُ، وَيُعَاقَبُ مَنْ عَصَى -اللَّهُ، وَرَسُولُهُ^(١) .

فَإِنَّ الْإِجَابَ، وَالتَّحْرِيمَ، وَالثَّوَابَ، وَالْعِقَابَ، وَالتَّكْفِيرَ، وَالتَّنْفِيقَ هُوَ إِلَى اللَّهِ، وَرَسُولِهِ، لَيْسَ لِأَحَدٍ فِي هَذَا حُكْمٌ .
وَأِنَّمَا عَلَى النَّاسِ إِجَابُ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ، وَرَسُولُهُ، وَتَحْرِيمُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَرَسُولُهُ، وَتَصْدِيقُ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ، وَرَسُولُهُ .
وَجَرَتْ فِي ذَلِكَ أُمُورٌ يَطُولُ شَرْحُهَا» انتهى^(٢) .



وَقَالَ - أَيْضًا - :

«وَلَفْظُ "الشَّرْعِ" يُقَالُ فِي عُرْفِ النَّاسِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَعَانٍ :
"الشَّرْعُ الْمُنَزَّلُ"، وَهُوَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ .
وَهَذَا يَجِبُ اتِّبَاعُهُ، وَمَنْ خَالَفَهُ وَجَبَتْ عُقُوبَتُهُ .
وَالثَّانِي: "الشَّرْعُ الْمُؤَوَّلُ" وَهُوَ آرَاءُ الْعُلَمَاءِ الْمُجْتَهِدِينَ فِيهَا، كَمَا ذَهَبَ مَالِكٌ، وَنَحْوُهُ .

(١) تَأَمَّلْ هَذَا .

(٢) انظر: «شرح حديث النزول» (ص ١٧١)، و«مجموع الفتاوى» (٥ / ٥٥٤ -

فَهَذَا يَسُوغُ اتِّبَاعُهُ، وَلَا يَجِبُ، وَلَا يَحْرُمُ .
وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُلْزِمَ عُمُومَ النَّاسِ بِهِ، وَلَا يَمْنَعُ عُمُومَ النَّاسِ مِنْهُ .
وَالثَّالِثُ: "الشَّرْعُ الْمُبَدَّلُ" وَهُوَ الْكَذِبُ عَلَى اللَّهِ، وَرَسُولِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ،
[وَعَلَى آلِهِ]، وَسَلَّم -، أَوْ عَلَى النَّاسِ بِشَهَادَاتِ الزُّورِ، وَنَحْوِهَا، وَالظُّلْمُ الْبَيِّنُ .
فَمَنْ قَالَ: "إِنَّ هَذَا مِنْ شَرَعِ اللَّهِ"؛ فَقَدْ كَفَرَ بِلَا نِزَاعٍ .
كَمَنْ قَالَ: "إِنَّ الدَّمَ، وَالْمَيْتَةَ حَلَالٌ"، وَلَوْ قَالَ: هَذَا مَذْهَبِي، وَنَحْوُ ذَلِكَ .
فَلَوْ كَانَ الَّذِي "حَكَمَ بِهِ ابْنُ مَخْلُوفٍ" هُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ، أَوِ الْأَشْعَرِيِّ، لَمْ
يَكُنْ لَهُ أَنْ يُلْزِمَ جَمِيعَ النَّاسِ بِهِ .
وَيُعَاقَبُ مَنْ لَمْ يُوَافِقْهُ عَلَيْهِ بِاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ ! .
فَكَيْفَ وَالْقَوْلُ الَّذِي يَقُولُهُ، وَيُلْزِمُ بِهِ هُوَ خِلَافُ نَصِّ مَالِكٍ، وَأُثْمَةِ
أَصْحَابِهِ ؟ ! .
وَخِلَافُ نَصِّ الْأَشْعَرِيِّ، وَأُثْمَةِ أَصْحَابِهِ: كَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ، وَأَبِي الْحَسَنِ
الطَّبْرِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ ابْنِ فُورَكٍ، وَأَبِي الْقَاسِمِ الْقُشَيْرِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ الْبَيْهَقِيِّ، وَغَيْرِ
هَؤُلَاءِ ؟ ! .

كُلُّهُمْ مُصَرِّحُونَ بِمِثْلِ مَا قُلْنَا، وَبِنَقِيضِ مَا قَالَهُ .
وَلِهَذَا اصْطَلَحَتِ الْحَنْبَلِيَّةُ، وَالْأَشْعَرِيَّةُ، وَاتَّفَقَ النَّاسُ كُلُّهُمْ «^(١) انْتَهَى .



(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣/ ٢٦٨-٢٦٩) .

المعلم العاشر :

من أخطر مسالك أهل البدع :
مسلك خطير أفسد الأديان، والأُمم، وفرّق أهل الإسلام؛ حتّى كفر بعضهم بعضاً، واستحلّوا دماءهم، ألا وهو :
”التأويل الفاسد لنصوص الوحيين“، وحقيقته ”التحريف“ .

4 4 4

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في ”مناظرة الواسطية“ :
«فاعترض بعضهم على قولي فيها: ”ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل“ .
ومقصوده أن هذا ينفي ”التأويل“ الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره: إمّا وجوباً، وإمّا جوازاً .

فقلت: إنني عدلت عن لفظ التأويل إلى لفظ ”التحريف“؛ لأن التحريف اسم جاء القرآن بدمه؛ وأنا تحرّيت في هذه العقيدة أتباع الكتاب، والسنة؛ فنقيت ما دمه الله من التحريف، ولم أذكر فيها لفظ ”التأويل“؛ لأنه لفظ له عده معان؛ كما بيّنته في موضعه من القواعد .

فإن معنى لفظ ”التأويل“ في كتاب الله، غير لفظ ”التأويل“ في اصطلاح المتأخرين من أهل الأصول، والفقهاء .

وغير معنى لفظ ”التأويل“ في اصطلاح كثير من أهل التفسير، والسلف ..
انتهى^(١) .



(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٩٤-١٩٥) .

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :
**«وَبِالْجُمْلَةِ: فَافْتَرَأُ أَهْلَ الْكِتَابَيْنِ، وَافْتَرَأُ هَذِهِ الْأُمَّةَ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ
 فِرْقَةً؛ إِنَّمَا أَوْجِبُهُ "التَّأْوِيلُ"، وَإِنَّمَا أُرِيقَتْ دِمَاءُ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ الْجَمَلِ، وَصِفَيْنِ،
 وَالْحَرَّةِ، وَفِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَهَلُمَّ جَرًّا بِـ "التَّأْوِيلِ".**
 وَإِنَّمَا دَخَلَ أَعْدَاءُ الْإِسْلَامِ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ، وَالْقَرَامِطَةِ، وَالْبَاطِنِيَّةِ،
 وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ، وَالنَّصِيرِيَّةِ مِنْ بَابِ التَّأْوِيلِ .
 فَمَا امْتَحَنَ الْإِسْلَامُ بِمِحْنَةٍ قَطُّ إِلَّا وَسَبَّهَا "التَّأْوِيلُ" ! .
 فَإِنَّ مِحْنَتَهُ إِذَا مِنْ الْمُتَأَوِّلِينَ، وَإِنَّمَا أَنْ يُسَلِّطَ عَلَيْهِمُ الْكُفَّارُ بِسَبَبِ مَا ارْتَكَبُوا مِنْ
 "التَّأْوِيلِ"، وَخَالَفُوا ظَاهِرَ التَّنْزِيلِ، وَتَعَلَّلُوا بِالْأَبَاطِيلِ» انتهى^(١) .



وَقَالَ - أَيْضًا - :
**«الْفَصْلُ الْخَامِسُ عَشَرَ: فِي جِنَايَاتِ التَّأْوِيلِ عَلَى أَدْيَانِ الرُّسُلِ وَأَنَّ خَرَابَ
 الْعَالَمِ، وَفَسَادَ الدُّنْيَا، وَالدِّينِ بِسَبَبِ فَتْحِ بَابِ "التَّأْوِيلِ".**
 إِذَا تَأَمَّلَ الْمُتَأَمِّلُ "فَسَادَ الْعَالَمِ"، وَمَا وَقَعَ فِيهِ مِنْ "التَّفَرُّقِ"، وَ"الْاِخْتِلَافِ"،
 وَ"مَا دَفَعَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْإِسْلَامِ"، وَجَدَهُ نَاشِئًا مِنْ جِهَةٍ :
"التَّأْوِيلَاتِ الْمُخْتَلَفَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي آيَاتِ الْقُرْآنِ، وَأَخْبَارِ الرَّسُولِ".
 الَّتِي تَعَلَّقَ بِهَا الْمُخْتَلِفُونَ عَلَى اخْتِلَافِ أَصْنَافِهِمْ فِي أُصُولِ الدِّينِ، وَفُرُوعِهِ .
 فَإِنَّهَا أَوْجَبَتْ مَا أَوْجَبَتْ مِنْ "التَّبَايُنِ"، وَ"التَّحَارُّبِ"، وَ"تَفَرُّقِ الْكَلِمَةِ"،
 وَ"نَشْأَتِ الْأَهْوَاءِ"، وَ"تَصَدُّعِ الشَّمْلِ"، وَ"انْقِطَاعِ الْحَبْلِ"، وَ"فَسَادِ ذَاتِ الْبَيْنِ" .

(١) انظر: «أعلام الموقعين» (٤/ ١٩٣) .

حَتَّى صَارَ "يُكْفَرُ"، وَيَلْعَنُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا"، وَتَرَى طَوَائِفَ مِنْهُمْ "تَسْفِكُ دِمَاءَ الْآخَرِينَ"، وَتَسْتَحِلُّ مِنْهُمْ أَنْفُسَهُمْ، وَحُرْمَهُمْ، وَأَمْوَالَهُمْ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِمَّا يَرْصُدُهُمْ بِهِ أَهْلُ دَارِ الْحَرْبِ مِنَ الْمَنَابِذِينَ لَهُمْ ! .

فَالْآفَاتُ الَّتِي جَنَّتْهَا، وَيَجْنِيهَا كُلُّ وَقْتٍ أَصْحَابُهَا عَلَى الْمِلَّةِ، وَالْأُمَّةِ مِنَ "التَّأْوِيلَاتِ الْفَاسِدَةِ" أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى، أَوْ يَبْلُغَهَا وَصْفٌ وَاصِفٌ، أَوْ يُحِيطَ بِهَا ذِكْرٌ ذَاكِرٌ ! .

وَلَكِنَّهَا فِي جُمْلَةِ الْقَوْلِ "أَصْلُ كُلِّ فَسَادٍ، وَفِتْنَةٍ، وَأَسَاسُ كُلِّ ضَلَالٍ، وَبِدْعَةٍ، وَالْمَوْلَدَةُ لِكُلِّ اخْتِلَافٍ، وَفُرْقَةٍ، وَالنَّاتِجَةُ أَسْبَابُ كُلِّ تَبَايُنٍ، وَعَدَاوَةٍ، وَبِغْضَةٍ" .
وَمِنْ عَظِيمِ آفَاتِهَا - وَمُصِيبَةِ الْأُمَّةِ بِهَا - :

أَنَّ الْأَهْوَاءَ الْمُضِلَّةَ، وَالْآرَاءَ الْمُهْلِكَةَ الَّتِي تَتَوَلَّدُ مِنْ قَبْلِهَا لَا تَزَالُ تَنْمُو !،
وَتَتَزَايَدُ عَلَى مَرِّ الْأَيَّامِ، وَتَعَاقِبُ الْأَزْمِنَةِ ^(١) ..
قَالَ :

"فَلَا تَطْمَعُ أَهْلُ الْمِلَّةِ الْيَهُودِيَّةِ، وَلَا النَّصْرَانِيَّةِ، وَلَا الْمَجُوسِيَّةِ، وَلَا الثَّنَوِيَّةِ، وَنَحْوِهِمْ أَنْ يُدْخِلُوا أَصُولَ مِلَلِهِمْ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا يَدْعُوا مُسْلِمًا إِلَيْهِ، وَلَا يُدْخِلُوهُ إِلَيْهِمْ مِنْ بَابِهِ أَبَدًا .

بِخِلَافِ "فِرْقَةِ التَّأْوِيلِ"؛ فَإِنَّهُمْ يَدْعُونَ الْمُسْلِمَ مِنْ بَابِ الْقُرْآنِ، وَالسُّنَّةِ، وَتَعْظِيمِهَا، وَأَنْ لِنُصَوِّصَهَا تَأْوِيلًا لَا يُوجَدُ إِلَّا عِنْدَ خَوَاصِّ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالتَّحْقِيقِ، وَأَنَّ الْعَامَّةَ فِي غَمَى عَنْهُ ! .

فَضَرَّرَ هَذِهِ الْفِرْقَةُ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَأَهْلِهِ أَعْظَمُ مِنْ ضَرَرِ أَعْدَائِهِ الْمَنَابِذِينَ لَهُ .

(١) وَهَذِهِ بَلِيَّةٌ عَظِيمَةٌ؛ وَكُلَّمَا مَرَّ الزَّمَنُ زَادَ الْاِعْوِجَاجُ، وَالْاِنْجِرَافُ .

وَمَثَلُهُمْ وَمَثَلُ أَوْلَئِكَ كَمَثَلِ قَوْمٍ فِي حِصْنٍ حَارِبُهُمْ عَدُوَّ لَهُمْ؛ فَلَمَّ يَطْمَعُ فِي
فَتْحِ حِصْنِهِمْ، وَالذُّخُولِ عَلَيْهِمْ؛ فَعَمَدَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحِصْنِ؛ فَفَتَحُوهُ لَهُ،
وَسَلَّطُوهُ عَلَى الدُّخُولِ إِلَيْهِ؛ فَكَانَ مُصَابُ أَهْلِ الْحِصْنِ مِنْ قِبَلِهِمْ^(١) .



إِلَى أَنْ قَالَ بَعْدَ سَرْدٍ لِمَحَنٍ "أُئِمَّةُ الْإِسْلَامِ" :
«وَلَا جَرَى عَلَى أُئِمَّةِ السُّنَّةِ، وَالْحَدِيثِ مَا جَرَى حِينَ حُبِسُوا، وَشُرِّدُوا،
وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ إِلَّا بِ"التَّأْوِيلِ" .

وَلَا جَرَى عَلَى "شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ" مَا جَرَى مِنْ خُصُومِهِ بِ"السَّجَنِ" ،
و"طَلَبَ قَتْلَهُ أَكْثَرَ مِنْ عِشْرِينَ مَرَّةً"^(٢) إِلَّا بِ"التَّأْوِيلِ" .

فَقَاتَلَ اللَّهُ "التَّأْوِيلَ الْبَاطِلَ" ، وَأَهْلَهُ، وَأَخَذَ حَقَّ دِينِهِ، وَكِتَابِهِ، وَرَسُولِهِ،
وَأَنْصَارِهِ مِنْهُمْ ! .

فَمَاذَا هَدُّمُوا مِنْ "مَعَاqِلِ الْإِسْلَامِ" ، وَهَدُّمُوا مِنْ "أَرْكَانِهِ" ، وَقَلَّعُوا مِنْ
"قَوَاعِدِهِ" ! .

وَلَقَدْ تَرَكُوهُ أَرْقَ مِنَ الثَّوْبِ الْخَلِيقِ الْبَالِي الَّذِي تَطَاوَلَتْ عَلَيْهِ السُّنُونُ،
وَتَوَالَتَ عَلَيْهِ الْأَهْوِيَّةُ، وَالرِّيَّاحُ .

(١) انظر: «الصَّوَاعِقُ الْمُرْسَلَةُ» (١/٣٤٨-٣٥٠) .

(٢) اللَّهُ أَكْبَرُ .

وَلَوْ بَسَطْنَا هَذَا الْفَصْلَ وَحَدَّهُ مَا جَنَاهُ التَّأْوِيلُ عَلَى الْأَدْيَانِ، وَالشَّرَائِعِ،
وخراب العالم لقام منه عدَّة أسفارٍ، وإنَّما نبَّهنا تنبيهاً، يَعْلَمُ بِهِ الْعَاقِلُ مَا وَرَاءَهُ،
وبالله التَّوْفِيقُ^(١) « انتهى .



(١) انظر: «الصَّوَاعِقُ الْمُرْسَلَةُ» (١/ ٣٨٠-٣٨١) .

المعلم الحادي عشر :

عامةُ أهل البدع، والأهواء المضلّة :
إنّما يتّصرونَ لأهوائهم التي يتعصّبونَ لها، ويوالونَ فيها، ويُعادونَ عليها،
لا لتكونَ كلمةُ الله هي العليا .

4 4 4

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - :
«فإن أكثرهم [أي: أصحاب المقالات المبتدعة] قد صارَ لهم في ذلك "هوى"
أن يتّصَرَ جاهُهم، أو رياستُهم، وما نُسبَ إليهم .
لا يقصدونَ أن تكونَ "كلمةُ الله هي العليا"، وأن يكونَ "الدينُ كُلُّهُ" الله .
بل يغضبونَ على من خالفهم، وإن كانَ "مجتهدًا معذورًا"، لا يغضبُ اللهُ
عليه، ويرضونَ عمّن يوافقهم، وإن كانَ جاهلًا سيئَ القصد، ليسَ له علمٌ، ولا
حسنُ قصدٍ .

فيفضي هذا إلى أن "يحمّدوا من لم يحمده الله، ورَسُولُهُ"، و"يذمّوا من لم
يذمه الله، ورَسُولُهُ!" .

وتصيرُ مواليتُهم، ومُعاداتهم على أهواءِ أنفسهم، لا على دينِ الله، ورَسُولِهِ .
وهذا حالُ الكفارِ الذين لا يطلبونَ إلّا أهواءَهُمْ!، ويقولونَ: "هذا
صديقنا، وهذا عدونا"، وبلغَ المغلّ: "هذا بال، هذا باغ"، لا ينظرونَ إلى موالاةِ
الله، ورَسُولِهِ، ومُعاداةِ الله، ورَسُولِهِ .

ومن هنا تنشأ الفتنُ بين الناس .

قال الله تعالى: ﴿ وَقِيلُوا لَهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾ [الأنفال/ ٣٩]؛ فإذا لم يكنِ الدينُ كُلُّهُ لله، وكانتِ فِتْنَةٌ .

وَأَصْلُ الدِّينِ :

أَنْ يَكُونَ "الْحُبُّ لِلَّهِ" ، و"الْبُغْضُ لِلَّهِ" ، و"الْمُؤَالَاةُ لِلَّهِ" ، و"الْمُعَادَاةُ لِلَّهِ" ،
و"الْعِبَادَةُ لِلَّهِ" ، و"الاستِعَانَةُ بِاللَّهِ" ، و"الْخَوْفُ مِنَ اللَّهِ" ، و"الرَّجَاءُ لِلَّهِ" ، و"الإِعْطَاءُ
لِلَّهِ" ، و"الْمَنْعُ لِلَّهِ" .

وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ بِـ "مُتَابَعَةِ رَسُولِ اللَّهِ" ، الَّذِي أَمَرُهُ أَمْرُ اللَّهِ ، وَنَهْيُهُ نَهْيُ اللَّهِ ،
وَمُعَادَاتُهُ مُعَادَاةُ اللَّهِ ، وَطَاعَتُهُ طَاعَةُ اللَّهِ ، وَمَعْصِيَتُهُ مَعْصِيَةُ اللَّهِ .

و"صَاحِبُ الْهَوَى" يُعِمِّيهِ الْهَوَى ، وَيُصِمُّهُ ؛ فَلَا يَسْتَحْضِرُ مَا لِلَّهِ ، وَرَسُولِهِ فِي
ذَلِكَ ، وَلَا يَطْلُبُهُ ، وَلَا يَرْضَى لِرِضَا اللَّهِ ، وَرَسُولِهِ ، وَلَا يَغْضِبُ لِغَضَبِ اللَّهِ ،
وَرَسُولِهِ .

بَلْ يَرْضَى إِذَا حَصَلَ مَا يَرْضَاهُ بِـ "هَوَاهُ" ، وَيَغْضِبُ إِذَا حَصَلَ مَا يَغْضِبُ لَهُ
بِـ "هَوَاهُ" .

وَيَكُونُ مَعَ ذَلِكَ مَعَهُ شُبْهَةٌ دِينٍ : أَنَّ الَّذِي "يَرْضَى لَهُ !" ، و"يَغْضِبُ لَهُ" أَنَّهُ
"السُّنَّةُ" ، وَهُوَ "الْحَقُّ" ، وَهُوَ "الدِّينُ" ! .

فَإِذَا قُدِّرَ أَنَّ الَّذِي مَعَهُ هُوَ الْحَقُّ الْمَحْضُ دِينَ الْإِسْلَامِ ، وَلَمْ يَكُنْ قَصْدُهُ أَنْ
يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ، وَأَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ، بَلْ قَصَدَ الْحَمِيَّةَ لِنَفْسِهِ ،
وَطَائِفَتِهِ ، أَوَ الرِّيَاءِ ؛ لِيُعْظَمَ هُوَ ، وَيُثْنَى عَلَيْهِ ، أَوْ فَعَلَ ذَلِكَ شَجَاعَةً ، وَطَبْعًا ، أَوْ
لِغَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا ، لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ ، وَلَمْ يَكُنْ "مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ" .

فَكَيْفَ إِذَا كَانَ الَّذِي يَدَّعِي الْحَقَّ ، وَالسُّنَّةَ هُوَ كـ "نَظِيرِهِ" ، مَعَهُ "حَقٌّ" ،
و"بَاطِلٌ" ، و"سُنَّةٌ" ، و"بِدْعَةٌ" ، وَمَعَ خَصْمِهِ "حَقٌّ" ، و"بَاطِلٌ" ، و"سُنَّةٌ" ،
و"بِدْعَةٌ" ؟ ! .

وَهَذَا حَالُ الْمُخْتَلِفِينَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ، وَكَانُوا شِيعًا، وَكَفَّرَ بَعْضُهُمْ
بَعْضًا، وَفَسَّقَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا .

وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى فِيهِمْ: ﴿وَمَا نَفَرَقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ
الْبَيِّنَةُ ۚ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ
وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ۝﴾ [البينة] انتهى (١) .



وَقَالَ - أَيْضًا - :

«وَأَيْضًا فَـ "صَاحِبُ الْبِدْعَةِ" يَبْقَى صَاحِبَ هَوَى يَعْمَلُ لِهَوَاهِ، لَا دِيَانَةَ،
وَلَا] يَصْدُرُ عَنِ الْحَقِّ الَّذِي يُخَالِفُهُ هَوَاهُ .

فَهَذَا يُعَاقِبُهُ اللَّهُ عَلَى هَوَاهُ، وَمِثْلُ هَذَا يَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا، وَالْآخِرَةِ .
وَمَنْ فَسَّقَ مِنَ السَّلَفِ الْخَوَارِجَ، وَنَحْوَهُمْ، كَمَا رُوِيَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي
وَقَّاصٍ أَنَّهُ قَالَ: "فِيهِمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ۝﴾ [الَّذِينَ
يَنْفَضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ
فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ۝﴾ [البقرة] .

فَقَدْ يَكُونُ هَذَا قَصْدَهُ، لَا سِيَّما إِذَا تَفَرَّقَ النَّاسُ؛ فَكَانَ مِمَّنْ يَطْلُبُ الرِّيَاسَةَ
لَهُ، وَلِأَصْحَابِهِ .

وَإِذَا كَانَ الْمُسْلِمُ الَّذِي يُقَاتِلُ الْكُفَّارَ، قَدْ يُقَاتِلُهُمْ شَجَاعَةً، وَحِمَّةً، وَرِيَاءً،
وَذَلِكَ لَيْسَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ فَكَيْفَ بِأَهْلِ الْبِدْعِ الَّذِينَ يُخَاصِمُونَ وَيُقَاتِلُونَ عَلَيْهَا؟
فَإِنَّهُمْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ شَجَاعَةً، وَحِمَّةً، وَرُبَّمَا يُعَاقِبُونَ لَمَّا اتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ بِغَيْرِ هُدًى
مِنَ اللَّهِ، لَا لِمُجَرَّدِ الْخَطِئِ الَّذِي اجْتَهَدُوا فِيهِ .

(١) انظر: «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (٥/ ٢٥٥-٢٥٦) .

ولِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ: «لَأَنْ أَتَكَلَّمَ فِي عِلْمٍ يُقَالُ لِي فِيهِ: أَخْطَأْتُ، أَحَبُّ إِلَيَّ
مِنْ أَنْ أَتَكَلَّمَ فِي عِلْمٍ يُقَالُ لِي فِيهِ: كَفَرْتُ» ^(١) انتهى .



(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٥/ ٢٥٠-٢٥١) .

المعلم الثاني عشر :

اختلاف أهل البدع، والأهواء اختلاف مذموم، وليس فيه وجه للمدح .
وأصل اختلافهم سببه الإعراض عن الحجة، والعلم، وسؤوك جادة البغي،
والظلم بعد بلوغ العلم لهم .

كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ لَإِيسْلَمُوا وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران / ١٩]

﴿وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى / ١٤]
﴿وَأَيُّنَهُمْ بَيَّنَّتْ مِنَ الْأَمْرِ فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا
بَيْنَهُمْ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الحاشية]

4 4 4

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - :
« فهذه المواضع من القرآن، تبين أن المختلفين ما اختلفوا؛ حتى جاءهم
”العلم“، و”البيّنات“؛ فاختلّفوا لـ”البغي“، و”الظلم“، لا لأجل ”اشتباه الحقّ
بالباطل“ عليهم .

وهذا حال أهل الاختلاف المذموم من أهل الأهواء كلّهم؛ لا يَختلِفون إلا
من بعد أن يظهر لهم الحق، ويحييهم العلم؛ فيبغى بعضهم على بعض .
ثمّ المختلِفون المذمومون كلّ منهم يبغى على الآخر .. انتهى^(١) .



(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٥ / ٢٦٤) .

وَقَالَ - أَيْضًا - :

«وَالْاِخْتِلَافُ» فِي كِتَابِ اللَّهِ عَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ كُلُّهُ مَذْمُومًا، كَقَوْلِهِ: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي

شِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴿١٧٦﴾﴾ [البقرة] .

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْحَقِّ، وَبَعْضُهُمْ عَلَى الْبَاطِلِ .

كَقَوْلِهِ: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلُوا وَلَكِنْ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾﴾

[البقرة] .

لَكِنْ إِذَا أُطْلِقَ الْاِخْتِلَافُ؛ فَالْجَمِيعُ مَذْمُومٌ .

كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود] .

وَقَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ]، وَسَلَّم - : «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ

قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ، وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ» .

وَلِهَذَا فَسَّرُوا «الْاِخْتِلَافَ» فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِأَنَّهُ كُلُّهُ مَذْمُومٌ .

قَالَ الْفَرَّاءُ: «فِي اخْتِلَافِهِمْ وَجْهَانِ : **أَحَدُهُمَا:** كُفْرُ بَعْضِهِمْ بِكِتَابِ بَعْضٍ،

وَالثَّانِي: تَبْدِيلُ مَا بَدَّلُوا» .

وَهُوَ كَمَا قَالَ؛ فَإِنَّ الْمُخْتَلِفِينَ كُلُّ مِنْهُمْ يَكُونُ مَعَهُ «حَقٌّ»، وَ«بَاطِلٌ»؛ فَيَكْفُرُ

بِ«الْحَقِّ» الَّذِي مَعَ الْآخَرِ، وَيُصَدِّقُ بِ«الْبَاطِلِ» الَّذِي مَعَهُ، وَهُوَ تَبْدِيلُ مَا بَدَّلَ .

فَالْاِخْتِلَافُ لَا بُدَّ أَنْ يَجْمَعَ النَّوْعَيْنِ .

وَلِهَذَا ذَكَرَ كُلُّ مِنَ السَّلَفِ أَنْوَاعًا مِنْ هَذَا :

إِلَى أَنْ قَالَ :

«وَالسَّادِسُ: الدِّينُ، أَخَذَ هَؤُلَاءِ بِـ"دِينٍ"، وَهَؤُلَاءِ بِـ"دِينٍ" .

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ :

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ

الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ﴾ [البقرة/ ١١٣] .

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ قَالَ: «اخْتَصَمَتِ يَهُودُ الْمَدِينَةِ، وَنَصَارَى نَجْرَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ]، وَسَلَّمٌ - .

فَقَالَتِ الْيَهُودُ: "لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَهُودِيًّا" .

وَكَفَرُوا بِالْإِنْجِيلِ، وَعِيسَى .

وَقَالَتِ النَّصَارَى: "لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ" .

وَكَفَرُوا بِالتَّوْرَةِ، وَمُوسَى؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ، وَالَّتِي قَبْلَهَا^(١) .

وَاخْتِلَافُ أَهْلِ الْبِدْعِ هُوَ مِنْ هَذَا النَّمَطِ :

فَالْخَارِجِيُّ يَقُولُ: "لَيْسَ الشَّيْعِيُّ عَلَى شَيْءٍ" .

وَالشَّيْعِيُّ يَقُولُ: "لَيْسَ الْخَارِجِيُّ عَلَى شَيْءٍ" .

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢/ ٥١٣-٥١٤) مِنْ طَرِيقِ (مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، أَوْ عِكْرَمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ)، وَذَكَرَهُ، وَ(مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيُّ الْمَدَنِيُّ، مَوْلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ) قَالَ فِي «التَّقْرِيبِ»: «مَجْهُولٌ تَفَرَّدَ عَنْهُ ابْنُ إِسْحَاقَ» ، وَالْأَثَرُ عَزَاهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدُّرِّ الْمَشْهُورِ فِي التَّفْسِيرِ بِالْمَأْثُورِ» (١/ ٢٦٣) إِلَى ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ .

والقدريُّ النَّافِي يَقُولُ: "لَيْسَ الْمُثْبِتُ عَلَى شَيْءٍ".
 والقدريُّ الجبريُّ الْمُثْبِتُ يَقُولُ: "لَيْسَ النَّافِي عَلَى شَيْءٍ".
 والوعيديُّ يَقُولُ: "لَيْسَتْ الْمُرْجِئَةُ عَلَى شَيْءٍ".
 والمرجئةُّ يَقُولُ: "لَيْسَتْ الْوَعِيدَةُ عَلَى شَيْءٍ".
 بَلْ وَيُوجَدُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا بَيْنَ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ الْأُصُولِيَّةِ، وَالْفُرُوعِيَّةِ الْمُتَسَبِّبِينَ
 إِلَى السُّنَّةِ .

فَالْكَلَابِيُّ يَقُولُ: "لَيْسَ الْكَرَّامِيُّ عَلَى شَيْءٍ".
 والكرَّاميُّ يَقُولُ: "لَيْسَ الْكَلَابِيُّ عَلَى شَيْءٍ".
 والأشعريُّ يَقُولُ: "لَيْسَ السَّالِمِيُّ عَلَى شَيْءٍ".
 والسَّالِمِيُّ يَقُولُ: "لَيْسَ الْأَشْعَرِيُّ عَلَى شَيْءٍ".
 وَيُصَنِّفُ السَّالِمِيُّ كَأَبِي عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيَّ كِتَابًا فِي مَثَالِبِ الْأَشْعَرِيِّ .
 وَيُصَنِّفُ الْأَشْعَرِيُّ كَابْنَ عَسَاكِرَ كِتَابًا يُنَاقِضُ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، وَذَكَرَ فِيهِ
 مَثَالِبَ السَّالِمِيَّةِ .

وكَذَلِكَ "أَهْلُ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ"، وَغَيْرَهَا، لَا سِيَّامَا وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ، قَدْ تَلَبَّسَ
 بِبَعْضِ "الْمَقَالَاتِ الْأُصُولِيَّةِ"، وَخَلَطَ هَذَا بِهَذَا:
 فَالْحَنْبَلِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَالْمَالِكِيُّ يَخْلُطُ بِمَذْهَبِ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ شَيْئًا
 مِنْ أُصُولِ الْأَشْعَرِيَّةِ، وَالسَّالِمِيَّةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .
 وَيُضِيفُهُ إِلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ .
 وَكَذَلِكَ الْحَنْفِيُّ يَخْلُطُ بِمَذَاهِبِ أَبِي حَنِيفَةَ شَيْئًا مِنْ أُصُولِ الْمُعْتَزِلَةِ،
 وَالْكَرَّامِيَّةِ، وَالْكَلَابِيَّةِ، وَيُضِيفُهُ إِلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ .

وهَذَا مِنْ جِنْسِ الرَّفْضِ، وَالتَّشْيِيعِ، لَكِنَّهُ تَشْيِيعٌ فِي تَفْضِيلِ بَعْضِ الطَّوَائِفِ،
وَالْعُلَمَاءِ^(١)، لَا تَشْيِيعٌ فِي تَفْضِيلِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ .

وَالوَاجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ :
أَنْ يَكُونَ أَصْلُ قَصْدِهِ تَوْحِيدَ اللَّهِ بِعِبَادَتِهِ وَحْدَهُ، لَا شَرِيكَ لَهُ، وَطَاعَةَ
رَسُولِهِ.

يَدُورُ عَلَى ذَلِكَ، وَيَتَّبِعُهُ أَيْنَ وَجَدَهُ .

وَيَعْلَمُ أَنَّ أَفْضَلَ الْخَلْقِ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ هُمُ الصَّحَابَةُ، فَلَا يَنْتَصِرُ لِشَخْصٍ
اِنْتِصَارًا مُطْلَقًا عَامًّا، إِلَّا لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ]، وَسَلَّم -، وَلَا
لِطَائِفَةٍ اِنْتِصَارًا مُطْلَقًا عَامًّا، إِلَّا لِلصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ - .

فَإِنَّ "الْهُدَى" يَدُورُ مَعَ الرَّسُولِ حَيْثُ دَارَ، وَيَدُورُ مَعَ أَصْحَابِهِ دُونَ
أَصْحَابٍ غَيْرِهِ حَيْثُ دَارُوا .

فَإِذَا أَجْمَعُوا لَمْ يُجْمَعُوا عَلَى خَطَأٍ قَطُّ، بِخِلَافِ أَصْحَابِ عَالَمٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛
فَإِنَّهُمْ قَدْ يُجْمَعُونَ عَلَى خَطَأٍ .

بَلْ كُلُّ قَوْلٍ قَالُوهُ، وَلَمْ يَقُلْهُ غَيْرُهُمْ مِنَ الْأُمَّةِ لَا يَكُونُ إِلَّا خَطَأً ! .

فَإِنَّ "الدِّينَ" الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ لَيْسَ مُسَلَّمًا إِلَى "عَالِمٍ وَاحِدٍ"،
و"أَصْحَابِهِ"، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ؛ لَكَانَ ذَلِكَ الشَّخْصُ نَظِيرًا لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ]، وَسَلَّم -^(٢) .

(١) تَأَمَّلْ هَذَا، ثُمَّ انْظُرْ حَوَالِيكَ .

(٢) تَأَمَّلْ هَذَا .

وَهُوَ شَبِيهُ بِقَوْلِ الرَّافِضَةِ فِي "الإِمَامِ المَعْصُومِ" ^(١) « انتهى ^(٢) .



(١) يَعْنِي: مَنْ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ الْمُطَهَّرِ .

(٢) انْظُرْ: « مِنْهَاجَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ » (٥ / ٢٥٧ - ٢٦٢) .

المَعْلَمُ الثَّالِثُ عَشَرَ :

مِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِ "ظُهُورِ الْبِدْعِ"، وَ"الضَّلَالَاتِ" فِي الْأُمَّةِ :
تَقْصِيرُ مَنْ قَصَرَ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي إِظْهَارِ السُّنَّةِ، وَالْهُدَى، وَإِعْلَانِ
مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَطَرِيقَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي أَبْوَابِ الْعَقَائِدِ، وَنَشْرِ ذَلِكَ،
وَإِشْهَارِهِ، وَالْعَمَلِ بِهِ، وَالِدَّعْوَةِ إِلَيْهِ .

4 4 4

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :
«وَمِصْدَاقُ هَذَا أَنَّ مَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ "الْبِدْعِ"، وَ"الضَّلَالِ"، كَانَ مِنْ
أَسْبَابِهِ تَقْصِيرُ مَنْ قَصَرَ فِي "إِظْهَارِ السُّنَّةِ"، وَ"الْهُدَى" .
مِثْلَ مَا وَقَعَ فِي هَذَا الْبَابِ؛ فَإِنَّ "الْجَهْلَ الْمُرْكَبَ" الَّذِي وَقَعَ فِيهِ أَهْلُ
التَّكْذِيبِ، وَالْجُحُودِ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَصِفَاتِهِ، كَانَ مِنْ أَسْبَابِهِ :
التَّقْصِيرُ فِي إِثْبَاتِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ عَنِ اللَّهِ، وَفِي مَعْرِفَةِ مَعَانِي أَسْمَائِهِ،
وَأَيَاتِهِ .

حَتَّى إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ يَرَوْنَ أَنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ،
وَالْأُمَّةِ :
إِنَّمَا هُوَ الْإِيْمَانُ بِالْفَاطِ النَّصُوصِ، وَالْإِعْرَاضُ عَنِ تَدْبِيرِ مَعَانِيهَا، وَفِقْهَهَا،
وَعَقْلَهَا ! .

وَمِنْ هُنَا : قَالَ مَنْ قَالَ مِنَ النَّفَاةِ: "إِنَّ طَرِيقَةَ الْخَلْفِ أَعْلَمُ، وَأَحْكَمُ،
وَطَرِيقَةُ السَّلَفِ أَسْلَمُ !"؛ لِأَنَّهُ ظَنَّ أَنَّ "طَرِيقَةَ الْخَلْفِ فِيهَا" مَعْرِفَةُ النَّفْيِ، الَّذِي
هُوَ عِنْدَهُ الْحَقُّ، وَفِيهَا طَلَبُ التَّأْوِيلِ لِمَعَانِي نُصُوصِ الْإِثْبَاتِ .

فَكَانَ فِي هَذِهِ عِنْدَهُمْ "عِلْمٌ بِمَعْقُولٍ"، وَ"تَأْوِيلٌ لِمَنْقُولٍ"، لَيْسَ فِي الطَّرِيقَةِ الَّتِي ظَنَّهَا طَرِيقَةَ السَّلَفِ .

وَكَانَ فِيهِ - أَيْضاً - رَدٌّ عَلَى مَنْ يَتَمَسَّكُ بِمَدْلُولِ النُّصُوصِ، وَهَذَا عِنْدَهُ مِنْ إِحْكَامِ تِلْكَ الطَّرِيقِ .

وَمَذْهَبُ السَّلَفِ عِنْدَهُ عَدَمُ النَّظَرِ فِي فَهْمِ النُّصُوصِ؛ لَتَعَارُضِ الاحْتِمَالَاتِ، وَهَذَا عِنْدَهُ أَسْلَمٌ .

لَأنَّهُ إِذَا كَانَ اللَّفْظُ يَحْتَمِلُ عِدَّةَ مَعَانٍ؛ فَتَفْسِيرُهُ بِبَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ فِيهِ مُخَاطَرَةٌ، وَفِي الإِعْرَاضِ عَنْ ذَلِكَ سَلَامَةٌ مِنْ هَذِهِ الْمُخَاطَرَةِ ! .

فَلَوْ كَانَ قَدْ بَيَّنَّ، وَتَبَيَّنَ لِهَذَا، وَأَمثالِهِ أَنَّ "طَرِيقَةَ السَّلَفِ" :
إِنَّمَا هِيَ إِثْبَاتُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ مِنَ الصِّفَاتِ، وَفَهْمُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ، وَتَدَبُّرُهُ، وَعَقْلُهُ .

وَإِبْطَالُ طَرِيقَةِ النُّفَاةِ، وَبَيَانُ مُخَالَفَتِهَا لـ "صَرِيحِ الْمَعْقُولِ"، وَ"صَحِيحِ الْمَنْقُولِ" :

عِلْمٌ أَنَّ "طَرِيقَةَ السَّلَفِ" أَعْلَمُ، وَأَحْكَمُ، وَأَسْلَمُ، وَأَهْدَى إِلَى الطَّرِيقِ الْأَقْوَمِ .

وَأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ تَصْدِيقَ الرَّسُولِ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ، وَفَهْمِ ذَلِكَ، وَمَعْرِفَتِهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ "صَرِيحُ الْمَعْقُولِ"، وَلَا يُنَاقِضُ ذَلِكَ إِلَّا مَا هُوَ بَاطِلٌ، وَكَذِبٌ .
وَأَنَّ "طَرِيقَةَ النُّفَاةِ" الْمُنَافِيَّةَ لِمَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ "طَرِيقَةُ بَاطِلَةٍ شَرْعاً، وَعَقْلاً" .

وَأَنَّ مَنْ جَعَلَ "طَرِيقَةَ السَّلَفِ" عَدَمَ الْعِلْمِ بِمَعَانِي الْآيَاتِ، وَعَدَمَ إِثْبَاتِ مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الصِّفَاتِ؛ فَقَدْ قَالَ غَيْرَ الْحَقِّ: إِمَّا عَمْدًا، وَإِمَّا خَطَأً .

كَمَا أَنَّ مَنْ قَالَ عَلَى الرَّسُولِ: إِنَّهُ لَمْ يُبْعَثْ بِإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ، بَلْ بُعِثَ بِقَوْلِ
النُّفَاةِ، كَانَ مُفْتَرِيًّا عَلَيْهِ! « انتهى ^(١) .



وَقَالَ - أَيْضًا - :

« فِ الْمُرْصَدُونَ لِلْعِلْمِ » ^(٢) عَلَيْهِمُ لِلْأُمَّةِ « حِفْظُ عِلْمِ الدِّينِ » ، وَ « تَبْلِيغُهُ » ؛ فَإِذَا
لَمْ يُبَلِّغُوهُمْ « عِلْمَ الدِّينِ » ، أَوْ ضَيَّعُوا « حِفْظَهُ » ، كَانَ ذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ الظُّلْمِ
لِلْمُسْلِمِينَ .

وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا
بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴾ ^(١٥٩) [البقرة] .
فَإِنَّ ضَرَرَ « كِتْمَانِهِمْ » تَعَدَّى إِلَى الْبَهَائِمِ! ، وَغَيْرَهَا؛ فَلَعَنَهُمُ اللَّاعِنُونَ؛ حَتَّى
الْبَهَائِمُ .

كَمَا أَنَّ مُعَلِّمَ الْخَيْرِ يُصَلِّي عَلَيْهِ اللَّهُ، وَمَلَائِكَتُهُ، وَيَسْتَغْفِرُ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ؛ حَتَّى
الْحَيَاتَانِ فِي جَوْفِ الْبَحْرِ، وَالطَّيْرُ فِي جَوْ السَّمَاءِ « انتهى ^(٣) .



وَقَالَ - أَيْضًا - :

« وَصَارَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، مِثْلَ الْخَوَارِجِ، وَالرَّوَافِضِ، وَالْقَدَرِيَّةِ،
وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْمُمَثِّلَةِ يَعْتَقِدُونَ اعْتِقَادًا هُوَ « ضَلَالٌ » ، يَرَوْنَهُ هُوَ « الْحَقُّ » ، وَيَرَوْنَ كُفْرَ
مَنْ خَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ ! .

(١) انظر: « درء تعارض العقل والنقل » (٥ / ٣٧٨-٣٧٩) .

(٢) تأمل هذا اللقب اللطيف للعلماء .

(٣) انظر: « مجموع الفتاوى » (٢٨ / ١٨٧) .

فَيَصِيرُ فِيهِمْ شَوْبٌ قَوِيٌّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي "كُفْرِهِمْ بِالْحَقِّ"، وَ"ظُلْمِهِمْ لِلْخَلْقِ".

وَلَعَلَّ أَكْثَرَ "هُؤُلَاءِ الْمُكْفَرِينَ" يُكْفَرُ بِ"الْمَقَالَةِ" الَّتِي لَا تُفْهَمُ حَقِيقَتُهَا، وَلَا تُعْرَفُ حُجَّتُهَا.

وَبِإِزَاءِ "هُؤُلَاءِ الْمُكْفَرِينَ" بِالْبَاطِلِ "أَقْوَامٌ لَا يَعْرِفُونَ اعْتِقَادَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ" كَمَا يَجِبُ، أَوْ يَعْرِفُونَ بَعْضَهُ، وَيَجْهَلُونَ بَعْضَهُ.

وَمَا عَرَفُوهُ مِنْهُ قَدْ لَا يُبَيِّنُونَهُ لِلنَّاسِ، بَلْ يَكْتُمُونَهُ! .
وَلَا يَنْهَوْنَ عَنِ الْبِدْعِ الْمُخَالَفَةِ لِلْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَلَا يَذْمُونَ أَهْلَ الْبِدْعِ!،
وَيُعَاقِبُونَهُمْ^(١)! .

بَلْ لَعَلَّهُمْ يَذْمُونَ الْكَلَامَ فِي "السُّنَّةِ"، وَ"أُصُولِ الدِّينِ" ذَمًّا مُطْلَقًا؛ لَا يُفَرِّقُونَ فِيهِ بَيْنَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَمَا يَقُولُهُ أَهْلُ الْبِدْعَةِ، وَالْفُرْقَةِ .
أَوْ يُقَرِّوْنَ الْجَمِيعَ عَلَى مَذَاهِبِهِمُ الْمُخْتَلِفَةِ، كَمَا يُقَرُّ الْعُلَمَاءُ فِي مَوَاضِعِ الاجْتِهَادِ الَّتِي يَسُوغُ فِيهَا النَّزَاعُ .

(١) فَهَؤُلَاءِ جَمَعُوا بَيْنَ الضَّعْفِ فِي تَحْصِيلِ هَذِهِ الْعُلُومِ النَّافِعَةِ مِنْ طَرِيقِ السَّلَفِ الْمُهْتَدِينَ، وَالضَّعْفِ فِي الدَّعْوَةِ، وَالتَّبْلِيغِ، وَالْإِنْذَارِ؛ لِمَا ثَبَتَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْحَقِّ، وَالضَّعْفِ فِي الْعَمَلِ بِمَا عَلِمُوهُ مِنَ الْحَقِّ .

وَضَرَرُ هَؤُلَاءِ عَظِيمٌ، وَهُمْ "فِتْنَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ!"، وَ"مِحْنَةٌ، وَبَلِيَّةٌ"، وَهُمْ مَوْجُودُونَ فِي كُلِّ زَمَانٍ، تَجْلِسُ مَعَهُمْ فِي خَاصَّةِ بُيُوتِهِمْ؛ فَتَسْمَعُ مِنْهُمْ "الْحَقَّ الصُّرَاحَ"؛ وَتَنْظُرُ فِي فِعَالِهِمْ؛ فَتَرَى فِيهَا "الْخَلَلَ الْبَوَاحَ"، الْمُنَافِي لِلنُّصَحِ، وَالْبَيَانِ؛ فَهُمْ يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَقِّ "مَعْرِفَةً لِسَانٍ"، لَا عَمَلَ، وَلَا بَيَانَ .

وهذه الطَّرِيقَةُ قَدْ تَغْلِبُ عَلَى "كَثِيرٍ مِنَ الْمُرْجئة"، و"بَعْضِ الْمُتَفَقِّهَةِ"،
و"الْمُتَصَوِّفَةِ"، و"الْمُتَفَلِّسَةِ".

كَمَا تَغْلِبُ الْأُولَى عَلَى "كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَالْكَلامِ".
وَكِلَاهَاتَيْنِ الطَّرِيقَتَيْنِ "مُنْحَرِفَةً"، "خَارِجَةً عَنِ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ"^(١).
وإِنَّمَا الْوَاجِبُ :

بَيَانُ مَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رُسُلَهُ، وَأَنْزَلَ بِهِ كُتُبَهُ، وَتَبْلِيغُ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ
عَنِ اللَّهِ.

وَالْوَفَاءُ بِ"مِيثَاقِ اللَّهِ الَّذِي أَخَذَهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ"؛ فَيَحِبُّ أَنْ :
"يَعْلَمَ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ"، و"يُؤْمِنَ بِهِ"، و"يُبَلِّغَهُ"، و"يَدْعُو إِلَيْهِ"
انتهى^(٢).



(١) هَذَا حُكْمُهُمْ عِنْدَ التَّحْقِيقِ، وَالْإِنْجِرَافُ أَنْوَاعٌ، وَدَرَجَاتٌ .

(٢) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (١٢/٤٦٦-٤٦٧) .

المَعْلَمُ الرَّابِعُ عَشَرَ:

أَهْلُ الْبِدْعِ فِي أَصُولِ الدِّينِ وَاتَّبَاعُهُمْ أَصْنَافٌ، وَهُمْ دَرَجَاتٌ .
فَيَجِبُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ بِـ ”عِلْمٍ“ ، وَ”بَصِيرَةٍ“ ، وَ”تَقْوَى اللَّهِ“ ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ
اِخْتِلَافَ أَحْكَامِهِمْ؛ فَلَيْسَ الْمُبْتَدِعُ الْغَالِي كَالْمُتَوَسِّطِ، وَلَا الْبِدْعُ الْغَلِيظَةُ كَالْبِدْعِ
الدَّقِيقَةِ، وَالْخَفِيفَةِ .

وَمَنْ نَصَرَ مِنْهُمْ الدِّينَ، وَرَدَّ عَلَى مَنْ هُوَ شَرٌّ مِنْهُ، شُكِرَ لَهُ ذَلِكَ - إِنْ كَانَ
أَصَابَ - تَعْظِيمًا لـ ”الْحَسَنَةِ“ ، وَلَا يَعْنِي هَذَا الْغَاءَ حُكْمِ الشَّرْعِ فِيهِ، وَفِي أَمْثَالِهِ .
فَهُمْ ”مُنْحَرِفُونَ عَنِ السُّنَّةِ“ ، يُنْزَلُ فِيهِمْ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ
الشَّرِيعَةُ، وَهُمْ خَيْرٌ مِمَّنْ هُوَ شَرٌّ مِنْهُمْ .
وكَذَلِكَ يَجِبُ التَّفْرِيقُ فِي أَصْحَابِ الْبِدْعِ بَيْنَ ”الدَّاعِيَةِ“ ، وَ”غَيْرِ الدَّاعِيَةِ“ ،
وَبَيْنَ ”الْمُجَادِلِ بِالْبَاطِلِ“ ، وَ”السَّائِكِ عَنْهُ“ .

4 4 4

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :
”وَمِمَّا يَنْبَغِي - أَيْضًا - أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ الطَّوَائِفَ الْمُنْتَسِبَةَ إِلَى مَتَبُوعِينَ فِي أَصُولِ
الدِّينِ، وَالْكَلَامِ عَلَى دَرَجَاتٍ :

مِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ قَدْ خَالَفَ السُّنَّةَ فِي أَصُولٍ عَظِيمَةٍ .
وَمِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ إِنَّمَا خَالَفَ السُّنَّةَ فِي أُمُورٍ دَقِيقَةٍ .
وَمَنْ يَكُونُ قَدْ رَدَّ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الطَّوَائِفِ، الَّذِينَ هُمْ أَبْعَدُ عَنِ السُّنَّةِ مِنْهُ؛
فَيَكُونُ مُحْمُودًا فِيمَا رَدَّهُ مِنَ الْبَاطِلِ، وَقَالَهُ مِنَ الْحَقِّ .

لَكِنْ يَكُونُ قَدْ جَاوَزَ الْعَدَلَ فِي رَدِّهِ بِحَيْثُ جَحَدَ بَعْضُ الْحَقِّ، وَقَالَ بَعْضُ الْبَاطِلِ؛ فَيَكُونُ قَدْ رَدَّ "بِدْعَةً كَبِيرَةً" بِـ "بِدْعَةٍ أَخَفَّ مِنْهَا"؛ وَرَدَّ بِالْبَاطِلِ "بَاطِلًا" بِـ "بَاطِلٍ أَخَفَّ مِنْهُ".

وَهَذِهِ حَالُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمُتَسَبِّينَ إِلَى السُّنَّةِ، وَالْجَمَاعَةِ .
وَمِثْلُ هَؤُلَاءِ إِذَا لَمْ يَجْعَلُوا مَا ابْتَدَعُوهُ "قَوْلًا"، يُفَارِقُونَ بِهِ "جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ"؛ "يُؤَالُونَ عَلَيْهِ"، وَ"يَعَادُونَ"؛ كَانَ مِنْ نَوْعِ الْخَطَا .
وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَغْفِرُ لِلْمُؤْمِنِينَ خَطَايَاهُمْ فِي مِثْلِ ذَلِكَ .
وَلِهَذَا وَقَعَ فِي مِثْلِ هَذَا كَثِيرٌ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ، وَأُثْمَتِهَا :
لَهُمْ "مَقَالَاتٌ" قَالُوهَا بِاجْتِهَادٍ، وَهِيَ تُخَالِفُ مَا ثَبَتَ فِي الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ؛
بِخِلَافٍ مَنْ :

"وَالِي مُوَافِقِهِ"، وَ"عَادِي مُخَالِفِهِ"، وَ"فَرَّقَ بَيْنَ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ" .
و"كَفَرَ"، وَفَسَّقَ مُخَالِفَهُ دُونَ مُوَافِقِهِ فِي مَسَائِلِ الْأَرَاءِ، وَالاجْتِهَادَاتِ ؛
و"اسْتَحَلَّ قِتَالَ مُخَالِفِهِ دُونَ مُوَافِقِهِ"؛ فَهَؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِ التَّفَرُّقِ، وَالِاخْتِلَافَاتِ «
انتهى^(١) .



وَقَالَ - أَيْضًا - :

«فَصْلٌ : وَأَمَّا "الصَّلَاةُ خَلْفَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَالْبِدْعِ، وَخَلْفَ أَهْلِ الْفُجُورِ"؛
فَفِيهِ نِزَاعٌ مَشْهُورٌ، وَتَفْصِيلٌ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَسْطِهِ :
لَكِنْ أَوْسَطُ الْأَقْوَالِ فِي هَؤُلَاءِ :
أَنَّ تَقْدِيمَ الْوَاحِدِ مِنْ هَؤُلَاءِ فِي الْإِمَامَةِ، لَا يَجُوزُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى غَيْرِهِ^(١) .

(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣/ ٣٤٨-٣٤٩) .

فَإِنْ مَنْ كَانَ مُظْهِرًا لِلْفُجُورِ، أَوْ الْبِدْعِ، يَجِبُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ، وَنَهْيُهُ عَنْ ذَلِكَ .
 وَأَقْلُ مَرَاتِبِ الْإِنْكَارِ: "هَجْرُهُ" لِيَنْتَهِيَ عَنْ فُجُورِهِ، وَبِدْعَتِهِ .
 وَلِهَذَا فَرَّقَ جُمْهُورُ الْأُئِمَّةِ بَيْنَ "الدَّاعِيَةِ"، وَ"غَيْرِ الدَّاعِيَةِ":
 فَإِنَّ "الدَّاعِيَةَ" أَظْهَرَ الْمُنْكَرِ؛ فَاسْتَحَقَّ الْإِنْكَارَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ "السَّاكِتِ"؛ فَإِنَّهُ
 بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَسَرَ بِالذَّنْبِ؛ فَهَذَا لَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ فِي الظَّاهِرِ؛ فَإِنَّ الْخَطِيئَةَ إِذَا خَفِيَ لَمْ
 تَضُرَّ إِلَّا صَاحِبَهَا .

وَلَكِنْ إِذَا أُعْلِنَتْ فَلَمْ تُنْكَرْ ضَرَّتِ الْعَامَّةُ؛ وَلِهَذَا كَانَ الْمُنَافِقُونَ يُقْبَلُ مِنْهُمْ
 عَلَانِيَتُهُمْ، وَتَوَكَّلَ سَرَائِرُهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِخِلَافِ مَنْ أَظْهَرَ الْكُفْرَ^(٢) انْتَهَى .



= (١) وَهَذَا مَوْضِعٌ فِيهِ تَفْصِيلٌ، أَبَانَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -؛
 فَقَالَ: «وَالْفَاسِقُ»، وَ"الْمُبْتَدِعُ" صَلَاتُهُ فِي نَفْسِهِ صَحِيحَةٌ؛ فَإِذَا صَلَّى الْمَأْمُومُ خَلْفَهُ، لَمْ تَبْطُلْ
 صَلَاتُهُ، لَكِنْ إِنَّمَا كَرِهَ مَنْ كَرِهَ الصَّلَاةَ خَلْفَهُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاجِبٌ،
 وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ أَظْهَرَ بَدْعَةً، أَوْ فُجُورًا، لَا يُرْتَّبُ إِمَامًا لِلْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ التَّعْزِيرَ؛ حَتَّى
 يَتُوبَ؛ فَإِذَا أَمَكَنَ هَجْرُهُ؛ حَتَّى يَتُوبَ كَانَ حَسَنًا، وَإِذَا كَانَ بَعْضُ النَّاسِ إِذَا تَرَكَ الصَّلَاةَ
 خَلْفَهُ، وَصَلَّى خَلْفَ غَيْرِهِ أَثَرَ ذَلِكَ؛ حَتَّى يَتُوبَ، أَوْ يُعْزَلَ، أَوْ يَنْتَهِيَ النَّاسُ عَنْ مِثْلِ ذَنْبِهِ .
 فَمِثْلُ هَذَا إِذَا تَرَكَ الصَّلَاةَ خَلْفَهُ كَانَ فِي مَصْلَحَةٍ، وَلَمْ يُفْتِ الْمَأْمُومَ جُمُعَةً، وَلَا جَمَاعَةً .
 وَأَمَّا إِذَا كَانَ تَرَكَ الصَّلَاةَ يُقَوِّتُ الْمَأْمُومَ الْجُمُعَةَ، وَالْجَمَاعَةَ؛ فَهَذَا لَا يَتْرُكُ الصَّلَاةَ خَلْفَهُمْ
 إِلَّا "مُبْتَدِعٌ" مُخَالِفٌ لِلصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - انتَهَى الْمُرَادُ مِنْ «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى»
 (٢٣/ ٣٥٤ و ٣٥٥)، وَ«الْفَتَاوَى الْكُبْرَى» (٢/ ٣٠٨ و ٣٠٩)، وَانْظُرْ: «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى»
 (٣/ ٢٨٠-٢٨١) .

(٢) انْظُرْ: «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٣/ ٣٤٢) .

وقال - أيضًا - :

«لِهَذَا يُعَاقَبُ "الدَّاعِيَةُ إِلَى الْبِدْعِ" بِمَا لَا يُعَاقَبُ بِهِ "السَّائِكُ" ^(١)، وَيُعَاقَبُ
"مَنْ أَظْهَرَ الْمُنْكَرَ" بِمَا لَا يُعَاقَبُ بِهِ "مَنْ اسْتَخْفَى بِهِ" .
وَنُمِسُكَ عَنْ "عُقُوبَةِ الْمُنَافِقِ" فِي الدِّينِ، وَإِنْ كَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ
النَّارِ.

وَهَذَا لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ تَكُونَ الْعُقُوبَةُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَإِنَّهُ الَّذِي يَجْزِي
النَّاسَ عَلَى أَعْمَالِهِمْ فِي الْآخِرَةِ، وَقَدْ يَجْزِيهِمْ - أَيْضًا - فِي الدُّنْيَا .
وَأَمَّا نَحْنُ فَعُقُوبَتُنَا لِلْعِبَادِ بِقَدَرِ مَا يَحْصُلُ بِهِ أَدَاءُ الْوَاجِبَاتِ، وَتَرْكُ الْمُحَرَّمَاتِ
بِحَسَبِ إِمْكَانِنَا .

كَمَا قَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ]، وَسَلَّمَ - : «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ؛
حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؛ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي
دِمَاءَهُمْ، وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ» ^(٢) «انتهى ^(٣) .



وقال - أيضًا - :

«وَأَصْلُ ذَلِكَ : أَنَّ "الْمَقَالَةَ" الَّتِي هِيَ "كُفْرٌ" بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ،
يُقَالُ : "هِيَ كُفْرٌ" قَوْلًا يُطْلَقُ، كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الدَّلَائِلُ الشَّرْعِيَّةُ .

(١) وَعَزَى - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - هَذَا إِلَى "الْفُقَهَاءِ"؛ فَقَالَ : «قَالَ الْفُقَهَاءُ : "إِنَّ الدَّاعِيَةَ
إِلَى الْبِدْعِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، يُعَاقَبُ بِمَا لَا يُعَاقَبُ بِهِ السَّائِكُ" «انتهى من : «مَجْمُوعِ
الْفَتَاوَى» (٢٨ / ٣٥٥) .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥)، وَمُسْلِمٌ (٢٢) عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - .

(٣) انْظُرْ : «مَجْمُوعَ الْفَتَاوَى» (١٠ / ٣٧٤) .

فَإِنَّ "الإِيمَانَ" مِنَ الْأَحْكَامِ الْمُتَلَقَّاةِ عَنِ اللَّهِ، وَرَسُولِهِ؛ لَيْسَ ذَلِكَ مِمَّا يُحْكَمُ فِيهِ النَّاسُ بِظُنُونِهِمْ، وَأَهْوَائِهِمْ .

وَلَا يَجِبُ أَنْ يُحْكَمَ فِي "كُلِّ شَخْصٍ"، قَالَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ "كَافِرٌ"؛ حَتَّى يَثْبُتَ فِي حَقِّهِ "شُرُوطُ التَّكْفِيرِ"، وَ"تَنْتَفِي مَوَانِعُهُ" .

مِثْلُ مَنْ قَالَ: "إِنَّ الْخَمْرَ، أَوِ الرَّبَا حَلَالٌ"؛ لِقُرْبِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ؛ أَوْ لِنُشُوءِهِ فِي بَادِيَةِ بَعِيدَةٍ .

أَوْ سَمِعَ "كَلَامًا" أَنْكَرَهُ، وَلَمْ يَعْتَقِدْ أَنَّهُ مِنَ "الْقُرْآنِ"؛ وَلَا أَنَّهُ مِنْ "أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ" - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ]، وَسَلَّم - .

كَمَا كَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يُنْكِرُ أَشْيَاءَ؛ حَتَّى يَثْبُتَ عِنْدَهُ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ]، وَسَلَّم - قَالَهَا .

وَكَمَا كَانَ الصَّحَابَةُ يُشْكُونَ فِي أَشْيَاءَ، مِثْلَ "رُؤْيَا اللَّهِ"، وَغَيْرِ ذَلِكَ^(١) .



وَقَالَ - أَيْضًا - :

"وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُكْفَرَ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ أَخْطَأَ، وَغَلِطَ؛ حَتَّى "تُقَامَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ"، وَتُبَيَّنَ لَهُ "الْمَحَبَّةُ"، وَمَنْ ثَبَتَ "إِسْلَامُهُ بَيِّقِينَ" لَمْ يَزُلْ ذَلِكَ عَنْهُ بِالشَّكِّ؛ بَلْ لَا يَزُولُ إِلَّا بَعْدَ "إِقَامَةِ الْحُجَّةِ"، وَ"إِزَالَةِ الشُّبْهَةِ" انتَهَى^(٢) .



(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (١٦٥ / ٣٥) .

(٢) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٤٦٦ / ١٢) .

المَعْلَمُ الْخَامِسُ عَشَرَ:

أَهْلُ الْعِلْمِ الذَّابُّونَ عَنْ "حِيَاضِ الدِّينِ"، الْحَارِسُونَ لـ "تُغُورِ السُّنَّةِ"،
"الرَّادُّونَ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ بِدَعْوِهِمْ"، وَ"أَهْلِ الْأَهْوَاءِ أَهْوَاءَهُمْ"، هُمْ عَلَى جِهَادٍ مِنْ
أَعْظَمِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى .

وَهُمْ فِي ذَلِكَ دَرَجَاتٌ، وَلَا يُكَلِّفُ الْعَالِمُ الْغَيُورُ عَلَى دِينِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا بِمَا
يَسْتَطِيعُهُ؛ وَلِهَذَا تَتَنَوَّعُ الْجُهُودُ، وَتَتَكَامَلُ فِي مَجْمُوعِهَا ^(١) .

4 4 4

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :
«وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ السَّلَفَ كَانُوا "أَكْمَلَ النَّاسِ فِي مَعْرِفَةِ الْحَقِّ"، وَ"أَدْلَيْهِ"،
وَالْجَوَابُ عَمَّا يُعَارِضُهُ"، وَإِنْ كَانُوا فِي ذَلِكَ دَرَجَاتٍ .

وَلَيْسَ كُلُّ مَنْهُمْ يَقُومُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ، بَلْ هَذَا يَقُومُ بِالْبَعْضِ، وَهَذَا يَقُومُ
بِالْبَعْضِ، كَمَا فِي نَقْلِ الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ] -،
وغير ذلك من أُمُورِ الدِّينِ» انتهى ^(٢) .

(١) وَفِي هَذَا الرَّدُّ عَلَى بَعْضِ الْمُتَحَمِّسِينَ مِنَ الشَّبَابِ الْغَيُورِ الْقَائِلِينَ: لِمَ لَمْ يَرُدِّ
الْعَالِمُ الْفُلَانِيُّ عَلَى كَذَا، وَكَذَا ؟ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ الْجُهُودَ تَتَنَافَرُ بِمَجْمُوعِهَا؛ وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَرُدُّ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ عَلَى كُلِّ
مُبْطَلٍ؛ فَإِذَا قَامَ بِهِ مَنْ أَحْسَنَ فِيهِ، وَكَفَى؛ فَقَدْ حَصَلَ الْمَقْصُودُ مِنْ "حِمَايَةِ الدِّينِ"، وَ"الذَّبِّ عَنِ
السُّنَّةِ"؛ فَتَأَمَّلْ .

وَقَدْ أَحْسَنَ الشَّيْخُ بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي وَصْفِهِ هَذِهِ الْمَقُولَةَ بِأَنَّهَا:
"الْمَقُولَةُ السَّادِجَةُ"، وَانْظُرْ: «الرَّدُّ عَلَى الْمُخَالَفِ مِنْ أَصُولِ الْإِسْلَامِ» (ص ٨٩) .

(٢) انْظُرْ: «دَرَاءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (٧/ ١٧٢) .

وَقَالَ الشَّيْخُ بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو زَيْدٍ (ت ١٤٢٩) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :
«الْعُلَمَاءُ قُدْرَاتٌ، وَكُلُّ يُزَاوِلُ مَا يُحْسِنُ، حَسَبَ قُدْرَتِهِ؛ فَهُوَ عَلَى ثَغْرِ يَحْمِيهِ
مِنْ أَيِّ عُدْوَانٍ عَلَيْهِ .
فَعَالِمٌ يَرُدُّ عَلَى مُلْحِدٍ، وَآخِرُ عَلَى صَاحِبِ بِدْعَةٍ خَفِيفَةٍ، وَثَالِثٌ عَلَى
صَاحِبِ فُسُوقٍ، وَآخِرُ يَرُدُّ عَلَى رَأْيٍ شَاذٍّ، كُلُّ ذَلِكَ حَسَبَ الْقُدْرَةِ، وَالتَّاهِيلِ»
انتهى^(١) .



(١) انظر: «الرَّدُّ عَلَى الْمُخَالَفِ مِنْ أَصُولِ الْإِسْلَامِ» (ص ٨٧) .

المعلم السادس عشر:

ومن أصول ضلال المتكلمين معارضة "النقل" بـ "العقل"، ثم "تقديم العقل" على "النقل".

حتى قعدوا أنه: "إذا تعارض العقل، والنقل وجب تقديم العقل".
وصرح شيخ المتأخرين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦): "أنه لا يجوز التمسك بالأدلة النقلية!"، وقال: "إن الدلائل النقلية ظنية، وإن العقلية قطعية، والظن لا يعارض القطع!"^(١).

وهو مسلك إبليس - لعنه الله -، وورثه عنه تلاميذه من بعده.
وهو أصل كل بليّة في العالم.

4 4 4

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - :
«ولتكن قصة شيخ هؤلاء القديم^(٢) منك على ذكر كل وقت؛ فإنه أول من عارض بين العقل، والنقل»، و«قدم العقل»؛ فكان من أمره ما قص الله^(٣).

(١) انظر: كتابه «معالم أصول الدين» (ص ٢٥).
وقد فصلت القول في ضلال الأشعرية في هذا المسلك في كتابي «موقف الإمام موفق الدين أبي محمد ابن قدامة من أبي الحسن الأشعري والأشعرية، وتحقيق شيخ الإسلام ابن تيمية لهذه القضية» - يسر الله نشره - .
(٢) يعني: إبليس - لعنه الله - .

(٣) في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف].

وَوَرَّثَ الشَّيْخُ تَلَامِذَتَهُ هَذِهِ الْمَعَارِضَةَ؛ فَلَمْ يَزَلْ يَجْرِي عَلَى الْأَنْبِيَاءِ،
وَأَتْبَاعِهِمْ مِنْهَا ”كُلُّ مُحَنَّةٍ“، و”بَلِيَّةٍ“ .

وَأَصْلُ كُلِّ بَلِيَّةٍ فِي الْعَالَمِ، كَمَا قَالَ مُحَمَّدُ الشَّهْرَسْتَانِيُّ ^(١) : ”مِنْ مُعَارِضَةِ
النَّصِّ بِالرَّأْيِ، وَتَقْدِيمِ الْهَوَى عَلَى الشَّرْعِ“ ^(٢) .

وَالنَّاسُ إِلَى الْيَوْمِ فِي شُرُورِ هَذِهِ الْمَعَارِضَةِ، ثُمَّ ظَهَرَ مَعَ هَذَا الشَّيْخِ الْمُتَأَخِّرِ ^(٣)
الْمُعَارِضِ أَشْيَاءٌ، لَمْ تَكُنْ تُعْرَفُ قَبْلَهُ :

”جُسِّيَّاتُ الْعَمِيدِيِّ“ ^(٤) ، و”حَقَائِقُ ابْنِ عَرَبِيٍّ“ ^(٥) ، و”تَشْكِيكَاتُ الرَّازِيِّ“ ^(٦) .

(١) أَفَادَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ كِتَابَ الشَّهْرَسْتَانِيِّ
(ت ٥٤٨) ”الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ“ مِنْ أَجْمَعَ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ فِي الْمَقَالَاتِ، وَمَعَ هَذَا فَقَدْ وَقَعَتْ فِيهِ
نُقُولٌ ضَعِيفَةٌ مَعْرُوفَةٌ .

وَمِيزَةُ كِتَابِهِ: أَنَّ مُؤَلِّفَهُ ”كَانَ خَيْرًا بِ” قَوْلِ الْأَشْعَرِيَّةِ“، و”قَوْلِ ابْنِ سِينَا، وَنَحْوِهِ مِنْ
الْفَلَاسِفَةِ“؛ فَكَانَ أَجْوَدُ مَا نَقَلَهُ فِي كِتَابِهِ قَوْلُ هَاتَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ، وَأَمَّا أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ،
وَأُئِمَّةِ السُّنَّةِ، وَالْحَدِيثِ؛ فَلَا هُوَ، وَلَا أَمْثَالُهُ يَعْرِفُونَ أَقْوَالَ هُمْ، بَلْ وَلَا سَمِعُوهَا - عَلَى
وَجْهِهَا - بِنَقْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ لَهَا بِالْأَسَانِيدِ الْمَعْرُوفَةِ؛ وَإِنَّمَا سَمِعُوا جُمْلًا تَشْتَمِلُ عَلَى حَقٍّ، وَبَاطِلٍ،
انْظُرْ: «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (٦ / ٣٠٤) .

(٢) انْظُرْ: «الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ» (١ / ١٤) .

(٣) أَي: نَصْرُ الْمُنْبَجِيِّ .

(٤) ”الْجُسْتُ“ نَوْعٌ مِنَ الْبَحْثِ، وَالْخِلَافِ، وَالْجَدَلِ، أَفْرَدَهُ الْعَمِيدِيُّ: وَهُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ
مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَمِيدِيِّ، السَّمَرْقَنْدِيُّ الْحَنْفِيُّ (ت ٦١٥)، وَبِهِ عُرِفَ، وَصَنَّفَ فِيهِ كِتَابَهُ
(الْجُسْتُ): انْظُرْ: «سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (٢٢ / ٧٦)، و«وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ» (٤ / ٢٥٧-٢٥٨) .

(٥) وَهِيَ الْمُتَعَلِّقَةُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَالْمَخْلُوقَاتِ؛ وَهَذَا جَرَّهُ إِلَى الْقَوْلِ بِوَحْدَةِ الْوُجُودِ

- عِيَادًا بِاللَّهِ - .

(٦) مِمَّا عِيبَ عَلَى الرَّازِيِّ فِي إِسْرَافِهِ فِي تَقْرِيرِ الشُّبُهَاتِ، وَضَعْفُ جَوَابِهِ عَنْهَا .

وَقَامَ سُوقُ الْفَلَسَفَةِ، وَالْمَنْطِقِ، وَعُلُومِ أَعْدَاءِ الرُّسْلِ .
 ثُمَّ نَظَرَ اللَّهُ إِلَى عِبَادِهِ، وَانْتَصَرَ لِكِتَابِهِ، وَدِينِهِ، وَأَقَامَ جُنْدًا يَغْزُو مُلُوكَ هَؤُلَاءِ
 بِالسَّيْفِ، وَالسِّنَانِ، وَجُنْدًا يَغْزُو عُلَمَاءَهُمْ بِالْحُجَّةِ، وَالْبُرْهَانِ .
 ثُمَّ نَبَغَتْ نَابِغَةٌ مِنْهُمْ فِي رَأْسِ الْقَرْنِ السَّابِعِ؛ فَأَقَامَ اللَّهُ لِدِينِهِ شَيْخَ الْإِسْلَامِ أَبَا
 الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ تَيْمِيَّةَ - قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ -؛ فَأَقَامَ عَلَى غَزْوِهِمْ مُدَّةَ حَيَاتِهِ بِالْيَدِ،
 وَالْقَلْبِ، وَاللِّسَانِ .
 وَكَشَفَ لِلنَّاسِ بَاطِلَهُمْ، وَبَيَّنَّ تَلْبِيسَهُمْ، وَتَدْلِيسَهُمْ، وَقَابَلَهُمْ بِصَرِيحِ
 الْمَعْقُولِ، وَصَحِيحِ الْمَنْقُولِ .
 وَشَفَى وَاشْتَفَى، وَبَيَّنَّ تَنَاقُضَهُمْ، وَمُفَارَقَتَهُمْ لِحُكْمِ الْعَقْلِ الَّذِي بِهِ يَدُلُّونَ،
 وَإِلَيْهِ يَدْعُونَ .
 وَأَنَّهُمْ أَتَرَكُوا النَّاسَ لِأَحْكَامِهِ، وَقَضَايَاهُ، فَلَا وَحْيَ، وَلَا عَقْلَ .
 فَأَرَادَهُمْ فِي حُفْرِهِمْ، وَرَشَقَهُمْ بِسِهَامِهِمْ، وَبَيَّنَّ أَنَّ صَحِيحَ مَعْقُولَاتِهِمْ خَدَمٌ
 لِنُصُوصِ الْأَنْبِيَاءِ .
 فَجَزَاهُ اللَّهُ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَأَهْلِهِ خَيْرًا^(١) .



(١) انظر: «الصَّوَاعِقُ الْمُرْسَلَةُ» (٣/ ١٠٧٧-١٠٨٠)، و«مُخْتَصَرُ الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ»
 (ص ١٧٨) .

المَعْلَمُ السَّابِعُ عَشَرَ :

مِنْ مَسَالِكِ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَالْأَهْوَاءِ الْمَشْهُورَةِ :
اسْتَعْمَلُ "الْأَلْفَاظِ الْمُجْمَلَةِ الْمُحْتَمَلَةِ"، وَ"الْمَعَانِي الْمُسْتَبْهَةِ"^(١) .
فَالْوَاجِبُ كَشْفُهَا بِ "سُؤَالِ التَّفْسِيرِ" الْمَعْرُوفِ فِي عِلْمِ الْجَدَلِ، وَأُصُولِ
الْفِقْهِ، وَهُوَ الْاسْتِفْصَالُ عَمَّا يُرِيدُونَ مِنْ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ .
فَإِنْ أَرَادُوا بِهَا "مَعْنَى يُوَافِقُ الشَّرْعَ" قَبْلَ الْمَعْنَى، وَإِنْ أَرَادُوا بِهَا "مَعْنَى
يُخَالِفُ الشَّرْعَ" رُدَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى .
ثُمَّ التَّعْبِيرُ عَنْ تِلْكَ "الْمَعَانِي الشَّرْعِيَّةِ" إِنْ كَانَ بِالْأَلْفَاظِ فِيهَا "اشْتِبَاهٌ"، أَوْ
"إِجْمَالٌ"؛ فَالْوَاجِبُ تَرْكُهَا، وَالتَّعْبِيرُ بِالْأَلْفَاظِ الشَّرْعِيَّةِ .
وَمِنْ مَسَالِكِ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَالْأَهْوَاءِ - أَيْضًا - :
التَّمَسُّكُ بِ"الْأَقْيَسَةِ" مَعَ الْإِعْرَاضِ عَنِ النُّصُوصِ، وَالْآثَارِ .

4 4 4

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :
«وَأِنَّمَا عَامَّةُ مَا عِنْدَ الْقَوْمِ "أَلْفَاظٌ مُتَشَابِهَةٌ"، تَمَسَّكُوا بِمَا ظَنُّوْهَا تَدُلُّ عَلَيْهِ،
وَعَدِّلُوا عَنْ "الْأَلْفَاظِ الْمُحْكَمَةِ الصَّرِيحَةِ الْمُبَيَّنَةِ"، مَعَ مَا يَقْتَرِنُ بِذَلِكَ مِنَ الْأَهْوَاءِ»
انْتَهَى^(٢) .

□ □ □

وَقَالَ - أَيْضًا - :

(١) انظر: «الصفدية» (٢/ ٢٨٣) .

(٢) انظر: «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» (١/ ١٠٥) .

«ولَکِن هَؤُلَاءِ کَثِيرًا مَا يَتَنَازَعُونَ فِي «الْأَلْفَاظِ الْمُجْمَلَةِ الْمُتَشَابِهَةِ»، وَقَدْ قِيلَ:
«أَكْبَرُ اخْتِلَافِ الْعُقَلَاءِ مِنْ جِهَةِ اشْتِرَاكِ الْأَسْمَاءِ» .

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي وَصْفِ أَهْلِ الْبِدْعِ: «فَهُمْ مُحَالِفُونَ الْكِتَابَ، مُحْتَلِفُونَ فِي
الْكِتَابِ، مُجْتَمِعُونَ عَلَى مُفَارَقَةِ الْكِتَابِ، يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ، وَفِي اللَّهِ، وَفِي كِتَابِ اللَّهِ
بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَيَتَكَلَّمُونَ بِالْمُتَشَابِهِ مِنَ الْكَلَامِ، وَيَخْدَعُونَ جُهَّالَ النَّاسِ بِمَا يُشَبِّهُونَ
عَلَيْهِمْ»^(١) . انتهى



وشرح شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - هذا؛ فقال:
«والمقصود هنا قوله: «وَيَتَكَلَّمُونَ بِالْمُتَشَابِهِ مِنَ الْكَلَامِ، وَيَخْدَعُونَ جُهَّالَ
النَّاسِ بِمَا يُشَبِّهُونَ عَلَيْهِمْ» .

وهذا «الكلام المتشابه» الذي يخدعون به جهال الناس، هو الذي يتضمن
«الألفاظ المتشابهة المجملة»، التي يعارضون بها نصوص الكتاب، والسنة .
وتلك «الألفاظ» تكون موجودة مستعملة في الكتاب، والسنة، وكلام
الناس، لكن بمعانٍ آخر غير المعاني التي قصدوها هم بها؛ فيقصّدون هم بها معاني
أخر، فيحصل «الاشتباه»، و«الإجمال» .

كلّفظ «العقل»، و«العاقل»، و«المعقول» .
فإنّ لفظ «العقل» في لغة المسلمين؛ إنّما يدلُّ على عرضٍ، إمّا مُسمّي مصدر
«عَقَلَ يَعْقِلُ عَقْلًا» .

وإمّا قوّة يكون بها العقل، وهي الغريزة، وهم يريدون بذلك «جوهرًا مجردًا
قائمًا بنفسه!» .

(١) انظر: «الفتاوى الكبرى» (٦ / ٣٩١) .

وَكَذَلِكَ لَفْظُ "المَادَّةِ"، و"الصُّورَةِ".

بَلْ وَكَذَلِكَ لَفْظُ "الجَوْهَرِ"، و"العَرَضِ"، و"الجِسْمِ"، و"التَّحْيِيزِ"،
و"الْجِهَةِ"، و"التَّرْكِيبِ"، و"الْجُزْءِ"، و"الافتِقَارِ"، و"العِلَّةِ"، و"المَعْلُولِ"،
و"العَاشِقِ"، و"العِشْقِ"، و"المَعشُوقِ".

بَلْ وَلَفْظُ "الوَاحِدِ" فِي التَّوْحِيدِ.

بَلْ وَلَفْظُ "الْحُدُوثِ"، و"الْقَدَمِ".

بَلْ وَلَفْظُ "الوَاجِبِ"، و"المُمْكِنِ".

بَلْ وَلَفْظُ "الْوُجُودِ"، و"الذَّاتِ"، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَلْفَاظِ.

وَمَا مِنْ أَهْلِ فَنٍّ إِلَّا وَهُمْ مُعْتَرِفُونَ بِأَنَّهُمْ يَصْطَلِحُونَ عَلَى "أَلْفَاظٍ يَتَفَاهَمُونَ
بَهَا مُرَادُهُمْ"، كَمَا لِأَهْلِ الصَّنَاعَاتِ الْعِلْمِيَّةِ أَلْفَاظٌ يُعْبَرُونَ بِهَا عَنْ صِنَاعَتِهِمْ.

وَهَذِهِ "الْأَلْفَاظُ" هِيَ "عُرْفِيَّةٌ عُرْفًا خَاصًّا"، وَمُرَادُهُمْ بِهَا غَيْرُ الْمَفْهُومِ مِنْهَا فِي
أَصْلِ اللُّغَةِ، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ الْمَعْنَى حَقًّا، أَوْ بَاطِلًا^(١) انْتَهَى .
ثُمَّ شَرَحَ ذَلِكَ فِي كَلَامٍ مَاتِعٍ .



وَقَالَ - أَيْضًا - :

«و- أَيْضًا - فَإِنَّ الْمُنَازَرَةَ بـ "الْأَلْفَاظِ الْمُحَدَّثَةِ، الْمُجْمَلَةِ، الْمُبْتَدَعَةِ، الْمُحْتَمَلَةِ
لِلْحَقِّ، وَالْبَاطِلِ"؛ إِذَا أَثْبَتَهَا أَحَدُ الْمُتَنَازِرِينَ، وَنَفَاهَا الْآخَرُ؛ كَانَ كِلَاهُمَا مُحْطَأً.

و"أَكْثَرُ اخْتِلَافِ الْعُقَلَاءِ مِنْ جِهَةِ اشْتِرَاكِ الْأَسْمَاءِ".

وَفِي ذَلِكَ مِنْ فَسَادِ الْعَقْلِ، وَالدِّينِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ.

(١) انظر: «دَرَاءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (١/ ٢٢٢-٢٢٣).

فَإِذَا رَدَّ النَّاسُ مَا تَنَازَعُوا فِيهِ إِلَى الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ؛ فَالْمَعَانِي الصَّحِيحَةُ ثَابِتَةٌ فِيهِمَا، وَالْمُحَقُّ يُمَكِّنُهُ بَيَانُ مَا يَقُولُهُ مِنَ الْحَقِّ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ .

وَلَوْ كَانَ النَّاسُ مُحْتَاجِينَ فِي أُصُولِ دِينِهِمْ إِلَى مَا لَمْ يُبَيِّنْهُ اللَّهُ، وَرَسُولُهُ لَمْ يَكُنْ اللَّهُ، قَدْ أَكْمَلَ لِلأُمَّةِ دِينَهُمْ، وَلَا أَتَمَّ عَلَيْهِمْ نِعْمَتَهُ ! .

فَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ حَقٍّ يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِي أُصُولِ دِينِهِمْ، لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِمَّا بَيَّنَّهُ الرَّسُولُ؛ إِذْ كَانَتْ "فُرُوعُ الدِّينِ" لَا تَقُومُ إِلَّا بِ"أُصُولِهِ"، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَتْرَكَ الرَّسُولُ "أُصُولَ الدِّينِ" الَّتِي لَا يَتِمُّ الْإِيمَانُ إِلَّا بِهَا لَا يُبَيِّنُهَا لِلنَّاسِ ؟ .

وَمِنْ هُنَا :

يُعَرَفُ ضَلَالُ مَنْ ابْتَدَعَ طَرِيقًا، أَوْ اعْتَقَادًا زَعَمَ أَنَّ الْإِيمَانَ [لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ] [مَعَ] الْعِلْمِ بِأَنَّ الرَّسُولَ لَمْ يَذْكُرْهُ !» انْتَهَى ^(١) .



وَقَالَ - أَيْضًا - :

«فَ"الْأَلْفَاظُ الْمُجْمَلَةُ" الَّتِي قَدْ يُفْهَمُ مِنْهَا "مَعْنَى فَاسِدٌ"؛ إِذَا لَمْ تَرُدْ فِي كَلَامِ الشَّارِعِ، لَمْ نَكُنْ مُحْتَاجِينَ إِلَى إِطْلَاقِهَا .

كَلَفِظِ "الْعَشِقُ"، وَإِنْ أُريدَ بِهِ "الْمَحَبَّةُ التَّامَّةُ"، وَقَدْ أَطْلَقَ بَعْضُهُمْ عَلَى اللَّهِ أَنَّهُ "يَعْشِقُ"، وَ"يُعْشَقُ"، وَأَرَادَ بِهِ أَنَّهُ "يُحِبُّ"، وَ"يُحِبُّ مَحَبَّةً تَامَّةً"، فَالْمَعْنَى صَحِيحٌ، وَاللَّفْظُ فِيهِ نِزَاعٌ» انْتَهَى ^(٢) .



(١) انظر: «درء التّعارض» (١/٢٣٣)، و«مجموع الفتاوى» (٢٠/١٦٣) .

(٢) انظر: «النبوّات» (١/٤٤٦) ت الطويّان، و«بيان تلبيس الجهميّة في تأسيس

بدعهم الكلاميّة» (١/٢٣١-٢٣٢) .

وَقَالَ - أَيْضًا - :

«لِهَذَا يُوجَدُ كَثِيرًا فِي كَلَامِ السَّلَفِ، وَالْأُئِمَّةِ النَّهْيُ عَنْ إِطْلَاقِ مَوَارِدِ
النِّزَاعِ بِالنَّفْيِ، وَالْإِثْبَاتِ .

وَلَيْسَ ذَلِكَ لِحُلُولِ النَّقِضَيْنِ عَنِ الْحَقِّ، وَلَا قُصُورٍ، أَوْ تَقْصِيرٍ فِي بَيَانِ الْحَقِّ،
وَلَكِنْ لِأَنَّ تِلْكَ الْعِبَارَةَ مِنْ «الْأَلْفَاظِ الْمُجْمَلَةِ الْمُتَشَابِهَةِ» الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى حَقٍّ، وَبَاطِلٍ؛
فَفِي إِثْبَاتِهَا «إِثْبَاتُ حَقٍّ»، وَ«بَاطِلٍ»، وَفِي نَفْيِهَا «نَفْيُ حَقٍّ»، وَ«بَاطِلٍ» ! .
فَيُمنَعُ مِنْ «كِلَا الْإِطْلَاقَيْنِ»، بِخِلَافِ «النُّصُوصِ الْإِلَهِيَّةِ»؛ فَإِنَّهَا فُرْقَانٌ
فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَ الْحَقِّ، وَالْبَاطِلِ .

وَلِهَذَا كَانَ سَلَفُ الْأُئِمَّةِ، وَأُئِمَّتُهَا يَجْعَلُونَ كَلَامَ اللَّهِ، وَرَسُولِهِ هُوَ الْإِمَامَ
وَالْفُرْقَانَ، الَّذِي يَجِبُ اتِّبَاعُهُ .

فَيُثَبِّتُونَ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ، وَرَسُولُهُ، وَيَنْفُونَ مَا نَفَاهُ اللَّهُ، وَرَسُولُهُ .
وَيَجْعَلُونَ الْعِبَارَاتِ الْمُحَدَّثَةَ «الْمُجْمَلَةَ الْمُتَشَابِهَةَ» مَمْنُوعًا مِنْ إِطْلَاقِهَا: نَفْيًا،
وَإِثْبَاتًا .

لَا يُطْلَقُونَ اللَّفْظَ، وَلَا يَنْفُونَهُ إِلَّا بَعْدَ الْاسْتِفْسَارِ، وَالتَّفْصِيلِ .
فَإِذَا تَبَيَّنَ الْمَعْنَى أُثْبِتَ حَقُّهُ، وَنُفِيَ بَاطِلُهُ، بِخِلَافِ كَلَامِ اللَّهِ، وَرَسُولِهِ؛ فَإِنَّهُ
حَقٌّ يَجِبُ قَبُولُهُ، وَإِنْ لَمْ يُفْهَمْ مَعْنَاهُ، وَكَلَامٌ غَيْرُ الْمَعْصُومِ لَا يَجِبُ قَبُولُهُ؛ حَتَّى
يُفْهَمْ مَعْنَاهُ» ^(١) انْتَهَى .



وَقَالَ - أَيْضًا - :

(١) انظر: «دَرَاءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (١/ ٧٦) .

«وَأَمَّا "الْأَلْفَاظُ" الَّتِي لَيْسَتْ فِي الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَلَا اتَّفَقَ السَّلَفُ عَلَى نَفِيهَا، أَوْ إِثْبَاتِهَا؛ فَهَذِهِ لَيْسَ عَلَى أَحَدٍ أَنْ يُوَافِقَ مَنْ نَفَاهَا، أَوْ أَثْبَتَهَا؛ حَتَّى يَسْتَفْسِرَ عَنْ مُرَادِهِ؛ فَإِنْ أَرَادَ بِهَا "مَعْنَى يُوَافِقُ خَبَرَ الرَّسُولِ" أَقْرَبَ بِهِ، وَإِنْ أَرَادَ بِهَا "مَعْنَى يُخَالِفُ خَبَرَ الرَّسُولِ" أَنْكَرَهُ .

ثُمَّ التَّعْبِيرُ عَنْ تِلْكَ "الْمَعَانِي" إِنْ كَانَ فِي أَلْفَاظِهِ "اشْتِبَاهٌ"، أَوْ "إِجْمَالٌ"؛ عُبِّرَ بِغَيْرِهَا، أَوْ بَيَّنَّ مُرَادَهُ بِهَا بِحَيْثُ يَحْصُلُ تَعْرِيفُ الْحَقِّ بِـ "الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ" .
فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ نِزَاعِ النَّاسِ سَبَبُهُ: "أَلْفَاظٌ مُجْمَلَةٌ مُبْتَدَعَةٌ، وَمَعَانٍ مُشْتَبِهَةٌ" .
حَتَّى تَجِدَ الرَّجُلَيْنِ يَتَخَاصِمَانِ، وَيَتَعَادَيَانِ عَلَى "إِطْلَاقِ أَلْفَاظٍ"، وَ"نَفِيهَا"، وَلَوْ سُئِلَ كُلُّ مِنْهُمَا عَنْ "مَعْنَى مَا قَالَهُ"، لَمْ يَتَصَوَّرَهُ، فَضَلًّا عَنْ أَنْ يَعْرِفَ دَلِيلَهُ، وَلَوْ عَرَفَ دَلِيلَهُ لَمْ يَلْزَمْ أَنْ مَنْ خَالَفَهُ يَكُونُ مُحْطِئًا .
بَلْ يَكُونُ فِي قَوْلِهِ "نَوْعٌ مِنَ الصَّوَابِ"، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا "مُضْيِيًا مِّنْ وَجْهِ"، وَهَذَا "مُضْيِيًا مِّنْ وَجْهِ"، وَقَدْ يَكُونُ الصَّوَابُ فِي قَوْلٍ ثَالِثٍ^(١) انْتَهَى .



وَقَالَ - أَيْضًا - :

«النَّاسُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَجْعَلُوا كَلَامَ اللَّهِ، وَرَسُولِهِ هُوَ "الأَصْلَ الْمُتَّبَعُ"، وَ"الإِمَامُ الْمُقْتَدَى بِهِ"، سَوَاءً عَلِمُوا مَعْنَاهُ، أَوْ لَمْ يَعْلَمُوهُ .
فَيُؤْمِنُونَ بِـ "لَفْظِ النُّصُوصِ"، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفُوا حَقِيقَةَ مَعْنَاهَا .
وَأَمَّا مَا سِوَى كَلَامِ اللَّهِ، وَرَسُولِهِ؛ فَلَا يُجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ "أَصْلًا" بِحَالٍ، وَلَا يَجِبُ التَّصَدِيقُ بِلَفْظِهِ لَهُ؛ حَتَّى يُفْهَمَ مَعْنَاهُ؛ فَإِنْ كَانَ "مُوَافِقًا لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ"

(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (١٢ / ١١٤)، وانظر: «الْفَتَاوَى الْكُبْرَى» (٦ / ٣٣٨) .

كَانَ "مَقْبُولًا"، وَإِنْ كَانَ "مُخَالِفًا" كَانَ "مَرْدُودًا"، وَإِنْ كَانَ "مُجْمَلًا" مُشْتَمَلًا عَلَى حَقٍّ، وَبَاطِلٍ، "لَمْ يَجْزِ إِثْبَاتُهُ" - أَيْضًا -، وَ"لَا يَجُوزُ نَفْيُ جَمِيعِ مَعَانِيهِ".
 بَلْ يَجِبُ الْمَنْعُ مِنْ إِطْلَاقِ نَفْيِهِ، وَإِثْبَاتِهِ، وَالتَّفْصِيلُ، وَالِاسْتِفْسَارُ.
 وَهُؤُلَاءِ جَعَلُوا هَذِهِ "الْأَلْفَاظَ الْمُتَبَدِّعَةَ الْمُجْمَلَةَ" أَصْلًا أَمَرُوا بِهَا، وَجَعَلُوا مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ مِنَ الْآيَاتِ، وَالْأَحَادِيثِ فَرَعًا، يُعَرَّضُ عَنْهَا، وَلَا يُتَكَلَّمُ بِهَا، وَلَا فِيهَا !.

فَكَيْفَ يَكُونُ تَبْدِيلُ الدِّينِ إِلَّا هَكَذَا؟» انتهى ^(١).



وَقَالَ - أَيْضًا - :

«وَكَذَلِكَ التَّمَسُّكُ بِـ "الْأَقْيَسَةِ" مَعَ الْإِعْرَاضِ عَنِ النُّصُوصِ، وَالْآثَارِ
 "طَرِيقُ أَهْلِ الْبِدْعِ"» انتهى ^(٢).



(١) انظر: «الفتاوى الكبرى» (٦/ ٣٣٨).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٩٢).

تَنْبِيَهُ وَتَتَمَّةٌ :

[وَمِنْ هَذَا الْبَابِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَدْعِ: مَا يَقَعُ فِي رُدُّوهُمْ مِنْ "الْإِجْمَالِ" فِي انْكَارِ
أَقْوَالِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَالتَّشْنِيعِ عَلَيْهِمْ.

وَهَذَا قَدْ سَلَكَهُ خُصُومُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ مَعَهُ فِي مُحَاكَمَاتِهِمْ]

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :

«وَقَدْ قُلْتُ قَبْلَ ذَلِكَ بِدِمَشْقَ: "هَذِهِ الْإِنْكَارَاتُ الْمُجْمَلَةُ، لَا تُفِيدُ شَيْئًا، بَلْ
مَنْ أَنْكَرَ شَيْئًا؛ فَلْيَكْتُبْ خَطَّهُ بِمَا أَنْكَرَهُ، وَبِحُجَّتِهِ، وَأَنَا أَكْتُبُ خَطِّي بِجَوَابِ ذَلِكَ .
وَيَرَى أَهْلُ الْعِلْمِ، وَالْإِيمَانِ الْكَلَامِينَ " .

فَهَذَا هُوَ الطَّرِيقُ فِي الْأُمُورِ الْعَامَّةِ .

وَأَمَّا الْأَلْفَاظُ الَّتِي لَا تُكْتُبُ؛ فَيَكْثُرُ فِيهَا التَّخْلِيطُ، وَالزِّيَادَةُ، وَالنَّقْصَانُ - كَمَا

قَدْ وَقَعَ - .

وَقَدْ قُلْتُ فِيمَا قُلْتُهُ لِلطَّيْبَرَسِيِّ: هَذَا الْأَمْرُ الَّذِي عَمِلْتُمُوهُ فَسَادٌ فِي مِلَّتِكُمْ،
وَدَوْلَتِكُمْ، وَشَرِيعَتِكُمْ .

و"الْكِتَابُ السُّلْطَانِيُّ" الَّذِي كُتِبَ عَلَى لِسَانِ السُّلْطَانِ فِيهِ مِنَ الْكَذِبِ
عَلَيْكُمْ، وَمُخَالَفَةِ الشَّرِيعَةِ أُمُورٌ كَثِيرَةٌ تَزِيدُ عَلَى عَشْرَةِ أَوْجِهٍ^(١) .



وَقَالَ - أَيْضًا - :

«وَأِنْ أَرَادُوا أَنْ يُنْكِرُوا بِمَا شَاءُوا مِنْ "حُجَجٍ عَقْلِيَّةٍ"، أَوْ "سَمْعِيَّةٍ"؛ فَأَنَا
أُجِيبُهُمْ إِلَى ذَلِكَ كُلِّهِ، وَأُبَيِّنُهُ بَيَانًا يَفْهَمُهُ الْخَاصُّ، وَالْعَامُّ أَنَّ الَّذِي أَقُولُهُ: هُوَ الْمَوْافِقُ

(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣/ ٢٤٤) .

لِضُرُورَةِ الْعَقْلِ، وَالْفِطْرَةِ، وَأَنَّهُ الْمُوَافِقُ لِلْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَإِجْمَاعِ سَلَفِ الْأُمَّةِ، وَأَنَّ
 الْمُخَالَفَ لَذَلِكَ هُوَ الْمُخَالِفُ لـ "صَرِيحِ الْمَعْقُولِ"، و "صَحِيحِ الْمَنْقُولِ".
 فَلَوْ كُنْتُ أَنَا الْمُبْتَدِئُ بِالْإِنْكَارِ، وَالتَّحْدِيثِ بِمِثْلِ هَذَا؛ لَكَانَتْ الْحُجَّةُ مُتَوَجِّهَةً
 عَلَيْهِمْ؛ فَكَيْفَ إِذَا كَانَ الْغَيْرُ هُوَ الْمُبْتَدِئُ بِالْإِنْكَارِ ﴿وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ
 مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾ (٤١) [الشورى] الْآيَتَيْنِ، ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾ (١٧١) إِنَّهُمْ
 لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ (١٧٢) وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ (١٧٣) [الصافات]، ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا
 وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ (٥١) [غافر] انتهى^(١).



(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢٤٦/٣).

المعلم الثامن عشر :

لا يجوزُ نسبةُ "مقالةٍ" لـ "مبتدعٍ"؛ حتى يُعربَ عنها لسانُهُ، أو بَنَانُهُ .
وليحذرُ المنصفُ هذا الباب؛ فإنه مزلقٌ .

4 4 4

وقد أحسنَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ - رحمه الله تعالى - إذ يقولُ في خصومه
الذين سجنوه، وافترخوا عليه :

وقد كتبَ - وهو في السجنِ في رمضانَ سنةَ (٧٠٦هـ-)، يحكي ما جرى
بينهُ وبينَ (أمينِ الرسولِ: علاءِ الدينِ الطبرسيِّ) واصفاً حقيقةَ قولِ مَنْ ناظرَهُم
في بلادِ الشامِ :

«قلتُ: فإنَّ هؤلاءِ يقولونَ: "ما فوقَ العرشِ ربُّ يدعى، ولا فوقَ السماءِ إلهٌ
يُعبَدُ؛ وما هناكِ إلَّا العدمُ المحضُ، والنفيُّ الصَّرفُ" .

و "إنَّ الرسولَ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، [وعلى آله]، وسلَّمَ - لم يُعرجَ بهِ إلى الله
تعالى؛ ولكنَّ صعدَ إلى السماءِ، ونَزَلَ، وأنَّ الدَّاعيَ لا يرفعُ يديهِ إلى الله" .
ومنهم من يقولُ: "إنَّ اللهَ هوَ هذا الوجودُ؛ وأنا اللهُ؛ وأنتَ اللهُ؛ والكلبُ،
والخنزيرُ، والعذرةُ!" .

ويقولُ: "إنَّ اللهَ حالٌ في ذلك" !! .

فاستعظمَ ذلكَ، وهالهَ أنَّ أحدًا يقولُ هذا؛ فقالَ: "هؤلاءِ - يعني: ابنُ
مخلوفٍ، وذويهِ - ؟!" .

فقلتُ: هؤلاءِ ما سمعتُ كلامَهُم، ولا خاطبوني بشيءٍ؛ فما يحلُّ لي أن أقولَ
عنهم ما لم أعلمهُ؛ ولكنَّ هذا قولُ الذين نازعوني بالشَّامِ، وناظروني، وصرَّحوا

لِي بِذَلِكَ، وَصَرَّحَ أَحَدُهُمْ بِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنَ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ]،
وَسَلَّمَ - مَا يَقُولُهُ فِي هَذَا الْبَابِ مِمَّا يُخَالِفُهُمْ !!» انتهى المراد^(١) .



وَتَقَدَّمَ فِي الْمَعْلَمِ الثَّانِي قَوْلُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -
مُبَيِّنًا طَرِيقَةَ الرَّدِّ عَلَى الْمُبْتَدِعَةِ :

« / ٣ / وَإِنْ أَعْلَنَ بِـ "الْبِدْعَةِ"، وَلَمْ يُعْلَمْ هَلْ كَانَ مُنَافِقًا، أَوْ مُؤْمِنًا مُخْطِئًا ؟ :
"ذِكْرَ بِمَا يُعْلَمُ مِنْهُ" .

فَلَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَقْفُوَ مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي هَذَا
الْبَابِ إِلَّا "قَاصِدًا بِذَلِكَ وَجَهَ اللَّهُ تَعَالَى"، وَ"أَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا"، وَ"أَنْ
يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ" .

فَمَنْ تَكَلَّمَ فِي ذَلِكَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، أَوْ بِمَا يُعْلَمُ خِلَافَهُ كَانَ آثِمًا» انتهى^(٢) .



(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣/ ٢١٨) .

(٢) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢٨/ ٢٣٢-٢٣٤) .

المعلم التاسع عشر :

ومِمَّا يَجِبُ الْإِنْصَافُ، وَالْحَذَرُ مِنَ الْخَلْطِ وَالْإِعْتِسَافِ :
مَا يَقَعُ مِنْ زَلَّةِ الْعَالِمِ الْفَاضِلِ الْمُتَّبِعِ لِلسُّنَّةِ؛ فَهِيَ مُحَنَّةٌ، وَفِتْنَةٌ لَطَائِفَتَيْنِ :
طَائِفَةٌ تُتَابِعُهُ عَلَى خَطئِهِ لِعَظِيمِ مَنْزِلَتِهِ ، وَطَائِفَةٌ تَذُمَّهُ لَوْقُوعِ الْبِدْعَةِ مِنْهُ .
وَالْحَقُّ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ خَاصَّةٌ، وَمَعَ هَذَا الصَّنْفِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْفُضَّلَاءِ
وَسَطٌ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ، وَحَاصِلُهُ: رَدُّ بِدْعَتِهِمْ، وَخَطْئِهِمْ، وَالتَّحْذِيرُ مِنْهَا، وَحِفْظُ
مَكَانَتِهِمْ، وَتَعْظِيمُهُمْ فِيمَا نَصَرُوا فِيهِ السُّنَّةَ .
لأنَّهَا زَلَّةٌ عَالِمٌ، وَقَعَ فِيهَا لَتَقْصِيرٌ، أَوْ شَيْءٌ مِنَ الْهَوَى .
وهَذَا الْبَابُ مُعَايِرٌ لِبَابِ التَّعَامُلِ مَعَ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَدُعَاتِهَا، السَّائِرِينَ بِغَيْرِ سِيرِ
السَّلَفِ، الرَّائِكِينَ فِي رِكَابِ الْخَلْفِ .

4 4 4

وفي تقريرِ هَذَا الْمَوْضِعِ الدَّقِيقِ يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى - :

«وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْبَابِ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ «الرَّجُلَ الْعَظِيمَ» فِي «الْعِلْمِ»، وَ«الدِّينِ»
مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، أَهْلُ الْبَيْتِ، وَغَيْرِهِمْ :
قَدْ يَحْصُلُ مِنْهُ «نَوْعٌ مِنَ الاجْتِهَادِ» مَقْرُونًا بِ«الظَّنِّ»، وَ«نَوْعٌ مِنَ الْهَوَى
الْخَفِيِّ» .

فَيَحْصُلُ بِسَبَبِ ذَلِكَ مَا لَا يَنْبَغِي اتِّبَاعُهُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ الْمُتَّقِينَ .
وَمِثْلُ هَذَا إِذَا وَقَعَ يَصِيرُ فِتْنَةً لَطَائِفَتَيْنِ :
«طَائِفَةٌ تُعَظِّمُهُ»؛ فَتُرِيدُ تَصْوِيبَ ذَلِكَ الْفِعْلِ، وَاتِّبَاعَهُ عَلَيْهِ .

و”طَائِفَةٌ تَذُمُّهُ“؛ فَتَجْعَلْ ذَلِكَ قَادِحًا فِي وَلَايَتِهِ، وَتَقْوَاهُ، بَلْ فِي بَرِّهِ، وَكَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، بَلْ فِي إِيْمَانِهِ؛ حَتَّى تُخْرِجَهُ عَنِ الْإِيْمَانِ .
وَكِلَا هَذَيْنِ الطَّرْفَيْنِ فَاسِدٌ .
وَالْخَوَارِجُ، وَالرَّوَافِضُ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ ذَوِي الْأَهْوَاءِ دَخَلَ عَلَيْهِمُ الدَّاخِلُ مِنْ هَذَا .

وَمَنْ سَلَكَ ”طَرِيقَ الْإِعْتِدَالِ“ :
”عَظَّمَ مَنْ يَسْتَحِقُّ التَّعْظِيمَ“، وَ”أَحَبَّهُ“، وَ”وَالَّاهُ“، وَ”أَعْطَى الْحَقَّ حَقَّهُ“ .
فَ”يُعَظَّمُ الْحَقُّ“، وَ”يَرْحَمُ الْخَلْقَ“ .
وَيَعْلَمُ أَنَّ الرَّجُلَ الْوَاحِدَ تَكُونُ لَهُ ”حَسَنَاتٌ“، وَ”سَيِّئَاتٌ“؛ فَيُحَمَدُ، وَيُذَمُّ، وَيُثَابُّ، وَيُعَاقَبُ، وَيُحِبُّ مِنْ وَجْهِهِ، وَيُبْغِضُ مِنْ وَجْهِهِ .
هَذَا هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، خِلَافًا لِلْخَوَارِجِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَمَنْ وَافَقَهُمْ^(١) انْتَهَى .



وَقَالَ - أَيْضًا - :
”وَلِهَذَا وَجَبَ بَيَانُ ”حَالِ مَنْ يَغْلَطُ فِي الْحَدِيثِ، وَالرَّوَايَةِ“، وَ”مَنْ يَغْلَطُ فِي الرَّأْيِ، وَالْفُتْيَا“، وَ”مَنْ يَغْلَطُ فِي الزُّهْدِ، وَالْعِبَادَةِ“ .
وَإِنْ كَانَ الْمُخْطِئُ الْمُجْتَهِدُ، مَغْفُورًا لَهُ خَطْوُهُ، وَهُوَ مَا جُورَ عَلَى اجْتِهَادِهِ .
فَبَيَانَ الْقَوْلِ، وَالْعَمَلِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ وَاجِبٌ؛ وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ مُخَالَفَةٌ لِقَوْلِهِ، وَعَمَلِهِ .

(١) انظر: «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (٤/ ٥٤٣-٥٤٤) .

/ ١ / وَمَنْ عَلِمَ مِنْهُ "الاجْتِهَادُ السَّائِغُ"؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُذَكَّرَ عَلَى وَجْهِ الذَّمِّ،
وَالتَّائِبُ لَهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ غَفَرَ لَهُ خَطَاةً .

بَلْ يَجِبُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيمَانِ، وَالتَّقْوَى "مُؤَالَاتُهُ"، وَ"مَحَبَّتُهُ"، وَ"الْقِيَامُ بِمَا
أَوْجَبَ اللَّهُ مِنْ حُقُوقِهِ": مِنْ "ثَنَاءٍ"، وَ"دُعَاءٍ"، وَغَيْرِ ذَلِكَ" انتهى^(١) .



وَقَالَ - أَيْضًا - :

«وَأِنَّمَا الْمَقْصُودُ هُنَا التَّنْبِيهُ عَلَى وَجْهِ تَلَاُزِمِهِمَا مُوََالَاةُ الْمُفْتَرِقِينَ، وَإِنْ كَانَ
كِلَاهُمَا فِيهِ بِدْعَةٌ، وَفُرْقَةٌ، أَوْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ؛ فَيُؤَالُونَ بِإِيمَانِهِمْ، وَيُتْرَكُ مَا لَيْسَ مِنَ
الْإِيمَانِ مِنْ بِدْعَةٍ، وَفُرْقَةٍ؛ فَإِنَّ "الْبِدْعَةَ" مَا لَمْ يَشْرَعْهُ اللَّهُ مِنَ الدِّينِ؛ فَكُلُّ مَنْ دَانَ
بشئٍ لَمْ يَشْرَعْهُ اللَّهُ؛ فَذَاكَ "بِدْعَةٌ"^(٢) - وَإِنْ كَانَ مُتَأَوِّلًا فِيهِ - .

وَهَذَا مَوْجُودٌ مِنْ جَمِيعِ أَهْلِ التَّأْوِيلِ الْمُفْتَرِقِينَ مِنَ الْأَوَّلِينَ، وَالْآخِرِينَ؛ فَإِنَّهُمْ
إِذَا رَأَوْا مَا فَعَلُوا مَأْمُورًا بِهِ، وَلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ؛ فَلَيْسَ مَا فَعَلُوهُ "سُنَّةً"، بَلْ هُوَ
"بِدْعَةٌ مُتَأَوِّلَةٌ مُجْتَهِدٌ فِيهَا" مِنَ الْمُنَافِقِينَ سَوَاءً كَانَتْ فِي الدُّنْيَا، أَوْ فِي الدِّينِ"^(٣)
انتهى .



وَقَالَ - أَيْضًا - فِي هَذَا الْمَعْنَى - وَقَدْ تَقَدَّمَ - :

«وَلِهَذَا وَقَعَ فِي مِثْلِ هَذَا كَثِيرٌ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ، وَأَثْمَتِهَا :

(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢٨ / ٢٣٢-٢٣٤) .

(٢) وَهَذَا ضَابِطُ الْبِدْعَةِ، وَتَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا فِي الْمَعْلَمِ الْأَوَّلِ .

(٣) انظر: «الاسْتِقَامَةُ» (١ / ٤٢) .

لَهُمْ "مَقَالَاتٌ" قَالُوها بِاجْتِهَادٍ، وَهِيَ تُخَالِفُ مَا ثَبَتَ فِي الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ؛
بِخِلَافٍ مَنْ :

"وَالِي مُوَافِقَهُ"، وَ"عَادَى مُخَالِفَهُ"، وَ"فَرَّقَ بَيْنَ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ".
وَ"كَفَّرَ"، وَفَسَّقَ مُخَالِفَهُ دُونَ مُوَافِقِهِ فِي مَسَائِلِ الْأَرَاءِ، وَالاجْتِهَادَاتِ؛
وَ"اسْتَحَلَّ قِتَالَ مُخَالِفِهِ دُونَ مُوَافِقِهِ"؛ فَهَؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِ التَّفَرُّقِ، وَالِاخْتِلَافَاتِ^(١)
انتهى .



قُلْتُ :

وَمِمَّا يَنْدَى لَهُ الْجَبِينُ أَنْ تَجِدَ أَنْاسًا فِي زَمَانِنَا يُنَزِّلُونَ هَذَا الْكَلَامَ، وَأَمْثَالَهُ
فِي مَنْ عُرِفَ بـ "البدع"، وَ"رُكُوبِ الْأَهْوَاءِ"، وَ"مُخَالَفَةِ مَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ"،
وَ"الخُرُوجِ عَنِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ"، وَهَذَا مِمَّا فُتِنَ بِهِ بَعْضُ الشَّبَابِ فِي هَذَا الزَّمَانِ،
وَحَصَلَتْ بِهِ "فِتْنٌ عَظِيمَةٌ".

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ هَذَا مِنَ التَّلَاغُبِ بـ "كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ"، وَوَضْعِهِ فِي غَيْرِ سِيَاقِهِ،
وَتَنْزِيلِهِ عَلَى مَنْ لَا يُطَابِقُ "حَالَهُ" "حَالَهُ".

وَلَيْسَ هَؤُلَاءِ "الْمُخَالِفِينَ" - الَّذِينَ يُطَلَبُ تَنْزِيلُ هَذِهِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهِمْ -
"مُجْتَهِدِينَ"، وَلَا هُمْ "أَهْلٌ لِلِاجْتِهَادِ السَّائِعِ"، بَلْ هُمْ فِي "رُكَابِ أَهْلِ الْبَدْعِ"،
وَالْأَهْوَاءِ "سَائِرُونَ"، غَيْرَ أَنَّهُمْ قَدْ يَكُونُونَ "جُهَّالًا"، أَوْ "مُقَلِّدِينَ"، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣/ ٣٤٨-٣٤٩) .

المعلم العشرون :

استعمال أهل البدع، والضلالات، والأهواء، والفرق، والتحرّبات الضيقة عند الردّ عليهم، ومناقشة بدعهم، وأهوائهم طريقة قديمة جديدة، وهي :
إلباس الرّادّ عليهم، والمنتقد لهم لباس "حب الغيبة"، و"النميمة"، و"الكلام في العلماء"، و"سبهم"، و"تفريق الكلمة"، و"الانشغال بعيوب الناس" عن عيب النفس، و"الولع بتصنيف الناس"، و"ترك الانشغال بالعلم"، و"العبادة"، ونحو ذلك من الدعاوى التي إنما يقصد بها صرف أتباعهم عن الانصات للنقد، و"نفهمه"، و"قبوله".

وهذا "المسلك البدعي" صورة من صور "إيصاد باب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر"، وهو جرم كبير، ومُنكر عظيم.

4 4 4

وقد استعمل هذا المسلك مع ابن تيمية - كما تقدّم - في أول الكتاب .
قال الصوفي الغالي محمد بن السراج الدمشقي (ت ٧٤٧) في نصيحته التي كتبها إلى ابن تيمية، ومما قال فيها :
«طوبى لمن شغله "عيبه" عن "عيب الناس" !، وتبّا لمن شغلته "عيوب الناس" عن "عيبه"، إلى كم تمدح نفسك !، وشقاشقك !، وعباراتك !!» .
إلى أن قال :

«يا رجل بالله عليك كفّ عنا !!؛ فإنك محجّاج !، عليم اللسان !، لا تقرّ !، ولا تنام !» انتهى .



وقد أحسن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -؛ إذ قال مؤصلاً :
 «وهذان النوعان يجوزُ فيهما "الغيبَةُ" بلا نزاعٍ بين العلماء :
 أحدهما: أن يكون الرجلُ مُظهراً للفُجورِ .
 مثل : الظلم، والفواحش، و "البدع المخالفة للسنة" .
 فإذا "أظهر المنكر" وجب "الإنكارُ عليه" بحسبِ القدرة .
 كما قال النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، [وعلى آله]، وَسَلَّمَ - : «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ
 مُنْكَرًا؛ فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؛ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ
 أَضْعَفُ الْإِيمَانِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ .
 وفي المُسْنَدِ، والسُّنَنِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ :
 «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ تَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، وَتَقْرَأُونَ هَذِهِ الْآيَةَ، وَتَضَعُونَهَا عَلَى غَيْرِ
 مَوَاضِعِهَا :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾

[المائدة/ ١٠٥] .

وإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، [وعلى آله]، وَسَلَّمَ - يَقُولُ :
 «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْمُنْكَرَ، وَلَمْ يُغَيِّرُوهُ، أَوْشَكَ أَنْ يَعْمَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ» .
 فَمَنْ أَظْهَرَ "الْمُنْكَرَ" وَجَبَ "عَلَيْهِ الْإِنْكَارُ"، وَأَنْ "يُهْجَرَ"، وَ"يُذَمَّ عَلَى
 ذَلِكَ" ..» انتهى المراد^(١) .



(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢١٩-٢٢٩)، وانظر: «الفتاوى الكبرى»
 (٤/ ٤٧٦-٤٧٧) .

وَقَالَ الْإِمَامُ الْكَبِيرُ أَبُو نَصْرِ السَّجْزِيُّ (ت ٤٤٤) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي رَدِّهِ الشَّهِيرِ عَلَى الْأَشَاعِرَةِ الْكَلَابِيَّةِ "رِسَالَةٌ إِلَى أَهْلِ زَبِيدٍ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ الْحَرْفَ وَالصَّوْتَ" ^(١) :

«وَمِنْهَا: مَا ارْتَكَبَهُ أَهْلُ الْوَقْتِ مِنْهُمْ، خُصُوصاً مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مِنَ الْمَغَارِبَةِ، وَهُوَ أَنَّ كُلَّ مَنْ يُخَالِفُهُمْ نَسَبُوهُ إِلَى "سَبِّ الْعُلَمَاءِ" ! .
لِيَنْفَرُوا قُلُوبَ الْعَوَامِّ عَنْهُ، وَقَرُّوهُ بِأَقَاوِيلَ لَا يَقُولُ بِهَا، وَلَا يَعْتَقِدُهَا بِهَتَا مِنْهُمْ، وَكَذَبًا ^(٢) ؛ لِأَنَّ الْبُهْتَانَ، وَالْكَذِبَ لَا قُبْحَ لَهُمَا فِي الْعَقْلِ !؛ وَإِنَّمَا عَلِمَ قُبْحُهَا بِالسَّمْعِ ^(٣) ! .

وَالْقَائِلُونَ بِخِلَافِ قَوْلِهِمْ "ضَلَالٌ عِنْدَهُمْ"، وَلَا "حُرْمَةٌ لَهُمْ!" « انتهى .



وَقَالَ الْإِمَامُ جَمَالُ الدِّينِ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي (ت ٩٠٩) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي رَدِّهِ عَلَى الْحَافِظِ ابْنِ عَسَاكِرِ الْأَشْعَرِيِّ :
«ثُمَّ أَخَذَ يَذْكُرُ أَنَّ لُحُومَ الْعُلَمَاءِ مَسْمُومَةٌ ^(٤) ، وَأَنَّ الْوُقُوعَ فِيهِمْ أَمْرٌ عَظِيمٌ، وَالتَّطَاوُلُ لِأَعْرَاضِهِمْ بِالزُّورِ، وَالِافْتِرَاءِ مَرْتَعٌ وَخِيمٌ، وَالِاخْتِلَافَ عَلَى مَنْ اخْتَارَهُ اللَّهُ مِنْهُمْ؛ لِنَعَشِ الْعِلْمِ خُلُقٌ ذَمِيمٌ .

(١) (ص ٣٠٨-٣٠٩) .

(٢) قَارَنَ هَذَا بِمَا يَصْنَعُهُ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ الْبَدِيعِيَّةِ، وَالتَّعَصُّبَاتِ الْحِزْبِيَّةِ فِي زَمَانِكَ .

(٣) يُعَرِّضُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بِقَوْلِ الْأَشَاعِرَةِ فِي مَسْأَلَةِ التَّحْسِينِ، وَالتَّقْبِيحِ الْعَقْلِيِّ .

(٤) مِنْ أَوَّلِ مَنْ خَالَفَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ - وَمَا أَقْبَحَ التَّعَصُّبَ - :

قَائِلُهَا الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرِ نَفْسُهُ! حِينَ وَصَفَ جَمَاعَةً مِنْ عُلَمَاءِ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ رَوَوْا كِتَابَ أَبِي عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيِّ فِي مُثَالِبِ الْأَشْعَرِيِّ؛ فَمَا كَانَ مِنْ ابْنِ عَسَاكِرٍ إِلَّا أَنْ قَالَ فِي «تَبْيِينِ كَذِبِ الْمُفْتَرِيِّ» (ص ٤١٩) مَا حَرَفُهُ: «وَإِنَّمَا الْعَجَبُ مِنْ ثِيُوسٍ سَمِعُوهُ مِنْهُ !، وَحَكْوُهُ، وَجُهَاْلُ =

وَقَدْ صَدَقَ فِي ذَلِكَ .

هَذَا لِلْعُلَمَاءِ، وَأَمَّا مَنْ فِيهِ أَمْرٌ، وَبِدْعَةٌ؛ فَبَيَانُ أَمْرِهِ، وَإِظْهَارُهُ أَفْضَلُ، كَمَا قَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْأُئِمَّةُ .

وَأَمَّا مَا ذُكِرَ مِنْ نَهْيِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ]، وَسَلَّم - عَنْ الْاِغْتِيَابِ؛ فَهَذَا لَيْسَ هُوَ مِنَ "الْاِغْتِيَابِ"؛ وَإِنَّمَا هَذَا مِنَ الدِّينِ "الْكَلَامُ فِي الْمُبْتَدَعِ"، وَ"إِظْهَارُ بِدْعَتِهِ"، وَ"الْكُذَّابِ"، وَ"بَيَانُ كَذِبِهِ" مِنَ الدِّينِ الْمُتَعَيَّنِ .
وَأَمَّا مَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ]، وَسَلَّم - نَهَى عَنْ سَبِّ الْأَمْوَاتِ .

فَإِنَّ ذَلِكَ عَلَى "وَجْهِ التَّحْذِيرِ" مِنْ أَنْ يُتَّبَعَ: غَيْرُ مُتَّبَعٍ، وَالانْتِصَارُ لِأَهْلِ الْبِدْعِ أَمْرٌ مَذْمُومٌ، أَذَمُّ مِنَ السَّبِّ .

ثُمَّ جَاءَ، وَقَصْدُ الْإِطَالَةِ، وَالشَّقَاشِقُ بِأَمْرِ خَارِجٍ؛ فَسَاقَ أَحَادِيثَ فِي لَعْنِ آخِرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَوَّلَهَا، وَفِي مَن كَتَمَ عِلْمًا، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: "فَالِإِقْدَامُ عَلَى الْغِيَةِ مَعَ الْعِلْمِ بِتَحْرِيمِهَا أَمْرٌ كَبِيرٌ" ! .

وَمَا وَرَدَ فِي النَّهْيِ عَنْهَا، وَعَنْ سَبِّ الْأَمْوَاتِ كَثِيرٌ؛ وَإِنَّمَا الْغِيَةُ الْمُحَرَّمَةُ كَمَا قُلْنَا .

= كَتَبُوهُ عَنْهُ، وَرَوَوْهُ!!، وَهَذَا مِنَ السَّبِّ الْقَبِيحِ لِلْعُلَمَاءِ الْأَفَاضِلِ، وَقَدْ بَيَّنْتُ ذَلِكَ مَعَ مُنَاقَشَاتٍ عَدِيدَةٍ لِلْحَافِظِ ابْنِ عَسَاكِرٍ فِي كِتَابِي "مَوْقِفُ الْإِمَامِ مُوَفَّقِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ ابْنِ قُدَامَةَ مِنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَالْأَشْعَرِيَّةِ، وَتَحْقِيقِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ لِهَذِهِ الْقَضِيَّةِ" - يَسَّرَ اللَّهُ نَشْرَهُ - .

فَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ «أَهْلِ الْبِدْعِ»، أَوْ «الْكَذِبِ»؛ فَلَيْسَ ذَلِكَ فِيهِ بِـ«مُحَرَّمٍ» .. «
انتهى^(١) .

(١) انظر: «جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر» (ص).

المَعْلَمُ الحَادِي والعُشْرُونَ :

لأَبَدٍ مِنْ مَعْرِفَةِ أَسْبَابِ نُشُوءِ الْبِدْعِ، وَظُهُورِ الْمَقَالَاتِ؛ لِيُمْكِنَ عِلَاجُهَا
بِأَحْسَنِ الْعِلَاجِ، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ أَسْبَابَ الْمَقَالَاتِ، وَأُصُولَهَا، وَإِنْ كَانَتْ بَاطِلَةً،
لَمْ يَتِمَكَّنْ مِنْ مُدَاوَاةِ أَصْحَابِهَا، وَإِزَالَةِ شُبُهَاتِهِمْ .

4 4 4

وَقَدْ كَانَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مُعْتَنِيًا بِهَذَا الْمَعْلَمِ
عِنَايَةً كَبِيرَةً فِي جَمِيعِ رُدُودِهِ :
وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ :

/ ١ / قَوْلُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «رَدِّهِ عَلَى الْبَكْرِيِّ» :
«وَقَوْلُهُ: "مَنْ تَوَسَّلَ إِلَى اللَّهِ بِنَبِيِّهِ فِي تَفْرِيجِ كُرْبَةٍ، أَوْ اسْتِغَاثَ بِهِ سِوَاءَ كَانَ
ذَلِكَ بِلَفْظِ الْإِسْتِغَاثَةِ، أَوْ التَّوَسُّلِ، أَوْ غَيْرِهِمَا مِمَّا هُوَ فِي مَعْنَاهُمَا» .
فَهَذَا الْقَوْلُ لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنَ الْأُمَمِ، بَلْ هُوَ مِمَّا اخْتَلَقَهُ هَذَا الْمَفْتَرِي؛ وَإِلَّا
فَلْيَنْقُلْ ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ ! .

وَمَا زِلْتُ أَتَعَجَّبُ مِنْ هَذَا «الْقَوْلِ» !، وَكَيْفَ يَقُولُهُ عَاقِلٌ ؟ .
وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ بَيْنَ «السُّؤَالِ بِالشَّخْصِ»، وَ«الِاسْتِغَاثَةِ بِهِ» .
وَأُرِيدُ أَنْ أَعْرِفَ مِنْ أَيْنَ دَخَلَ اللَّبْسُ عَلَى هَؤُلَاءِ الْجُهَالِ؛ فَإِنَّ مَعْرِفَةَ الْمَرَضِ،
وَسَبَبَهُ يُعِينُ عَلَى مُدَاوَاتِهِ، وَعِلَاجِهِ .

وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ «أَسْبَابَ الْمَقَالَاتِ» وَإِنْ كَانَتْ بَاطِلَةً، لَمْ يَتِمَكَّنْ مِنْ مُدَاوَاةِ
أَصْحَابِهَا، وَإِزَالَةِ شُبُهَاتِهِمْ .

فَوَقَعَ لِي أَنَّ سَبَبَ هَذَا الضَّلَالِ الاِشْتِبَاهُ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ إِلَى آخِرِهِ» انْتَهَى الْمُرَادُ^(١).

/ ٢ / وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ - أَيْضًا - قَوْلُهُ فِي بَيَانِ سَبَبِ نُشُوءِ "مَقَالَةِ التَّعْطِيلِ"، وَمَبْدئُهَا :

«لَمْ يَعْجِبْهُمْ قَطُّ بِإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ الَّتِي يُسَمِّيَهَا الْجَهْمِيَّةُ تَشْبِيهًا، وَلَا ذَكَرَ ذَلِكَ مِنْ ذُنُوبِهِمْ، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [٦٤] مريم .

وهَذَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ فِي الْجُمْلَةِ مُنَزَّلَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَأَنَّهَا حَقٌّ، لَيْسَتْ مِمَّا افْتَرَاهُ الْيَهُودُ، وَابْتَدَعُوهُ، بَلْ ذَمَّهُمْ عَلَى كِتْمَانِ ذَلِكَ، وَغَيْرِهِ، وَعَلَى تَحْرِيفِ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ .

فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ يُحَرِّفُونَ ذَلِكَ، وَيَكْتُمُونَهُ أَكْثَرَ مِنْ تَحْرِيفِ الْجَهْمِيَّةِ الْمُتَسَبِّينَ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَأَكْثَرَ مِنْ كِتْمَانِهِمْ .

وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ "الْجَهْمَ بْنَ صَفْوَانَ" أَخَذَ هَذَا الْمَذْهَبَ الَّذِي يَتَأَوَّلُ فِيهِ الصِّفَاتِ عَنْ "الْجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ"، وَالْجَعْدُ أَخَذَهُ عَنْ "بَيَانَ بْنِ سَمْعَانَ"، وَأَخَذَهُ بَيَانٌ مِنْ "طَالُوتِ بْنِ أُخْتِ لَبِيدِ بْنِ أَعْصَمٍ"، وَأَخَذَهُ طَالُوتُ مِنْ "لَبِيدِ بْنِ أَعْصَمِ السَّاحِرِ" الَّذِي سَحَرَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ]، وَسَلَّم - .

وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ مَنْ نَزَلَ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [١٠١] [البقرة] انتهى^(٢).

وَقَالَ أَيْضًا :

(١) انْظُرْ: «الرَّدُّ عَلَى الْبَكْرِيِّ» (١/ ١٨٢) .

(٢) انْظُرْ: «بَيَانُ تَلْيِيسِ الْجَهْمِيَّةِ فِي تَأْسِيسِ بَدْعِهِمُ الْكَلَامِيَّةِ» (٦/ ٣١٥-٣١٦) .

”ثُمَّ ”أَصْلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ“ - ”مَقَالَةُ التَّعْطِيلِ لِلصِّفَاتِ“ - :

إِنَّمَا هُوَ مَاخُودٌ عَنْ ”تَلَامِذَةِ الْيَهُودِ، وَالْمُشْرِكِينَ، وَضُلَّالِ الصَّابِيِّينَ“ .

فَإِنَّ أَوَّلَ مَنْ حَفِظَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ هَذِهِ الْمَقَالَةَ فِي الْإِسْلَامِ - أَعْنِي: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْسَ عَلَى الْعَرْشِ حَقِيقَةً، وَأَنَّ مَعْنَى اسْتَوَى بِمَعْنَى اسْتَوَى، وَنَحْوَ ذَلِكَ - هُوَ ”الْجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ“، وَأَخَذَهَا عَنْهُ ”الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ“؛ وَأَظْهَرَهَا؛ فَنُسِبَتْ ”مَقَالَةُ الْجَهْمِيَّةِ إِلَيْهِ“ .

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ ”الْجَعْدَ“ أَخَذَ مَقَالَتَهُ عَنْ ”أَبَانَ بْنِ سَمْعَانَ“، وَأَخَذَهَا أَبَانٌ عَنْ ”طَالُوتَ بْنِ أُخْتِ لَبِيدِ بْنِ الْأَعْصَمِ“، وَأَخَذَهَا طَالُوتُ مِنْ ”لَبِيدِ بْنِ الْأَعْصَمِ“: الْيَهُودِيُّ السَّاحِرُ الَّذِي سَحَرَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، [وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ] - .

وَكَانَ الْجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ هَذَا - فِيمَا قِيلَ - مِنْ أَهْلِ حَرَّانَ، وَكَانَ فِيهِمْ خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنَ الصَّابِيَّةِ، وَالْفَلَّاسِفَةِ - بَقَايَا أَهْلِ دِينِ نَمْرُودٍ، وَالْكَنْعَانِيِّينَ، الَّذِينَ صَنَّفَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي سِحْرِهِمْ - وَنَمْرُودٌ هُوَ مَلِكُ الصَّابِيَّةِ الْكَلْدَانِيِّينَ الْمُشْرِكِينَ كَمَا أَنَّ كِسْرَى مَلِكُ الْفُرسِ، وَالْمَجُوسِ، وَفِرْعَوْنُ مَلِكُ مِصْرَ، وَالنَّجَاشِيُّ مَلِكُ الْحَبَشَةِ، وَبَطْلِيمُوسَ مَلِكُ الْيُونَانِ، وَقِصَرَ مَلِكُ الرُّومِ .

فَهُوَ ”اسْمُ جِنْسٍ“ لَا اسْمَ عَلَمٍ .

فَكَانَتِ الصَّابِيَّةُ - إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ -؛ إِذْ ذَاكَ عَلَى الشُّرْكِ، وَعُلَمَاؤُهُمْ هُمُ الْفَلَّاسِفَةُ، وَإِنْ كَانَ الصَّابِيُّ قَدْ لَا يَكُونُ مُشْرِكًا؛ بَلْ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّبِيَّةَ مِنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ

يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ [البقرة] .

وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩] .

لكن كثيرًا منهم، أو أكثرهم كانوا كُفَّارًا، أو مُشْرِكِينَ؛ كما أن كثيرًا من
اليهود، والنصارى بدّلوا، وحرفوا، وصاروا كُفَّارًا، أو مُشْرِكِينَ؛ فأولئك
الصَّابِئُونَ - الَّذِينَ كَانُوا إِذْ ذَاكَ - كَانُوا كُفَّارًا، أو مُشْرِكِينَ، وَكَانُوا يَعْبُدُونَ
الْكُؤَاكِبَ، وَيَبْنُونَ لَهَا الْهَيْكَلِ . . . - إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ -» انتهى ^(١) .



(١) انظر: «الفتاوى الحموية الكبرى» (ص ٢٣٢-٢٣٩)، و«مجموع الفتاوى»
(٢٠/٥-٢١) .

المَعْلَمُ الثَّانِي وَالْعَشْرُونَ :

يَجِبُ فِي "بَابِ الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ" :
"حُسْنُ الْقَصْدِ" ، و "ابْتِغَاءُ وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى" ، و "قَصْدُ بَيَانِ الْحَقِّ" ، و "هِدَايَةُ الْخَلْقِ" ، و "رَحْمَتُهُمْ" ، و "الْإِحْسَانُ إِلَيْهِمْ" .
وإِلَّا كَانَ "عَمَلًا غَيْرَ صَالِحٍ" ، و "سَعْيًا غَيْرَ مُوَفَّقٍ" ، و لَا نَاجِحٍ ، و سُرْعَانَ مَا يُخَذِّلُ صَاحِبَهُ ، و يُعَرِّضُ لِلْعُقُوبَةِ ، و الْإِثْمِ .
و "بَابُ الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ" : مِنْ "الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى" ؛ لِأَنَّهُ دَعْوَةٌ إِلَى لُزُومِ "الْحَقِّ" .

و لَا بُدَّ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ "الْإِخْلَاصِ" ؛ فَلَا يُفَارِقُهَا ، و يَكُونُ الدَّاعِي إِلَى اللَّهِ رَقِيبًا عَلَى قَلْبِهِ ، شَاهِدًا عَلَى نَبِيِّهِ ؛ «لَأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَوْ دَعَا إِلَى الْحَقِّ ؛ فَهُوَ إِنَّمَا يَدْعُو إِلَى نَفْسِهِ»^(١) .

4 4 4

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :
«وَهَكَذَا "الرَّدُّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ" مِنَ الرَّافِضَةِ ، وَغَيْرِهِمْ :
إِنْ لَمْ يُقْصَدِ فِيهِ بَيَانُ الْحَقِّ ، وَهُدَى الْخَلْقِ ، وَرَحْمَتُهُمْ ، وَاْلإِحْسَانُ إِلَيْهِمْ ، لَمْ يَكُنْ عَمَلُهُ صَالِحًا .
وَإِذَا غَلَطَ فِي ذِمِّ بِدْعَةٍ ، و مَعْصِيَةٍ كَانَ قَصْدُهُ :
بَيَانُ مَا فِيهَا مِنَ الْفَسَادِ ؛ لِيَحْذَرَهَا الْعِبَادُ ، كَمَا فِي نُصُوصِ الْوَعِيدِ ، وَغَيْرِهَا .

(١) كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ (ت ١٢٠٦) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي "كِتَابِ التَّوْحِيدِ" فِي مَسَائِلِ "بَابِ الدُّعَاءِ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" .

وقد يهجر الرجل عُقوبَةً، وتَعزِيرًا، والمَقْصُودُ بِذَلِكَ رَدُّعُهُ، وَرَدُّعُ أَمَثَالِهِ،
لِلرَّحْمَةِ، وَالإِحْسَانِ، لَا لِلتَّشْفِي، وَالانْتِقَامِ^(١) انتهى .
وقال - أيضًا - :

«ولا ريب أنَّ للأشعريَّ في "الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ"، كَلَامًا حَسَنًا؛ هُوَ مِنْ
الْكَلَامِ الْمَقْبُولِ، الَّذِي يُحْمَدُ قَائِلُهُ؛ إِذَا أَخْلَصَ فِيهِ النِّيَّةُ .
ولَهُ أَيْضًا كَلَامٌ خَالَفَ بِهِ بَعْضُ السُّنَّةِ، هُوَ مِنَ الْكَلَامِ الْمَرْدُودِ، الَّذِي يُذَمُّ بِهِ
قَائِلُهُ؛ إِذَا أَصَرَ عَلَيْهِ بَعْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ .
وإن كَانَ "الْكَلَامُ الْحَسَنُ" لَمْ يُحْلِصْ فِيهِ النِّيَّةُ، وَ"الْكَلَامُ السَّيِّئُ" كَانَ
صَاحِبُهُ مُجْتَهِدًا، مُخْطِئًا، مَغْفُورًا لَهُ خَطْوُهُ :
لَمْ يَكُنْ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا "مَدْحٌ"، وَلَا "ذَمٌّ"، بَلْ يُحْمَدُ نَفْسُ "الْكَلَامِ الْمَقْبُولِ"،
الْمُوَافِقِ لِلْسُّنَّةِ، وَيُذَمُّ "الْكَلَامُ الْمُخَالِفُ لِلْسُّنَّةِ"^(٢) انتهى .



وقال - أيضًا - :
«و"الْأَمْرُ بِالسُّنَّةِ"، وَ"النَّهْيُ عَنِ الْبِدْعَةِ" هُوَ "أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ"، وَ"نَهْيٌ عَنِ
مُنْكَرٍ" .
وهو مِنْ أَفْضَلِ "الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ"؛ فَيَجِبُ أَنْ يُتَغَيَّ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ، وَأَنْ
يَكُونَ "مُطَابِقًا لِلْأَمْرِ" .

(١) انظر: «مِنَهَاجُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (٥ / ٢٣٩) .

(٢) انظر: «الْفَتَاوَى الْكُبْرَى» (٦ / ٦٦٣) .

وفي الحديث ^(١): «مَنْ أَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلِيًّا بِمَا يَأْمُرُ بِهِ، عَلِيًّا بِمَا يَنْهَى عَنْهُ، رَفِيقًا فِيمَا يَأْمُرُ بِهِ، رَفِيقًا فِيمَا يَنْهَى عَنْهُ، حَلِيمًا فِيمَا يَأْمُرُ بِهِ، حَلِيمًا فِيمَا يَنْهَى عَنْهُ» .

فـ "الْعِلْمُ" قَبْلَ "الْأَمْرِ"، و "الرَّفْقُ" مَعَ "الْأَمْرِ"، و "الْحِلْمُ" بَعْدَ "الْأَمْرِ" .
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ "عَالِمًا" لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَقْفُوَ مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ .
وَإِنْ كَانَ "عَالِمًا"، وَلَمْ يَكُنْ "رَفِيقًا"، كَانَ كَالطَّيِّبِ الَّذِي لَا رِفْقَ فِيهِ؛
فَيُغْلِظُ عَلَى الْمَرِيضِ؛ فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ، وَكَالْمُؤَدِّبِ الْغَلِيظِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ مِنْهُ الْوَلَدُ .
وَقَدْ قَالَ تَعَالَى لِمُوسَى، وَهَارُونَ: ﴿فَقُولَا لَهُ، قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه] .

ثُمَّ إِذَا "أَمَرَ"، وَ"نَهَى"؛ فَلَا بُدَّ أَنْ يُؤْذَى فِي الْعَادَةِ؛ فَعَلَيْهِ أَنْ "يَصْبِرَ"، وَ"يَحْلُمَ" .

كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [١٧] [لقمان] .

وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ بِـ "الصَّبْرِ" عَلَى أَذَى الْمَشْرِ-كَيْنَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، وَهُوَ إِمَامُ
الْأَمْرَيْنِ بِالْمَعْرُوفِ، النَّاهِي عَنِ الْمُنْكَرِ .

(١) بَيِّنَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «أَنَّ هَذَا الْأَثَرَ جَاءَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ، وَرَوَاهُ مَرْفُوعًا؛ ذَكَرَهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي "الْمُعْتَمَدِ" أَنْتَهَى مِنْ «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٣٧/٢٨) .

وَانْظُرْ: «مُخْتَصَرُ الْمُعْتَمَدِ فِي أَصُولِ الدِّينِ» (ص ١٧٠) تَ مَشَاعِلِ بَاقَاسِي / جَامِعَةُ أُمِّ الْقُرَى)، وَالْأَثَرَ نُقِلَ مِنْ قَوْلِ الثَّوْرِيِّ، وَالْمَرْفُوعَ عَنْ أَسَامَةِ بْنِ زَيْدٍ، وَلَمْ أَقِفْ - الْآنَ - عَلَى إِسْنَادِهِ، وَانْظُرْ: تَحْقِيقَ الْمَذْكُورَةِ - جَزَاهَا اللَّهُ خَيْرًا - .

فَإِنَّ الْإِنْسَانَ عَلَيْهِ - أَوَّلًا - أَنْ يَكُونَ أَمْرُهُ لِلَّهِ، وَقَصْدُهُ طَاعَةَ اللَّهِ فِيمَا أَمَرَهُ بِهِ .
وَهُوَ يُحِبُّ صَلَاحَ الْمَأْمُورِ، أَوْ إِقَامَةَ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ .
فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لـ ”طَلَبِ الرِّيَاسَةِ“ لِنَفْسِهِ، وَلِطَائِفَتِهِ، وَتَنْقِصِ غَيْرِهِ كَانَ ذَلِكَ
”حَمِيَّةً لَا يَقْبَلُهُ اللَّهُ“ .

وَكَذَلِكَ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ لـ ”طَلَبِ السُّمْعَةِ، وَالرِّيَاءِ“ كَانَ عَمَلُهُ حَابِطًا .
ثُمَّ إِذَا رُدَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَأُوذِيَ، أَوْ نُسِبَ إِلَيْهِ أَنَّهُ مُخْطِئٌ، وَغَرَضُهُ فَاسِدٌ ! .
طَلَبَتْ نَفْسُهُ الْإِنْتِصَارَ لِنَفْسِهِ ! ^(١) ، وَأَتَاهُ الشَّيْطَانُ .
فَكَانَ ”مَبْدَأُ عَمَلِهِ لِلَّهِ“ ، ثُمَّ صَارَ لَهُ ”هَوًى“ يَطْلُبُ بِهِ أَنْ يَنْتَصِرَ عَلَى مَنْ آذَاهُ،
وَرُبَّمَا اعْتَدَى عَلَى ذَلِكَ الْمُؤْذِي .
وَهَذَا يُصِيبُ أَصْحَابَ الْمَقَالَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ ..» انتهى ^(٢) .



(١) وَهَذَا مَزَلَقٌ خَطِيرٌ جَدًّا، لَا يَسْلَمُ مِنْهُ إِلَّا مَنْ سَلَّمَهُ اللَّهُ .

(٢) انظر: «مِنْهَاجَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (٥/ ٢٥٣-٢٥٥) .

المَعْلَمُ الثَّالِثُ والعُشْرُونَ :

مِنْ جَلِيلٍ مَنَهِجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ "هَجْرَانُ أَهْلِ الْبِدْعِ" :
وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ : "تَرْكُ سَيِّئَةِ الْبِدْعَةِ" ، وَالزَّجْرُ عَنْهَا ؛ لِيَلْتَزِمَ النَّاسُ السُّنَّةَ ،
وَالْإِيْمَانَ ، وَالْجَمَاعَةَ .

وَيُقْصَدُ مِنْ هَجْرِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ - أَيْضًا - :
"إِحْيَاءُ شَعِيرَةِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى" ، وَ "الْقِيَامُ بِوَاجِبِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ ،
وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ" ، وَ "عُقُوبَةُ الظَّالِمِينَ" حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ الشَّرِيعَةُ .
فَكَانَ هَذَا "الْحُكْمُ" مُرْتَبِطًا بِ "تَحْقِيقِ مَصَالِحِهِ" الْمَقْصُودَةِ مِنْهُ .
فَظَهَرَ أَنَّهُ مَوْضِعُ تَفْصِيلٍ ، لَا يُطْلَقُ فِيهِ الْقَوْلُ ، وَالْعَمَلُ ، بَلْ يُنْظَرُ إِلَى تَحَقُّقِ
"الْمَصْلَحَةِ الشَّرْعِيَّةِ" .

وَلِهَذَا فَيَجِبُ الْفَرْقُ بَيْنَ "الْقَادِرِ" ، وَ "الْعَاجِزِ" ، وَبَيْنَ "قِلَّةِ نَوْعِ الظَّالِمِ
الْمُبْتَدِعِ" ، وَ "كَثْرَتِهِ" ، وَ "قُوَّتِهِ" ، وَ "ضَعْفِهِ" .

وَمَنْ عَجَزَ عَنِ إِظْهَارِ الْعَدَاوَةِ لَهُمْ سَقَطَ عَنْهُ الْأَمْرُ بِفِعْلِ هَذِهِ الْحَسَنَةِ ،
وَكَانَ عَلَيْهِ مُدَارَاتُهُمْ ؛ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنِ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ ، وَلَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ
تَأْلِيفُ الْفَاجِرِ الْقَوِيِّ .

وَلَا يَعْنِي هَذَا مَدْحَ بَدْعِهِمْ ، وَنَصْرَهَا ، وَالشَّنَاءَ عَلَى رُؤُوسِ الْبِدْعِ ، وَالْأَهْوَاءِ ،
وَذَمِّ السُّنَّةِ ، وَأَهْلِهَا ، وَإِذَا زَالَ عَنْهُ الْعَجْزُ عَادَ إِلَى الْعَمَلِ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ
هَجْرَانِهِمْ ، وَذَمِّهِمْ ، وَذَمِّ بَدْعِهِمْ .

وَتَجَاوَزَ قَوْمٌ ؛ فَجَعَلُوا هَذَا الْبَابَ عَامًّا ؛ فَقَامُوا بِ "الْهَجْرِ" ، وَ "الْإِنْكَارِ" فِي
أَحْوَالٍ ، لَمْ يُؤْمَرُوا فِيهَا بِذَلِكَ ؛ فَتَجَاوَزُوا وَوَقَعُوا فِي مَآثِمَ .

وَبِضْدَ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ "أَعْرَضُوا عَنْ هَذَا الْبَابِ بِالْكُلِّيَّةِ"، فَلَا يَنْهَوْنَ عَنْ
 "السَّيِّئَاتِ الْبِدْعِيَّةِ" غَيْرَهُمْ، وَلَا يُعَاقِبُونَ بِالْهَجَرَةِ، وَنَحْوَهَا مَنْ يَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ
 عَلَيْهَا؛ بَلْ تَرَكُوهَا "تَرَكَ الْمُعْرِضِ" عَنْهَا؛ لَا "تَرَكَ الْمُنتَهِي الْكَارِهُ" لَهَا .
 وَالْحَقُّ وَسَطٌ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ .

4 4 4

وفي تقرير هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - :
 «فَلِهَذَا اخْتَلَفَ حُكْمُ الشَّرْعِ فِي نَوْعِي الْهَجَرَتَيْنِ : بَيْنَ "الْقَادِرِ"،
 وَ"الْعَاجِزِ"، وَبَيْنَ "قِلَّةِ نَوْعِ الظَّالِمِ الْمُبْتَدِعِ"، وَ"كَثْرَتِهِ"، وَ"قُوَّتِهِ"، وَ"ضَعْفِهِ" .
 كَمَا يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ بِذَلِكَ فِي سَائِرِ أَنْوَاعِ الظُّلْمِ مِنَ الْكُفْرِ، وَالْفُسُوقِ،
 وَالْعِصْيَانِ .

فَإِنَّ كُلَّمَا حَرَّمَهُ اللهُ؛ فَهُوَ ظُلْمٌ؛ إِمَّا فِي حَقِّ اللهِ - فَقَطْ-؛ وَإِمَّا فِي حَقِّ عِبَادِهِ،
 وَإِمَّا فِيهِمَا .

وَمَا أَمَرَ بِهِ مِنْ "هَجَرِ التَّرَكِّ"، وَ"الِانْتِهَاءِ"، وَ"هَجَرِ الْعُقُوبَةِ"، وَ"التَّعْزِيرِ"؛
 إِنَّمَا هُوَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ "مَصْلَحَةٌ دِينِيَّةٌ رَاجِحَةٌ عَلَى فِعْلِهِ" .
 وَإِلَّا فَإِذَا كَانَ فِي "السَّيِّئَةِ حَسَنَةٌ رَاجِحَةٌ"، لَمْ تَكُنْ سَيِّئَةً، وَإِذَا كَانَ فِي
 الْعُقُوبَةِ مَفْسَدَةٌ رَاجِحَةٌ عَلَى الْجَرِيمَةِ، لَمْ تَكُنْ حَسَنَةً؛ بَلْ تَكُونُ سَيِّئَةً؛ وَإِنْ كَانَتْ
 مُكَافِئَةً لَمْ تَكُنْ حَسَنَةً، وَلَا سَيِّئَةً .

فَالْهَجْرَانِ قَدْ يَكُونُ مَقْصُودُهُ :

"تَرَكَ سَيِّئَةَ الْبِدْعَةِ" الَّتِي هِيَ ظُلْمٌ، وَذَنْبٌ، وَإِثْمٌ، وَفَسَادٌ .
 وَقَدْ يَكُونُ مَقْصُودُهُ :

”فَعَلَ حَسَنَةَ الْجِهَادِ، وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَعُقُوبَةَ الظَّالِمِينَ“؛ لِيَنْزَجِرُوا،
وَيَرْتَدُّعُوا .

وَلِـ”يَقْوَى الْإِيمَانُ“، و”الْعَمَلُ الصَّالِحُ“ عِنْدَ أَهْلِهِ .
فَإِنَّ ”عُقُوبَةَ الظَّالِمِ“ تَمْنَعُ النَّفْسَ عَنْ ظُلْمِهِ، وَتَحْضِيهَا عَلَى فِعْلِ ضِدِّ ظُلْمِهِ:
مِنَ الْإِيمَانِ، وَالسُّنَّةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ”هَجْرَانِهِ“ ”انْزِجَارُ أَحَدٍ“، وَلَا ”انْتِهَاءُ أَحَدٍ“؛ بَلْ ”بُطْلَانُ
كَثِيرٍ مِنَ الْحَسَنَاتِ الْمَأْمُورِ بِهَا“، لَمْ تَكُنْ ”هَجْرَةً مَأْمُورًا بِهَا“ .
كَمَا ذَكَرَهُ أَحْمَدُ عَنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ إِذْ ذَاكَ: ”أَتَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَقْوُونَ
بِالْجَهْمِيَّةِ“ .

فَإِذَا عَجَزُوا عَنْ ”إِظْهَارِ الْعَدَاوَةِ لَهُمْ“ سَقَطَ الْأَمْرُ بِفِعْلِ هَذِهِ الْحَسَنَةِ، وَكَانَ
مُدَارَاتُهُمْ فِيهِ دَفْعَ الضَّرَرِ عَنِ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَلَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَأْلِيفُ الْفَاجِرِ
الْقَوِيِّ .

وَكَذَلِكَ لَمَّا كَثُرَ الْقَدَرُ فِي أَهْلِ الْبَصْرَةِ؛ فَلَوْ تَرَكَ رِوَايَةَ الْحَدِيثِ عَنْهُمْ؛
لَا نَدْرَسَ الْعِلْمُ، وَالسُّنَنُ، وَالْآثَارُ الْمَحْفُوظَةُ فِيهِمْ .

فَإِذَا تَعَذَّرَ ”إِقَامَةُ الْوَاجِبَاتِ مِنَ الْعِلْمِ، وَالْجِهَادِ“، وَغَيْرِ ذَلِكَ إِلَّا بِمَنْ فِيهِ
”بِدْعَةٌ“ مَضَرَّتُهَا دُونَ مَضَرَّةِ تَرْكِ ذَلِكَ الْوَاجِبِ :

كَانَ تَحْصِيلُ ”مَصْلَحَةِ الْوَاجِبِ“ مَعَ ”مَفْسَدَةِ مَرْجُوحَةٍ“ مَعَهُ خَيْرًا مِنْ
الْعَكْسِ^(١) .

وَلِهَذَا كَانَ الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ فِيهِ تَفْصِيلٌ .

(١) تَأَمَّلْ هَذَا .

وَكثِيرٌ مِنْ أَجْوِبَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ :
خَرَجَ عَلَى سُؤَالِ سَائِلٍ، قَدْ عَلِمَ الْمَسْئُولُ حَالَهُ، أَوْ خَرَجَ خِطَابًا لِمُعَيَّنٍ، قَدْ
عَلِمَ حَالَهُ؛ فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ قَضَايَا الْأَعْيَانِ الصَّادِرَةِ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ؛ إِنَّمَا يَثْبُتُ حُكْمُهَا فِي نَظِيرِهَا ^(١) .

فَإِنَّ "أَقْوَامًا جَعَلُوا ذَلِكَ عَامًّا"؛ فَاسْتَعْمَلُوا مِنْ "الْهَجْرِ"، وَ"الْإِنْكَارِ" مَا
لَمْ يُؤْمَرُوا بِهِ؛ فَلَا يَجِبُ، وَلَا يُسْتَحَبُّ، وَرُبَّمَا تَرَكُوا بِهِ وَاجِبَاتٍ، أَوْ مُسْتَحَبَّاتٍ،
وَفَعَلُوا بِهِ مُحَرَّمَاتٍ ^(٢) ! .

وآخَرُونَ "أَعْرَضُوا عَنْ ذَلِكَ بِالْكُلِّيَّةِ"؛ فَلَمْ "يَهْجُرُوا مَا أُمِرُوا بِهِ بِهَجْرِهِ" مِنْ
"السَّيِّئَاتِ الْبِدْعِيَّةِ"؛ بَلْ تَرَكُوهَا "تَرْكَ الْمُعْرِضِ"؛ لَا "تَرْكَ الْمُنتَهِي الْكَارِهِ"، أَوْ
وَقَعُوا فِيهَا .

وَقَدْ يَتْرَكُونَهَا "تَرْكَ الْمُنتَهِي الْكَارِهِ"، وَلَا يَنْهَوْنَ عَنْهَا غَيْرَهُمْ، وَلَا يُعَاقِبُونَ
بِالْهَجَرَةِ، وَنَحْوَهَا مَنْ يَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ عَلَيْهَا ^(٣) .

فَيَكُونُونَ قَدْ ضَيَّعُوا مِنَ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مَا أُمِرُوا بِهِ إِجْبَابًا، أَوْ اسْتِحْبَابًا؛
فَهُمْ بَيْنَ "فِعْلِ الْمُنْكَرِ"، أَوْ "تَرْكِ النَّهْيِ عَنْهُ"، وَذَلِكَ "فِعْلُ مَا نُهُوا عَنْهُ"، وَ"تَرْكُ مَا
أُمِرُوا بِهِ"؛ فَهَذَا هَذَا .

وَدَيْنُ اللَّهِ وَسَطٌ بَيْنَ الْغَالِي فِيهِ، وَالْجَافِي عَنْهُ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ ^(٤) .



(١) تَأَمَّلْ هَذَا .

(٢) تَأَمَّلْ هَذَا .

(٣) تَأَمَّلْ هَذَا .

(٤) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢٨ / ٢١١ - ٢١٣) .

خَاتِمَةٌ:

تَمَّ الْكِتَابُ، وَلِلَّهِ الْعِظِيمِ الْكَرِيمِ الْحَلِيمِ الْعَلِيمِ الْحَمْدُ كُلُّهُ، وَلَهُ الْفَضْلُ،
وَمِنْهُ وَحْدَهُ الْإِحْسَانُ، أَنْ يَسَّرَ هَذَا الْجَمْعَ الْمُبَارَكَ النَّافِعَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - .
فَاللَّهُ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ أَسْأَلُ أَنْ يُحَفَظَ هَذِهِ الْأُمَّةَ الْمُبَارَكَةَ، وَأَنْ يَصْرِفَ عَنْهَا
كَيْدَ الْكُفَّارِ، وَشُرُورَ الْفُجَّارِ، وَأَنْ يُصْلِحَهَا، وَيُهَيِّئَ لَهَا نَصْرًا، وَعِزًّا، وَيَهْدِيَ
الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا إِلَى الطَّرِيقِ الْأَقْوَمِ، وَالْهَدْيِ الْأَمْتَلِ، طَرِيقِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ - .

وَأَنْ يُوفِّقَ وُلاَةَ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى الْعَمَلِ بِكِتَابِهِ، وَلُزُومِ شَرْعِهِ، وَيَحْفَظَ دِيَارَ
الْمُسْلِمِينَ مِنْ شُرُورِ الْفِتَنِ، وَيَتَوَلَّأَنَا بِرَحْمَتِهِ، وَفَضْلِهِ، وَإِحْسَانِهِ .
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ .

تَمَّ الْكِتَابُ فِي يَوْمِ السَّبْتِ السَّادِسِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ لِعَامِ ١٤٤٤
وَتَمَّتْ مُرَاجَعَتُهُ لَيْلَةَ الثَّلَاثَاءِ السَّادِسِ عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ لِعَامِ ١٤٤٤
مَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ -

4 4 4

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
٧	المُقدِّمة
٧	في كتاب الله العزيز "القرآن الكريم" بيان الحق المبين، والرد على أنواع المبطلين
٩	من أشهر مناقب شيخ الإسلام؛ وأكبرها: جهاده في الله تعالى مدافعاً عن "معالم دين الإسلام"، ورميه كل من عاداه بأسد السهام، واحتماله في الله جل شأنه الأذى، والملام
١٠	[عصر ابن تيمية]
١٤	تنبيه: (نصيحة ابن السراج)
١٩	الفصل الأول: شهادات الصادقين
١٩	/ ١ / شهادة العلامة سراج الدين أبي حفص عمر البزار (ت ٧٤٩)
٢٣	/ ٢ / شهادة الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨)
٢٩	/ ٣ / شهادة الإمام الرباني أبي عبد الله ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١)
٣٠	تصحيح حديث: (يحمل هذا العلم)
٣٢	/ ٤ / شهادة الإمام الحافظ شمس الدين ابن عبد الهادي (ت ٧٤٤)
٣٢	فائدة لطيفة: تحقيق اسم كتاب «العقود الدرية»
٣٣	[الرد على فرية الأقسهري]
٣٧	/ ٥ / شهادة الأديب البارع، العلامة أحمد بن يحيى العمري (ت ٧٤٩)
٤٠	فرية سعي ابن تيمية للملك

٤٢	كَانَتْ "كِتَابَةُ الْعِلْمِ"، وَ"تَأْلِيفُهُ": "حَيَاةَ قَلْبِهِ"، وَ"عَافِيَةَ بَدَنِهِ"
٤٧	الفصل الثاني: [حَاصِلُ مَا جَرَى لَابْنِ تَيْمِيَّةَ بِسَبَبِ رُدُودِهِ عَلَى مُخَالَفِيهِ]
٥٠	وَمِمَّنْ يَدْخُلُ فِي مِثْلِ هَذَا "الْمَكْرُ": (خَلِيلُ بْنُ أَبِيكَ الصَّفْدِيُّ) !
٥٠	وَفِي النَّفْسِ شَيْءٌ مِمَّا صَنَعَهُ الْقَاضِي عَلَاءُ الدِّينِ الْقُونَوِيُّ الْحَنْفِيُّ (ت ٧٢٩)
٥٥	الفصل الثالث: [إِنْصَافُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ لِحُصُومِهِ وَلُزُومُهُ تَقْوَى اللَّهِ فِيهِمْ]
	[مِنْ رَوَائِعِ الْمَوَاقِفِ التَّيْمِيَّةِ]
٦١	فائدة مهمة، واستطردُّ تدعو إليه الحاجة: قِصَّةُ ابْنِ الْقَيْمِ فِي تَبْشِيرِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ بِمَوْتِ أَحَدٍ أَشَدَّ حُصُومِهِ
٧١	الفصل الرابع: ثِقَّةُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِرَبِّهِ، وَأَنَّ اللَّهَ نَاصِرٌ حَزْبُهُ، وَيَقِينُهُ أَنَّ هَذَا الْبَلَاءَ نِعْمَةٌ يُعْرَفُ بِهَا الْحَقُّ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِإِقَامَةِ الْمُعَارِضِ، وَأَنَّ مُدَافَعَتَهُمْ مِنْ أَعْظَمِ الْجِهَادِ
٨٥	الفصل الخامس: [مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ طِيبِ الْعِيشِ، وَبِحُبُوحَةِ السَّعَادَةِ مَعَ مَا يَنَالُهُ مِنْ شِدَّةِ الْبَلَاءِ، وَالْمَحَنِ، وَأَنْوَاعِ الْأَذَى]
٩١	الفصل السادس: [الْفِرَاسَةُ التَّيْمِيَّةُ]
٩٩	الفصل السابع: [انزعاج المتعصبة من ردود ابن تيمية المضحمة، وتمنيهم لو ينصرف عنها إلى أي باب آخر من أبواب العلم !]
١٠٢	[رَدُّ الْإِمَامِ السُّرَّمَرِيِّ]
١٠٧	[رَدُّ آخَرٍ: لِلْعَلَّامَةِ الْيَافِعِيِّ] وَرَدَّ عَلَى قَصِيدَةِ التَّقِيِّ السُّبْكِيِّ - أَيْضًا - عَالَمٌ آخَرُ بِ"قَصِيدَةٍ" جَدُّ عَصَمَاءَ، هِيَ مِنْ عُيُونِ الشَّعْرِ الْأَدْبِيِّ الْعِلْمِيِّ

١١٣	[أُمْنِيَةُ الصَّفَدِيِّ الْخَائِبَةُ!]
١١٥	[طَلَبُ مُحِبٍّ صَادِقٍ]
١٢٣	[أُمْنِيَةُ مُحِبٍّ آخَرَ]
١٣٣	الْفَضْلُ الثَّامِنُ: استطالة أهل البدع في مُحاربة كُتُبِ ابنِ تَيْمِيَّةَ الرَّادَّةِ عَلَى أَبَاطِيلِهِمْ، وَشُبُهَاتِهِمْ (حَرْقًا)، وَ(إِتْلَافًا)، وَ(عُقُوبَةً)، وَ(سَجْنًا) لِمَنْ تُوجَدُ عِنْدَهُ ! وَمَا جَرَى مِنْ عَجِيبِ صُنْعِ اللَّهِ تَعَالَى فِي (حِفْظِ) تَرَاثِ هَذَا الْإِمَامِ مَا هُوَ دَاخِلٌ فِي "خَوَارِقِ الْعَادَاتِ"، وَ"عَجِيبِ الْكَرَامَاتِ" !
١٤٧	الْفَضْلُ التَّاسِعُ: [مُحَارَبَةُ الْأَرْوَاحِ الشَّيْطَانِيَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةَ]
١٥٣	الْفَضْلُ الْعَاشِرُ: [سُؤَالُ تَلْمِيذِهِ الْبَزَّارِ وَجَوَابُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ]
١٦١	الْفَضْلُ الْحَادِي عَشَرَ: [مَعَالِمُ (تَيْمِيَّةَ) فِي أَفْيَاءِ جَوَابِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ]
١٦٢	الْمَعْلَمُ الْأَوَّلُ: أَنَّ "الْبِدْعَ" فِي الدِّينِ شَرٌّ مِنْ "كِبَائِرِ الْمَعَاصِي" بِاتِّفَاقِ الْأُئِمَّةِ
١٧٥	الْمَعْلَمُ الثَّانِي: أَنَّ مِنَ الْفُرُوضِ الْوَاجِبَةِ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ "الْقَادِرِينَ": بَيَانُ الْحَقِّ لِلنَّاسِ لِاسِيَّمَا فِي "أُصُولِ الدِّينِ" بَيَانًا لَا لَبْسَ فِيهِ، وَلَا إِشْكَالَ، وَبَيَانُ كُلِّ بَاطِلٍ فِي الدِّينِ بَيَانًا لَا غُمُوضَ فِيهِ، وَلَا امْتِرَاءَ
١٧٩	الْمَعْلَمُ الثَّلَاثُ: أَنَّ أَكْثَرَ رُؤُوسِ أَهْلِ الْبِدْعِ الْمُغْلَظَةِ إِنَّمَا قَصَدُوا إِبْطَالَ الشَّرِيعَةِ الْمُقَدَّسَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ الظَّاهِرَةِ الْعَلِيَّةِ عَلَى كُلِّ دِينٍ، وَأَنَّ سَائِرَ جُمْهُورِ دُعَاةِ الْبِدْعِ غَيْرِ الْمُغْلَظَةِ أَوْقَعُوا النَّاسَ فِي التَّشْكِيكِ فِي أُصُولِ دِينِهِمْ .

١٨٢	المَعْلَمُ الرَّابِعُ : أَنَّ الرَّدَّ عَلَى أَصْحَابِ الْبِدْعِ، وَدُعَاتِهَا، وَكَشَفِ أَبَاطِيلِهِمْ، وَتَرْيِيفِ أَضَالِيلِهِمْ مِنْ أَعْظَمِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى
١٨٤	المَعْلَمُ الْخَامِسُ : أَنَّ هَذَا الْبَابَ ”بَابُ الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ“ مِنْ أَشْرَفِ أَبْوَابِ ”الْعِلْمِ النَّافِعِ“، وَهُوَ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِحَقِّهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَعْظَمِ الْمَنَاقِبِ .
١٨٦	المَعْلَمُ السَّادِسُ : أَنَّ الْخَائِضَ فِي هَذَا الْبَابِ الْكَبِيرِ ”بَابِ الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ“ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ”عَالِمًا بِهِ“، ”مُحْسِنًا لَهُ“، قَدْ جَمَعَ مِنْ ”أَسْبَابِ الْعِلْمِ“، وَ”جَوْدَةِ الْفَهْمِ“ مَا يُدْرِكُ بِهِ جَوَابَ سُؤْلِهِمْ . فَيَنْصُرَ الْحَقَّ بِالْأَدَلَّةِ الظَّاهِرَةِ، وَيُرُدُّ الْبَاطِلَ بِالْحُجَجِ الْقَاطِعَةِ
١٨٨	المَعْلَمُ السَّابِعُ : لَا يَجُوزُ فِي هَذَا الْبَابِ رَدُّ الْبِدْعَةِ، وَالْبَاطِلِ بِمَا هُوَ مِنْ ”جَنْسَيْهِمَا“، وَلَوْ عَلَى وَجْهِ الْإِلْزَامِ، وَالْإِفْحَامِ، وَمُقَابَلَةِ ”الْفَاسِدِ“ بـ ”الْفَاسِدِ“
١٩١	المَعْلَمُ الثَّامِنُ : أَنَّ الْحُكْمَ بِ”التَّكْفِيرِ“، وَ”التَّبْدِيعِ“ عَلَى ”الْأَعْيَانِ“، لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ ”إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَى الْمُخَالِفِ“، وَ”تَوْفُرِ الشُّرُوطِ“ لَذَلِكَ، وَ”انْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ“ .
١٩٧	المَعْلَمُ التَّاسِعُ : مِنْ شَأْنِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَرَدِيِّ مَسَالِكِهِمْ : إِلْزَامُ النَّاسِ بِأَقْوَالِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقِيمُوا عَلَيْهَا مِنَ الْحُجَّةِ، وَالْبُرْهَانِ مَا يُوجِبُ اتِّبَاعَهُمْ فِي أَقْوَالِهِمْ .
٢٠١	المَعْلَمُ الْعَاشِرُ : مِنْ أخطرِ مَسَالِكِ أَهْلِ الْبِدْعِ : مَسْلَكُ خَطِيرِ أَفْسَدِ الْأَدْيَانِ، وَالْأُفْمِ، وَفَرَّقَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ؛ حَتَّى كَفَّرَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَاسْتَحَلُّوا دِمَاءَهُمْ، أَلَا وَهُوَ : ”التَّأْوِيلُ الْفَاسِدُ لِنُصُوصِ الْوَحْيَيْنِ“،

	وَحَقِيقَتُهُ "التَّحْرِيفُ"
٢٠٦	<p>المَعْلَمُ الحَادِي عَشَرَ : عَامَّةُ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَالْأَهْوَاءِ الْمُضِلَّةِ : إِنَّمَا يَنْتَصِرُونَ لِأَهْوَائِهِمُ الَّتِي يَتَعَصَّبُونَ لَهَا، وَيُؤَالُونَ فِيهَا، وَيُعَادُونَ عَلَيْهَا، لَا لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا</p>
٢١٠	<p>المَعْلَمُ الثَّانِي عَشَرَ : اخْتِلَافُ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَالْأَهْوَاءِ اخْتِلَافٌ مَذْمُومٌ، وَلَيْسَ فِيهِ وَجْهٌ لِلْمَدْحِ، وَأَصْلُ اخْتِلَافِهِمْ سَبَبُهُ الْإِعْرَاضُ عَنِ الْحُجَّةِ، وَالْعِلْمِ، وَسُلُوكُ جَادَّةِ الْبَغْيِ، وَالظُّلْمُ بَعْدَ بُلُوغِ الْعِلْمِ لَهُمْ .</p>
٢١٦	<p>المَعْلَمُ الثَّلَاثُ عَشَرَ : مِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِ "ظُهُورِ الْبِدْعِ"، وَ"الضَّلَالَاتِ" فِي الْأُمَّةِ : تَقْصِيرُ مَنْ قَصَرَ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي إِظْهَارِ السُّنَّةِ، وَالْهُدَى، وَإِعْلَانِ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَطَرِيقَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي أَبْوَابِ الْعَقَائِدِ، وَنَشْرِ ذَلِكَ، وَإِشْهَارِهِ، وَالْعَمَلِ بِهِ، وَالِدَّعْوَةِ إِلَيْهِ</p>
٢٢١	<p>المَعْلَمُ الرَّابِعُ عَشَرَ : أَهْلُ الْبِدْعِ فِي أَصُولِ الدِّينِ وَأَتْبَاعُهُمْ أَصْنَافٌ، وَهُمْ دَرَجَاتٌ، فَيَجِبُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ بِـ "عِلْمٍ"، وَ "بَصِيرَةٍ"، وَ "تَقْوَى اللَّهِ"؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ اخْتِلَافَ أَحْكَامِهِمْ؛ فَلَيْسَ الْمُبْتَدِعُ الْغَالِي كَالْمُتَوَسِّطِ، وَلَا الْبِدْعُ الْغَلِيظَةُ كَالْبِدْعِ الدَّقِيقَةِ، وَالْخَفِيفَةِ .</p>
٢٢٦	<p>المَعْلَمُ الْخَامِسُ عَشَرَ : أَهْلُ الْعِلْمِ الذَّابُّونَ عَنِ "حِيَاضِ الدِّينِ"، الْحَارِسُونَ لـ "ثُغُورِ السُّنَّةِ"، "الرَّادُّونَ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ بِدَعْوِهِمْ"، وَ "أَهْلِ الْأَهْوَاءِ أَهْوَاءَهُمْ"، هُمْ عَلَى جِهَادٍ مِنْ أَعْظَمِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُمْ فِي ذَلِكَ دَرَجَاتٌ، وَلَا يُكَلِّفُ الْعَالِمُ الْغِيُورُ عَلَى دِينِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا بَمَا يَسْتَطِيعُهُ؛ وَلِهَذَا تَنَوَّعَ الْجُهُودُ، وَتَكَامَلُ فِي مَجْمُوعِهَا</p>

٢٢٨	<p>المَعْلَمُ السَّادُسُ عَشَرَ: وَمِنْ أَصُولِ ضَلَالِ الْمُتَكَلِّمِينَ مُعَارَضَةُ "النَّقْلِ" بـ "العقل"، ثُمَّ "تَقْدِيمُ الْعَقْلِ" عَلَى "النَّقْلِ"؛ حَتَّى قَعَدُوا أَنَّهُ: "إِذَا تَعَارَضَ الْعَقْلُ، وَالنَّقْلُ وَجَبَ تَقْدِيمُ الْعَقْلِ"</p>
٢٣١	<p>المَعْلَمُ السَّابِعُ عَشَرَ: مِنْ مَسَالِكِ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَالْأَهْوَاءِ الْمَشْهُورَةِ: اسْتِعْمَالُ "الْأَلْفَاظِ الْمُجْمَلَةِ الْمُحْتَمَلَةِ"، وَ"الْمَعَانِي الْمُشْتَبِهَةِ"</p>
٢٣٨	<p>تَنْبِيهُ وَتَيَمُّةٌ: [وَمِنْ هَذَا الْبَابِ عِنْدَ أَهْلِ الْبِدْعِ: مَا يَقَعُ فِي رُدُّوهِمْ مِنْ "الْإِجْمَالِ" فِي إنْكَارِ أَقْوَالِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَالتَّشْنِيعِ عَلَيْهِمْ، وَهَذَا قَدْ سَلَكَهُ خُصُومُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ مَعَهُ فِي مُحَاكَمَاتِهِمْ]</p>
٢٤٠	<p>المَعْلَمُ الثَّامِنُ عَشَرَ: لَا يَجُوزُ نِسْبَةُ "مَقَالَةٍ" لـ "مُبْتَدِعٍ"؛ حَتَّى يُعْرَبَ عَنْهَا لِسَانُهُ، أَوْ بَنَانُهُ، وَلِيَحْذَرَ الْمُنْصِفُ هَذَا الْبَابَ؛ فَإِنَّهُ مَزَلَقٌ</p>
٢٤١	<p>المَعْلَمُ التَّاسِعُ عَشَرَ: وَمِمَّا يَجِبُ الْإِنْصَافُ، وَالْحَذَرُ مِنَ الْخَلِطِ وَالْإِعْتِسَافِ: مَا يَقَعُ مِنْ زَلَّةٍ الْعَالِمِ الْفَاضِلِ الْمُتَّبِعِ لِلْسُّنَّةِ؛ فَهِيَ مُحَنَّةٌ، وَفِتْنَةٌ لَطَائِفَتَيْنِ: طَائِفَةٌ تُتَابِعُهُ عَلَى خَطِئِهِ لِعَظِيمِ مَنْزِلَتِهِ، وَطَائِفَةٌ تَذُمَّهُ لَوْفُوعِ الْبِدْعَةِ مِنْهُ، وَالْحَقُّ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ خَاصَّةٌ، وَمَعَ هَذَا الصَّنْفِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْفُضْلَاءِ وَسَطُ بَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ</p>
٢٤٦	<p>المَعْلَمُ الْعُشْرُونَ: اسْتِعْمَالُ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَالضَّلَالَاتِ، وَالْأَهْوَاءِ، وَالْفِرَاقِ، وَالتَّحْزِبَاتِ الضَّيِّقَةِ عِنْدَ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ، وَمُنَاقَشَةُ بَدْعِهِمْ، وَأَهْوَائِهِمْ طَرِيقَةً قَدِيمَةً جَدِيدَةً، وَهِيَ: الْبَاسُ الرَّادِّ عَلَيْهِمْ، وَالْمُنْتَقِدُ لَهُمْ لِبَاسِ "حُبِّ الْغَيْبَةِ"، وَ"النَّمِيمَةِ"، وَ"الْكَلَامِ فِي الْعُلَمَاءِ"، وَ"سَبِّهِمْ"، وَ"تَفْرِيقِ الْكَلِمَةِ"، وَ"الانْشِغَالِ بِعُيُوبِ النَّاسِ" عَنْ عَيْبِ النَّفْسِ، وَ"الْوَلَعُ بِتَصْنِيفِ النَّاسِ"، وَ"تَرْكُ الْانْشِغَالِ بِالْعِلْمِ"،</p>

	و"الْعِبَادَةُ"، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الدَّعَاوَى الَّتِي إِنَّمَا يُقْصَدُ بِهَا صَرْفُ أَتْبَاعِهِمْ عَنِ "الْانْصَاتِ لِلنَّقْدِ"، وَ"تَفْهَمِهِ"، وَ"قَبُولِهِ"
٢٥٠	المَعْلَمُ الحَادِي والعُشْرُونَ: لَابُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ أَسْبَابِ نُشُوءِ الْبِدْعِ، وَظُهُورِ الْمَقَالَاتِ؛ لِيُمْكِنَ عِلَاجُهَا بِأَحْسَنِ الْعِلَاجِ، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ أَسْبَابَ الْمَقَالَاتِ، وَأُصُولَهَا، وَإِنْ كَانَتْ بَاطِلَةً، لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْ مُدَاوَاةِ أَصْحَابِهَا، وَإِزَالَةِ شُبُهَاتِهِمْ
٢٥٤	المَعْلَمُ الثَّانِي والعُشْرُونَ: يَجِبُ فِي "بَابِ الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ": "حُسْنُ الْقَصْدِ"، وَ"ابْتِغَاءُ وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى"، وَ"قَصْدُ بَيَانِ الْحَقِّ"، وَ"هِدَايَةُ الْخَلْقِ"، وَ"رَحْمَتُهُمْ"، وَ"الْإِحْسَانُ إِلَيْهِمْ"، وَإِلَّا كَانَ "عَمَلًا غَيْرَ صَالِحٍ"، وَ"سَعْيًا غَيْرَ مُوَفَّقٍ، وَلَا نَاجِحٍ"، وَسُرْعَانَ مَا يُخَذَّلُ صَاحِبُهُ، وَيُعَرَّضُ لِلْعُقُوبَةِ، وَالْإِثْمِ
٢٥٨	المَعْلَمُ الثَّلَاثُ والعُشْرُونَ: مِنْ جَلِيلِ مَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ "هُجْرَانُ أَهْلِ الْبِدْعِ": وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ: "تَرْكُ سَيِّئَةِ الْبِدْعَةِ"، وَالزَّجْرُ عَنْهَا؛ لِيَلْتَزِمَ النَّاسُ السُّنَّةَ، وَالْإِيمَانَ، وَالْجَمَاعَةَ، وَيُقْصَدُ مِنْ هَجْرِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ - أَيْضًا - : "إِحْيَاءُ شَعِيرَةِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى"، وَ"الْقِيَامُ بِوَاجِبِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ"، وَ"عُقُوبَةُ الظَّالِمِينَ" حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ الشَّرِيعَةُ؛ فَكَانَ هَذَا "الْحُكْمُ" مُرْتَبِطًا بِ"تَحْقِيقِ مَصَالِحِهِ" الْمَقْصُودَةِ مِنْهُ؛ فَظَهَرَ أَنَّهُ مَوْضِعُ تَفْصِيلٍ، لَا يُطْلَقُ فِيهِ الْقَوْلُ، وَالْعَمَلُ، بَلْ يُنْظَرُ إِلَى تَحْقِيقِ "الْمَصْلَحَةِ الشَّرْعِيَّةِ".
٢٦٣	خَاتِمَةٌ
٢٦٧	فَهْرَسُ الْمَحْتَوِيَّاتِ